موسوعة قطر الميسرة

قطر

والخليج وشبة الجزيرة العربية

د. احمد عبد الوهاب الشرقاوى

MR
مركز الراية للنشر والإعلام

قطر والخليج وشبة الجزيرة العربية

د. احمد عبد الوهاب الشرقاوى

صدر حديثاً



MR
مركز الراية للنشر والإعلام
٣٠ميدان الحسين - مكتبة فكرى - القاهرة
تليفون : ٢٥٩٢٦٢١٩ - فاكس : ٠٠٢٠٢٢٧٨٧٠٩٠٦
ص. ب ٢٥٨ - رمز بريدى ١١٥١١ العتبة - القاهرة
alraya9357@yahoo.com

قطر
والخليج
وشبه الجزيرة العربية

اسم الكتاب	قطر والخليج وشبه الجزيرة العربية
إشراف:	د / أحمد عبدالوهاب الشرقاوي
رقم الإيداع:	2012 - 15316
الترقيم الدولي:	978-977-354-346-0

الناشر
مركز الراية
للنشر والإعلام

مركز الراية للنشر والاعلام
أسسة المحاسب - أحمد فكرى
عام 1992
المدير التنفيذى - كريم أحمد فكرى

البريد الالكترونى: alraya9357@yahoo.com
Markzelraya@Gmail.com
تلفاكس: 0020227870906
جوال: 00201119057200
ص.ب 258 العتبة الرمز البريدى 11511
القاهرة - جمهورية مصر العربية

موسوعة قطر الميسرة

قطر والخليج وشبه الجزيرة العربية

المركز الثقافي الآسيوي

دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد وتحرير

وحدة الدراسات العثمانية والتركية
و
وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية

إشراف

د/ أحمد عبدالوهاب الشرقاوي

الناشر
مركز الراية
للنشر والإعلام

مقدمــــة

وحدة الدراسات العثمانية والتركية
بالمركز الثقافي الآسيوي
و مشروعاتها

حظيت الدولة العثمانية في الآونة الأخيرة باهتمام وإقبال بالغين من قِبل الباحثين والدارسين، بعد أن كان يُنظر إليه كفترة مظلمة في التاريخ العربي تبعًا لما بثه المستشرقون وتلامذتهم العرب من أفكار وتصورات عن هذه الدولة الإسلامية المفترى عليها.

وبعد المحاولات الجريئة لنقد ونقض هذه الكتابات وجدنا تيارًا من كبار الباحثين يعيد النظر والتمحيص في التاريخ العثماني في ضوء مظانه الأصلية ومخطوطاته ووثائقه التي تحفل بها أرشيفاته الثرية.

وكان أستاذنا العلامة الدكتور/ محمد حرب- أحد رواد هذه الثورة في الكتابة عن الدولة العثمانية عبر مقالاته التي نشرها في مجلة العربي الكويتية منذ أكثر من ثلاثين عامًا ردًا على طعون الدكتور/ نور الدين حاطوم، وقد أثارت هذه المقالات النقدية ردود فعل واسعة جعلتها موضع ترحيب في عدد من الندوات العلمية التي أقيمت له خصيصًا في العاصمة الكويتية إبان دراسته للدكتوراه في إستانبول.

لم تكن المقالات مجرد مقالات نقدية وتفنيد الدعاوى والمزاعم التي يرددها الكثير من كبار المؤرخين القوميين حينها، بل كانت بأسلوبها الفريد اتجاهًا جديدًا في الكتابة

عن التاريخ العثماني، والدور الحضاري الذي لعبته هذه الدولة في المنطقة العربية، لذا فقد صارت هذه المقالات المجموعة في كتابه: «العثمانيون في التاريخ والحضارة» مرجعًا لا يستغني عنه باحث في الدراسات العثمانية.

وقد امتدت هذه المسيرة بعد أن تخرج على الدكتور/ محمد حرب طلابه وتلامذته في الدراسات العثمانية والتركية، خاصة في الكيان المتفرد بجامعة الزقازيق وهو «معهد الدراسات والبحوث الآسيوية »، والذي أسسه العلامة الدكتور/ رأفت الشيخ ، شيخ المؤرخين العرب، وفتحت دراساتهم وأبحاثهم الأكاديمية للماجستير والدكتوراه مجالا واسعا، ومتابعة للمسيرة التي بدأها.

كما أن « المركز الثقافي الآسيوي » كان إحدى ثمرات الأنشطة الأكاديمية للدكتور محمد حرب، والتي بدأها في القاهرة، حيث أسس « المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي والبلقان »، ثم أسس في الزقازيق «مركز بحوث آسيا والعلاقات الأفروآسيوية الأوربية»، وأخيرًا كان «المركز الثقافي الآسيوي» الذي يضم عددًا من الوحدات البحثية منها « وحدة الدراسات العثمانية والتركية».

ونحاول من خلال هذه الوحدة تقديم سلسلة من الأبحاث والدراسات والإصدارات المتعلقة بالتاريخ والحضارة العثمانية.

ومن المشروعات التي يأمل المركز من خلالها تقديم الجديد في هذا المجال : «مشروع مصادر التاريخ العثماني»، وكذلك « مشروع الوثائق » وهو يهدف إلى توسيع قاعدة الاعتماد على مصادر ذلك التاريخ من خلال تقديم الكثير من المصادر غير المتاحة للباحثين، سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة أو مبعثرة يصعب الوصول إليها وجمعها، وترجمة وثائق الأرشيفات المتعلقة بالدولة العثمانية.

من هذه المصادر الصحف والدوريات الصادرة في العهد العثماني باللغة

العربية، والتي تحمل الكثير من الأحداث والآراء، وترسم صورة الواقع السياسي والاقتصادي والفكري والاجتماعي، و.... غير ذلك، وهي مصادر معاصرة تنبض بالحياة، وتعطي مصدرًا خامًا للمعلومات بعيدًا عن الآراء والأحكام سابقة التجهيز والتي يشوبها الكثير من العوار وفساد الاستدلال وسوء النية جراء الخلفية الاستشراقية التي أصدرتها، والدعوة مفتوحة للباحثين والمتخصصين في هذا المجال للتواصل والتعاون، عسى أن نضع معًا ولو قالبًا في صرح العلم والحضارة.

والذي نحاول تقديمه في هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات والمحاضرات المتعلقة بالشأن العثماني، ألقيت في ندوات ومؤتمرات في عدد من دول العالم العربي، وكتبها لفيف متميز من المتخصصين، ونوقشت في سيمينار الدراسات العثمانية بالمركز الثقافي الآسيوي. نضعها بين يدي القارئ مجمعة لنوفر عليه عناء البحث والوقت والجهد، كجزء أساسي من رسالتنا في تقديم العلم والتخصص العلمي ميسرا لأجيال جديدة تكمل المسيرة.

والله من وراء القصد

د / أحمد عبد الوهاب الشرقاوي

المشرف على وحدة الدراسات العثمانية والتركية

harpgeneration@yahoo.com

آل ثاني واستقلال قطر[1]

أولاً: آل ثاني وقطر

شبه جزيرة قطر على شكل كف بـارز في الخليج العربي، وتقع في وسط الساحل الغربي للخليج العربي وتمتد بين خطي عرض 27 °24 و10 °26 شـمالاً، وخطي طول 45 °50 و40 °51 وتمتد من «رأس ركـن» شـمالاً حتى «سودا نثيل» أبعد نقطة على الحدود القطرية السعودية حوالي 188 كيلو متر، كما يبلغ أقصى عرض لشبه جزيرة قطر من «الدوحة» شرقاً حتى «دخان» غرباً حوالي 85 كيلو متر، وتقدر المساحة الإجمالية للأراضي القطرية بنحو 11750 كيلو متر مربع[2].

وتتميز شبه جزيرة قطر بموقعها البحري على الخليج العربي، حيث أثر في طبيعتها الجغرافية والاقتصادية والسياسية، فتحيط مياهه بقطر من الشمال والشرق والغرب، كما يحدها من الغرب خليج سلوى ومملكة البحرين، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وبالنسبة للجنوب الشرقي فتحدها إمارة أبو ظبي من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتكون سواحلها مفتوحة على الخليج العربي مباشرة، فيما عدا الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي (جنوب خور العديد)، حيث يدخل في يابس شبه الجزيرة العربية، ويعرف باسم «دوحة الدواهين»[3].

---

(1) الدكتور رأفت غنيمي الشيخ : جامعة الزقازيق - مصر، مجلة التاريخ العربي.

(2) جامعة قطر، موسوعة المعلومات، ص. 6.

(3) محمود رمضان، قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية، القاهرة، 2006، ص. 23.

ولقطر علاقات محلية وعربية ودولية انطلاقاً من موقعها وسط الخليج العربي، فعلاقاتها مباشرة مع أقطار الخليج العربي على الساحل الغربي للخليج والساحل الشرقي (إيران)، كما أن لها علاقات بأقطار شبه القارة الهندية - الهند والباكستان -، وشرق أفريقيا، وأقطار الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين)، وبقية الأقطار العربية.

وتوجد في قطر عدة مدن هامة مثل مدينة الدوحة العاصمة الحالية لدولة قطر، تليها مدينة الوكرة، ومدينة دخان، ويبلغ عدد سكان قطر حالياً حوالي 774 ألف نسمة، وهو إجمالي عدد المواطنين والوافدين إلى شبه جزيرة قطر، يسكن أغلبهم في مدن الدوحة والوكرة وأم صلال ودخان. ويعيش في قطر عدة قبائل عربية متآلفة على الود والمحبة، وهي قبائل المعاضيد (ومنهم آل ثاني)، والبوكوارة، والنعيم، والسودان، والعمامرة، والسلطة، والبوعينين، والمهاندة، وآل بن علي، والمنانعة، والخليفات، والعسيرين، وأبو رميح، والمحاشير، وآل مسلم[1].

وينتسب آل ثاني حكام قطر إلى قبيلة «المعاضيد» التي تخرج من قبيلة «مضر بن نزار» القبيلة العربية المشهورة التي كانت تقيم في «تهامة»، وهي من «تميم»، وقد سميت أسرة آل ثاني نسبة للجد الأكبر ثاني بن محمد بن ثامر بن علي، وقد اشتهرت هذه الأسرة بسمعتها الطيبة وثروتها وتجارتها الرابحة. وقد وفدت أسرة آل ثاني إلى قطر في بداية القرن الثامن عشر الميلادي نازحة من واحة «يبرين» الواقعة على بعد 200 كيلو متراً جنوب غرب قطر في أراضي المملكة العربية السعودية[2].

وقد سلمت قبائل قطر بزعامة آل ثاني بسبب حاجة هذه القبائل إلى من يجمع شملهم وينهي خلافاتهم مع بعضهم البعض، وإلى من يقودهم في الدفاع عن أرضهم

(1) محمود الصراف، تطور قطر السياسي في عهد الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني، القاهرة، 1980، ص. 19.

(2) خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، 1972، ص. 162.

وأموالهم وأرواحهم ضد اعتداءات المغيرين على شبه جزيرة قطر، وكان آل ثاني هم الذين تتحقق فيهم هذه المواصفات رغم عدم كونهم أكبر القبائل القطرية عدداً، إذ ليست العبرة بكثرة عدد أفراد القبيلة، وإنما العبرة بما تمتاز به القبيلة من سرعة الحركة والوحدة الداخلية والزعامة الواعية والثروة، حتى ولو كانت القبيلة التي تمتاز بكل ذلك أقل في عدد أفرادها من غيرها من القبائل.

ويجب أن نلاحظ أن الثروة التي تمتع بها آل ثاني منذ عهد الشيخ محمد بن ثاني قد أوصلت الشيخ محمد نفسه إلى مركز الزعامة على شبه جزيرة قطر، كما عرف لدى المؤرخين الأجانب باسم «شيخ الدوحة»[1]. كما أن تلك الثروة مكنت آل ثاني من تأليف القبائل القطرية معهم، ومنحتهم مركزاً مميزاً بالنسبة للقبائل الأخرى. كما يجب أن ندرك أن قبيلة المعاضيد التي ينتسب لها آل ثاني من القبائل المتحضرة في منطقة شرق الجزيرة العربية، كما أن آل ثاني راعوا كيانات القبائل الأخرى في شبه جزيرة قطر[2].

وقد اتضح تسليم القبائل القطرية بزعامة آل ثاني، عندما عاد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بصحبة والده الشيخ محمد بن ثاني إلى قطر، ضمن التسويات التي تمت في نهاية عام 1868 م بين قطر والبحرين وبريطانيا[3].

ثانياً: استقلال قطر ومعاهدة 1868 م

استفاد الشيخ محمد بن ثاني من الظروف المحيطة بقطر والأحداث العربية التي تعرضت لها منطقة الخليج، وفاوض المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بيللي Billey باسم القطريين في اجتماع عقد بمدينة الوكرة القطرية.

(1) عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر (1868-1916)، الكويت، ص. 23.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، 1974، ص. 156.

(3) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (1840-1914 م)، القاهرة، ص. 235.

وبموجب الصلاحيات المتعلقة بالأمن البحري نشأت أول علاقة رسمية على شكل اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني في 12 سبتمبر 1868 م، كانت بمثابة اعتراف بريطاني بالشيخ محمد بن ثاني كحاكم يمثل قطر[1]. وقد أدخلت هذه المعاهدة قطر عضواً في معاهدات الهدنة البحرية، وكانت تقضي في مجملها على ألا يرتكب أهالي قطر أعمالاً عدوانية في البحر، وأعطت شخصيتها الكاملة، واعترف بعدها بآل ثاني حكاماً لقطر[2].

ومما هو جدير بالذكر أن قطر دخلت متأخرة في معاهدات الهدنة البحرية عن غيرها من إمارات الخليج العربي التي دخلت في هذه المعاهدة منذ عام 1820 م، تلك المعاهدات التي التزمت فيها هذه الإمارات العربية الخليجية – بعد معركة بريطانيا مع القواسم في رأس الخيمة عام 1820 م – بنبذ الأعمال العدائية ضد بعضها البعض أو ضد الغير في مياه الخليج وقبول وساطة المقيم العام البريطاني في الخليج في أي نزاع يتعارض مع هذه المعاهدات. وهذا التأخير في الانضمام لمعاهدات السلم البحري قد جعل لقطر وضعاً متميزاً.

وقد تضمنت المعاهدة بين الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل بيللي على تعهد من الشيخ محمد بعدم خرق المعاهدة البحرية، وهذا التعهد يتضمن خمسة بنود أهمها عودة الشيخ محمد وبقية القبائل القطرية المتحالفة إلى سكن مدينة الدوحة وتعميرها، وعدم القيام بأية أعمال حربية في مياه الخليج، ورفع أمر أي نزاع ينشأ بين قطر وأية إمارة خليجية أخرى إلى المقيم العام البريطاني، ووقع هذا التعهد كل من الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل س. لويس بيللي في 24 جمادى الأولى 1285 هـ/ الموافق 12 سبتمبر 1868 م[3].

---

(1) إبراهيم أبو ناب، قطر قصة بناء دولة، ص. 71.

(2) عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر (1916-1949)، مصدر سابق، ص. 128.

(3) المصدر نفسه، ص. 211.

ولكن إنجلترا رغم توقيعها معاهدة 1868 م مع قطر فإنها لم تنجح في فرض نفوذها كاملاً بسبب إمساك الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني زمام الأمور في شبه الجزيرة القطرية من والده الذي بلغ الثمانين من عمره، وكان الشيخ قاسم في الرابعة والأربعين من عمره عندما تسلم زعامة قطر عقب توقيع اتفاقية عام 1868 م مع البريطانيين، وقد عمل الشيخ قاسم على الاستفادة من مزايا تلك الاتفاقية والتخلص من مضارها عند أول فرصة سانحة، وقد سنحت الفرصة بحدوث غزو تركي لشبه جزيرة قطر عام 1871 م بعد توقيع الاتفاقية القطرية البريطانية لعام 1868 م بثلاث سنوات حيث اعتبرت تركيا قطر قائمقامية عثمانية واختارت الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قائمقام لحكم قطر.

جاء تعيين الشيخ قاسم في منصب القائمقام لحكم قطر اعترافاً من تركيا بسلطة آل ثاني على قطر ذات الكيان السياسي، وكان البريطانيون يعترفون بموجب معاهدة 1868 م بسلطة آل ثاني على قطر المستقلة، وهنا وجد الشيخ قاسم الفرصة سانحة لكي يحقق استقلال شبه جزيرة قطر على طريقته هو عن طريق الاستفادة من القوتين المتنافستين في التقرب إلى قطر، وذلك بعمل توازن في علاقة قطر بين كل من إنجلترا وتركيا. وفي ظل هذا التوازن بين الدولتين في المنطقة أخذ الشيخ قاسم يعمل على جمع سكان قطر جميعهم على هدف واحد وإشاعة السلام بينهم وتوحيدهم[1]، أي تحقيق الوحدة الوطنية القطرية ركيزة الاستقلال الكامل المنشود والمحققة لاستمرار المحافظة على الاستقلال.

ولكن يبدو أن كلاً من تركيا وبريطانيا لم تقبل بسياسة التوازن بين القوى التي لجأ إليها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في تعامله معها. فرغم أن بريطانيا سلمت من

---

(1) إبراهيم أبو ناب، المرجع السابق، ص. 73.

البداية بامتداد السيادة العثمانية إلى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر إلا أنها لم تلبث أن فطنت إلى أغراض الأتراك التوسعية في الخليج العربي فصارت تعارض في امتداد النفوذ العثماني إلى قطر[1].

استطاع الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني المحافظة على استقلال قطر باستمرار تقوية علاقته بالأتراك، ولكن الأتراك ما لبثوا أن رأوا في رفضه لبسط سيطرتهم على قطر نزعة استقلالية منه، ومن ثَمّ عملوا على محاربته، ولم تفلح الحرب التي وقعت عام 1892 م لأن الأتراك هزموا فيها على الأرض القطرية، مما دفع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى الكتابة إلى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني برسالة يطلب منه تسوية الأمور بين الطرفين وإطلاق سراح الأسرى الأتراك والاعتذار عن أن والي البصرة محمد حافظ باشا دَبّرَ هذا الهجوم دون علم السلطان، ومن ثَمّ عزله السلطان من ولاية البصرة إرضاء للشيخ قاسم، ولا شك أن هذا تعزيز لاستقلال قطر.

وكانت إنجلترا قد لجأت من أجل فرض نفوذها في الأقطار العربية الخليجية إلى عقد معاهدات مع حكام هذه الأقطار تعطي لإنجلترا نفوذاً كبيراً بوضع أقطار الخليج العربية تحت الحماية البريطانية، وذلك منذ أوائل القرن التاسع عشر، وتمثل معاهدة عام 1868 م التي وقعها الشيخ محمد بن ثاني والد الشيخ قاسم أول اتصال رسمي بين قطر وبريطانيا تعهدت فيها قطر بألا تخرق السلم البحري واعترف فيها الشيخ محمد بن ثاني بسلطة المقيم البريطاني بالخليج في فض المنازعات، أو الخلافات الناجمة عن تطبيق المعاهدة[2].

ومع وجود الأتراك في الدوحة منذ عام 1871 م أطلقوا يدي آل ثاني في مزاولة السلطة وإدارة شؤون قطر، ومن ثَمّ قامت سياسة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني

(1) محمود شكري الآلوسي، تاريخ نجد، ص. 39.

(2) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي...، المرجع السابق، ص. 47.

في الفترة من 1871 إلى 1893 م على التحالف مع الأتراك، ولكن تلك السياسة تحولت من عام 1893 إلى 1913 م في اتجاه التحالف والاعتماد على بريطانيا، وكان السبب المباشر لهذا التحول هو محاولة الأتراك تقوية قبضتهم على قطر من خلال مشروع عاكف بك متصرف الإحساء في إقامة إدارة تركية مباشرة في قطر وإنشاء إدارة للعوائد الجمركية[1]، ولا شك أن كل ذلك يضعف من الوحدة الوطنية القطرية ذات الكيان السياسي الذي يرعاه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، والذي اعتبر مشروع «عاكف بك» تدخلاً مباشراً في سلطاته وحداً من الاستقلال الذي تمتعت به قطر منذ عام 1868 م، وبالتالي تعود قطر إلى عهد ما قبل الوحدة الوطنية، ولعل هذا يفسر لنا بحث الشيخ قاسم عن حليف آخر للمحافظة على الوحدة الوطنية القطرية.

وأمام أطماع كل من إنجلترا وتركيا في قطر، ونظراً لتفوق القوتين أمام قوة قطر العسكرية، فقد قبل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني رفع العلم التركي في الدوحة منذ عام 1871 م رغم معارضة والده الشيخ محمد الذي ظل يرفع العلم العربي على بيته[2]، وكان الأتراك قد أرسلوا قوة عسكرية إلى شبه جزيرة قطر في ذلك العام بأمر «مدحت باشا» والي العراق التركي بعد أن احتلت القوات التركية ميناء القطيف بالإحساء.

ويبدو أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قبل التعاون مع الأتراك بحكم أنهم القوة البرية الإسلامية التي تعاون معها من قبله آل الصباح بالكويت، وأنه قبل بالوجود التركي من أجل مناوأة سيطرة بريطانيا البحرية في الخليج، ويدل على ذلك التحركات المحمومة للمقيم العام البريطاني ومساعده في الخليج عقب نزول قوات العثمانيين ورفع علمهم في قطر، وقد استطاع الشيخ قاسم تهدئة ثائرة الإنجليز دون

(1) عبد العزيز المنصور، المرجع السابق، صص. 26-27.

(2) العلم العربي هو علم الهدنة الذي قبل حكام الإمارات العربية الخليجية رفعه على بلادهم احتراماً لاتفاقية السلم البحري مع بريطانيا (عبد العزيز المنصور، المرجع السابق، ص. 140).

أن يستجلب عداءهم.

وكان النفوذ التركي لا يتعدى حدود مدينة الدوحة وضواحيها القريبة، وسحبت تركيا عام 1872 م قواتها النظامية التي كانت في مدينة الدوحة وأبدلتها بثلاثين رجلاً من رجال الضبطية أي الشرطة، وأصبحت قطر قائمقامية تتبع لواء الإحساء الذي يحكمه متصرف يخضع لوالي ولاية البصرة، ويتبع قائمقامية قطر بعض القرى الصغيرة على رأس كل منها مدير يخضع إلى قائمقام قطر وكان الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني أول قائمقام لقطر[1].

ولم يكن الشيخ قاسم ليقبل بوجود الأتراك في الدوحة على حساب الوحدة الوطنية في قطر، ولذلك رأيناه يقبل من الأتراك منصب قائمقام لحكم قطر عام 1876 م، في الوقت الذي بدأت فيه تركيا تروج لفكرة الجامعة الإسلامية، ولم يجد الشيخ قاسم غضاضة في أن يقبل هذا المنصب في هذا الإطار الإسلامي الذي وجد له صدى كبير بين الزعماء العرب والمسلمين، وطالما لم يتدخل الأتراك في زعامته الداخلية وركيزة الوحدة الوطنية.

إلا أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني كان على استعداد لاتخاذ موقف العداء من الأتراك إذا شعر بمؤامرات يحيكونها ضد وحدة قطر الوطنية، ومن ثَمّ نجد له مواقف وطنية أمام محاولات الأتراك إحكام قبضتهم على قطر خلال أعوام 1889/1891 م، خاصة عندما أصرت تركيا على إقامة إدارة تركية مباشرة في قطر، وفرض التنظيمات التي رأت السلطات التركية تنفيذها بسبب وقف الإمدادات المالية غير المحسوبة التي كان يحصل عليها الشيخ قاسم من خلال فرض الضرائب[2]. ومحاولة الوالي التركي في البصرة إحكام السيطرة التركية على قطر بتعيين مساعد لقائمقام قطر

(1) المرجع نفسه، ص. 141.

(2) لوريمر دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج 3، ص. 1224.

الشيخ قاسم دون موافقة الأخير، وتعيين مديرين للزبارة، والعديد وتجهيز قوة تركية قوامها أربعمائة جندي لتقوية الحامية التركية في قطر[1].

ولم يكن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ليقبل تلك الإجراءات التي تنتقص من سلطته وتهدد الوحدة الوطنية القطرية، ولذلك حدث الصدام بين قطر والأتراك بدأ بإذاعة الشيخ قاسم عن عزمه في الاستقالة من منصب القائمقام على قبائل شبه جزيرة قطر، وأن الأتراك تسلطوا على البلاد، وهذا الإعلان كان بمثابة إنذار بالحرب لأن القبائل القطرية التي قبلت بزعامة الشيخ قاسم لم تكن على استعداد لأن تخضع للحكم التركي المباشر بما يحمله لهم من احتلال واستغلال.

وتطورت الأمور بين الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وبين الأتراك إلى الحرب بعد أن أيقن من مؤامرات الأتراك وخيانتهم له عام 1892 م، وجعل من إنشاء دار للعوائد الجمركية في مدينة الدوحة سبباً رئيسياً للجهر بعدائه متذرعاً بأن الضرائب على التجارة والسفن الوطنية ودخل اللؤلؤ سيترتب عليها هجرة السكان بمجرد تطبيق هذا الإجراء، كذلك علل الشيخ قاسم عدم موافقته على تعين مساعد له بأنه سيتدخل في الشؤون القطرية الخاصة دون مراعاة للروح البدوية والنظام القبلي السائد في التعامل بين الشعب القطري[2].

وبدأت تركيا العداء بإحضار قوة تركية برية قوامها 150 جندياً وسفينة حربية وجهت نيرانها للدوحة في الوقت الذي لقيت فيه القوة التركية البرية هزيمة منكرة أمام قوات قطر بقيادة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في 26 مارس 1893 م، كان من نتيجتها إطلاق سراح الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني شقيق الشيخ قاسم و12 من أعيان الدوحة الذين احتجزهم الأتراك رهائن قبل المعركة، كما كان من نتيجة المعركة عزل

(1) سالدانا، الشؤون القطرية، ص. 164.

(2) المرجع نفسه، ص. 164.

والي البصرة الذي دبر الهجوم على قطر وأدار المعركة بنفسه وهو محمد حافظ باشا.

ونتيجة للسياسة التركية نحو الوحدة الوطنية في قطر، فقد بدأت سياسة التقارب بين قطر والإنجليز، وذلك للأسباب التالية:

1 - عجز الأتراك عن التعاون مع الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من أجل المحافظة على استقلال قطر ووحدتها الوطنية.

2 - الاعتداء المستمر للمأمورين والمديرين الذين كانت تعينهم السلطات التركية المسؤولة للعمل في قطر على رعاياهم إلى جانب وقوع منازعات كثيرة بين العسكريين من رجال الحامية العثمانية والقبائل البدوية الضاربة على حدود قطر، والتي كانت تدين للشيخ قاسم بالولاء[1] في إطار الوحدة الوطنية القطرية.

3 - ظهور ضعف الدولة العثمانية بعد هزيمتها أمام الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، تلك الهزيمة التي تؤدي بالتالي إلى القضاء على مركز الدولة في أعين العشائر البدوية، لذا فقد أعلن الباب العالي أن ما فعله والي البصرة كان دون علم منه، فاتجهت الدولة العثمانية إلى التفاوض مع قاسم[2].

لكن أخطر نتائج الصدام بين قطر والأتراك كان إدراك الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني لخطر الوجود التركي، وأنه لابد من عمل توازن في العلاقة مع الأتراك بتحسين علاقته بالإنجليز، ورفض التعاون مع الأتراك على النحو الذي كان قبل معركة 26 مارس 1993 م، ففي عام 1897 م رفض الشيخ قاسم باسم قطر المساهمة في الحرب الدائرة بين تركيا واليونان آنذاك، ورفض الشيخ قاسم قبول دعوة من متصرف الإحساء التركي لزيارة المتصرفية ومعه شقيقه الشيخ أحمد.

(1) الآلوسي، تاريخ نجد، المرجع السابق، ص. 38.

(2) جمال زكريا، المرجع السابق، ص. 246.

وقد ظل الأتراك موجودين بقطر حتى جلوا عنها أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكن مع اعترافهم بآل ثاني كزعماء لقطر الموحدة، وإذا كان الشيخ قاسم قد اعتزل منصب القائمقام بعد معاركه مع الأتراك فإن الأتراك لم يعترفوا إلا بزعامته وعهدوا إلى شقيقه أحمد بمنصب مساعد القائمقام مع استشارة الشيخ قاسم في كل الأمور[1].

ثالثاً: الصراع التركي الإنجليزي واستقلال قطر

أثارت محاولات الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر توطيد سيطرتها في الخليج العربي معارضة عند الحكومة البريطانية، ورغم تعدد هذه المحاولات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908 م) إلا أنها لم تكن ذا تأثير كبير نظراً لانشغال الدولة بأمور أخرى داخل استنبول، وفي أجنحة الدولة أوربياً وأفريقياً كثورات اليونانيين وتوسع الاستعمار الفرنسي من الجزائر إلى تونس عام 1881م، والاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 م.

ولكن الدولة العثمانية عادت في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى الاهتمام بأقطار الخليج العربي، ولعل هذا مرده في الدرجة الأولى إلى الانقلاب الذي حدث عام 1908 م ضد السلطان عبد الحميد، والذي تزعمه ضباط يتشيعون إلى الأفكار الألمانية، وينتمون لما عرف بجماعة الاتحاد والترقي، أو تركيا الفتاة ذات الاتجاه التعصبي باعتبار الأتراك جنساً أرقى وأعلى من بقية الأجناس الداخلة تحت السيادة العثمانية، ومنها العرب، وقامت سياسة الاتحاد والترقي بالنسبة لمنطقة الخليج على تقوية السيطرة العثمانية هناك، وكانت خططها في العمل تقوم على إضعاف سلطة حكام إمارات الخليج وانضوائهم إلى فكرة الجامعة الإسلامية التي أخذوها من السلطان عبد الحميد، كما تقوم على استعمال الشدة والعنف ضد القبائل العربية

(1) إرادة عسكرية رقم 16 في 27 محرم سنة 1310 هـ صورة التحريرات الواردة من متصرفية نجد.

الخليجية، وإرغام شيوخ المنطقة بالقوة على إعلان ولائهم للدولة العثمانية عن طريق فرض الضرائب عليهم وتجنيدهم في الجيش العثماني[1].

وكان حماس الموظفين الأتراك في تحقيق مخططات الحكومة العثمانية في منطقة الخليج العربي يعني من ناحية أخرى تجدد الصراع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، على أن الخلاف بين الطرفين لم يتخذ صورة إجرائية إلا في شهر يوليو 1908 م، حينما أرسلت السلطات العثمانية في البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة «الزخنونية» وهي جزيرة صغيرة تقع في الجنوب الشرقي من ميناء العقير على مسافة عشرة أميال من الساحل الغربي لخليج سلوى.

وعندما وصلت الفرقة العثمانية إلى جزيرة «الزخنونية» قامت برفع الراية العثمانية على الجزيرة، وإزاء ذلك سارع المسؤولون البريطانيون في الخليج بالاحتجاج استناداً إلى أنهم رأوا في احتلال الأتراك للجزيرة خطوة لفرض السيطرة التركية على ساحل شبه جزيرة قطر الغربي وربما على إمارات الساحل العماني المهادن. وقد أكد السفير البريطاني في احتجاج حكومته إلى الحكومة التركية بأن جزيرة الزخنونية تقع إلى الجنوب من ميناء العقير الذي يعتبر الحد الأقصى للسيادة العثمانية في الإحساء طبقاً لاعتراف الحكومة البريطانية بموجب التفاهم بين الطرفين البريطاني والعثماني على النفوذ في الخليج، وأضاف لوثر Lowther السفير البريطاني في الأستانة في احتجاجه إلى الحكومة التركية، بأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء هذه المناطق يؤدي إلى تأزم الموقف بين الدولتين[2].

(1) جمال زكريا، المرجع السابق، ص. 324.

(2) F.O 424, Confidential (9482), N°. 217 Further correspondence respecting the Affairs of Asiatic turkey and Arabia, Piece N°. 68 : Sir Gerad Lowther, to Sir Edward Grey, Constantinople, November 20, 1908.

ولكن الدولة العثمانية لم تعبأ باعتراضات الحكومة البريطانية إذ استمر والي البصرة يفرز الحامية العسكرية التركية بجزيرة الزخنونية باعتبارها أرضاً عثمانية، وأنكر على القنصل البريطاني في البصرة حقه في أن يناقش معه هذه المشكلة رسمياً أو شخصياً، وإن كانت الحكومة العثمانية قد ردت على مذكرة الاحتجاج البريطانية بأن وجود الجند العثمانيين في جزيرة الزخنونية أمر ضروري لحفظ الأمن بين قبائل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة.

ولكن يبدو أن الحكومة التركية قد استجابت للضغط البريطاني، خاصة أن تركيا كانت تعاني متاعب في البلقان ومع روسيا، فرأى رجال الدولة العثمانية ضرورة أن تسوي الدولة مشاكلها مع بريطانيا أملاً في الحصول على تأييد الحكومة البريطانية إزاء ما تصادفه الدولة العثمانية من مشكلات، وأن حقي باشا وزير الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات القائمة للوصول إلى اتفاق مع بريطانيا وغيرها من الدول[1]، ومن ثم يبرق وكيل الوزارة لشؤون الهند إلى زميله وكيل وزارة الخارجية البريطانية بنص برقية نائب الملك في الهند التي تضمنت أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين أبلغه بجلاء القوات العسكرية التركية من جزيرة « الزخنونية»، ولم يعد هناك جند عثمانيون في الجزيرة[2].

وكان جلاء الأتراك من جزيرة الزخنونية كسب لوجهة النظر البريطانية التي كسبت هذه الجولة في صراعها على النفوذ مع الدولة العثمانية في الخليج العربي، وهي في نفس الوقت كسب لقطر إذ في هذا الجلاء اعتراف ضمني من جانب الأتراك

(1) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص. 201.

(2) F.O 424, N°. 221 Further correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Piece N°. 97: India Office to Foreign Office: 97 Government of India to Viscount Morley (telegrafic), November 27, 1909, inclosure in No. November 26, 1909.

بوجهة النظر القائلة بأن جزيرة الزخنونية جزء من قطر التي يحكمها آل ثاني.

ولكن هل ينتهي الصراع العثماني البريطاني في قطر وفي الخليج عامة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدأ من اقتناع الطرفين بضرورة التوصل إلى اتفاق يحدد مناطق النفوذ السياسي لكل منهما في الخليج منعاً للتصادم، ومع هذا الاقتناع كانت هناك تصريحات وإجراءات اعتبرت عراقيل في سبيل التفاهم، من ذلك ما صرح به اللورد هاردنج الحاكم العام البريطاني للهند من أن وجود العثمانيين في الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم - العثمانيين - تأثير على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية(1).

وفي نفس الوقت الذي جرت فيه المفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي استمرت سنتين (1911-1913 م) فقد ظهرت مواقف تفاهم ومواقف تصادم: وتفصيل ذلك أن السفير البريطاني في استانبول بعث إلى السير إدوارد جراي Edward Grey وزير الخارجية البريطانية في 16 يونيو 1913 م بأن السلطات المسؤولة في البصرة قد أبلغت السلطات العسكرية في بغداد بأنهم أرسلوا إلى قطر 75 جندياً على رأسهم ضابط تركي واحد يستقلون سفينة تجارية عربية تسمى «بدر»(2).

وعندما أبلغت الحكومة البريطانية حكومة الهند لمتابعة موضوع نزول القوات التركية التي خرجت من البصرة إلى قطر، ردت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية في 24 يونيو 1913 م، بأن هذا الإجراء التركي مثير للاضطراب ويدعو إلى القلق، ومن ثم فلا يمكن احتماله(3)، لأنه في رأي تلك الحكومة يخالف ما تعهدت

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص. 195.

(2) F.O 424, Confidential (10376) N°. 238 Ibid. Piece N°. 387 : Gerald Lowther to Sir Edward Grey. Constantinople, June 1913, (telegrafic), N°. 281.

(3) Ibid : India Office to Foreign Office. June 24, 1913, Piece N°. 451.

به الدولة العثمانية في الاتفاقية التي وقعتها مع بريطانيا قبل أقل من شهر واحد.

ولعل هذه العقبات - إلى جانب عوامل أخرى - هي التي كانت سبباً في عدم التصديق على المعاهدة العثمانية البريطانية رغم التوقيع عليها من ممثلي الطرفين، وما يهمنا هنا هو مناقشة ما نصت عليه تلك الاتفاقية من بنود قررت استقلال قطر باعتراف كل من تركيا وإنجلترا اعترافاً رسمياً.

وقد شهد شهري أبريل ومايو 1913 م مواقف حاسمة في المفاوضات العثمانية البريطانية حتى تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين في آخر شهر مايو لأن المفاوضات تناولت عديداً من موضوعات الخلاف بين البلدين منها مسألة الرسوم الجمركية، وخط حديد بغداد، ومناطق النفوذ في الخليج العربي، ومسألة شط العرب(1).

وفي هذا المقام بعثت حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية في 17 أبريل 1913 م برسالة تعبر عن رأي حكومة الهند بشأن مشروع الاتفاق الجاري إعداده بين الحكومتين البريطانية والتركية، وخاصة فيما يتعلق بتمسك العثمانيين بجزيرة الزخنونية. إذ ترى حكومة الهند أنه على الرغم من الخوف من أن اعتراف بريطانيا بالسيادة التركية على جزيرة الزخنونية والساحل - ساحل الإحساء - الواقع بين «العقير» ونقطة تواجه تلك الجزيرة قد يؤدي إلى بعض الخلاف أو الاحتكاك في المستقبل بين البريطانيين والأتراك، فإن حكومة الهند على استعداد للموافقة على مشروع الاتفاق الإنجليزي التركي بما احتواه من البند المشار إليه بخصوص جزيرة الزخنونية وفي إطار الشروط التي عرضتها حكومة الهند والتي وافقت عليها جميعاً الحكومة التركية(2).

(1) صلاح العقاد، المرجع السابق، صص. 194-195.

(2) Ibid : India Office to Foreign Office, N°. 52, India Office, April 17, 1913.

وهذا يعني تنازل بريطانيا عن شيء تمسكت به من قبل لصالح قطر وهو جزيرة الزخنونية في سبيل تركيا بإنهاء سيادتها على قطر.

وقد تضمنت مذكرة حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية عدة ملاحق كان الملحق الأول عبارة عن برقية من الماركيز كرو Crewe المفاوض البريطاني موجهة إلى حكومة الهند البريطانية تفيد أنه بالنسبة لقطر في مجال المفاوضات التركية البريطانية فسوف تبقى مستقلة وذات كيان سياسي، وذلك في إطار ما عبرت عنه الحكومة التركية من رغبتها في الجلاء الكامل من شبه جزيرة قطر. ويأمل الأتراك أن توافق بريطانيا على بقاء سيادتهم على ساحل الإحساء بحيث تمتد من الشمال حتى نقطة في الجنوب تواجه جزيرة الزخنونية الراغبين في إخضاعها أيضاً لسيطرتهم[1].

واحتوى الملحق الثاني على شروط حكومة الهند لإقرار اتفاق مع تركيا على الأسس السابق الإشارة إليها – وأعني انسحابها من قطر والاعتراف باستقلالها تحت حكم آل ثاني، في مقابل امتداد النفوذ التركي حتى جزيرة الزخنونية ونقطة على ساحل الإحساء تواجهها – وأن حكومة الهند ترى الموافقة على الاتفاقية إذا وافق الأتراك على شروط حكومة الهند وهو:

استقلال قطر، فيجب أن تتخلى تركيا تماماً عن كل ادعاءاتها السابقة بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية، في الوقت الذي تعترف فيه تركيا بأن لبريطانيا الحرية في أن تدخل مع شعب قطر في اتفاقيات تتعلق بمسألة تجارة الأسلحة أو تأمين السلم البحري[2].

(1) Ibid : Enclosure I In N°. 52 : The Marquess of Crewe to Government of India, India Office, April, 7, 1913.

(2) Ibid : Inclosure 2 in N°. 52 : Government of India to the Marquess of Crewe, April 15, 1913.

وأخيراً تم الاتفاق على تسوية شاملة للمشكلات التي تعترض سبيل العلاقات التركية البريطانية، حيث وقع كل من إبراهيم حقي باشا وزير خارجية الدولة العثمانية والسير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية اتفاقيات هذه التسوية.

وبالنسبة لقطر فقد نصت المادة رقم (10) والمادة رقم (11) من مشروع الاتفاق البريطاني العثماني بشأن الخليج على إقرار مستقبل قطر على النحو التالي:

نصت المادة رقم (10) على أن تتنازل الدولة العثمانية تنازلاً نهائياً عن كل ادعاء لها بالسيادة على شبه جزيرة قطر، على أن يتولى حكم شبه الجزيرة آل ثاني حكماً وراثياً.

وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تلزم نفسها في هذا الاتفاق بالاعتراف مسبقاً باستقلال قطر استقلالاً تاماً بعد انتهاء السيادة العثمانية، وأنها أعطت لنفسها الحرية في عقد معاهدات مع حكام قطر من آل ثاني بشأن تجارة الأسلحة أو السلم البحري في الخليج، فإن النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر إعلان باستقلال شبه الجزيرة القطرية ولم يكن الأمر يستدعي تنازلاً مماثلاً من بريطانيا لأنه لم تكن لها أية ادعاءات بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية، هذا على الرغم من أن هذا النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر جاء نتيجة مفاوضات بريطانية عثمانية ولم يأت نتيجة مفاوضات قطرية عثمانية، وهذا فرضته طبيعة الصراع في الخليج الذي كان صراعاً بريطانياً عثمانياً.

وقامت الحرب العالمية الأولى في صيف 1914 م، وكانت القوات التركية ما تزال موجودة على الأرض القطرية، وكان عدد هذه القوات 275 جندياً وضابطاً، ولم يكن بوسع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني طرد الحامية التركية دون مساعدة قوية من بريطانيا بدون إراقة الدماء، وكانت أحوال هذه القوات سيئة، ومن ثَمّ انتهزت بريطانيا الفرصة وأرسلت قوة عسكرية بحرية بريطانية لإجلاء الحامية التركية عن

قطر، وذلك في 19 أغسطس 1915 م وطلبت بريطانيا من الشيخ عبد الله إقناعهم فسلموا ورحلوا على سفينة حربية بريطانية، وقامت بريطانيا بعد ذلك بمصادرة أسلحتهم وذخائرهم الموجودة في القلعة المحصنة بالدوحة وأسدل الستار على آخر وجود تركي في قطر.

رابعاً: تقدير الدولة السعودية لزعامة آل ثاني على قطر

تمثل تقدير الدولة السعودية بزعامة الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود لزعامة آل ثاني في قطر في عدة أمور منها: ترحيب الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بالدعوة السلفية الإصلاحية، وترحيبه بقيام الدولة السعودية على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود أول القرن العشرين، لأن في وجود تلك الدولة العربية الإسلامية الكبرى وقوتها في شبه جزيرة العرب، وعلى الجانب الآخر من حدود قطر، قوة لوحدة شبه جزيرة قطر الوطنية في مواجهة الأخطار الخارجية.

وكان انتشار الدعوة السلفية في قطر مما يقرب بين آل ثاني وآل سعود، ومن ثَمّ لم يكن غريباً أن نجد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني يذهب للترحيب بعبد العزيز آل سعود حينما ظهر قرب ساحل السلام أواخر سنة 1905 م[1].

وفي مقابل المساعدات التي تلقاها عبد العزيز آل سعود من الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني خلال سنوات حرب ابن سعود مع ابن الرشيد، وهي المساعدات التي شدت من أزره في وقت المحنة، فقد وجد ابن سعود في الفترة من 5 يونيو حتى أغسطس عام 1905 م أنه من الواجب عليه تقديم المساعدة والعون لشيخ قطر أثناء الفتنة الأهلية في إمارته[2].

(1) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص. 192.

(2) عبد العزيز المنصور، المرجع السابق، ص. 200.

وقد تمثل تقدير آل سعود لزعامة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في قبول شفاعة الأخير في آل بسام من عنيزة الذين كانوا من أعداء «الإمام» عبد العزيز آل سعود وغلبهم وأخذ زعماءهم إلى الرياض عام 1904 م أكثر من عام، ولم يقبل شفاعة أشراف مكة وزعماء البصرة فيهم حتى تشفع فيهم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني فقبل «الإمام» عبد العزيز آل سعود شفاعته، وأرسل زعماء آل بسام مع خدمه إلى قطر عام 1322 هـ[1].

كما تمثل تقدير آل سعود لزعامة قاسم بن محمد آل ثاني أيضاً، في قبول عبد العزيز آل سعود شفاعة الشيخ قاسم في أمير بلاد الحريق -في نجد- المسمى «راشد الهزاني» وجماعته لما شق العصا ونقض بيعة الإمام وصار جريرة سوء، أسره الإمام وحبسه في بلاده الرياض ولم يظن أحد أنه يفك أسره أبداً لأنه أجرم جرماً كبيراً في الولاية للمسلمين فشفع فيهم الشيخ قاسم، فأطلعه له الإمام وأرسله مع عبد الرحمن بن سويلم بقطر[2].

خامساً: الاستقلال الكامل لقطر

بدأت أسرة آل ثاني في حكم قطر على النحو الآتي:

1 - الشيخ محمد بن ثاني رأس الأسرة والذي عرف باسم شيخ الدوحة.

2 - الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني مؤسس قطر المستقلة (1868-1913 م).

3 - الشيخ عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني الذي وقع مع بريطانيا اتفاقية عام 1916 م للحماية أسوة بإمارات الخليج العربية الأخرى (1913-1949 م).

4 - الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني الذي تولى الحكم في 20

(1) ديوان الشيخ قاسم محمد آل ثاني، ص. 36.

(2) المرجع نفسه، 36.

أغسطس 1949 م على أثر تنازل والده عن الحكم، ونظراً لظروفه الصحية، وقد حكم من 1949 إلى عام 1960 م.

5 – الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني، وقد دعا والده الشيخ علي مجلس أسرة آل ثاني للاجتماع بقصر الريان، وذلك يوم 4 جمادى الأولى عام 1380 هـ/ الموافق 24 أكتوبر عام 1960 م، وقد حضرت هذا الاجتماع الهيئة الرسمية والقنصلية البريطانية في الدوحة، وبعد أن اكتمل المجلس بكامل هيئته قام الشيخ علي وقرأ على الحاضرين وثيقة تنازله عن الحكم لابنه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، وطلب من مجلس العائلة إبداء رأيهم فوافقوا بالإجماع ووقعوا على وثيقة التنازل والبيعة، ونودي الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكماً على قطر، وبابن عمه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولياً للعهد ونائباً للحاكم.

6 – أعلن استقلال قطر في الأول من سبتمبر عام 1971 م بإعلان المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) إنهاء العمل بمعاهدة الحماية البريطانية على قطر، وبأن قطر دولة مستقلة ذات سيادة اعترفت بها الحكومة البريطانية والأقطار العربية والخارجية، وذلك تحت حكم أسرة آل ثاني.

7 – وقد أذاع راديو قطر في صباح يوم الاثنين 22 فبراير عام 1972 م أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ورئيس الوزراء قد تسلم مقاليد الحكم في قطر في الساعة التاسعة من هذا الصباح بصورة سلمية، وحظي بالتأييد التام من قبل الأسرة الحاكمة والقوات المسلحة والشعب.

8 – يحكم قطر حالياً صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني خلفاً لوالده الشيخ خليفة.

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق:

أ) الوثائق البريطانية:

1 - F.O. 424, confidential (9482) ; Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia 217, piece, 68.

2 - F.O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia , N°. 217.

3 - F.O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia , N°. 221.

4 - F.O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia , N°. 238.

5 - F.O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia , N°. 240.

ب) الوثائق التركية:

1 – صورة التحريريات الواردة من متصرفية نجد: إرادة عسكرية رقم 16 في 27 محرم سنة 1310 هـ.

2 – جدول إحصائية: إرادة عسكرية رقم 16 في 27 محرم سنة 1310 هـ.

3 – صورة التحريرات الواردة من وكالة معاونية قائمقام قضاء قطر: إرادة

عسكرية رقم 16 في 27 محرم سنة 1310 هـ.

وهذه الوثائق مترجمة إلى العربية ومحفوظة بقسم الوثائق بالديوان الأميري بالدوحة.

ثانياً – المؤلفات:

ابن غنام، حسين، روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذي الإسلام، المسمى تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين الأسد، القاهرة، 1961 م.

أبو حاكمة، أحمد، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، القاهرة، 1974 م.

أبو ناب (إبراهيم)، قطر – قصة بناء دولة، الدوحة.

الآلوسي، محمود شكري، تاريخ نجد، تحقيق وتعليق محمد بهجت الأثري، القاهرة، ط. 2، 1347 هـ.

جامعة قطر: موسوعة المعلومات، الدوحة.

جمال زكريا قاسم، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1840–1914 م)، القاهرة، 1966 م.

الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1960 م.

ديوان الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وقصائد أخرى نبطية، طبع على نفقة صاحب السمو علي بن عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر السابق، ط. 5، 1389 هـ تحت إشراف دار الكتب القطرية.

رمضان، محمود، قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية، القاهرة، 2006 م.

الريحاني، أمين، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، بيروت، ط. 2، 1954 م.

سالدانا (جي. أي)، الشؤون القطرية من سنة 1873 إلى 1904 م، ترجمه أحمد

العناني، ونشرته لجنة كتابة تاريخ قطر، وطبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، الدوحة، 1976 م.

شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)، إدارة العلاقات، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، القاهرة، 1951 م (مترجم).

الصراف، محمود، تطور قطر السياسي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، القاهرة، 1980 م.

العزي، خالد، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، 1972 م.

العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، 1974 م.

لوريمر (ج. ع)، دليل الخليج – القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان أمير دولة قطر، الدوحة، 7 ج، 1969 م.

المنصور، عبد العزيز، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868–1916 م، الكويت، ط. 1، 1975 م.

، التطور السياسي لقطر (1916–1949)، الكويت، 1979 م.

نوفل، سيد الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، وهو كتابان الأول: مدخل عام ودراسة للكويت، نشره معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 1967 م؛ والكتاب الثاني: يتناول ساحل عمان ونشره معهد البحوث والدراسات العربية أيضاً، القاهرة، 1973 م.

وهبة، حافظ، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، ط. 2، 1363 هـ/ 1946 م.

التطور السياسي والاقتصادي في دولة قطر[1] من الاستقلال إلى وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم 1971-1995

حصلت قطر على استقلالها السياسي في أول سبتمبر من عام 1971، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في نوفمبر من عام 1916. وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة كانت لا تنص على تدخل بريطانيا في شؤون الحكم الداخلي، إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية في يد الحكومة البريطانية، ومن ثَمَّ استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد أوضح بيان الاستقلال الذي أعلنه الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد ونائب حاكم قطر آنذاك، إنهاء كافة العلاقات التعاهدية والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية، وأن قطر أصبحت من الآن فصاعدا دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة، وأنها ستبدأ على الفور باتخاذ الإجراءات الكفيلة بانضمامها إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة[2].

---

(1) الدكتور جمال زكريا قاسم: جامعة عين شمس – القاهرة، مجلة التاريخ العربي.

(2) النهار، بيروت، 2 سبتمبر، 1971.

جدير بالذكر أنه على الرغم من إلغاء قطر معاهدتها مع الحكومة البريطانية، إلا أنها استبدلتها بمعاهدة صداقة وتشاور، وذلك على غرار المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع دول الخليج العربية الأخرى عقب استقلالها.

ولعل مما يلفت الانتباه أن قطر استطاعت قبل أن تصل إلى استقلالها الرسمي الحصول على بعض مظاهر الشخصية القانونية للدولة، فمنذ أوائل الستينيات من القرن الماضي شاركت في بعض ألوان النشاط الإقليمي والدولي، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الفنية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، كما وضحت مشاركتها في المؤتمرات الدولية والعربية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية، كمؤتمرات الأوبك، والمؤتمرات الخاصة بالمقاطعة العربية الاقتصادية ضد إسرائيل، حيث أنشأت في عام 1963 مكتباً لمقاطعة إسرائيل، كما كانت أول من دعا إلى إنشاء سوق خليجية مشتركة[1].

وكان للتطور في إنتاج النفط الذي بدأ تصديره في قطر في ديسمبر من عام 1949 أثره على العمران والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة، حيث خصص الشيخ أحمد بن ثاني (1960–1972 م) نصيباً كبيراً من موارد النفط للمشروعات العمرانية.

وفي خلال السنوات القليلة التي سبقت إعلان الاستقلال، أبدت قطر حماساً زائداً للمشاركة في مباحثات اتحاد الإمارات العربية التي بدأت في فبراير من عام 1968، حيث بذلت جهوداً كبيرة في تلك المباحثات التي شملت الإمارات السبع في الساحل الجنوبي للخليج، إضافة إلى قطر والبحرين.

مهدت قطر للاستقلال بإعلانها في 2 أبريل 1970 م نظاماً أساسياً مؤقتاً للحكم وكانت الدولة العربية الثانية من دول الخليج بعد الكويت أخذاً بالنظام الدستوري

---

(1) Government of Qatar : Qatar in the Seventies, Qatar, 1968, p. 8 sq.

وسجلت بذلك سبقها لدول الخليج الأخرى في هذا المجال[1].

غير أنه على الرغم مما نصت عليه المادة السابعة من النظام الأساسي المؤقت على وضع نظام دائم للدولة يحل محل النظام المؤقت ويتم التعامل به إثر انتهاء فترة الانتقال، إلا أنها لم تنص على فترة زمنية محددة، أو فترة انتقالية بعينها، للعمل بذلك النظام[2]. كان النظام الأساسي المؤقت يعد خطوة هامة وإنجازاً تقدمياً ضخماً في التطور السياسي والدستوري بما منحه من حريات سياسية وضمانات للمساواة والعدالة بين المواطنين في شتى الميادين.

احتوى النظام الأساسي المؤقت للحكم على سبع وسبعين مادة، وزعت على خمسة أبواب تناولت نظام الحكم، والمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة، وتنظيم السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها، إضافة إلى حقوق المواطنين وواجباتهم، والأحكام العامة والانتقالية. كما نص على أن قطر دولة عربية دينها الإسلام، وتصدر الأحكام فيها طبقاً للشريعة الإسلامية، وشعبها جزء من الأمة العربية، وتعمل الدولة بكل طاقاتها على تقوية الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والدول الصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم صلات الجوار والتضامن معها في كافة المجالات، والكفاح في سبيل نصرة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب تأييد دول المواجهة العربية في نضالها، والالتزام بميثاق كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتوثيق الروابط بين الدول العربية من أجل تحقيق وحدتها[3].

(1) عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، والعوامل المؤثرة فيها، الكويت، 1995، ص. 134.

(2) يوسف محمد عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، بيروت، 1979، صص. 151-154.

(3) انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر، الدوحة، ملحق العدد 6، أول صفر 1390 هـ المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الأساسي المؤقت، وعن النص الكامل للنظام الأساسي يمكن الرجوع إلى قطر في السبعينيات، إصدار حكومة قطر، ص. 5 وما بعدها.

حددت السلطة التنفيذية بالأمير الذي يساعده ولي العهد ومجلس وزاري يعينه الحاكم. ونصت المادة 22 من النظام الأساسي المؤقت على أن حكم الدولة وراثي في أسرة آل ثاني[1]. وعلى أثر صدور ذلك النظام تَمّ تحويل الدوائر الحكومية التي كانت تصل إلى ثلاث وثلاثين دائرة إلى عشر وزارات[2].

كان النظام الأساسي يتضمن إنشاء مجلس استشاري، كان مخولاً له مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل رفعها للحاكم للتصديق عليها وإصدارها، فضلاً عن مناقشة السياسة العامة للدولة في أية ناحية من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية[3].

وعلى أية حال فلم تكد تمضي بضعة أشهر على استقلال قطر حتى حدث انتقال السلطة من الشيخ أحمد بن ثاني إلى ابن عمه وولي عهده ورئيس وزرائه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، الذي أتيح له الوصول إلى الحكم في 22 فبراير 1972. وتَم انتقال السلطة في حركة هادئة وصفت بكونها حركة تصحيحية استهدفت ترتيب البيت القطري من الداخل.

في أول سبتمبر 1971 قام الشيخ خليفة بإعلان بيان الاستقلال، الذي استند فيه إلى معظم المواد التي نص عليها النظام الأساسي المؤقت للحكم في مجالات السياسة الداخلية، إضافة إلى المجالات العربية والدولية[4].

(1) Qatar Government: Qatar in the Seventies, see Provisional Constitution, 2 April, 1970.

(2) النظام الأساسي المؤقت للحكم – المذكرة التفسيرية، مجموعة الوثائق الدستورية، مصدر سبق.

(3) الأهرام، 17 مارس 1972.

(4) بيان من الشيخ خليفة بن حمد نائب حاكم قطر وولي عهده ورئيس مجلس الوزراء بشأن استقلال قطر أول سبتمبر 1971؛ انظر أيضاً رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط، ص. 220-223.

كان من الطبيعي أن يستهل الشيخ خليفة عهده الذي استمر ما يقرب من ثلاثة وثلاثين عاماً 1972-1995 بإصدار سلسلة من المراسيم الأميرية والقرارات الإصلاحية التي استهدف بها تحديث الدولة، وبنائها على أسس عصرية10[1]. ولعل أهم ما حرص عليه هو محاولته اكتساب قاعدة شعبية وذلك بالإنفاق على مشروعات التنمية والتطوير وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وزيادة المساعدات التي تقدمها الدولة للعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الضمان الاجتماعي، وعلى الجانب الآخر أصدر قرارات بزيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة بنسبة 30 ٪[2]، كما وجه اهتمامه إلى حل مشكلة الإسكان وإلغاء الأقساط المتراكمة على القطريين من جرائها.

وفي خلال عام واحد كان قد تم إنشاء أكثر من 2500 وحدة سكنية، كما قرر تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة للتعليم والصحة وغيرها من المرافق العامة، وفضلاً عن ذلك فقد ضمن للشباب وظائف حكومية. وكان من الطبيعي أن تقابل تلك القرارات بارتياح كبير لدى أفراد الشعب القطري.

اهتم الشيخ خليفة اهتماماً خاصاً بتعريب قيادات الجيش والشرطة، وتعيين قادة وطنيين بدلاً من الضباط الإنجليز الذين تقرر الاستغناء عن خدماتهم، وكان على رأسهم بطبيعة الحال الكولونيل روي كوكرين، الذي حصل على الجنسية القطرية وأعلن اعتناقه الإسلام ولقب نفسه بمحمد المهدي، وكان يشغل منصب قائد قوات الدفاع القطرية، وقرر الشيخ خليفة تعيين نجله الشيخ حمد بدلاً منه. وكان الشيخ حمد قد سبقت له الدراسة في كلية ساند هيرست العسكرية بالمملكة المتحدة. كذلك

---

(1) رياض نجيب الريس، المرجع نفسه، ص. 220.

(2) فرد هاليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهر ماجد، بيروت، ط. 1، 1975، ص. 84.

أمر الشيخ خليفة بعزل قائد الشرطة البريطاني الكولونيل لوك واستعاض عنه بواحد من أفراد الأسرة الحاكمة وهو الشيخ حمد بن قاسم وهو من خريجي كلية الشرطة في لندن بالمملكة المتحدة[1].

كما تضمنت المراسيم والأوامر الأميرية التي أصدرها الشيخ خليفة في مستهل ولايته، إفساح المجال لعودة القطريين الذين تم استبعادهم من قطر في العهد السابق، والسماح لهم بعودتهم إلى وطنهم وأعمالهم. وبادر الشيخ خليفة بوعد المواطنين بأنه سيعمل على تشكيل المجلس ودعوته إلى الانعقاد في أسرع وقت ممكن[2]. كما حرص الشيخ خليفة على توسيع دائرة اتصال قطر بعد انضمامها إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

واستطاعت قطر على عهد الشيخ خليفة أن تحقق بعض التطورات السياسية والدستورية، وكان أهم ما قام به الشيخ خليفة في هذا المجال التعديلات التي قرر إدخالها على النظام الأساسي المؤقت للحكم، حيث عمل على إعادة الحيوية إلى المجلس الاستشاري، وبينما كان من المقرر أن يتشكل المجلس من ستة عشر عضواً، تقرر زيادته إلى ثلاثين عضواً يتم اختيارهم من بين أعيان قطر. بدأ المجلس بالفعل في ممارسة أعماله بالنظر في مشروعات القوانين التي تعرض عليه قبل إصدارها، فضلاً عن مناقشة الميزانية العامة للدولة، وبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وطلب توضيح من الوزراء بشأنها[3].

ورغبة من الشيخ خليفة في التدرج مرحلياً نحو المشاركة الشعبية في الحكم أجرى بعض التعديلات على النظام الأساسي المؤقت للحكم، حيث أصدر في عام 1976

---

(1) الأهرام، 17 مارس، 1972.

(2) جبران شامية، سجل الوقائع والآراء السياسية في العالم العربي، بيروت، 1976، ص. 172.

(3) يوسف عبيدان، مرجع سابق، ص. 181.

أول تعديل لذلك النظام، الذي تبعه بعد ذلك بثلاث سنوات، وعلى وجه التحديد في عام 1979 بتعديل آخر كان يقضي بإفساح المجال لأعضاء المجلس الاستشاري للمشاركة بالرأي بصورة أكثر فاعلية في معالجة أمور الدولة، حيث تقرر بمقتضى المرسوم الأميري الذي أصدره في ذلك الحين زيادة عدد أعضاء المجلس مع منحهم الحصانة الكافية بضمان حريتهم في إبداء الآراء الموضوعية، كما تم تنظيم حضور الوزراء جلسات المجلس بهدف توجيه الأسئلة لهم من قبل الأعضاء.

استطاعت قطر على عهد الشيخ خليفة أن تحقق قدراً كبيراً من التنمية الاقتصادية التي اعتمدت على الموارد البترولية، حيث منحت الحكومة امتيازاً للتنقيب عن النفط إلى شركة شل في يونيو 1973، وشمل الامتياز المنطقة البحرية الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من المياه الإقليمية، وحدد أجله بثلاثين عاماً قابلة للامتداد لعشر سنوات أخرى بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين الجانبين. وعلى أثر قيام الشركة بعمليات المسح السيسموجرافي تَمَّ العثور على النفط بكميات تجارية في أول بئر يكتشف في منطقة الامتياز في نهاية عام 1975.

وتمشياً مع توصيات الأوبك أبرمت قطر اتفاقيات المشاركة مع الشركات العاملة بها ومن بينها شركة شل وشركة نفط قطر الإنجليزية، وهي أحد فروع شركة نفط العراق، وبموجب تلك الاتفاقيات أصبح لقطر حصة مقدارها 25 ٪، ارتفعت تدريجياً حتى وصلت في عام 1982 إلى ملكية الدولة لمواردها النفطية، وذلك أسوة بما حدث في المملكة العربية السعودية وفي دول الخليج العربية الأخرى المنتجة للنفط[1].

ترتب على اكتشاف النفط واستغلاله في قطر ظهور العديد من المشروعات الصناعية البترولية، حيث تأسس مركز صناعي في أمسعيد التي تبعد قرابة عشرين

(1) J.B. Kelly, Arabia, the Gulf, and the West, A Critical view of the Arabs, and their Oil, Policy, London, 1988, p. 189.

ميلاً إلى الجنوب من مدينة الدوحة، ويقوم هذا المركز بتسييل الغاز الطبيعي، ومما يذكر أن هذا المصنع تعرض في عام 1977 لحريق مدمر، أدى إلى تعطيل الإنتاج فيه إلى أن قامت إحدى الشركات اليابانية بإعادة تشغيله في عام 1980. كذلك اهتمت قطر بإنشاء مصانع لإنتاج البتروكيماويات، من بينها مصنع لإنتاج السماد النيتروجيني، ومصنع لإنتاج الأثيلين ومشتقاته، إلى جانب مصنع للصلب، وقد وجدت كثير من تلك المشروعات نجاحاً كبيراً باستثناء مصانع الأسمدة والصلب التي لم تحظ بمثل ما حظيت به الصناعات البتروكيماوية من نجاح.

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية التي واجهتها قطر نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن العوائد التي سبق أن حققتها إبان أزمة الطاقة العالمية 1973-1974 أتاحت لها الفرصة لتكوين أصول مالية بلغت ما يقرب من ثمانين ملياراً من الدولارات مِمّا مكّن قطر من أن تخطو خطوات كبيرة في مجال التنمية والتحديث، التي برزت بصفة خاصة في إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج، وفي خلال عقد الثمانينيات كان هناك أكثر من خمسين مبعوثاً أوفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بضع مئات تم إيفادهم إلى المملكة المتحدة، وما يقرب من تسعمائة مبعوثٍ أوفدوا إلى الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات العربية.

ولعل أبرز تنمية في مجال التعليم حدثت في عام 1977، حين تم وضع حجر الأساس لجامعة قطر، وتم الانتهاء من إنشائها في عام 1982، واختير لإدارتها أحد الأساتذة المصريين من جامعة الأزهر.

غير أن فترة الازدهار التي تمتعت بها قطر كانت قصيرة الأجل، إذ أدى انهيار أسعار النفط نتيجة التخمة النفطية Oil Surfeit التي حدثت في أوائل عقد الثمانينيات إلى عجز واضح في ميزان مدفوعاتها مما اضطرها إلى تخفيض إنفاقاتها الحكومية على

الخدمات العامة، وفي ميزانية 1983 أعلنت الحكومة أنها أدخلت رسوماً على المياه والكهرباء والعناية الصحية، وفي نوفمبر من نفس العام قررت الحكومة الاستغناء عن خدمات ما يقرب من ثلاثة آلاف موظف من الوافدين، وحين انخفضت أسعار النفط مرة أخرى في عام 1986 اتخذت الحكومة إجراءات أكثر شدة[1].

تمكنت قطر وأبو ظبي من تسوية خلافاتها التي ارتبطت باكتشاف النفط في حقل البندق الذي يقع على حدودهما البحرية، وذلك باتفاقهما على أن يكون استغلال هذا الحقل مناصفة بينهما، وتأسيس شركة لحسابهما عرفت باسم شركة البندق المحدودة يمتلكان أسهمها بحصص متساوية، ولهما نصيب متساو من أرباحها ومن جهة أخرى تمكنت قطر من حل خلافها مع مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

صدر مرسوم أميري قضى بإنشاء مجلس تشريعي جديد أطلق عليه اسم مجلس الشورى ليحل بدلاً من المجلس الاستشاري، وأنيط بالمجلس الجديد دراسة جميع مشروعات القوانين، إضافة إلى المراسيم بقوانين التي يصدرها الأمير إبان عطلة المجلس، كما منح المجلس اختصاصات وصلاحيات واسعة خاصة بتعديل وإضافة أو حذف أية مادة من مواد مشروعات القوانين التي تعرض عليه، كما يحق له تأجيل أو رفض القوانين، إلى جانب حقه في مناقشة المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الدولة، وحق أعضائه في التقدم بطلب مناقشة الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن هذا المجلس كان يقوم على التعيين وليس على الانتخاب، وذلك على غرار المجلس الاستشاري الذي سبقه، إلا أنه كان نتيجة تمتعه بتلك الصلاحيات يعد إنجازاً لا بأس به في مجال المشاركة الشعبية.

ومن ناحية أخرى أثرت أزمة الخليج وتداعياتها على سياسة قطر الخارجية حيث

---

(1) Peter Mansfield, op. cit., p. 142.

حذت قطر حذو كل من الكويت والبحرين في توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 1992، وتمت المصادقة على تلك الاتفاقية من المجلس الاستشاري قبل إلغائه، وقد أشار المجلس في البيان الذي أصدره بشأن التصديق على تلك الاتفاقية إلى أن الظروف التي تعرضت لها المنطقة اقتضت إبرام تلك الاتفاقية الدفاعية كخطوة إيجابية من أجل تعزيز الأمن الخليجي.

ومع أن قطر ألقت بثقلها على المعاهدات الدفاعية سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من دول الغرب، إلا أنها ظلت تؤكد مع ذلك حرصها على بناء القوة الذاتية الدفاعية، وأن الأمن الشامل للخليج في منظورها لن يتحقق إلا بارتكازه على أبعاد ثلاثة يتصدرها البعد الخليجي مما يستوجب معه إصلاح البيت من الداخل وإزالة خلافات الحدود بين دول الخليج العربية، وإيجاد قوة دفاعية رادعة عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والبعد الثاني يقوم على ميثاق دمشق واتفاقية الدفاع العربي المشترك. والبعد الثالث يعتمد على البعد الإقليمي وعدم استبعاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مشروعات الأمن في الخليج، حيث ترى قطر أن لإيران حقوقاً وعليها واجبات مثلها في ذلك مثل بقية دول المنطقة.

وأخيراً وبوصول الشيخ حمد إلى الحكم في يونيو 1995 تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ البلاد تتميز باستقلالية قطر في سياستها وفي اتخاذ قراراتها، وهي المرحلة التي تعيشها قطر في وقتنا الحاضر.

الدستور الدائم لدولة قطر وبناء دولة القانون[1]

مقدمة

قامت دعائم بناء دولة القانون في قطر، كثمرة لمسيرة طويلة من العمل الجاد بشكل متدرج ومتأن على جميع المستويات، منذ تولي الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة سنة 1995، وضمن إطار وجدول زمني محدد سلفا[2]. حيث دخلت البلاد في مرحلة خاصة ومتميزة من تاريخها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبدأت تقدم كل يوم نموذجا رائدا في الديمقراطية والعدالة والحريات. لذلك عملت على تحديث منظومتها القانونية حتى تتفق مع الأهداف التي حددها أمير البلاد.

وبدأت هذه المسيرة الديمقراطية بتشيع المشاركة الشعبية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، وإلغاء الرقابة على الصحافة، وإلغاء وزارة الإعلام سنة 1996، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لغرفة تجارة وصناعة قطر في العام 1998. ثم تبعتها انتخابات المجلس البلدي المركزي في 8 مارس 1999.

وتوج هذا المسار بوضع دستور دائم للبلاد سنة 2004 ضم 150 مادة. وشكل هذا الدستور بديلاً للنظام الأساسي المؤقت للحكم لسنة 1970 والمعدل

---

(1) الدكتور العربي بلا : كلية الحقوق – مراكش، مجلة التاريخ العربي.

(2) لم تأت الإصلاحات في قطر استجابة لضغوط خارجية، بل نتيجة إرادة ذاتية وطنية، ذلك أن اللجنة التي تولت وضع الدستور تم تشكيلها في غشت 1999، أي قبل فترة طويلة من الدعوات الخارجية بالإصلاح في المنطقة.

سنة 1972، وبداية لدسترة وتطوير نظام الحكم في قطر، ودليلا للمستقبل ومرجعا لضمان الحقوق والحريات، وفتح الطريق لإحداث تغييرات إيجابية شكلت الأرضية الصلبة لبناء دولة القانون...

فما هو دور الدستور في الانتقال إلى دولة عصرية ديمقراطية؟

وهل يمكن اعتبار هذا الدستور قاعدة لبناء دولة قانون[1].

وما هي المقومات التي نص عليها، والتي من شأن العمل بها أن يؤدي إلى بناء دولة المؤسسات والقانون؟

سنحاول الإطلاع على أهمية الدستور ودوره في النقلة النوعية والحضارية التي أدخلت قطر مرحلة الإمارة الدستورية، ثم تناول المواد الجريئة الموجودة في الدستور والتي من شأن وضعها موضع التطبيق أن يكرس بناء دولة القانون.

أولاً: الدستور الدائم قاعدة أساسية لبناء دولة القانون

يعتبر الدستور قمة البناء الحقوقي للدولة المعاصرة، والمقوم الأول لبناء دولة القانون، لأنه يرسم الإطار القانوني لجميع تصرفات السلطات القائمة في الدولة (التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية)، ويحدد العلاقات بين أجهزتها المختلفة، ويؤسس وجودها القانوني.

---

(1) مصطلح دولة القانون هو ترجمة لـ«Etat de Droit» باللغة الفرنسية، وهو بدوره ترجمة للمصطلح الألماني «Rechtsstaat»... وبالرغم من تعدد التعريفات والمضامين والأبعاد التي يشير إليها هذا المفهوم، تبقى دولة القانون هي تلك الدولة التي تكون فيها جميع نشاطات وأعمال السلطات العامة سواء تعلق الأمر بالإدارة أو القضاء أو غيرهما تخضع لقواعد قانونية موضوعة مسبقا، تتقيد بها وتمتثل لأحكامها بقصد تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية. للتوسع أكثر انظر:

Chevallier J. Jacques ; L'Etat de Droit; 2eme; éd. Montchrestien; Paris, 1994.

لذلك يعد الدستور في الدول الديمقراطية وثيقة مقدسة غير قابلة للمس، حيث تضع إطارا ثابتاً تدور فيه الحياة السياسية.

وانطلقت فكرة الدستور من سياقها الغربي الذي أفرزها إلى أن أصبحت فكرة عالمية، إذ أصبح الدستور من مقومات دولة القانون وعنوانا للمصداقية والشرعية في شقيها الوطني والدولي[1].

وفكرة الدستور في قطر فكرة حديثة نسبيا ترجع إلى سنة 1970 حين أصدر حاكم قطر ما سمي ب«النظام الأساسي المؤقت للحكم»، والذي استبدل سنة 1972 بما سمي ب«النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم»[2].

لكن السؤال الذي يطرح اليوم هو: هل الدستور الدائم، يؤسس لبناء مؤسسات حقيقية وفاعلة وقادرة على بناء دولة القانون؟ وبالتالي يمكن اعتباره مقوما أساسيا لبناء دولة القانون؟

تقاس شرعية أي دستور بمدى تعبيره عن الإرادة الشعبية. فمشاركة الشعب ضرورية في كل عملية ديمقراطية. وفي هذا الإطار جاء القرار الأميري رقم (11) بتاريخ 12 يوليو 1999، والداعي إلى تشكيل لجنة على مستوى عال لإعداد دستور دائم للبلاد.

وحرص أمير البلاد أن يكون أعضاؤها من أهل الفكر والرأي والخبرة. وبدأت اللجنة أعمالها بتاريخ 12 غشت 1999. وبعد ثلاث سنوات من العمل، رفعت اللجنة مشروع الدستور إلى أمير البلاد بتاريخ 2 يوليو2002.

---

(1) أنظر: د. امحمد مالكي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج 1: المفاهيم الأساسية، تنمل للطباعة والنشر، ط. 2، 1993-1994، ص. 95.

(2) أنظر: الدكتور حسين محمد البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية (1820-2004)، دار الكنوز الأدبية، ط. 1، 2005، بيروت، ص. 57.

ولترسيخ أسس الديمقراطية وبناء دولة القانون، ومنح المزيد من الحصانة للدستور، حرص أمير البلاد على اللجوء إلى الاستفتاء لإقرار الدستور الدائم للبلاد. جاء في كلمة أمير البلاد عشية الاستفتاء على الدستور يوم 28 ابريل 2003: «إن عز هذا الوطن وازدهاره، أمنه وسلامته، حاضره ومستقبله، مسؤولية مشتركة علينا جميعا وهذا يتطلب وبالضرورة خلق مناخ صحي قوامه حرية التعبير المسئول، وإقرار مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار... إننا وامتثالا لقول الله سبحانه]وشاورهم في الأمر[و]أمرهم شورى بينهم[وإيمانا منا بأهمية رأيكم، وسعيا لحاضر ومستقبل أفضل للوطن والمواطنين والأجيال القادمة، أصدرنا مرسوما بدعوتكم للاستفتاء على مشروع هذا الدستور وأحثكم على التصويت عليه يوم غد بما ترون...»[1].

وعبرت نتائج الاستفتاء على صدق التوجه الديمقراطي، حيث وافق 64,96 في المئة من مجموع الناخبين وعددهم 68987 على الدستور، فيما صوت 2145 بلا. وأصبح هذا الدستور ساري المفعول منذ يونيو 2005.

وأعطت هذه النسبة مصداقية للنتائج، ووضعت الأسس للعهد الجديد، ذلك أن الدستور الدائم فتح آفاقا رحبة لتطور البلاد نحو بناء دولة القانون. وشكل وجوده الأساس والمقوم الأول لخضوع الدولة للقانون، لما حدده من قواعد أساسية بينت شكل الدولة ونظام الحكم فيها. ونظم كل السلطات من حيث التكوين والاختصاصات والعلاقات فيما بينها، وكذا حقوق وحريات الشعب القطري، وحدد ضمانات ممارسة تلك الحقوق والحريات.

فما هي هذه المرتكزات والمقومات التي كرسها هذا الدستور؟

---

(1) انظر نص كلمة أمير البلاد في: مسيرة التنمية الشاملة في عهد أمير الحرية، إعداد الصحفيان: علاء البحار وطارق خطاب، دار الكتب القطرية، 2005، ص. 156 وص. 166.

ثانياً: تعزيز النظام القانوني للحقوق والحريات

بما أن الهدف الأساسي لدولة القانون هو حماية الأفراد من تعسفات السلطة، فان الاعتراف بالحقوق والحريات وحمايتها يعد مقوما أساسيا من مقومات دولة القانون.

حيث لم تعد أية دولة تتجرأ الإعلان عن رفضها أو معارضتها وجود حقوق وحريات الإنسان، ذلك أن هذه الأخيرة أصبحت تستفيد من اعتراف مزدوج، وطني (الدستور والقانون) وعالمي (الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية). ومن حماية مزدوجة أيضا على الصعيد الوطني والعالمي.

فأين يتموقع هذا المقوم داخل النظام الدستوري والسياسي القطري؟

يتطلب تعزيز النظام القانوني للحقوق والحريات ثلاث مسائل مترابطة فيما بينها، وهي:

1 - مسألة الاعتراف

وتطرح هذه المسألة السؤال التالي: ما هي أشكال الاعتراف القانوني بالحقوق والحريات؟

تم حل هذه المسالة في فرنسا عن طريق الإعلانات ثم مقدمات الدساتير، وفي نصوص الدساتير ذاتها. ومن تم تكرس هذا التقليد في معظم دول العالم، حيث يتم إيراد المبادئ العامة للحقوق والحريات في الدساتير، ويتم ترك أمر التنظيم والتفصيل إلى السلطة التشريعية.

وهذا التقليد تم إتباعه من طرف المشرع القطري. فبالرجوع إلى الدستور الدائم نجد أن الاعتراف بالحقوق والحريات قد حظي بقدر كبير من الاهتمام. ويتشابه مع الأسلوب الذي أخذت به دساتير العديد من الدول الديمقراطية، حيث تم التأكيد في المادة السادسة بعبارات عامة على: «تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل

على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها». وبالرغم من أن الالتزامات الدولية تعد خيارات طوعية للدول، إلا أنها تصبح جزءً أساسيا من مقومات دولة القانون. ومن هذا المنطلق تعمل معظم الدول الحديثة على ملائمة قوانينها مع مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات التي تصادق عليها.

وهذا ما اتبعه المشرع الدستوري القطري، فبعد التأكيد على احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية، أدرج مجموع الحقوق والحريات في قائمة شبه مفصلة في الباب الثالث المخصص للحقوق والحريات المواد من 34 إلى 58. ومن بين أهم اعتراف نجد التنصيص في المادة 34 على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، والتنصيص في المادة 35 على أن الناس متساوون أمام القانون. وإذا اعتبرنا أن كلمة «المواطنون» الواردة في المادة 34، وكلمة «الناس» الواردة في المادة 35، تشملان الرجال والنساء يكون هذا الدستور قد أنصف المرأة القطرية واعترف بحقوقها.

2 - مسألة تنظيم الحقوق والحريات

تدفع هذه المسألة إلى التساؤل عمن هي الجهة أو الجهات التي تملك حق الاعتراف بالحقوق والحريات وتنظيمها؟

في فرنسا تم حل هذا الإشكال، بعد تكريس الاعتراف بالحقوق والحريات الواردة في الإعلانات وفي الدساتير، بإحالة التنظيم إلى السلطة التشريعية، وبالتالي منح الدستور معظم الصلاحيات في مجال صياغة نظام الحقوق والحريات إلى المشرع[1].

وقد صار الدستور القطري على نفس التوجه، حيث أشارت العديد من المواد إلى اختصاص القانون في تنظيم الحقوق والحريات[2].

(1) محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس برس، بيروت، 1986، صص. 130-132.

(2) انظر المواد: 26 و27 و28 و29 و30.

ومن بين أهم المواد في الدستور التي يعتز بها، ويجب الحرص على تنظيمها بدقة، نجد المادة 36 التي تنص على أن: «الحرية الشخصية مكفولة. ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطّة بالكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون». والمادة 38 التي تمنع «إبعاد أي مواطن عن البلاد، أو منعه من العودة إليها». ومضمون هاتين المادتين مهم بالنظر إلى أن ما جاءتا به أصبح معيارا لضمان حقوق الإنسان وكرامته وتكريسها في متن الدستور.

وتدفع حرية الرأي المنصوص عليها في الدستور (المادة 47) أفراد الشعب للقيام بدور أساسي في الرقابة على المسؤولين وتقييم تصرفاتهم، ولذلك تعد حرية الرأي والتعبير معيارا للحكم على مدى وحدود ديمقراطية أي نظام سياسي، وبالتالي فحرية الرأي والتعبير تعد من مرتكزات دولة القانون، بل من مستلزماته.

ويلاحظ أن الدستور لم يحدد ما إذا كان مفهوم الجمعيات، المنصوص عليه في المادة 45، يشمل الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية..!

وبالرغم من هذا التنصيص، يظهر أن الحياة السياسية القطرية ستبقى على المدى المنظور تشتغل بدون أحزاب وبدون نقابات. وبرر السفير محمد جهام الكواري، المتحدث الرسمي باسم لجنة الاستفتاء على الدستور، هذا الغياب بقوله: «إن الأحزاب السياسية غير موجودة تاريخيا في المجتمع القطري ولا في المجتمع الخليجي بشكل عام»[1].

ولا يرى الكواري في هذا الغياب نقصا، «لأن طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع

(1) انظر: فيصل البعطوط، «دستور قطر يتوج مسيرة الإصلاح»، على الموقع الالكتروني: www.swissinfo.org.

تخضع لخصوصيات كثيرة ولم تكن في حاجة في الماضي أو الحاضر إلى فرز سياسي أو اجتماعي يبرر ظهور الأحزاب على أساس المصالح كما يحدث في مجتمعات أخرى»[1].

ويقول الدكتور محمد المسفر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر: إن «المجتمع القطري متجانس وأحادي التكوين، فضلا عن ندرة الكثافة السكانية التي لا تتحمل وجود أحزاب سياسية»، وان «الحزبية في مجتمع صغير قد تدفع إلى التمحور مرة أخرى حول القبيلة في ثوب سياسي»[2].

لكن أمام وثيرة الانفتاح والتحديث لا يستبعد تماما ظهور جمعيات سياسية مستقبلا[3]..!

3 - مسألة حماية الحقوق والحريات

تبقى كل قاعدة قانونية لا ينتج عن مخالفتها جزاء بحق المخالف ناقصة وغير مجدية. من هنا تظهر أهمية حماية الحقوق والحريات. ويعد القضاء هو الجهة المؤهلة لتأمين احترام الحقوق والحريات ومعاقبة المخالفين للقانون. وهذه المسألة تتضمن تفاصيل تقنية تبعا لطبيعة القاعدة القانونية أو الحقوق والحريات المنتهكة: دستورية، تشريعية، تنظيمية.. وتبعا للجهة التي قامت بالانتهاك: السلطة التشريعية أم السلطة التنفيذية أم الأفراد؟

وبخصوص حماية الحقوق والحريات سواء من تطاول السلطة التشريعية أو من تطاول السلطة التنفيذية أو الأفراد فهو موضوع يحيل على مبدأ الرقابة على دستورية القوانين والرقابة القضائية. وتعد هذه الأخيرة ضمانة أساسية لتحقيق دولة القانون.

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) من الملاحظ أن دساتير دول الخليج لا تضمن حرية تكوين الأحزاب أو النقابات، بالرغم من وجود تنظيمات في شكل جمعيات سياسية في كل من الكويت والبحرين.

من هذا المنطلق أفرد الدستور الباب الرابع للسلطة القضائية (المواد من 129 إلى 140). ومن شأن تحديد اختصاصات القضاء أن يعطي ضمانات إضافية لحقوق وحريات الأفراد والجماعات، خصوصا إذا تم تعزيز ذلك بقوانين أخرى تضمن استقلال ونزاهة القضاة.

ولضمان هذه الاستقلالية لكفالة الحقوق والحريات، نصت المادة 129 على أن: «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة. وشرف القضاة ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات». كما نصت المادة 131 على أن: «القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة».

ولتعزيز هذه الحماية أكثر، نصت المادة 146 على أن: «الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة لا يجوز طلب تعديلها إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح مزيد من الحقوق والضمانات لصالح المواطن». وبالإضافة إلى هذه المادة توجد ضمانة أساسية أخرى، وتتمثل في اليمين الذي يؤده الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة أمام مجلس الشورى، حيث يقسم بالذود عن حريات الشعب ومصالحه[1].

وحرصاً على المزيد من الحماية للحقوق والحريات، وحتى قبل إقرار الدستور، تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ العام 2002 (المرسوم بقانون رقم 38). وتعتبر هذه اللجنة أهم آلية وطنية رسمية مستقلة إداريا وماليا لحماية الحقوق والحريات، وتتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة. ولها «طبيعة خاصة ومرجعيتها

(1) تنص المادة 74 على: «يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية: (أقسم بالله أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه)».

مبادئ باريس وقانون إنشائها»[1].

وحتى تتمكن هذه اللجنة من تحقيق هدفها، المتمثل في تعزيز وحماية جميع الحقوق والحريات، تم توسيع اختصاصاتها لتشمل:

- «العمل على تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تصبح الدولة طرفا فيها.
- تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته.
- النظر في التجاوزات والشكاوى في مجال حقوق الإنسان والتحقيق فيها وإصدار الآراء القانونية والتوصيات لمعالجتها وتفادي وقوعها.
- رصد ما قد تثيره المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.
- المساهمة في إعداد التقارير التي تعدها الدولة في شأن حقوق الإنسان وحرياته.
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته.
- تعزيز الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته»[2].

ومن القرارات الجريئة في دعم وضمان ممارسة الحريات، تأسيس قناة الجزيرة الفضائية في الدوحة عام 1996، هذه القناة التي أصبحت ظاهرة في مجال تغطية ونقل الأخبار والأحداث الوطنية والدولية بحرية وجرأة لم تكن معهودة في المنطقة. وأصبحت اسما إعلاميا عالميا ومرجعا للأخبار والمعلومات. وتكرس هذا التوجه في الدستور بالنص على حماية حرية الرأي والبحث العلمي (المادة 47)، وحرية الصحافة والطباعة والنشر (المادة 48).

(1) انظر: مسيرة التنمية الشاملة في عهد أمير الحرية، مرجع سابق.

(2) انظر: مسيرة التنمية الشاملة في عهد أمير الحرية، مرجع سابق.

ثالثا: التنصيص على المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية

يرتبط بناء دولة القانون أشد الارتباط بشكل وطريقة ممارسة السلطة في الدولة، فإذا كانت السلطة تشتغل بطريقة ديمقراطية، فان مقومات دولة القانون تتقوى وتتطور، لهذا يعد تطبيق الديمقراطية ضمانة أساسية لتكريس بناء دولة القانون. ذلك أن الديمقراطية هي «نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، أي في علاقة الأمر والطاعة اللصيقة بكل مجتمع منظم سياسيا»[1].

لهذا شكل تطبيق الديمقراطية ضمانة أساسية لبناء دولة القانون، ذلك أن الديمقراطية في مفهومها الليبرالي تعني مشاركة المواطنين في اختيار نظامهم السياسي. ويعد الاقتراع العام وسيلة أساسية لتطبيق الديمقراطية. والاقتراع هو الحق المعترف به لكل المواطنين للتعبير عن اختياراتهم السياسية. وهو من الحقوق السياسية الأساسية المنصوص عليها في اغلب الدساتير، والوسيلة التي تبرر بواسطتها الديمقراطيات الغربية شرعيتها[2].

وتعتمد الديمقراطية كذلك على الاستفتاء، وهو طريقة أساسية للإطلاع على موقف الرأي العام من القضايا العامة التي تهمه...

وتطبيق الانتخابات والاستفتاء، يوفر مبدئيا الأرضية الضرورية لبناء دولة القانون لأنهما يؤديان إلى إقامة حوار بين الحكام والمحكومين لخدمة متطلبات النظام والحرية معا. مما يوفر المشاركة في إدارة ومراقبة الشؤون العامة للدولة لجميع المواطنين من خلال آليات الانتخابات والاستفتاء.

---

(1) Burdeau Georges; la démocratie, éd. Seuil, Paris, 1956, P. 15.

(2) Cadart Jacques, Institions Politiques et droit constitutionnel; T I, 2ème éd. L.G.D.L. Paris, 1979, P. 222 et s.

وتعرف الانتخابات بأنها: «السلطة الممنوحة بالقانون إلى عدد من أعضاء الأمة يؤلفون الهيئة الانتخابية من أجل الاشتراك في الحياة العامة، إما بصورة مباشرة أو عن طريق التمثيل، ومن أجل التعبير عن إرادتهم حيال شؤونهم الحكم»[1].

وتعتبر قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي شغلت كل المجتمعات الطامحة إلى التقدم والازدهار، ذلك أن المشاركة مسالة ترتبط بكل جوانب الحياة، فالعمل السياسي لا يقتصر على العملية الانتخابية، وإنما يهم كل مناحي الحياة، لان المشاركة في معناها العام هي المشاركة والمساهمة في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية. وقد أدركت القيادة القطرية هذه الحقيقة حتى قبل وضع الدستور. ففي خطاب توجيهي بتاريخ 30 نوفمبر 1997، قال أمير البلاد في الدورة السادسة لمجلس الشورى: «إن طريق المستقبل يحتاج إلى رؤيتنا جميعا لرسم أهدافه وتحديد خطواته والاتفاق على أولوياته كما يتطلب منا العمل معا بحيث يؤدي كل منا دوره في تنفيذ مراحله ولن يتأت ذلك إلا بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتنفيذه ولا شك أن تشكيل المجلس البلدي بالانتخاب المباشر وإعطاء المرأة حق العضوية والانتخاب يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز دور المشاركة الشعبية في ممارسة العمل التنفيذي والتشريعي على حد سواء».

كما أكد هذا التوجه عند افتتاحه ل«مؤتمر قطر الثالث للديمقراطية والتجارة الحرة» في 14 أبريل 2003، قائلاً: «نحن نعتبر أن الديمقراطية والمشاركة الشعبية المسؤولة في اتخاذ القرار وإدارة شؤون الدولة شرط أساسي لا بد منه لتطوير بلادنا ومجتمعاتنا وإرساء دور المؤسسات الدستورية والسياسية والقانونية اللازمة لبناء الدولة المؤهلة لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل».

---

(1) امحمد مالكي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص.220.

وجاء الدستور وأكد على هذا التوجه، فاعتبرت المادة 59 منه أن الشعب هو مصدرٌ للسلطات، ويمارسها إما عن طريق انتخاب ثلاثين عضواً من بين الخمسة والأربعين لتمثيله في مجلس الشورى عن طريق الاقتراع العام السري المباشر (المادة 77). وإما عن طريق الاستفتاء (المادة 75).

وبخصوص المجلس البلدي القطري، فقد جرت انتخاباته السنة الماضية (2007 م) لاختيار 27 عضوا من أصل 29 عضو المكونين للمجلس، بعد أن تمت تزكية عضوين. وحافظت عضو المجلس المنتهية ولايته شيخة يوسف حسن الجفيري على مقعدها عن دائرة المطار بعد حصولها على 800 صوت، بينما لم تتمكن مرشحتان من الفوز. وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات نحو 51 في المئة، بينما لم تتجاوز النسبة 35 في المئة في انتخابات الدورة الثانية عام 2003.

رابعا: التأكيد على الفصل المرن للسلط: التعاون والتوازن بين السلطات

تتمثل أهمية مبدإ فصل السلطات، كضمانة من ضمانات بناء دولة القانون، في كونه يقيم رقابة متبادلة بين الأجهزة والسلطات في الدولة.

ويتفق اغلب الفقهاء على أهمية هذا المبدإ لضمان بناء دولة القانون لاعتبارين، هما:

- الاعتبار الأول: يتمثل بالأساس في منع الاستبداد بمنع تجميع السلطات في يد واحدة، يقول مونتسكيو بهذا الخصوص: «إذا جمع شخص واحد أو هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية انعدمت الحرية.. وكذلك الشأن إذا اجتمعت السلطات الثلاث.. في يد واحدة ولو كانت يد الشعب ذاته»[1].

إن تركيز السلطات يغري بالاستبداد، ذلك أن الإنسان ميال بطبعه إلى المبالغة

(1) Ory Pascal (sous la direction de); Nouvelle histoire des idées politiques, Postface de René Rémond, Collection Pluriel, éd. Hachette. 1987, P. 103.

في استعمال سلطاته ما لم يعترض طريقه رادع يوقفه عند حده ويلزمه بالاكتفاء باختصاصاته. وهذا ما توصل إليه مونتسكيو، فقال: «إن التجربة المستمرة تظهر لنا أن كل شخص لديه سلطة يميل إلى إساءة استعمالها والذهاب بها إلى حيث توقفها حدود معينة»[1].

- الاعتبار الثاني: ويتجلى في كون اعتماد مبدأ فصل السلطات يعد الوسيلة الوحيدة التي تكفل احترام القوانين وتطبيقها التطبيق السليم.

وبناءً عليه اعتمد الفقه الدستوري مبدأ فصل السلط والتقسيم الذي وضحه مونتسكيو، حيث ميز بين ثلاث سلط (تشريعية وتنفيذية وقضائية). ولازمت هذه النظرية الأنظمة الديمقراطية، واعتبرت من المبادئ الأساسية لكل ديمقراطية، وضمانة أساسية لبناء دولة القانون.

ونظرا لأهمية هذا المبدإ في حماية المجتمع من تعسفات السلطة، وحفظ التوازن بين السلطات، نجد المشرع القطري يشدد على إقرار هذا المبدإ، فنصت المادة 60 من الدستور على قيام نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها.

ويتجلى فصل السلط في علاقة الأمير بباقي السلطات (تنفيذية، وتشريعية، وقضائية)، ثم في علاقة الحكومة بمجلس الشورى.

فرضت طبيعة النظام السياسي القطري «فصلاً للسلطات» مبني على التعاون والتوازن بين السلطات في بعض المسائل المحددة. وتبقى النصوص الأكثر وضوحا هي تلك الخاصة بصلاحيات السلطة التنفيذية، وخصوصا سلطات الأمير، حيث أعطاه المشرع سلطات خاصة ومتميزة تتناسب مع مكانته داخل المجتمع، حيث تم ربط إعلان الأحكام العرفية والاستفتاء حصراً بالأمير (المادتان 69 و75). وأناط

(1) op.cit,. p.103.

المشرع به إبرام المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، وتبليغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان (المادة 68). ويمارس الأمير سلطات أخرى متعددة إما بالتعاون مع مجلس الوزراء، وإما بالتعاون مع مجلس الشورى[1].

وحظيت السلطة التشريعية ببالغ الاهتمام، حيث نص الدستور على إنشاء مجلس شورى يتكون من 45 عضوا، يتم انتخاب 30 منهم من طرف الشعب، ويعين الأمير 15 الباقين. ويختص هذا المجلس بالتشريع، وإقرار الموازنة العامة للدولة، ومراقبة العمل الحكومي (المادة 76)، ومساءلة الوزراء (المادتان 109 و110)، وسحب الثقة عنهم عند الضرورة (المادة 111). وينص الدستور

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع الخاص بتنظيم السلطات. وانظر أيضاً: «مقابلة حول الدستور الدائم في قطر»، التي أجرتها مراسلة «الراية القطرية» مع الدكتور هيثم مناع المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان والمنشورة في عدد يوم 26 أبريل 2003.

على انتخاب مجلس الشورى بالاقتراع المباشر وبمشاركة كافة المواطنين رجالا ونساء على قدم المساواة من حيث الترشيح والانتخاب[1].

ولتعزيز فصل السلطات أكثر والحد من تجاوز بعض المسؤولين لاختصاصاتهم، صدر القانون رقم 21 للعام 2004 الخاص بمحاسبة الوزراء ومساءلتهم ومحاكمتهم عند الإخلال بواجباتهم. ويمنع الفصل الرابع منه الوزراء من التدخل في شؤون العدالة بأي شكل من الأشكال. كما يمنعهم هذا القانون من التدخل في سير الانتخابات بهدف التأثير في نتائجها، كما يرسم الإطار الذي يشتغلون فيه[2].

ويعتبر هذا القانون خطوة تشريعية بينت حرص السلطة في قطر على الانتقال الفعلي نحو بناء دولة القانون وما تتطلبه من حكامة في التدبير والمراقبة والمحاسبة.

خامساً: الضمانات الواقعية لبناء دولة القانون: العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة

لا تبنى دولة القانون بالمؤسسات السياسية والدستورية وحدها. كما لا تتحقق أيضا بما تضعه المنظومة القانونية في الدولة من أجهزة وآليات.

فكل المؤسسات والقوانين تظل قيمتها محدودة أو معدومة الفائدة ما لم يتحقق للفرد مستوى معيشي كريم في ظل مجتمع آمن ومستقر. ومن تم فان بناء دولة القانون يتطلب إيجاد ضمانات ملموسة وواقعية، وتتمثل هذه الضمانات بالأساس في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وقد شدد أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على هذا التلازم عند افتتاحه لـ«مؤتمر قطر للديمقراطية والتجارة الحرة» في 14 ابريل 2003، قائلا: «الديمقراطية

(1) بخصوص مشاركة المرأة القطرية في الانتخابات، انظر: وضحى علي السويدي: «المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية- دراسة حالة»، الحوار المتمدن، على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org.

(2) انظر قانون محاسبة الوزراء على الموقع الالكتروني ليومية الراية القطرية: www.raya.com.

السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية هما في نظرنا توأمان لا ينفصلان، بل إنهما الوسيلة التي لا غنى عنها للمضي قدما في مسيرة التقدم والازدهار التي ننشدها ونعمل من أجلها»[1].

وفي نفس التوجه، تنبه المشرع القطري لهذا الجانب الأساسي لبناء دولة القانون فنص في المادة 18 من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع)، على: «يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق». ونصت المادة 19 على: «تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين».

وذكر مصطلح العدالة الاجتماعية في ثلاث مناسبات أساسية، في المادة 28 التي تؤكد على: «حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقا لأحكام القانون». وورد أيضا في المادة 30 التي تنص على قيام العلاقة بين العمال وأرباب العمل على أساس العدالة الاجتماعية، كما نصت المادة 43 على فرض الضرائب على أساس العدالة الاجتماعية أيضا.

وتلزم المادة 33 الدولة بالعمل على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال.

وعلى مستوى التنزيل العملي للنصوص الدستورية، يلاحظ أن قطر قد حققت، منذ تولي الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السلطة، نموا وتطورا اقتصاديا ملحوظا

(1) انظر: «الأمير: المشاركة الشعبية شرط أساسي لتطوير بلادنا»، موقع الجزيرة: www.aljazeera.net.

بفضل السياسة الجريئة التي تتبناها الدولة، والتي تشجع المبادرة الفردية والانفتاح على الخارج وتعتمد على جيل الشباب. بالإضافة إلى الحكامة في تدبير القدرات الذاتية الهائلة المتوفرة، إذ أن قطر تمتلك ثالث احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، والذي يستثمر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وهي الضمانة الواقعية لبناء دولة القانون...

خاتمة

دخلت قطر منذ إقرار العمل بالدستور الدائم مرحلة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية خاصة ومتميزة من تاريخها، فأصبحت بفعل مسيرتها الديمقراطية المتدرجة والهادفة، وبفعل جرأة قياداتها تقدم نموذجا رائداً في التنمية والحرية والديمقراطية.

فالطريقة التي تمت بها مناقشة الدستور، وعرضه على الاستفتاء بينت الأرضية الصلبة للتوافق والحوار بين أبناء قطر، ودفعهم إلى الاهتمام بالشأن العام وتكريس انتمائهم للوطن وتجديد روح المواطنة فيهم، وهي سمة أساسية للمجتمعات المتحضرة.

ومن شأن إدراك القيادة القطرية لأهمية وخطورة المرحلة التاريخية التي تمر منها المنطقة، أن يوسع أفق نظرها ويدفعها إلى ترسيخ المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وإعطاء المزيد من الحقوق والحريات. فالوعي السياسي يعد عنصرا دافعا وضمانة أكيدة لبناء دولة قوية وقادرة على الحفاظ على استمراريتها وثوابتها في ظل مجتمع دولي لا يكف عن التحولات والتغييرات المتسارعة.

فبفعل الحكم الصالح أو الحكمة في تدبير الشأن العام الوطني، تمكنت قطر من أن تصبح لاعبا بارزا على المستويين الإقليمي والدولي بالرغم من صغر حجمها.. وبرهنت بذلك على أن أهمية الدول لا تقاس بحجمها ولكن بحكمة وعزيمة وإرادة قياداتها وأبنائها...

العلاقات القطرية البريطانية[1]
بين 1914-1949 م

خطة البحث

تعد هذه الفترة موضوع الدراسة من أهم الفترات في تاريخ قطر الحديث والمعاصر حيث كانت قطر بصفة خاصة ومنطقة الخليج العربي بصفة عامة واقعة تحت تهديد الدولتين البريطانية والعثمانية، فكان كل منهما يحاول استخدام ما لديه من وسائل الترغيب والترهيب لفرض نفوذه وسيطرته.

ولكن إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد قضت على الوجود العثماني في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي نتيجة هزيمتها في الحرب على يد قوات الحلفاء فإن الحرب العالمية الثانية هي الأخرى قضت على مكانة بريطانيا العظمى في المنطقة حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأخيرة كدولة عظمى وأصبحت الدولة المنافسة لبريطانيا على امتياز النفط في المنطقة العربية. إلا أن الدولتين تمكنتا من التوصل إلى حل وسط بينهما بما يخدم مصلحة بلديهما وذلك من خلال اقتسام أماكن الامتياز في المنطقة.

وتتلخص الدراسة في الموضوعات التالية:

- الوضع السائد في قطر بين 1868-1913 م.
- معاهدة الحماية البريطانية على قطر عام 1916 م.

(1) الدكتور عبد القادر حمود القحطاني: قسم التاريخ - جامعة قطر، مجلة التاريخ العربي.

- اتفاقيات النفط، ومسألة الحدود القطرية - السعودية والموقف البريطاني.
- تجديد معاهدة الحماية عام 1935 م.
- المفاوضات البريطانية - القطرية بشأن المطار.
- مطالبة قطر بريطانيا تزويدها بالسلاح.

الوضع السائد في قطر بين 1868-1913 م

استطاعت بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر أن تثبت أقدامها في منطقة الخليج العربي وبخاصة بعد أن تخلصت من الدول الأوربية الأخرى المنافسة لها في المنطقة. وعقدت عدة اتفاقيات مع بعض زعماء الخليج العربي منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تتعلق بالتعاون في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ومن الملاحظ أن قطر تأخرت عن شقيقاتها الخليجيات في توثيق علاقاتها مع بريطانيا، ويرجع البعض ذلك إلى تحفظ أسرة آل ثاني حكام قطر على هذه العَلاقة، بحكم تمسكهم الشديد بعقيدتهم الإسلامية وتخوفهم ممن لا ينتسب إلى الإسلام بصلة. فإذا كانت بريطانيا قد نجحت في توقيع اتفاقية السلام البحري مع بعض زعماء إمارات الخليج العربي منذ 1820 م، فإنها لم تنجح في إدخال قطر ضمن هذه الاتفاقية إلا في عام 1868 م.

ووصل اللفتنانت الكولونيل «لويس بيللي» المقيم السياسي البريطاني في الخليج (الذي كان يتخذ من منطقة بوشهر الإيرانية مقراً له) بسفينته إلى ميناء الوكرة القطري يوم 12 سبتمبر عام 1868 م، ووقع في اليوم نفسه مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم البلاد اتفاقية تعهد بموجبها الشيخ نيابة عن نفسه وأسرة آل ثاني والقبائل القطرية الأخرى بالإقامة الدائمة في الدوحة والمحافظة على السلام البحري، ومراجعة المقيم السياسي البريطاني في الأمور المخلة بالأمن، وكذلك القيام بمحاربة تجارة الرقيق

وتجارة السلاح والقرصنة البحرية[1].

ومن جانب آخر أعلنت بريطانيا اعترافها باستقلال قطر وبحكم آل ثاني، وتعهدت بالمحافظة على سلامتها ضد أي عدوان تتعرض له[2].

ومع أن هذه الاتفاقية قد أدخلت قطر ضمن إمارات الخليج العربية الأخرى الموقعة على اتفاقية السلام البحري مع بريطانيا، فإن بعض المؤرخين ومنهم عبد العزيز المنصور يعتبرون الاتفاقية مكسباً لقطر وذلك لحصولها على اعتراف صريح باستقلالها وسيادتها تحت حكم آل ثاني، من جانب بريطانيا الدولة العظمى[3].

إلا أنه رغم ذلك فقد ظل الشيخ محمد بن ثاني وولي عهده الشيخ قاسم، متحفظين في العلاقة مع بريطانيا، ربما للسبب الآنف الذكر، المتعلق بعقيدتهم الإسلامية، ومستغلين موقع بلادهم الجغرافي كحد فاصل بين النفوذ البريطاني والنفوذ العثماني (التركي) في المنطقة. ولكن هذا الحياد القطري لم يستمر طويلاً، فقد فضل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي أصبح الحاكم الفعلي منذ عان 1871 م، التحالف مع العثمانيين وقبول الحماية العثمانية على بلاده بين عامي (1871-1915) على التحالف مع بريطانيا معللاً ذلك أن بلاده تتعرض لغزوات معادية من جهة البر من دول الجوار دون أن يحرك الإنجليز ساكناً، فكان لابد من الاستعانة بالعثمانيين

(1) أحمد العناني (مدير قسم الوثائق بالديوان الأميري القطري سابقاً): الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، عدد 2، 1981، م. 13، ص. 190.

(2) وثيقة، الأرشيف الهندي، دلهي، م. 21، ص. 255؛ قطر في دليل الخليج (كتاب مستقل)، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة، ط. 1، 1981، صص. 36-40.

(3) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868-1916)، ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1980، صص. 47-48.

لتوفير الحماية لبلاده من ناحية البر[1].

وقد وصلت الحملة العثمانية الأولى إلى قطر في شهر يوليو 1871، وذلك تنفيذاً لأهداف مدحت باشا والي بغداد في فرض سيادة الدولة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي، وقام الشيخ قاسم برفع العلم العثماني على قصر الحكم وفوق قصره الخاص في الدوحة. وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة البريطانية احتجاجات فورية واتهامات للدولة العثمانية بأنها تخطط لاحتلال البحرين وساحل عمان المتصالح بهدف القضاء على المصالح البريطانية في المنطقة. ومما لا شك فيه أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، دخل في تحد مع الإنجليز بقبوله التحالف والحماية العثمانية استمر ذلك التحدي منذ عام 1871 حتى تاريخ وفاته في عام 1913 م[2].

وكانت أول أزمة تحدث بين الشيخ قاسم وبين البريطانيين حينما هاجمت جماعة من رعاياه من بني هاجر في ديسمبر 1874 م سفينة تابعة لأحد رعايا بريطانيا من (بني شهر) أثناء رسوها في ميناء الخور شرق قطر، ونهبوا منها بعض الأموال والأقمشة والتمور التي كانت تخص بعض التجار الهنود في الدوحة. وعلى أثر ذلك أرسل الملازم البريطاني فرايزر إلى الشيخ محمد بن ثاني برسالة يطالبه بدفع التعويضات اللازمة لرعايا بريطانيا من التجار الهنود في الدوحة من جراء تلك الأعمال التي قام بها بعض رعاياه، وقدرت تلك التعويضات بنحو عشرة آلاف روبية هندية[3].

(1) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ط. 1، 1984، ص. 317.

(2) لجنة تدوين تاريخ قطر، مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، 1976، ج 2، صص. 928-934؛ وانظر: أحمد العناني، المرجع السابق، صص. 190-196.

(3) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (1914-1945)، مطبعة المدني، القاهرة، ط. 1، 1973، ص. 269؛ وانظر: منيرة عبد الله العرينات، علاقة نجد بالقوى المحيطة (1902-1914)، دار ذات السلاسل، الكويت، ط. 1، 1990، ص. 208.

ومع أن العلاقات القطرية – البريطانية شهدت الكثير من الأزمات طيلة حياة الشيخ قاسم، وذلك بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والبريطانية عليه، إلا أن هذه العلاقات شهدت انفراجاً كبيراً وتحسناً ملحوظاً بين البلدين منذ عام 1913 م، وذلك لسببين: السبب الأول: أنه في هذا العام وقعت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية لتحديد نفوذهما في شرق الجزيرة العربية. وقد تخلت الحكومة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية عن سيادتها على مشيخة أو إمارة قطر، ويرى بعض المحللين أن هذا التنازل العثماني يرجع إلى الظروف السيئة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية نتيجة حربها مع إيطاليا والتي أدت إلى هزيمتها على يد الإيطاليين في طرابلس الغرب عام 1911 م، وكذلك انشغالها في حرب البلقان التي نشبت حينذاك ضد الوجود العثماني، فضلاً عن سقوط إقليم الإحساء بيد عبد العزيز بن سعود أمير الدولة السعودية الثالثة في مايو من عام 1913، وطرد الحامية العثمانية من الإقليم[1].

السبب الثاني: أنه في هذا العام فقدت الدولة العثمانية صديقها وحليفها في المنطقة وهو الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي وافاه الأجل في 17 يوليو 1913، والذي خلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، الذي وثق علاقات بلاده منذ اليوم الأول مع بريطانيا وقبل التعاون معها في كافة المجالات المختلفة[2].

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى في سبتمبر 1914 م، انضمت الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وحلفائها، ونظراً للعلاقات غير الحسنة بين

(1) موضى بنت منصور بن عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت 1923–1924، دار السياق للتوزيع، بيروت، ط. 2، 1992، صص. 20-21.

(2) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار النفائس، بيروت، منشورات دار القلم، الكويت، ط. 1، 1981، صص. 224-225.

شعوب منطقة شبه الجزيرة العربية والدولة العثمانية، فقد استطاعت بريطانيا كسب ود معظم زعماء المنطقة في الوقوف إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية، وكان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني شيخ قطر ضمن زعماء شبه الجزيرة والخليج الذين انضموا إلى جانب بريطانيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكان الدافع لذلك أن تحقق لهم بريطانيا كما وعدت الاستقلال والحرية، ولكن الذي حدث هو العكس في نهاية الحرب، فقد أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة وأصبحت وحدها في الساحة دون منافس[1].

وقد أثرت الحرب على معيشة أهالي قطر، وانقطعت الكثير من المواد الغذائية كالأرز والقمح والسكر والشاي والقهوة وغيرها من السلع الأخرى، كما توقفت الدول الأوربية والهند عن شراء اللؤلؤ، وقلت موارد البلاد من الضرائب الجمركية، الأمر الذي اضطر حاكم البلاد إلى طلب المساعدة المالية من بريطانيا وتقديم المساعدات الغذائية له. ومن الملاحظ أنه على الرغم من انحياز الشيخ إلى بريطانيا في الحرب إلا أنه كان يقدم للحامية العثمانية في البلاد المساعدات المالية والغذائية بعد أن انقطعت الإمدادات عنها من الحكومة العثمانية بسبب الحصار البحري الذي فرضته القوات البحرية البريطانية على مياه الخليج لمنع وصول تلك الإمدادات إلى القوات العثمانية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وبعد أن علمت الحكومة البريطانية بسوء الحالة التي وصلت إليها الحامية العثمانية في قطر من جراء ذلك الحصار، طلبت السلطة البريطانية في الخليج من

(1) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، مطابع دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1962، ج 1، صص. 302-306؛ وانظر: جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف المصرية، 1985، ص. 481؛ وانظر: إبراهيم جار الله بن دخنة التميمي، المعاضيد وقطر تاريخ ونسب وحضارة، الكويت، ط. 1، 1999، ص. 352.

الشيخ عبد الله شيخ قطر، أن يبلغ قائد الحامية العثمانية في البلاد أن عليهم الاستسلام والرحيل بسلام على ظهر السفن البريطانية وإلا فإنهم سيتعرضون إلى ما لا يحمد عقباه من قبل القوات البريطانية. وقد قام الشيخ بإبلاغ الإنذار البريطاني للعثمانيين، الذين استجابوا فوراً للإنذار البريطاني حفاظاً على أرواحهم، وغادروا ميناء الدوحة يوم 19 أغسطس 1915 م على ظهر السفن البريطانية إلى البحرين، ومن ثم إلى الأناضول. وكان انسحاب الأتراك من قطر، فرصة لبريطانيا لضم آخر إمارة من إمارات الخليج العربي إلى مستعمراتها وإخضاعها للحماية البريطانية[1].

(1) محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، مكان الطبع غير معروف، 1984، ص. 136؛ وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص. 204؛ وانظر كذلك: قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، مطابع العهد، الدوحة، 1984، صص. 71-72.

معاهدة الحماية البريطانية على قطر عام 1916 م

لقد بدأت بريطانيا سعيها في التوصل إلى توقيع اتفاقية معاهدة حماية مع حاكم قطر منذ أن وقعت الاتفاقية الإنجليزية - العثمانية عام 1913 والتي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، غير أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان الحاكم الشرعي حينذاك رفض الخضوع لحماية دولة لا ترتبط معه بعقيدة أو صلة جنس، ولكنه توفي في هذا العام، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي قبل الحماية البريطانية ووقع معها معاهدة بهذا الخصوص عام 1916 م. وقد لعبت الظروف دوراً هاماً لصالح بريطانيا. فقد أدت الحرب العالمية إلى هزيمة الدولة العثمانية ودول المحور على يد بريطانيا وحلفائها، وكان من نتيجتها إرغام الدولة العثمانية التخلي عن جميع المناطق الخاضعة لنفوذها خارج الأناضول، وقد كانت قطر ضمن المناطق التي انسحبت منها القوات العثمانية في سنة 1915، حيث خضعت للحماية البريطانية.

كما كان تخلي الدولة العثمانية عن نفوذها في قطر، وازدياد القرصنة البحرية على الساحل القطري، سبباً عجل بتوقيع معاهدة الحماية على قطر حتى تضمن بريطانيا المحافظة على وجودها ومصالحها في هذه المنطقة الهامة، وبخاصة أن الشركات البريطانية والأمريكية كانت قد بدأت محاولاتها للكشف عن النفط في المنطقة بعد أن عثر عليه في مسجد سليمان في إيران سنة 1908 م[1].

(1) I.O.R/ 15/2/5/14/2/14 and R/ 15/1/626.

وقد وقعت المعاهدة يوم 3 نوفمبر سنة 1916، في الدوحة بين شيخ قطر الشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني، والمقيم البريطاني في الخليج اللفتنانت الكولونيل السير برسي كوكس، وتضمنت المعاهدة إحدى عشرة مادة. وقد تعهد الشيخ عبد الله، بموجب المادة الأولى من المعاهدة، أن يتعاون مع بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق، والقرصنة البحرية والحفاظ على السلم البحري بصورة عامة أسوة بشيوخ إمارات الساحل المتصالح (أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة وأم القوين) وشيخ البحرين والكويت، كما تعهد الشيخ بموجب المادة الثالثة، بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في أراضيه، على أن تقوم الحكومة البريطانية بتزويده بخمسمائة قطعة سلاح مع الذخيرة سنوياً للاستعمال الشخصي ولتسليح أتباعه. كما تعهد بعدم إقامة أية علاقات مع دولة أخرى أو التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وكذلك بعدم منح أية امتيازات لصيد اللؤلؤ أو أي احتكارات أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية[1].

وقد تحفظ الشيخ عبد الله، على المواد 7، 8، 9، حيث نصت المادة 7، السماح لرعايا بريطانيا (الهنود) بدخول البلاد لمزاولة النشاط التجاري. واعترض الشيخ على ذلك بدعوى أن دخولهم سيؤدي إلى منافسة الأهالي في قوت يومهم ونشاطهم التجاري.

أما المادة الثامنة، فقد كانت تنص على تعيين معتمد بريطاني في البلاد، في حين كان يرى الشيخ أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذا المسؤول في هذه الفترة، ووعد بالنظر في ذلك مستقبلاً. وربما خشي الشيخ من تدخل المعتمد في الشؤون الداخلية والتي تدخل ضمن اختصاصه.

أما المادة التاسعة التي اعترض عليها الشيخ أيضاً فقد كانت تدعو إلى إنشاء

(1) F.O.371,3047. 7th February, 1917.

وانظر: قسم محمود حسن الصراف، المرجع السابق، صص. 181-183.

مكاتب للبريد والبرق واللاسلكي، وكان يرى الشيخ أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذه الخدمات في الوقت الحاضر ولكنه وعد بدراستها والنظر فيها مستقبلاً.

وقد قبلت حكومة الهند البريطانية تحفظات شيخ قطر، وخاصة أنه يعترف بها ولكنه لا يحبذ تنفيذها في الوقت الراهن، على حد تعبير المقيم البريطاني في الخليج، على أن يتم التفاوض معه بشأنها لاحقاً[1]. ومن جانب آخر تعهدت بريطانيا بموجب المواد 2، 10، 11، بحماية قطر من جهة البحر، وبعدم السماح لأية جهة خارجية التدخل في الشؤون الداخلية في البلاد، كما تعهدت بمنح شيخ قطر من المساعدات ما يمنح لشيوخ الساحل المتصالح ولرعاياهم وسفنهم، وبحماية البلاد ضد أي عدوان تتعرض له ما لم يكن نتيجة استفزاز أو هجوم مسلح من قبل الشيخ أو رعاياه على الآخرين[2].

وعقب توقيع المعاهدة، أصدر الشيخ عبد الله وثيقة منفصلة هي بمثابة إعلان لشعبه تعهد بموجبها بوقف استيراد السلاح والعتاد الحربي أو تصديره إلى أماكن أخرى. وحذر رعاياه من المتاجرة به وأن جميع الأسلحة والذخائر الواردة أو المصدرة ستكون عرضة لمصادرتها من قبل البحرية البريطانية. وقد وصفت هذه الوثيقة بأنها كانت في صالح بريطانيا. علماً بأن معاهدة الحماية الموقعة بين قطر وبريطانيا، كانت ختام المعاهدات التي وقعتها بريطانيا مع زعماء الخليج العربي. وبها أدخلت قطر إلى دائرة الحماية البريطانية. وحسب تعبير اللورد كرزون أن هذه المعاهدات جعلت منطقة الخليج العربي بحيرة بريطانية.

(1) F.O.371m, 3047. 7th Feb, 1917.

(2) من وثائق الديوان الأميري القطري مجموعة 1916 م، للمزيد من الاطلاع، انظر نص الوثيقة في كتاب: وثائق التاريخ القطري (1868-1949)، المطبعة الأهلية، الدوحة، قطر، 1979، ج 2، صص. 13-17؛ وانظر: وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن تحت رقم / L /Pand S /20 .C158E

ومن وجهة نظر فقهاء القانون والمؤرخين، أنه على الرغم من خضوع قطر للحماية البريطانية، فقد احتفظت بشخصيتها الدولية، واحتفظ شيخها باستقلاله على الأقل، فيما يتعلق بإدارة حكومته، حيث أن بريطانيا اكتفت بالإشراف على العلاقات الخارجية للإمارة، وبتعيين مستشار إنجليزي لمعاونة الحاكم وتقديم النصح والإرشاد له، وتقوية العلاقات بين قطر وبريطانيا[1]. ولا شك في أن قطر استفادت من المعاهدة بحصولها على تعهد من بريطانيا بالمحافظة على كيانها ضد أي عدوان يستهدفها سواء من جهة البحر أو من جهة البر. وكانت السياسة البريطانية تقتصر فيما سبق على الالتزام بمواجهة الاعتداءات البحرية فقط. ولذلك نرى بريطانيا بحكم مسؤوليتها عن الشؤون الخارجية لقطر، تتولى تسوية خلافات الحدود مع السعودية التي نشأت على أثر منح شيخ قطر امتيازات النفط للشركة الإنجليزية-الفارسية بين 1932-1935 م[2].

ومع أن المعاهدة وقعت بالأحرف الأولى بين شيخ قطر والمقيم البريطاني في الخليج في 3 نوفمبر سنة 1916، فإن التصديق النهائي عليها قد تم في سنة 1918، من قبل وزارة حكومة الهند البريطانية، بعد مراجعتها والاطلاع على الترجمة الإنجليزية والعربية لها وتم إرسالها إلى المقيم السياسي البريطاني السير (برسي كوكس) وإلى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر للتصديق عليها، والذي تم في 23 من شهر مارس من عام 1918 م.

وما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها عام 1918 م، حتى منحت الحكومة

(1) إعلان من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في 3 نوفمبر 1916 م، قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة، وهي منشورة في أكثر من مصدر. (انظر: عبد العزيز محمد المنصور (1868-1916)، في الملحق صص. 265-269).

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ط. 1، 1981، ص. 271؛ وانظر: محمد حسن الصراف، المرجع السابق، صص. 192-195.

البريطانية شيخ قطر لقب (السير)، وبذلك تميز عن شيوخ الساحل العماني المتصالح نتيجة لما كان له من دور في الحرب لصالح بريطانيا، ولقيامه بتنفيذ مطالب بريطانيا في إخراج الأتراك من قطر في سنة 1915 م[1].

- **اتفاقيات النفط ومسألة الحدود القطرية – السعودية والموقف البريطاني**

نستهل الحديث عن اتفاقيات النفط بالإشارة إلى مسألة الحدود التي برزت بعد دخول الشركات النفطية إلى منطقة الخليج، وبهذا الخصوص يمكن القول، إن حكام منطقة الخليج العربي لم يولوا هذه المسألة أهمية من قبل، فتارة تقرر السيادة على أساس التبعية القبلية، وأحياناً أخرى على التبعية لمذهب معين كالسلفية، وعلى هذا الأساس كان الحاكم يباشر صلاحياته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها والذين يدينون له بالولاء[2]. وقد برزت مسألة الحدود ولأول مرة عندما قام الوالي العثماني في منطقة الإحساء بإرسال فرقة من الجنود في شهر يوليو سنة 1909، لاحتلال جزيرة الزخنونية الواقعة في الجنوب الشرقي من ميناء العقير والتي تبعد عشرة أميال من الساحل الغربي لخليج سلوى. وقامت هذه الفرقة برفع العلم العثماني فوق الجزيرة. وإزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى الاحتجاج على الحكومة العثمانية، بحجة أن احتلال الجزيرة يعد جزءاً من مخطط الدولة العثمانية الذي يستهدف السيطرة على ساحل قطر والساحل المهادن. ونتيجة للضغط البريطاني اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب قواتها من هناك في 26 نوفمبر من العام نفسه

(1) L/P and S/10/2182. Persian Gulf and Arabia and Qatar Affairs.
وانظر: أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ط. 1، 1999، ص. 66؛ ثم كتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص. 67.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1974، صص. 83-84؛ وانظر: محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، ص. 396.

1909 م[1]. وربما كانت الظروف التي تعاني منها الدولة العثمانية من جراء حروبها مع إيطاليا في ليبيا وفي البلقان ومع روسيا قد اضطرتها إلى التنازل لبريطانيا عما كانت تدعيه من أن سيادتها تشمل معظم الساحل الشرقي للخليج العربي. وكان إبراهيم حقي باشا وزير خارجية الدولة العثمانية في مقدمة المطالبين بضرورة تسوية الخلاف مع بريطانيا حول مسألة نفوذ كل منهما في المنطقة.

وبالفعل بدأت المفاوضات بين البلدين لحل هذه المسألة في فبراير 1911، وانتهت هذه المفاوضات بين الجانبين بتوقيعهما بالأحرف الأولى على تحديد الحدود بين النفوذ البريطاني - العثماني في المنطقة في 29 يوليو سنة 1913 م، وقعها عن الجانب العثماني وزير الخارجية إبراهيم حقي باشا، وعن الجانب البريطاني وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد جراي[2] وقد نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، أن تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر، على أن يحكمها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وأسرته بالولاية من بعده، وتتعهد بريطانيا بعدم السماح لأية جهة ما بالاعتداء على قطر أو التدخل في شؤونها الداخلية.

وبتوقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر لبريطانيا، تكون العلاقات القطرية - البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة مهدت لمعاهدة الحماية البريطانية على قطر التي وقعت في 3 نوفمبر سنة 1916 م بين المعتمد البريطاني في الخليج السير برسي كوكس وحاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني. ويرجع تأخر قطر عن الدخول تحت الحماية البريطانية أسوة ببقية مشيخات الخليج

(1) F.O. 424, 221. No. 97-Nov, 1909.

وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص. 202.

(2) F.O. 424, 238. No. 45, Declaration Communi Cated to Foreign Office July 29, 1913.

وانظر: إبراهيم جار الله دخنة، المرجع السابق، صص. 351-353.

العربي إلى تمسكه بعدم موالاة غير المسلمين ولذلك فقد فضل الحماية العثمانية على بلاده، ولكن بعد وفاته في نهاية عام 1913 م وهو العام الذي وقعت فيه الدولة العثمانية مع بريطانيا اتفاقية تحديد نفوذ بين البلدين في المنطقة وتنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حمايتها لقطر، وكذلك استيلاء عبد العزيز آل سعود على منطقة الإحساء وكان آخرها انسحاب القوات العثمانية من قطر في أغسطس من عام 1915 م وبداية التنقيب عن النفط في المنطقة، كل هذه العوامل أدت إلى توقيع المعاهدة.

وفي نفس العام الذي وقعت فيه الاتفاقية الإنجليزية - العثمانية تمكن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمير الدولة السعودية الثالثة من طرد القوات العثمانية من منطقة الإحساء وإخضاعها لحكمه. وقد تعهد ابن سعود بموجب معاهدة القطيف التي وقعها مع بريطانيا في سنة 1915 م، بالالتزام بعلاقات الود مع الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية[3].

ويذكر العناني، أنه على الرغم من أن علاقة حاكم قطر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بآل سعود منذ عهد الأمير فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية كانت علاقات ممتازة وكذلك كانت مع أمير الدولة السعودية الثالثة عبد العزيز بن سعود، عند استعادته حكم آل سعود على نجد من ابن الرشيد، إلا أن دخول ابن سعود المفاجئ الإحساء عام 1913 م، كاد أن يحدث أزمة بين البلدين لولا أن الشيخ قاسم وافته المنية يوم 17 يوليوز 1913 م وتولى بعده ابنه الشيخ عبد الله الذي وثق علاقته مع ابن سعود[4].

(3) عبد العزيز محمد المنصور: (1916-1949)، المرجع السابق، صص. 46-48؛ وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، صص. 29-30.

(4) أحمد العناني، المرجع السابق، ص. 199؛ وعبد العزيز محمد المنصور: (1868-1916)، المرجع السابق، ص. 204.

نصت معاهدة جدة التي وقعتها بريطانيا مع ابن السعود في 27 مايو 1927 م على ما يلي: «يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونَجْد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية»[1].

وخلاصة القول فيما يتعلق بمسألة الحدود القطرية – السعودية التي ظهرت مع بداية البحث والتنقيب عن النفط، أنه على الرغم من الاحتجاجات السعودية ضد شركات النفط العاملة بقطر فقد استمرت الشركات في عمليات استخراج النفط من شبه جزيرة قطر دون توقف. وقد تم العثور على النفط بكميات تجارية من منطقة دخان عام 1940، وتأسست شركة النفط القطرية المحدودة. ولكن أعمال التنقيب واستخراج النفط توقفت في 8 يونيو 1942، بسبب الحرب العالمية الثانية التي كانت مستعرة آنذاك. وقد استأنفت الشركة أعمالها مع بداية عام 1946. وفي شهر ديسمبر من عام 1949، تم تصدير أول شحنة من النفط الخام القطري إلى الخارج من ميناء مسيعيد الواقع على الساحل الجنوبي الشرقي للبلاد[2]. على الرغم من أن الاتصالات واللقاءات بين السعوديين والإنجليز استمرت بينهما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بقصد تسوية مسألة الحدود بين قطر وبين السعودية، إلا أنهما لم يصلا إلى حلول نهائية للمشكلة[3] ولذلك بقيت هذه الأزمة قائمة بين البلدين حتى عام 2001 م، حيث تم في 21 مارس 2001 م، التوقيع بالديوان الأميري بالدوحة على

(1) قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، صص. 78-81؛ وانظر موضى بنت منصور ابن عبد العزيز، المرجع السابق، نص معاهدة جدة لعام 1927، صص. 174-175.

(2) وثائق التاريخ القطري (1868-1949)، ج 2، صص. 21-27.

(3) 15 /I.O.R/ 1/ 1933, 16th Dec, 627.

وانظر: وثائق التاريخ القطري، المصدر السابق، ج 2، ص. 29 وما بعدها.

محضر الاتفاقية النهائي لترسيم الحدود البرية، ودوحة سلوى والخرائط المرفقة بها، وقعها عن الجانب القطري وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ووقعها عن السعودية وزير خارجيتها الأمير سعود بن فيصل آل سعود[1]. وبهذا الاتفاق تكون مسألة الحدود القطرية – السعودية، شبه منتهية. وهذا يؤكد لنا لو أن الدول الكبرى التي تكون لها مصالح في الأزمات تركت الدول الأخرى وشأنها وامتنعت عن التدخل في شؤونها لانحلت جميع المشاكل بين الدول بالطرق السلمية، وبخاصة إذا توفرت لدى الأطراف النوايا الطيبة.

تجديد معاهدة الحماية عام 1935 م

استغلت بريطانيا تفردها بمنطقة الخليج العربي وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، فأرادت لزعماء المنطقة تنفيذ ما تراه يخدم المصالح البريطانية. وقد أشرنا إلى أن معاهدة الحماية التي وقعت في عام 1916 م مع قطر لم تكن شاملة لحماية البلاد، فكان تقتصر على حماية قطر من جهة البحر، ونظراً لتزايد تخوف شيخ قطر من عدوان بري على بلاده، فقد بعث برسالة إلى الحكومة البريطانية عبر المقيم البريطاني في الخليج فاول Fowel في الأول من شهر مايو عام 1935، يطلب تجديد الحماية على أن تشتمل المعاهدة الجديدة الحماية الشاملة على البلاد براً وبحراً. وفي 11 مايو تسلم الشيخ عبد الله رسالة جوابية من المقيم البريطاني وبإيعاز من حكومته يقول فيها، إن الحكومة البريطانية على استعداد لتلبية مطالبكم بشرط أن تجددوا اتفاقية امتياز النفط للشركة الإنجليزية – الفارسية، وأن تكون الحماية ضد أية هجمات خطيرة تتعرض لها قطر من جهة البر، وأن تكون الوسائل في ذلك باستخدام القوة الجوية الملكية، على أن

(1) ملحق جريدة الشرق القطرية، العدد: 4947، 1 يناير 2001، توقيع الاتفاقية الحدودية بين قطر والسعودية.

يتم توفير كل التسهيلات اللازمة لسلاح الجو في البلاد، من ذلك استخدام التلغراف اللاسلكي وأماكن للهبوط ومخازن للبترول والحاجيات الأخرى، وأن يكون من حق سلاح الجو الملكي زيارة قطر عندما تقتضي الحاجة لذلك[1]. وهنا نلاحظ أن بريطانيا استغلت حاجة شيخ قطر للحماية الفعلية فقامت بفرض شروطها وبخاصة بعد أن علمت أن هناك محاولات تجرى من قبل الشركات النفطية الأمريكية لإقناع الشيخ عبد الله حاكم قطر بمنحها حق الامتياز في استخراج النفط من أراضيه مع بعض الامتيازات التي تفوق ما حصل عليها من قبل الشركات البريطانية النفطية.

كما أن بريطانيا أرادت تطبيق البنود 7، 8، 9 من معاهدة 1916 م، التي كان الشيخ عبد الله متحفظاً عليها والخاصة بتعيين معتمد بريطاني في البلاد، وإقامة دائرة للبريد ومنشآت للبرق واللاسلكي، والسماح لرعايا بريطانيا من الهنود وغيرهم الدخول إلى قطر لمزاولة النشاط التجاري والأعمال الأخرى في البلاد.

وقد اضطر شيخ قطر إلى قبول الشروط البريطانية، والتعهد بالالتزام بنصوص معاهدة 1916 وبالمعاهدة الجديدة 1935، هو وورثته من بعده. وعلى هذا الأساس وقع الشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني حاكم قطر مع الكولونيل (تي. سي. فاول) المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي أناب عن حكومته، على تجديد معاهدة الحماية في 24 مايو 1935 م، وبتوقيع هذه الاتفاقية أصبحت مسؤولية بريطانيا أكبر، حيث أصبحت الحماية شاملة على قطر ضد أي اعتداء بري أو بحري أو جوي. وقد تعهدت بريطانيا التي اعترفت بالشيخ حمد بن عبد الله ولياً للعهد عام 1935 م، بالوقوف إلى جانب الشيخ عبد الله وولي عهده ضد أية متاعب قد تحدث لهما، سواء من الداخل أو من

(1) وثائق التاريخ القطري (1868–1949)، ج 2، صص. 25–27؛ وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: (1916–1949)، المرجع السابق، صص. 69–73.

الخارج. وسبق توقيع المعاهدة بأسبوع أي في 17 مايو سنة 1935، عقد اتفاق جديد بين مندوب الشركة الإنجليزية – الفارسية والشيخ عبد الله بن قاسم منح بموجبه الأخير الشركة امتيازاً للقيام بعمليات التنقيب واستخراج البترول من أراضيه.

وأعلن عن تأسيس شركة البترول القطرية المحدودة. غير أن الصعوبات التي واجهتها الشركة أجبرتها على التنازل عن امتيازها إلى شركة بترول العراق[1].

وقد جاء هذا التجديد للشركة الإنجليزية نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة البريطانية على شيخ قطر الذي سبق له القيام بزيارة للملك عبد العزيز آل سعود في الرياض في شهر أغسطس سنة 1933 م، وذكر أنه أجرى مباحثات مع ابن سعود، تناولت مسألة النفط، اقتنع الشيخ من خلالها بمنح امتياز للشركات الأمريكية للبحث عن النفط في أراضيه بدلاً من الشركات الإنجليزية. وتذكر المصادر أن المقيم البريطاني في الخليج لاحظ أن الشيخ عبد الله قد تغير كثيراً عند عودته، وأنه أصبح يفضل الشركات النفطية الأمريكية التي وعدته ببعض الامتيازات تفوق ما وعدته به الشركات البريطانية[2].

المفاوضات البريطانية - القطرية بشأن المصادر

في عام 1918، ظهر سلاح الجو البريطاني إلى الوجود، وأنشئت له وزارة أنيط بها الدفاع عن القواعد البريطانية في المنطقة العربية وكذلك في الدفاع عن حقول النفط والمصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية والخليج. وبدأت وزارة الطيران الملكي

(1) موزة سلطان الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930–1973)، مطابع دار الشرق، الدوحة، قطر، ط. 1، 2002، صص. 107–109.

(2) I.O.R/ 15 /1/ 1936, 28th June, 632.

وانظر: ناصر محمد العثمان، السواعد السمر (قصة النفط في قطر)، مطابع الدوحة الحديثة، د. ت، صص. 51–52.

البريطاني في عام 1929 م، اتصالاتها مع زعماء الخليج العربي في محاولة منها لإقناعهم بالموافقة على إنشاء مطارات لاستقبال وتسهيل مهمات سلاح الجو البريطاني. غير أن تلك المحاولات البريطانية واجهت في بداية الأمر معارضة شديدة من زعماء المنطقة وبالذات من جانب شيخ قطر. ولكن رغم ذلك فقد استطاع الإنجليز عن طريق الترغيب والترهيب إبرام اتفاقية مع الشيخ سلطان ابن صقر القاسمي شيخ الشارقة يوم 22 يوليو 1932 م، وافق الشيخ بمقتضاها على إقامة مطار في الشارقة لتسهيل مهمة هبوط الطائرات البريطانية. وفي 6 يونيو سنة 1938 م، وقعت اتفاقية مماثلة مع شيخ دبي، وتبعها بقية شيوخ الساحل المهادن بما فيهم شيخ قطر. وجميعهم تعهدوا لبريطانيا وبالذات أثناء الحرب العالمية الثانية، بتسهيل مهمات الاتصالات الجوية عبر أراضيهم، على أن تلتزم بريطانيا بحمايتهم وتقديم المساعدات المالية لهم[1].

وفي الأول من أكتوبر سنة 1932، هبطت أول طائرة بريطانية في الشارقة وهي في طريقها إلى الهند. ومما لا شك فيه، أن اكتشاف النفط في البحرين عام 1932 م، وافتتاح الخط الجوي على الساحل العربي لإمارات الساحل المتصالح وإمارة قطر بصورة خاصة في العام نفسه، قد أعطى لمخططي السياسة البريطانية قيمة كبيرة في المنطقة[2]. وتذكر بعض المصادر أن المفاوضات بين الحكومة البريطانية والشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بشأن بناء مطار لهبوط الطائرات البريطانية في الدوحة استمرت بين عامي 1931 و1933 م، فقد تلقى الشيخ عبد الله حاكم قطر في 8 ربيع الأول سنة 1350 هـ/ الموافق 23 يوليو 1931 م، رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين (باليوز) يبلغه بأنه سيقوم بزيارته في الدوحة يوم 28 يوليو 1931 م،

(1) محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، صص. 62-74، 84-86؛ وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط. 1، ج 2، صص. 191-194.

(2) قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، صص. 91-93.

لبحث إنشاء مطار لهبوط الطائرات البريطانية في الدوحة. ووصل المسؤول البريطاني إلى الدوحة حسب ما هو مقرر، ولكن مباحثاته بشأن المطار مع الشيخ عبد الله لم تحقق الهدف الذي جاء من أجله، وذلك بسبب رفض شيخ قطر لمطالب بريطانيات بإنشاء مطار على أرضه[1]. لأنه كان يخشى أن ذلك سيؤدي إلى السيطرة على البلاد وانتزاع بعض مسؤولياته كحاكم شرعي للبلاد. وإزاء رفض الشيخ إقامة مطار في الدوحة، طلبت بريطانيا منه الموافقة على إنشاء مطار في منطقة الريان الواقعة على بعد نحو 8 كيلو مترات عن الدوحة. واعتباراً من أول أكتوبر 1932 م شرعت طائرات سلاح الجو البريطاني بالطيران المنتظم عبر قطر[2]، ولم يجد الشيخ عبد الله بداً من الاستجابة للمطالب البريطانية، ولكنه لم يكتم ما في نفسه إزاء هذا التهديد الذي يتنافى مع الحقوق الدولية، حيث قام بإرسال رسالة جوابية إلى المقيم البريطاني في بوشهر جاء فيها: «لا شك أن هناك سوء فهم من الجانب البريطاني، وأننا على استعداد لتقديم التسهيلات المطلوبة الخاصة بهبوط الطائرات البريطانية، ولكننا نطالب بريطانيا مقابل إنشاء المطار أن تلتزم بالدفاع عن البلاد ضد من تسول له نفسه من القبائل المساس بأمنها أو بالتعدي على الطائرات عند هبوطها». وانتقد في الوقت نفسه ما تضمنته رسالة المقيم من تهديد له شخصياً، وتساءل «متى كنا أعداء لدولة بريطانيا العظمى؟، ولكن إذا قلنا إننا أحرار في بلادنا وطلبنا من الدولة أن تتفق بما يوافق مصلحة الطرفين وتمسكنا بحقنا في ذلك هل هذا يعبر عنه بإظهار عداوة؟! ولا أخالكم تجهلون مبدأ الإخاء والمساواة وحرية الممالك التي من أكبر أنصارها دولة بريطانيا الفخمة، فإذا نحن حفظنا حقاً لنا تُقِرُّه عموم الممالك وتؤيده جميع الشعوب

(1) F.O. 371/16835. 12 November, 1932.

وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: (1916-1949)، المصدر السابق، صص. 64-65.

(2) نص الرسائل المتبادلة بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين شيخ قطر – قسم الوثائق بقصر الدوحة تحت رقم 269. وانظر: F.O. 371/ 16835. 1932-1938.

نكون مسؤولين !؟» [1].

ويمكن القول إنه بعد إزالة سوء الفهم بين الجانبين تم الاتفاق على إنشاء مطار الدوحة، وهبطت أول طائرة بريطانية على أرض المطار يوم 9/ 5/ 1934 م، وكان على متنها عدد من خبراء البترول ووكيل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين (لوش) وطاقم الطائرة. وكان في استقبالهم ولي عهد حاكم قطر الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني، الذي اصطحبهم معه لمقابلة والده شيخ قطر الموجود في منطقة أم القهاب للسلام عليه.

وهكذا انتهت هذه القضية بعد أن تعهدت بريطانيا في معاهدة تجديد الحماية عام 1935 م، بحماية الشيخ والبلاد براً وبحراً [2].

مطالبة قطر بريطانيا تزويدها بالسلاح

نصت المادة الثالثة من معاهدة الحماية لعام 1916 م، على أن تقوم بريطانيا بتزويد شيخ قطر بـ(500 بندقية و5000 من الذخيرة سنوياً) للاستعمال الشخصي ولتسليح أتباعه من الحرس، على أن يتعهد الشيخ بمنع استيراد الأسلحة وبيعها وبمنع رعاياه من المتاجرة بها.

وفي 23 من شهر مايو من عام 1925 م، تقدم شيخ قطر بطلب إلى الحكومة البريطانية طالباً تزويده بالأسلحة لاستخدامها في الدفاع عن بلاده من جهة البر، غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت تلبية طلبه بدعوى أنها ملزمة بحمايته وبالتالي لا داعي لتزويده بالسلاح. وكان رفض بريطانيا تزويد الشيخ عبد الله بالسلاح من الأسباب التي أدت إلى توتر في العلاقات بين الجانبين، ورفض الشيخ استقبال مندوب

(1) كتاب العهد، المصدر السابق، صص. 123-125؛ وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، صص. 52-54.

(2) I.O.R/ 15/2/204. 21st Oct, 1938. وانظر: F.O. 371/16835. 9th May, 1932.

شركة النفط الإنجليزية - الفارسية في 10/ 1/ 1926 م، كما رفض السماح بدخول رعايا بريطانيا متعللاً بعدم استتباب الأمن لعدم وجود الأسلحة لدى أتباعه [1].

ولكن الشيخ عبد الله، اضطر بعد بضع سنوات وبالذات في أكتوبر من عام 1938 م، إلى الاتصال بالجانب البريطاني طالباً تزويده ببعض السيارات المصفحة والأسلحة للدفاع عن بلاده. ولكن الجانب البريطاني للمرة الثانية يرفض طلب الشيخ، فقد رد المقيم السياسي البريطاني في الخليج على طلب الشيخ قائلاً: «إن المصفحات الثقيلة ليست صالحة للعمل في بلاده، كما أنه ليس هناك ضرورة لتزويده بالسلاح طالما تعهدت له بريطانيا بالحماية».

فكان رد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني برفضه قبول طلب بريطانيا تعيين معتمد بريطاني في قطر [2]. وكانت بريطانيا تتذرع في كل مرة أن امتلاك الشيخ للأسلحة ليس ضرورياً ما دامت بريطانيا قد تعهدت له بحمايته وحماية بلاده، بينما كان الشيخ يرى أن المادة الثالثة من معاهدة 1916، قد أعطته هذا الحق وأن على بريطانيا تنفيذ ما وعدت به. وقد أصر الشيخ عبد الله على موقفه بشأن حصوله على السلاح عند تجديد معاهدة الحماية عام 1935 م. وتشير المذكرة البريطانية إلى أن الشيخ عبد الله، كان لديه بضع مئات من البدو غير النظاميين من حملة البنادق المتنوعة مع ذخائرها، ولديه بعض السيارات الصالحة للنقل والمجهزة بالأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة [3]، غير أن المصدر الذي بين أيدينا يذكر أن المقيم البريطاني في الخليج اقترح على حكومته قبل

(1) I.O.R.L/ Pands/20/C 158 E.

وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص. 187.

(2) قطر وثروتها النفطية، المصدر السابق، صص. 179-180؛ وانظر: أحمد زكريا شلق، المرجع السابق، ص. 85.

(3) I.O.R/ 15/2/204. 15 th July, 1942

الحرب العالمية الثانية القيام بتشجيع حاكم قطر على شراء بعض الأسلحة والعربات العسكرية، وأن يباع له السلاح بشروط سهلة[1].

ولكن استمرار رفض بريطانيا تزويد حاكم قطر بالأسلحة اللازمة بسبب رفض الشيخ عبد الله، قبول معتمد بريطاني في بلاده، دعا بريطانيا إلى اللجوء إلى حيلة أسندت من خلالها لأحد الأطباء الإنجليز في مستشفى الرميلة بالدوحة مهمة القيام بدور المعتمد السياسي في قطر بالإضافة إلى عمله كطبيب[2].

تنازل الشيخ عبد الله عن الحكم لنجله علي

توفي الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني، ولي عهد قطر ونجل حاكم البلاد إلى رحمة الله يوم الثلاثاء 17 رجب سنة 1367 هـ/ الموافق 25 مايو 1948 م، وعين والده الشيخ عبد الله ولده الثاني علياً ولياً للعهد، وطلب من بريطانيا الاعتراف به[3].

غير أن بريطانيا ربطت اعترافها بولي العهد الجديد بموافقة الأخير على تنفيذ المواد 7 و8 و9 من معاهدة 1916 م، والتي تقضي بالسماح بتعيين معتمد بريطاني في قطر، وأن تكون هناك محاكم مختلطة لفصل القضايا الخاصة برعاية بريطانيا. وقد وافق ولي العهد الجديد الشيخ علي ابن عبد الله آل ثاني، على تنفيذ تلك المواد، فتم الاعتراف البريطاني به. وفي 20 من أغسطس 1949 م، تنازل الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عن الحكم لابنه وولي عهده الشيخ علي بسبب كبر سنه، وتم تنصيب الشيخ علي حاكماً للبلاد في ذلك التاريخ 1949 م، بصورة رسمية بحضور خمسين من أعيان الأسرة الحاكمة، وكذلك بحضور نائب المقيم السياسي البريطاني في الخليج

(1) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص. 271.

(2) I.O.R/ 15/2/608, 1949.

(3) الموسوعة القطرية، دار الموسوعة القطرية، الدوحة، قطر، ط. 1، يناير 1993، ج 1، ص. 327؛ وانظر: كتاب العهد، المصدر السابق، ص. 197.

السير وليم هاي W. Hay الذي وصل إلى قطر للمشاركة في حفل التنصيب نيابة عن حكومته. وقامت البارجة البريطانية (فلامنجو) الراسية في ميناء الدوحة بإطلاق مدافعها تحية بهذه المناسبة الوطنية.

وفي 23 أغسطس سنة 1949 م، أي بعد ثلاثة أيام من تولي الشيخ علي زمام السلطة في البلاد تم تعيين الضابط البريطاني جون ويلتون John Wilton أول معتمد سياسي بريطاني في قطر بصورة رسمية[1]. ويرجع البعض تأخر بريطانيا في تعيين معتمد سياسي لها في قطر لا إلى رفض شيخ قطر الشيخ عبد الله، ولكن لأن بريطانيا لم تكن ترى ضرورة لذلك، ولكن في هذا العام الذي تولى فيه الشيخ علي الحكم، تم تصدير أول شحنة من نفط قطر إلى الخارج، فكان من الضروري أن تعين بريطانيا معتمداً سياسياً لها في البلاد للإشراف على المصالح البريطانية ومنع الشركات الأمريكية النفطية من الدخول في المنافسة مع الشركات النفطية البريطانية العاملة في البلاد[2].

(1) F.O.371/82003. Secret, Persian Gulf Residency. 29, July, 1950.

(2) I.O.R/ 15/12/608. 24th March, 1949.:

وانظر: أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص. 88؛ وموزة سلطان الجابر، المرجع السابق، ص. 121.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ط. 1، 1981 م.
- ابن عبد العزيز، موضي بنت منصور، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت (1923-1924)، دار الساقي للطباعة والتوزيع، بيروت، ط. 2، 1992م.
- أحمد العناني، الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد الثاني، م 13، 1981 م.
- التميمي، إبراهيم جار الله دخنة، المعاضيد وقطر، تاريخ ونسب وحضارة، ذات السلاسل، الكويت، ط. 1، 1999 م.
- الجابر، موزة سلطان، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930-1973)، مطابع دار الشرق، الدوحة، قطر، ط. 1، 2002 م.
- جريدة الشرق القطرية (ملحق)، العدد 4947، 1/1/2001 م.
- الخصوصي، بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ذات السلاسل، الكويت، ج 2، 1988 م.
- الشلق، أحمد زكريا، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ط. 1، 1999 م.
- شهداد، إبراهيم محمد، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج

العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام 1973 م، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، قطر، 1985 م.

- الشيباني، محمد شريف، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، مطابع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ج 1، 1962 م.
- الصراف، محمود حسن، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، بدون مكان الطبع، 1984 م.
- عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار النفائس، بيروت، منشورات دار القلم، الكويت، ط. 1، 1981 م.
- عبد الله، يوسف إبراهيم، العلاقات القطرية - البريطانية (1914-1945)، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1999 م.
- العثمان، ناصر محمد، السواعد السمر (قصة النفط في قطر)، مطابع الدوحة الحديثة، د. ت.
- العرينات، منيرة عبد الله، علاقة نجد بالقوى المحيطة (1902-1914)، ذات السلاسل، الكويت، ط. 1، 1990 م.
- العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1974 م.
- قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي (1912-1945)، مطبعة المدني، القاهرة، ط. 1، 1973 م.
- قطر في دليل الخليج (-كتاب مستقل)، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة، ط. 1، 1981 م.

- قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، مطابع العهد، الدوحة، قطر، 1984م.
- لجنة تدوين تاريخ قطر، مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ج 2، 1976.
- مجموعة وثائق 1916، قسم الوثائق بالديوان الأميري.
- مراد، محمد عدنان، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ط. 1، 1984 م.
- المنصور، عبد العزيز، محمد،التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868-1916)، ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1980 م.، التطور السياسي لقطر (1916-1949)، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط. 1، 1979 م.
- الموسوعة القطرية، دار الموسوعة القطرية للطباعة والنشر، الدوحة، قطر، ط. 1، يناير 1993 م.
- نص الرسائل المتبادلة بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين شيخ قطر، قسم الوثائق، قصر الدوحة، تحت رقم 269.
- وثائق التاريخ القطري (1868-1949)، المطبعة الأهلية، الدوحة، قطر، ج 2، 1979 م.
- وثيقة إعلان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد السلاح أو بيعه في 3 نوفمبر 1916، قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة.
- وثيقة، الأرشيف الهندي، دلهي، المجلد 21، 1913 م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

أرشيف وزارة الهند، لندن:

- F.O.371. 3047. 7th Feb, 1917.
- F.O.371/16835. 12th November, 1932.
- F.O.371/16835. 1938.
- F.O.371/16835. 9th May, 1932.
- F.O.371/18915. H.M. 06802, 1935.
- F.O.424. 221. November, 1909.
- F.O.424. 238. No. 45. Declaration Communi Cated to Foreign Office, July 29, 1913.
- I.O.R./15/1/626.
- I.O.R./15/1/626.
- I.O.R./15/1/632.
- I.O.R./15/12/608.
- I.O.R./15/2/204.
- I.O.R./15/2/514.
- I.O.R./15/2/608.
- I.O.R./L/Pands/ 20/C 158E.
- I.O.R./Lands/ 10/2182. Persian Gulf and Arabian and Qatar Affairs.
- Richard. H. Sanger, The Arabian Peninsula, First Published, New York, 1959.
- Rose Marie Said Zahlan, The Creation of Qatar, First Published, London, 1979.

النفط والتنمية في دولة قطر[1]

لعب النفط دوراً كبيراً وهاماً في تعزيز وتطوير مسيرة التنمية في منطقة الخليج العربي بشكل عام منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم؛ حيث أهلها لبلورة عدد من المشاريع الكبرى في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والصناعية..

وأمام تنامي التحديات الدولية والمحلية المطروحة في علاقتها بتقلبات أسعار النفط عالميا ورغبة في تحقيق تنمية مستدامة لا تقف على المصدر الواحد؛ حرصت دولة قطر في السنوات الأخيرة على الاستثمار في قطاعات حيوية كفيلة بتطور المجتمع وتحقيق تنمية حقيقية شاملة؛ مستثمرة في ذلك الإمكانيات التي يتيحها النفط.

وقد كان من ثمرات المجهودات التي قادتها الدولة والمجتمع في هذا الصدد أن أصبحت قطر نموذجا طموحا في التنمية.

أولاً: النفط ومقومات التنمية في قطر

انطلقت أولى محاولات التنقيب عن النفط بقطر في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي؛ بعد حصول شركة البترول الإنجليزية الإيرانية على امتياز في هذا الصدد؛ وقد لاحت أولى المؤشرات بوجود كميات هائلة من النفط في المنطقة سنة 1940؛ غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية وتداعياتها حالت دون مباشرة عمليات الإنتاج التي انطلقت فيها بعد سنة 1949 باستخراج ما يناهز 80 ألف طن من النفط؛

(1) الدكتور إدريس لكريني: كلية الحقوق – مراكش، مجلة التاريخ العربي.

قبل أن يفتح المجال لشركات أخرى من أجل التنقيب والاستغلال؛ مما أسهم في رفع الإنتاج إلى ما يناهز 22 مليون طن سنة 1977 ليتطور الأمر بعد ذلك بشكل مطرد.

ومنعا للاحتكار وحرصا على سيادتها؛ عملت الدولة على تنويع جنسيات الشركات المستفيدة من منح عقود امتياز استخراج البترول.

وقد شهدت سنة 1968 إحداث شركة توزيع البترول الوطنية؛ التي تكفلت بالتوزيع المحلي وتكرير المنتجات البترولية.

ويتم استخراج النفط الخام والغاز من حقل دخان الذي بدأ إنتاج النفط فيه منذ سنة 1949؛ وقد ازدادت الطاقة الإنتاجية لهذا الحقل الذي تصل مساحته إلى حوالي 1500 كيلومتر مربع؛ بعد تحديث وتطوير مرافقه سنة 1997؛ حيث أصبحت تعالج 335 ألف برميل نفط يوميا و800 ألف برميل يوميا من السوائل و330 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز المصاحب[1].

وبعد تأسيس المؤسسة العامة القطرية للبترول في بداية السبعينيات من القرن المنصرم؛ قبل أن تحول إلى "قطر للبترول"[2] لتصبح المؤسسة المركزية التي تندرج تحت رعايتها وإشرافها جميع القطاعات المرتبطة بالنفط والغاز والصناعات التحويلية؛ أصبح قطاع النفط يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد القطري؛ مثلما هو الشأن بالنسبة لدول الخليج العربي؛ حيث تزايدت حدة الاستثمار في هذا الحقل الذي يعتبر أحد الدعائم الرئيسية للتنمية في البلاد.

(1) إدارة التنمية الصناعية لدولة قطر: التنمية الصناعية في قطر، 2001، ص. 26.

(2) يصل رأسمال هذه المؤسسة حوالي 50 مليار ريال قطري؛ وهي تشرف بمفردها على إنتاج أكثر من 60 بالمائة من إجمالي إنتاج النفط بالبلاد.

ومن جهة أخرى؛ تتميز قطر على الصعيد العالمي بإنتاجها للغاز الطبيعي وتسييله وتصديره؛ وقد اكتشف حقل غاز الشمال الذي يعد أكبر حقل منفرد للغاز في العالم سنة 1971؛ وفي شهر سبتمبر سنة 1991 تم افتتاح المرحلة الأولى لمشروع غاز الشمال الذي قدرت طاقته الإنتاجية بحوالي 800 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا؛ وفي سنة 1997 انتهت المرحلة الثانية من هذا المشروع.

وبحسب بعض الدراسات الحديثة؛ فإن احتياطي حقل الشمال يزيد عن 90 تريليون قدم مكعب، بينما تزيد الاحتياطات القابلة للاستخراج عن 380 تريليون قدم مكعب لتعادل تسعة أمثال التقديرات السابقة لاحتياطات البلاد من النفط.

وهذا الاحتياطي الضخم يتيح لقطر بأن تظل منتجا عالميا للغاز بمعدل 10 مليارات قدم مكعب يوميا أو ما يعادل 50 مليون طن متري سنويا من الغاز المسال؛ وحوالي 400 ألف برميل يوميا من المكثفات ذات الأسعار العالية في سوق البترول العالمية ولمدة زمنية تصل إلى 260 عاما[1].

ولا تخفى الانعكاسات الإيجابية لهذا المخزون على مختلف القطاعات؛ باعتباره سيشكل داعما كبيرا للصناعات المرتبطة بهذا الشأن وغيرها.

ولتأمين استغلال الإمكانيات التي توفرها هذه الثروة الهامة؛ رسمت قطر استراتيجية متكاملة مكنتها من تطوير صناعاتها في هذا الشأن؛ وتصدير جزء هام منها -أي الثروة- إلى مختلف الأسواق العالمية؛ وهو ما جعل البلاد تحتل مرتبة متقدمة ضمن الدول المصدرة للغاز في العالم.

ويبدو أن الدولة حرصت على الاستفادة من احتياطاتها من النفط والغاز وتسخيرها في عدد من المجالات والقطاعات الصناعية والتجارية وتطوير البنية

(1) علاء البحار وطارق خطاب، مسيرة التنمية في عهد أمير الحرية؛ 2005؛ ص. 40.

التحتية الكفيلة بتحقيق التنمية والتطور وبناء دولة حديثة.

ومع تزايد المتطلبات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية؛ فرض وجود هذه الثروة الحيوية على الدولة تطوير مؤسساتها الإدارية منذ بداية الستينيات من القرن الماضي واستقطاب عدد من الأيدي العاملة الأجنبية المتخصصة والمدربة في هذا الشأن.

وضمن هذا الإطار إحداث مجموعة من المشاريع الكفيلة بتطوير هذا المجال؛ فقد شهدت السنوات الأخيرة إحداث شركة «قطر لنقل الغاز المسال المحدودة» لناقلات الغاز برأسمال ضخم وصل 5 مليارات ريال قطري.

وفي سنة 2004 تم التوقيع على عقود إنشاء مشروع «شركة قطر للغاز»؛ والذي يعد من ضمن أكبر المشروعات في مجال الهيدروكاربونات والغاز الطبيعي على مستوى العالم..

ومما لا شك فيه أن ثروة النفط تعد أرضية وأساسا لبلورة تنمية شاملة واستراتيجية وبخاصة إذا رافقها توفير مناخ قانوني وإجرائي كفيل بتحقيق في أحسن الشروط.

وضمن هذا السياق؛ يمكن القول إن مناخ الاستثمار الصناعي في قطر تعزز بعدد من القوانين والتشريعات ونذكر من ذلك: القانون رقم 19 لسنة 1995 بشأن التنظيم الصناعي والقانون رقم 13 لسنة 2000 المرتبط بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي؛ والقانون رقم 11 لسنة 1981 والخاص بإصدار قانون الشركات التجارية؛ والقانون رقم 5 لسنة 1988 المرتبط بإصدار قانون الجمارك والمرسوم بقانون رقم 11 لسنة 1993 بشأن ضريبة الدخل والقانون رقم 6 لسنة 1987 بشأن القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية، والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقانون رقم 6 لسنة 1988 بشأن ضوابط ممارسة مواطني دول

مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية في دولة قطر والقانون رقم 7 لسنة 1989 بشأن النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقانون رقم 11 لسنة 2000 بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية(1)...

كما أن السنوات الأخيرة تميزت باستصدار مجموعة من التشريعات المرتبطة بمختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية؛ ونذكر في هذا الشأن: المرسوم بقانون الصادر سنة 1996 القاضي بتعديل بعض أحكام القانون رقم 22 لسنة 1992 الخاص بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر؛ والقانون رقم 21 لسنة 1998 القاضي بتحويل المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة قطرية؛ والقانون رقم 13 لسنة 2000 المرتبط بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 2004 وبالقانون رقم 2 لسنة 2005، وأخيرا بالقانون 6 لسنة 2006؛ ثم صدر قانون الشركات التجارية بموجب القانون رقم 5 لسنة 2002 المعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2006؛ وهناك أيضا القانون رقم 19 لسنة 2002 القاضي بإنشاء صندوق قطر للتنمية؛ والقانون رقم 25 لسنة 2002 بشأن صناديق الاستثمار؛ ثم القانون رقم 1 لسنة 2003 المتعلق بإنشاء مركز قطر للمعارض؛ وأخيرا المرسوم بقانون رقم 33 لسنة 2006 بشأن مصرف قطر المركزي(2).

وبالموازاة مع هذه التطورات حرصت قطر على تطوير جهازها الإداري نحو مزيد من الفعالية والنجاعة؛ فتعزيزاً لهذه الجهود التي تثري الإطار القانوني للنشاطات

---

(1) انظر في هذا الشأن: إدارة التنمية الصناعية لدولة قطر: التنمية الصناعية في قطر، 2001 ص. 18 وما بعدها.

(2) انظر في هذا الشأن؛ جريدة الراية القطرية، بتاريخ الأحد 20/ 5/ 2007.

الاقتصادية؛ تم إحداث مركز قطر للمال بموجب قانون صدر سنة 2005؛ وفي نفس السنة تعززت هذه الضوابط بصدور القانون الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية وشركة سوق الدوحة للأوراق المالية.

كما أن إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار يعد إنجازا على طريق تحقيق التنمية المنشودة بمواصفات دولية مبنية على الانفتاح..

ويجد الانفتاح الاقتصادي للدولة مرتكزاته ومقوماته في ترسانة قانونية هامة تنظم وتشجع الاستثمار؛ وكذا ضمن مقتضيات الدستور الدائم الذي تم إقراره سنة 2004 حيث نص في مادته الثامنة والعشرين على أن الدولة تكفل «حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقا لأحكام القانون»؛ فيما أكدت المادة الواحدة والثلاثون منه على أن الدولة «تشجع الاستثمار وتعمل على توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة له».

ومن جانب آخر شهدت دولة قطر مجموعة من التحولات المتدرجة التي عززت حقل الحريات وحقوق الإنسان؛ حيث تم فتح المجال لحرية الصحافة والإعلام؛ كما فتح المجال للمرأة ضمن الانتخابات البلدية التي شهدتها البلاد.

وقد أسهم الدستور الدائم؛ في ترسيخ مجمل الإصلاحات مما سمح بتوفير الشروط الموضوعية والقانونية لتعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست بشكل إيجابي على مستوى معيشة المواطن القطري وحفزته على المساهمة الفاعلة في العملية الديمقراطية والتنموية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة.

وإيمانا منها بأهمية تعزيز دولة المؤسسات والقانون في التنمية والتطور؛ حرصت

قطر على ضمان استقلالية مؤسسة القضاء؛ من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الدستورية منها[1] وغيرها من التشريعات العادية الأخرى التي توخت توحيد جهات التقاضي في البلاد وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء وتعزيز وتطوير الترسانة القانونية للبلاد بمختلف التشريعات الحيوية (قانون النيابة العامة؛ القانون المدني؛ قانون المحاماة؛ قانون مكافحة الإرهاب؛ قانون العقوبات..)..

كما عملت على إحداث مجموعة من الهيئات التي أسهمت في تعزيز مسار التنمية بالبلاد؛ ومن ذلك إنشاء المؤسسة العامة القطرية للقناة الفضائية المنشأة بالقانون رقم 1 لسنة 1996 والتي عدل اسمها إلى قناة الجزيرة الفضائية بموجب القانون رقم 21 لسنة 2001 ثم إلى «شبكة الجزيرة الفضائية» بمقتضى القانون رقم 28 لسنة 2005؛ والهيئة العامة للسياحة والمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء كهرماء والمجلس الأعلى للبيئة والمحميات؛ والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والمجلس الأعلى واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة الأشغال العامة والهيئة العامة القطرية للأعمال الخيرية؛ والهيئة العامة للتخطيط والتطوير العمراني ومجلس التخطيط والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة واللجنة العليا للتنسيق والمتابعة؛ والمجلس الأعلى لاستثمار احتياطي الدولة والمجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والهيئة العامة لشؤون القاصرين والأكاديمية الرياضية وجهاز قطر للاستثمار وهيئة متاحف قطر ثم الهيئة القطرية للأوقاف[2]..

(1) تنص المادة 129 من الدستور الدائم للدولة على أن: «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة. وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات»، وتؤكد المادة 130 منه على أن «السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون»؛ فيما تنص المادة 131 منه على أن : «القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم».

(2) انظر في هذا الشأن جريدة الراية القطرية، بتاريخ الأحد 20/ 5/ 2007.

وقد كان للعضوية الفاعلة لدولة قطر في مجلس التعاون الخليجي أثر ملحوظ في تطوير أدائها على المستوى التنموي، وبخاصة وأن وثيقة الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس حددت مجموعة من الأهداف والأولويات في هذا الشأن؛ من قبيل تسريع عملية التنمية الصناعية والعمل على زيادة النمو في القطاع الصناعي ورفع إسهام العمالة الوطنية في القطاع الصناعي والتركيز على زيادة المكون المحلي في إجمالي المنتجات الصناعية وإيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة وتعزيز التكامل بين القطاع الصناعي والنفطي وتعزيز تواجد الصناعة في المناطق الأقل نموا[1].

لقد تنبه أحد الباحثين منذ ظهور الطفرة النفطية في منطقة الخليج العربي إلى أنه **«إذا لم تحقق تنمية شاملة سياسية اقتصادية اجتماعية مبنية على مشاركة شعبية واسعة وموجهة إلى تحقيق علاقات داخلية متوازنة، تصبح هذه الأقطار معرضة لهبوب الرياح الشديدة»[2].**

فيما أشار باحث آخر في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم؛ إلى أن **«المأزق الحقيقي» الذي تمر به البلدان النفطية العربية يكمن في أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها وتشهدها في ظل «الحقبة النفطية الراهنة»؛ ستزيد كل يوم من تعقيد الموقف بالنسبة للمستقبل وتزيد من حجم المشاكل المتوقعة في «عالم ما بعد النفط»[3].**

(1) إدارة التنمية الصناعية لدولة قطر: التنمية الصناعية في قطر، مرجع سابق؛ ص 32.

(2) محمد الرميحي، «النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية»، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ العدد 52؛ أبريل 1982؛ صص. 177-178.

(3) محمود عبد الفضيل: «النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية»، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ العدد 16؛ أبريل 1979؛ ص. 192.

وعلاقة بهذا الأمر؛ وفي أعقاب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ ظهور هذه الثروة الطبيعية في عدد من البلدان العربية والخليجية منها على وجه الخصوص؛ تبين أن دولة قطر قد استوعبت بشكل جدي حجم التحديات المطروحة في هذا الصدد منذ وقت مبكر؛ حيث أقامت سلسلة من الصناعات الثقيلة والخفيفة وفقا لبرنامج عملي متين؛ يتوخى تنويع وتعزيز مصادر الدخل القومي للخروج من مأزق الارتكاز والمراهنة على المصدر النفطي الواحد؛ وعن طريق تشجيع القطاعين المالي والتجاري وتطوير البنية الأساسية؛ مستفيدة في ذلك من الإمكانات الهائلة التي يتيحها قطاع النفط والغاز في هذا الصدد؛ والذي يمثل أكثر من 90 بالمائة من نسبة المبادلات التجارية الخارجية للدولة.

ثانياً: نموذج طموح في التنمية الشاملة

أضحى مفهوم التنمية في السنوات الأخيرة واسعا تتحكم في مدلوله مجموعة من العناصر والمؤشرات كالتعليم والصحة والتدريب والرفاه المجتمعي والمحافظة على البيئة..، وأصبح بذلك تحقيقها معيارا لقياس مدى تقدم الدول والمجتمعات، وهي من هذا المنظور عملية تطور عامة تطال مختلف مناحي الحياة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.. بالشكل الذي يكفل العيش الكريم للمواطن.

والتنمية الحقيقية من منظور مختلف الدارسين والأخصائيين والباحثين تفترض تركيز كل الجهود على الإنسان باعتباره وسيلة ومحركا لتحقيقها وبلورتها وباعتباره هدفا لها أيضا؛ كما أنها تتطلب الاستجابة لحاجيات ومصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة بشكل متوازن.

وقد حظيت أولوية التنمية باهتمام كبير لدى مختلف البلدان بالنظر لأدوارها المحورية في مواجهة مختلف الإكراهات الداخلية والتحديات الخارجية؛ ومدخلا

لتحقيق الاستقرار والرفاه داخل المجتمعات.

كما تزايد الاهتمام العالمي بشؤون التنمية في سياقها الشمولي والمتكامل والذي يجمع بين التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي والمحافظة على البيئة؛ وقد حرصت الأمم المتحدة في هذا الصدد سنة 2001 على تحديد قائمة تتضمن 58 مؤشرا؛ طرحت أمام الدول لاختيار ما يتناسب منها مع ظروفها وأولوياتها التنموية.

إن التنمية هي عملية شاملة؛ وضمن هذا الإطار شهدت قطر مجموعة من المبادرات الإصلاحية على طريق تطوير المسيرة الديمقراطية وتعزيز الحريات وحقوق الإنسان؛ كما وضعت برامج تنموية طموحة مكنتها من تعزيز وتطوير مختلف البنية التحتية من شبكة للطرق السيارة والجامعات والمستشفيات.

وإذا كان القطاع العام يمثل المحرك الرئيسي لعجلة التنمية بمختلف مظاهرها من خلال الاستثمار في القطاعات الصناعية الحيوية الأساسية وإنشاء البنيات الأساسية الملائمة (مدن ومناطق صناعية، طرق، موانئ؛ شبكات الكهرباء والاتصالات..)؛ فقد تم فتح المجال أيضا للقطاع الخاص للإسهام في مسيرة التنمية من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية الصغرى والمتوسطة.

ومن منطلق استحضار العنصر البشري في هذه التنمية والمراهنة على الإنسان فيها؛ وانسجاما مع دستورها الذي ينص في مادته الواحدة والعشرين على أن «الأسرة أساس المجتمع؛ قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها»؛ حرصت قطر على استحضار مختلف الجوانب الجذرية المرتبطة بهذا الصدد؛ حيث حظيت الأسرة أيضا باهتمام بالغ ضمن السياسات العامة للدولة؛ وقد تم إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة كسبيل لرسم السياسة العامة ومتابعتها

في هذا المجال وتأهيل المرأة.

وعلاقة بهذا الموضوع أيضا؛ وإيمانا منها بأن اتخاذ تدابير حقيقية وفعالة على طريق تمكين المرأة سياسيا؛ يشكل مدخلا مهما لمعالجة إشكالات ومعضلات سياسية واجتماعية واقتصادية.. أخرى؛ حرصت دولة قطر على بلورة استراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ سمحت بتحقيق العديد من المنجزات على طريق تمكين المرأة وإدماجها في الحياة العامة؛ وإلغاء مختلف الحواجز والمعيقات التي تحول دون تأهيلها في مختلف المجالات والحقول.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 ضمن هذا السياق إلى أن مقاعد المجلس البلدي التي تشغلها النساء 3.5 في المائة ونسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين 8 بالمائة كما أن نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين 24.5 بالمائة ويصل معدل النشاط الاقتصادي للإناث في دولة قطر إلى 40 بالمائة.

إن إحداث المجلس الأعلى لشؤون الأسرة يعد عملا إيجابيا على طريق تمكين المرأة والنهوض بشؤونها في مختلف المجالات والقطاعات؛ وقد أسهمت مختلف التدابير والمجهودات التي تمت في هذا الصدد في وصول المرأة إلى مراكز ومناصب سامية ووازنة من قبيل وزيرة التربية والتعليم ورئيسة جامعة قطر ورئيسة الهيئة الوطنية للصحة، وعضو المجلس البلدي ومديرة مختلف الهيئات بالمجلس الأعلى للتعليم..

كما أن فعاليات المجتمع المدني حظيت بقدر من اهتمام الدولة باعتبار المواقع والأدوار الطلائعية التي أصبحت تحتلها دوليا؛ حيث تم سن عدد من التشريعات والقوانين[1] التي حرصت على توفير فضاء يسمح بتحرك هذه الهيئات في ظروف مريحة ومناسبة؛ وتتيح لها الفرص اللازمة للمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة.

(1) نشير في هذا السياق إلى القانون المتعلق بالجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي صدر سنة 2004 وعدل سنة 2006.

إن حقل التعليم والتربية هو رافد مهم من ضمن الروافد الحيوية الأخرى للتنمية والاستثمار فيه هو رهان مربح، وقد تنبهت قطر إلى هذا الحقل الهام وحاولت الاهتمام به بشكل ملحوظ أيضا؛ وهكذا تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم سنة 2002 وبدأ تطوير المؤسسات التعليمية بكل مراحلها وتخصصاتها اعتمادا على التكنولوجيا الحديثة والبرامج التعليمية.

وموازاة مع مختلف الإصلاحات التي طالت الحقل الاقتصادي والتجاري؛ تشير العديد من التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن قطر أصبحت من ضمن أهم المناطق الجاذبة للاستثمار الدولي بفعل الحوافز وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي؛ مما كان له انعكاس واسع على أداء الاقتصاد المحلي ودخوله معترك التنافسية التي تعد مدخلا للتطور والتقدم.

وقد جاء في تقرير مؤشرات التنمية المستدامة في قطر الذي يهدف إلى قياس التقدم والتحسن في مستوى المعيشة ونوعية الحياة الذي أحرزته الدولة في جوانب التنمية المستدامة؛ ويقدم مجموعة من الإحصائيات والأرقام التي تبرز مدى التطور الذي شهدته هذه الدولة في شتى المجالات:

فعلى المستوى الاجتماعي[1]؛ صنف تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 دولة قطر وفق مؤشر خط الفقر الدولي ضمن الدول المتقدمة؛ ذلك أن نسبة السكان ممن هم دون خط الفقر الدولي؛ تتراوح بين الصفر في الدول المتقدمة و75,8 في بعض الدول النامية.

كما تصنف أيضا من ضمن الدول المتقدمة التي تتوافر بها خدمات المرافق الصحية بنسبة 100٪؛ ونفس الشيء بالنسبة لمياه الشرب المأمونة للسكان 100٪.

(1) دولة قطر؛ الأمانة العامة، مجلس التخطيط: مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر؛ ديسمبر 2006 من ص 15 إلى ص 41.

واستطاعت أيضا أن توفر الكهرباء والسكن اللائق لجميع أسر المجتمع؛ كما نجحت في تحقيق الرعاية الصحية الأولية بشكل كامل لسكانها.

وصنفت بموجب تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 ضمن مجموعة الدول المتقدمة من حيث العمر المتوقع عند الولادة؛ بمعدل يفوق 76 سنة.

كما تصنف من ضمن الدول المتقدمة على مستوى انخفاض معدل وفيات الرضع أو الأطفال دون الخامسة من أعمارهم؛ حيث نجحت إلى حد كبير في تحصينهم ضد عدد من الأمراض المعدية وذلك بنسب مرتفعة.

ونفس الأمر ينطبق على مؤشر نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الذي يعرف تدنيا كبيرا؛ وكذلك من حيث نسبة نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» الذي لا تتجاوز نسبة انتشاره بين السكان 0.001 بالمائة.

ويعرف معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ارتفاعا ملحوظا؛ ومن جهة أخرى وصل عدد الحاصلين على الشهادة الجامعية من إجمالي عدد السكان سنة 2005 حوالي 34 بالمائة من السكان.

وإذا كانت قطر تصنف من ضمن الدول المتوسطة من حيث استعمال الهاتف الثابت والأنترنت؛ فإنها تصنف ضمن خانة الدول المتقدمة ضمن سياق استعمالات الهاتف النقال.

وعلى المستوى الاقتصادي[1]؛ تعتبر قطر من ضمن الدول المرتبة ضمن خانة الدخل المرتفع؛ حيث تجاوز نصيب الفرد 42 ألف دولار عام 2004؛ كما أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري والبالغة 29 بالمائة لعام 2004 تفوق

(1) دولة قطر؛ الأمانة العامة، مجلس التخطيط: مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر؛ مرجع سابق، من ص 45 إلى ص 62.

نظيرتها في عدد من الدول المتقدمة.

فيما نجد أن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر والبالغة 12,1 بالمائة جيدة مقارنة بمثيلتها في عدد من الدول الغربية التي بلغت 35,5 بالمائة سنة 2005.

فيما لا زال النشاط الاقتصادي حسب الجنس متدنيا بالمقارنة مع عدد من البلدان المتطورة في هذا الصدد.

وتعد قطر في مقدمة الدول الخليجية من حيث نسبة تحويلات العمالة المقيمة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت 6,9 بالمائة عام 2004، كما يعد نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في قطر من بين أعلى المعدلات العالمية؛ مما يبرز تنامي الصناعات التحويلية.

وتتبوأ قطر مكانة متقدمة ضمن الأقطار العربية والعالمية على مستوى الاستخدام الفردي للغاز الطبيعي.

وعلى المستوى البيئي[1]؛ التزمت دولة قطر بتفعيل وبلورة برنامج زمني طموح لمنع استعمال المواد شديدة التأثير في طبقة الأوزون؛ واستخدام البدائل المسموح بها عالميا وفق ما أقره بروتوكول مونتريال في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بمساحة الأراضي الزراعية؛ فقد بلغت سنة 2003 نسبة 0,6 من إجمالي مساحة البلاد التي تصل 7419,9 هكتارا؛ وهي نسبة تظل متوسطة على كل حال؛ بالنظر لصغر مساحة البلاد وظروف تضاريسها ومناخها؛ كما أن نسبة استعمال الأسمدة الزراعية تظل منخفضة؛ فيما يبقى استعمال المبيدات الزراعية في حدود المقبول

(1) دولة قطر؛ الأمانة العامة، مجلس التخطيط: مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر؛ مرجع سابق، من ص 65 إلى ص 76.

أيضا؛ وإذا كان نصيب الفرد من الأسماك المصطادة محليا الذي بلغ حدود 14,9 كيلوغراما سنة 2004 يضاعف معدل الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فإنه يظل دون المتوسط العالمي الذي يبلغ 16 كيلوغرام للفرد الواحد في السنة.

أما نسبة أنواع الكائنات الحية المهددة من الانقراض فتظل ضعيفة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم.

وقد أثمرت هذه المجهودات بأن تبوأت قطر مكانة متقدمة ضمن تقارير التنمية البشرية الصادرة في السنوات الأخيرة؛ فقد جاءت قطر على رأس الدول العربية في دليل التنمية البشرية محققة المرتبة الـ40 بين الدول 177 ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 2005[1]، بعدما استطاعت أن تحسن وتطور مكانتها ومرتبتها بنسبة سبع درجات خلال سنة واحدة؛ مما يؤكد التطور الحاصل على مستوى عدد من مؤشرات التنمية البشرية في هذا البلد؛ من قبيل مستوى العمر وجودة التعليم وحجم الدخل..

وهو ما يجعل من تجربتها نموذجا طموحا في مجال التنمية الشاملة على مستوى المنطقة ومجمل الدول الساعية للنمو والتطور.

ويشير أحد الباحثين إلى الدور الهام الذي يمكن أن يساهم به العامل الاقتصادي للدولة في دعم القرار السياسي للدولة وبعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى بأسلوب مباشر أو غير مباشر[2].

وفي السياق نفسه؛ يؤكد البعض على الأهمية التي يحظى بها النفط في التطور الاقتصادي العالمي؛ وآثاره على العلاقات بين الشعوب.. كما أن وجود «قوة النفط» بحد ذاتها دون استخدام؛ أو بإمكانية استخدام في المستقبل يمكن أن يحقق مصالح

(1) جريدة الحياة؛ السعودية؛ بتاريخ 12 سبتمبر 2005.

(2) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995–2005؛ دار الشرق، ط. 1، 2005؛ ص 126.

كبيرة في ساحة السياسة الدولية[1]..

ومن هذا المنطلق لا تخفى انعكاسات هذه الوضعية التنموية على أداء الدبلوماسية القطرية؛ سواء على مستوى المعونات الموجهة لعدد من الدول في سياق تكريس التعاون والتضامن الدوليين؛ أو على مستوى التمثيل الدبلوماسي وإطلاق عدد من المبادرات المندرجة ضمن حفظ السلم والأمن الدوليين في سياق المساعي الحميدة ودعم الحوار والتعاون بين الشعوب سواء في دائرتها الخليجية أو العربية والإسلامية أو الدولية.

فخلال شهر مايو من سنة 2007 أعلنت قطر عن إنشاء مؤسسة لدعم الديمقراطية في العالم العربي خصصت لها عشرة ملايين دولار، في ختام ملتقى الدوحة الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي. «ستكون سبيلاً إلى تشجيع المنطقة العربية على تعزيز ثقافة الديمقراطية والأخذ بها فكرا وممارسة»[2]. وتقديرا لجهودها الجادة في مجال الإصلاح السياسي المرتبط بتطوير المسار الديمقراطي وتعزيز الحقوق والحريات؛ ولحضورها الدبلوماسي في مختلف القضايا الدولية؛ واقتناعا بدورها المتميز في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين المنسجم مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة؛ اختارت هذه الأخيرة قطر لتكون مقرا للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بمَنطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية.

مما لا شك فيه أن قطر حققت طفرة تنموية نوعية؛ غير أن هذه الجهود لا زالت بحاجة إلى مزيد من التطور؛ ذلك أن الاقتصاد القطري وإن بدأ يبحث عن موارد متنوعة تسمح بتنويع مصادر الدخل القومي فهو لا زال مبنيا بالأساس على مداخيل النفط؛ الأمر الذي يفرض المزيد من الاجتهاد في أفق البحث عن سبل تمويلية حيوية أخرى.

(1) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، مرجع سابق؛ ص 177.

(2) جريدة النهار اللبنانية، بتاريخ 30-05-2007.

كما أن المجتمع المدني يظل بحاجة إلى مزيد من التشجيع والتحفيز ليصبح بالفعل شريكا حقيقيا في التنمية.

وقد اعتبر البعض أن دول الخليج العربية تشترك في إعطاء أولوية واضحة للإصلاح الاقتصادي مقارنة بالإصلاح السياسي؛ نظرا لأن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي تتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات السريعة على مستوى السياسات الاقتصادية؛ وتوافر فوائض مالية كبيرة يتطلب توفير بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار؛ ومحاولة النظم الخليجية التخفيف من حدة الضغوط الخارجية والداخلية الدافعة للإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية؛ من خلال الإسراع بالإصلاح الاقتصادي وتوفير متطلباته باعتباره أداة التنمية الاقتصادية الرئيسية؛ ومن ثم يؤدي هذا إلى التخفيف من حدة الضغوط في المجال السياسي[1].

وهو ما يفرض تعزيز الإصلاحات السياسية التي بدأت بشكل طموح وجدي في السنوات الأخيرة.

(1) لمزيد من التفاصيل هذا الشأن؛ انظر؛ محمد سعد أبو عامود، «دول الخليج وتجربتها التنموية»؛ مجلة الديمقراطية، لشهر أكتوبر 2007، مركز الأهرام، مصر.

أولويات السياسة الخارجية القطرية[1] من 1868 - 1935م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث مرحلة هامة من تاريخ السياسة الخارجية القطرية حيث تعتبر الفترة من عام 1868-1935، مرحلة التأسيس لدولة قطر التي برز فيها بشكل رئيسي كلا من الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني 1878-1913 وابنه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني 1913-1945.

وشهدت هذه الفترة صراعا إقليميا ودوليا على قطر وفي هذه الفترة تمكن الشيخان من إدارة الشؤون الخارجية القطرية بمنتهى البراعة والذكاء السياسيين. وتركزت أهداف سياستهم الخارجية على ثلاثة أمور هي: الحفاظ على وحدة الأرض القطرية والحفاظ على السيادة والحفاظ على المصالح الاقتصادية القطرية.

ومن خلال البحث أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

1 - نجحت قطر في الدفاع عن وحدة أراضيها، واحتفظت بالسيادة على مدينة العديد ومدينة الزبارة.

2 - لم تتمكن الدولتان المتنافستان في الخليج العربي (بريطانيا والدولة العثمانية) من القضاء على السيادة القطرية، حيث مارس حكام قطر سياسة مستقلة على الرغم من التبعية الاسمية.

(1) الدكتورة ناهد عبد الكريم : جامعة السلطان قابوس -كلية الآداب، مسقط، مجلة التاريخ العربي.

3 – حافظت قطر على مصالحها الاقتصادية وقاومت استغلال مصادرها المالية.

4 – أظهر البحث القوة التي تمتع بها حكام قطر في الدفاع عن دولتهم الناشئة.

وأخيرا يمكن القول إن قطر لم تسمح أن تقيدها سياسات الدول المتصارعة كما كانت آخر من عقد معاهدة حماية مع بريطانيا من دول الخليج.

ولا بد من الإشارة إلى أن تاريخ قطر لا زال بحاجة إلى الكشف عنه والبحث فيه ووضعه في محيطه العربي من حيث تأثيره وتأثره به.

المقدمة

على الرغم من حداثة تاريخ إمارة قطر إلا أنه شكل هاجسا للدول صاحبة المصلحة في الخليج. وكان من اللافت للنظر طريقة تعاطي قطر مع الدول المهيمنة من حيث المظهر السيادي الذي حرصت عليه، وأكدته الأحداث. ومن حيث كفاحها لجمع أطرافها والحفاظ على ثرواتها، كما أنها تمتعت ببعض الخصوصية التي ميزتها. فقد كانت آخر من فك ارتباطه بالدولة العثمانية عام 1913م، وآخر الموقعين على معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1916.

انطلاقا مما سبق كان البحث عن الأولويات التي شغلت حكام قطر من آل ثاني الذين اقترن بهم ظهور قطر كيانا سياسيا معترفا به، أمرا مشوقا خاصة في مجال السياسة الخارجية في عهد مؤسسي الدولة، الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني وابنه الشيخ عبد الله آل ثاني، اللذان أبديا براعة في التعاطي مع محاولات الهيمنة على بلادهم، والسير بها نحو الاستقرار والحفاظ على مصادر دخلها.

وإذا اعتبرنا الشيخ محمد آل ثاني مؤسس إمارة قطر عندما حصل بموجب معاهدة 1868 م على اعتراف بريطانيا بسيادته في قطر، فإن المؤسس الحقيقي هو ابنه الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني الذي وصل الحكم عام 1878 وثبت أركان قطر، وحال

دون فقدانها سيادتها، حتى وهو معترف بالتبعية للعثمانيين التي عادت عام 1971 لمواجهة النفوذ البريطاني المتصاعد في الخليج. فقد خاض في كل القضايا السيادية وتنوعت أساليبه في معالجتها.

أما عهد الشيخ عبد الله الذي استلم الحكم عام 1913 م، فقد كان عهد التحول. ترافق وصوله مع غياب الدولة العثمانية عن الساحة السياسية في الخليج من نفس العام، وبروز الهيمنة البريطانية عليه التي اكتملت بتوقيع قطر اتفاقية الحماية معها عام 1916، وكان هذا من أبرز التحولات في قطر.

والتحول الكبير الآخر كان بتوقيعه اتفاقيات التنقيب عن النفط مع بريطانيا عام 1935، وما فتحته من أبواب الأمل بالتطوير نتيجة العائدات التي بدأت فعليا مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد كان تتبع المعلومات عن قطر في المصادر العربية أمرا ليس سهلا، فالمصادر والمراجع العربية العامة قلما تعرضت لذكر قطر، وإذا جاء ذكرها كان هذا في إطار السياق العام للحديث عن دول الخليج. ما عدا بعض المراجع الحديثة مثل كتاب الدكتور عبد العزيز المنصور «التطور السياسي لقطر من 1868– 1916». وكتابه «التطور السياسي لقطر من 1916–1949»، والذي اعتمد فيه على نشر وثائق بريطانية حول تاريخ قطر. وهنالك بعض كتب التاريخ العام لقطر. ثم هناك بعض الدراسات الجديدة التي بدأت تغني المكتبة العربية مثل كتاب «العلاقات القطرية– البريطانية 1914–1945» للدكتور يوسف العبد الله. والمفيد في الأمر أن بعض هذه الكتب كان عملها الأول إبراز الوثائق المتعلقة بقطر مثل كتاب «مصادر تاريخ قطر» للدكتور الخترش ومجموعة من الدكاترة. وهو مصدر مهم لمن أراد الاستفادة من هذه الوثائق.

ولعل وجود عدد لا بأس به من الوثائق البريطانية حول التطورات في قطر خلال الفترة موضوع البحث قد أغنى في كثير من الجوانب لكنها تبقى وجهة نظر بريطانية لها مصلحة فيما يجري، فساعد الاعتماد على بعض الوثائق العثمانية والروسية في توضيح الحقائق أكثر. لكن غياب الكتابات المعتمدة على الوثائق المحلية بشكل أساسي يترك المجال مفتوحا للعمل مستقبلا لاكتمال الصورة الحقيقة حول ما جرى في قطر.

ولا زلت أعتقد أن تاريخ قطر بحاجة ماسة للكشف عن جوانبه وربطه في مساره مع تاريخ أخواته العربيات. ولم يكن وجود قطر في شبه جزيرة في الخليج العربي يبعدها عما كان يلم بالأمة العربية والإسلامية وهذا ما أكدته الوقائع.

وآمل من خلال هذا البحث حصر أبرز القضايا التي شكلت أولوية في سياسة قطر الخارجية في الفترة من 1868– 1935.

وسيتم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة محاور. المحور الأول سيتناول وحدة الأرض القطرية. والمحور الثاني السيادة القطرية. أما المحور الثالث فيركز على الحفاظ على المصالح الاقتصادية القطرية. ثم الخاتمة وأهم ما خرج البحث به من نتائج.

التمهيد

تقع قطر في جنوب غرب الجزيرة العربية، وتمتد داخل الخليج على شكل شبه جزيرة متطاولة محاطة بسواحل ذات خلجان عديدة وترتكز قاعدتها البرية الجنوبية على حدود المملكة العربية السعودية. وتبلغ مساحته (11437 كم) [1].

أما حدودها البحرية الشرقية فتقابل الإمارات العربية المتحدة، وحدودها البحرية الغربية تجعلها مواجهة لدولة البحرين. وتفصل مياه الخليج العربي بينها

(1) موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، 1998، ج 1، ص. 5.

وبين إيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي. وقد أثر موقعها هذا في جعلها هدفا لجميع القوى الفاعلة في الخليج، إذ تعتبر نقطة ارتكاز يمكن جعلها قاعدة جوية أو بحرية للتحكم بمواصلات الخليج ودوله[1].

كما أن اتصالها في الجزيرة العربية براً، أغرى القبائل التي كانت تندفع على شكل هجرات متتالية من داخل الجزيرة العربية أكان بسبب القحط والجفاف أم بسبب النزاعات القبلية المتكررة لتكون أماكن استقرار لها. إلا أنه «لم يحصل أن بت على الإطلاق في أمر السيادة على قطر» قبل عام [2]1868.

وينحدر سكان قطر في أصولهم إلى تلك القبائل العربية شأنهم في ذلك شأن سائر ساحل الخليج العربي[3]. وكان أشهر تلك الموجات في العصر الحديث هجرة قبائل العتوب والمعاضيد الذين انتشروا على الساحل الشرقي للخليج العربي اعتبارا من بدايات الربع الأخير للقرن السابع عشر، وأسسوا مشيخات لهم فيها. واستقرت قبيلة المعاضيد، في قطر في الفترة نفسها وإليها ينتسب حكام قطر الحاليون من آل ثاني[4].

يعود نسب آل ثاني إلى أحد فروع قبيلة الوهبة وهم آل معضاد بن زاخر، من

(1) مهنا، محمد نصر، قطر التاريخ السياسة التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية 5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص. 19، 2001.

(2) الخترش، فتوح عبد المحسن والمنصور، عبد العزيز، مصادر تاريخ قطر 1868– 1916، ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1984، ص. 101.

(3) ARABIAN GULF INTELLIGECE, Selection from the Records of the Bombay Government, New Series, No.XXIV, 1856. concerning Arabia, Bahrain, Kuwait, Muscat and Oman, Qatar, United Arab Emirates and the Island of the Gulf. The Oleander Press , England, 1985, p. 562.

(4) الشلق، أحمد زكريا والخطيب، مصطفى عقيل وشهداد، إبراهيم محمد والعبد الله، يوسف إبراهيم، التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث والمعاصر، الدوحة، 2005، ص. 83.

قبيلة تميم من العرب النزارية. وقبل خروجهم إلى قطر كانوا يسكنون قرية أشيقر من إقليم الوشم في نجد. في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، الثاني عشر للهجرة، هاجر المعاضيد إلى قطر. وكان قد سبقهم إليها العتوب الذين لم يلبثوا أن غادروها بعد صراعهم مع آل مسلم؛ أبرز القبائل القطرية التي كانت تتبع اسميا بني خالد وتدفع لهم الزكاة[1].

ثم خضعت قطر إلى نفوذ الدولة السعودية الأولى، لكن هذا النفوذ انتهى بعد سقوط الدرعية عام 1818 على يد محمد علي. وفي عهد الدولة السعودية الثانية وفترة حكم فيصل بن تركي الثانية 1843- 1865 م كان ظهور ثاني، الجد الأكبر لآل ثاني، والذي ولد في الزبارة ونجح في جمع ثروة كبيرة من عمله بتجارة اللؤلؤ وتمتعت أسرته بسمعة طيبة بين القبائل، أهلتها لقيادتها، على الرغم من وجود قبائل أكثر عددا مثل آل بوكوارة.

ولأن آل ثاني لا يعدون قوة بشرية كبيرة مقارنة بالقبائل المقيمة في قطر فقد استعاضوا عن ذلك بتنمية قدراتهم الاقتصادية من خلال التجارة القائمة على عمليات الغوص لجمع اللؤلؤ. وتجارة السلاح لاحقا. فتحقق لهم قدرة مادية جعلت القبائل تلتف حولهم وتساندهم في توسيع رقعة نفوذهم. وعلى الأرجح لم تعد الزبارة تتسع لنفوذ آل ثاني المتنامي ولا لطموحاتهم التجارية مما دفع بهم للاستقرار في الدوحة بزعامة محمد بن ثاني.

ولم تكن بريطانيا في غفلة عن تطور الأمور، خاصة وقد أرست ما عرف بـ «السلم البحري» في منطقة الخليج بعد أن عقدت معاهدات الهدنة مع المشيخات عام 1820 عقب قضائها على قوة القواسم وإنهاء هجماتهم. وعززت هذا السلم بعقدها اتفاقية

(1) المنصور، عبد العزيز، التطور السياسي لقطر 1868-1916، دار ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1980، ص. 23؛ وانظر: الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص. 83.

مع آل خليفة في البحرين عام 1861 أقروا فيها التزامهم بهذا السلم[1].

وتأكيدا من بريطانيا، قامت بالاتصال بآل ثاني ممثلين بشيخهم محمد بن ثاني، وانتهت معه إلى عقد معاهدة عام 1868. التي جعلت من أسرة آل ثاني حكاما لقطر، وجعلت من قطر إمارة مستقلة[2]. وهكذا بدأ حكم آل ثاني لقطر. ويمكن القول إن الظهور السياسي لقطر ارتبط بظهور آل ثاني[3].

(1) الشلق، وآخرون، مصدر سابق، ص. 87.

(2) حول نص الاتفاقية انظر وثائق التاريخ القطري 2، من الوثائق البريطانية والعثمانية 1868-1949، قسم الوثائق بمكتب الأمير في الدوحة، صص 10-11.

(3) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية 1840-1914، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، م 2، ص 551.

الموضوع

واجه آل ثاني مع بداية حكمهم عددا من القضايا التي تمس سيادتهم ووحدة بلادهم، كما تهدد أمنهم الاقتصادي، وكان من أبرزها وحدة البلاد والمشاكل الحدودية، إلى جانب مواجهة خطر التدخلات الخارجية من القوى المهيمنة على الخليج وفي مقدمتها بريطانيا والدولة العثمانية والسعودية. إضافة إلى تطلعات جيرانها العرب لضم أجزاء منها مثل البحرين وأبو ظبي.

حيث كان الحفاظ على الوحدة الوطنية سببا في دخولهم معارك مع جيرانهم. وحفاظهم على سيادتهم أوقعهم بين القوى الكبرى في الخليج. أما اقتصادهم فقد استخدموا كل الوسائل لإبقائه بعيدا عن الاستغلال. وكان على هذه المشيخة الناشئة أن تتصدى لكل ما سبق. فكيف تعاملت مع هذه القضايا؟

أولاً: وحدة الأرض القطرية

تألفت شبه جزيرة قطر من مدن بحرية أساسية هي الدوحة، البدع، الزبارة، العديد، الوكرة، الرويس، خور حسان، وغيرها[1][. وجميعها تقريبا كانت عرضة للصراع للسيطرة عليها. أما القرى الداخلية فلم تكن مطمعا لأحد لصعوبة الحياة فيها مما جعلها ملاذا للبدو والقبائل الرعوية وحتى لحكام آل ثاني الذين كانوا يلجأون إليها عند الخطر[2].

ولم يكن تأسيس كيان مستقل في شبه جزيرة قطر مسألة سهلة. فهي لم تعرف وحدة سياسية قبل ذلك، وكانت سطوة القبائل على المناطق تحدد ملكياتها، ولكن مع

(1) المنصور، التطور السياسي لقطر 1868-1916، مصدر سابق، ص. 14-18؛ العبد الله، يوسف إبراهيم، العلاقات القطرية- البريطانية 1914-1945، د.ن، الدوحة، 2000، ص 25.

(2) Busch, Briton Cooper, Britain and the Persian Gulf 1894- 1914, University of California, press Berkeley and Los Angeles, 1967, p 23.

التفاف القبائل حول آل ثاني وتدعيم موقفهم واعتراف بريطانيا رسميا بهم بمعاهدة 1868 بدأت مرحلة جديدة.

مدينة الزبارة[1]

وبسبب السيطرة العثمانية على الدوحة عام 1871، وتطلعها لتوسيع نفوذها. خافت بريطانيا من محاولتها التدخل، فوقفت لها بالمرصاد. وفي عام 1902 حالت بريطانيا دون مساعي العثمانيين لإنشاء مديرية في الزبارة. ورفضت تأكيد الدولة العثمانية عام 1893 م للسفير البريطاني في استانبول بأنها «متمسكة بحقها المطلق في تلك المناطق – الزبارة والوكرة والعديد-»[2].

مدينة العديد

ومن مناطق الصراع الأخرى على السيادة في قطر، ميناء العديد الذي يقع على الجانب الشرقي من حاجز الأمواج عند حافة جبل العديد[3][14. وكان آل ثاني يعتبرونه على حد قول الشيخ قاسم بن ثاني «من خواص قطر ومتوسط فيه»[4].

مدينة البدع

تقع على ساحل قطر الشرقي، وتعد من أهم قرى الصيد بل أهمها جميعا بحسب الوثائق البريطانية[5]. وكان فيها قصر ذكره ابن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ

(1) حول الصراع على الزبارة وإحراقها في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي انظر:

Arabian Gulf Intelligece, op. cit, p 182.

(2) الداؤد، محمود علي، الخليج العربي والعلاقات الدولية (1890-1914)، دار المعرفة، القاهرة، د.ت، ج 1، صص. 112-114؛ وانظر، يوسف العبد الله، مرجع سابق، ص. 45.

(3) كيلي، جون. ب، بريطانيا والخليج 1795-1870، ج2، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ت. ص. 665.

(4) الخترش، مصدر سابق، الوثيقة رقم 9، ص. 19.

(5) انظر الخترش، مصدر سابق، ص. 101.

نجد(1)، ولكنها دخلت بعد عام 1868 تحت نفوذ آل ثاني منذ أيام الشيخ محمد وكان له قصر فيها. ولم يرتبط ولاتها بأية معاهدات مع بريطانيا مما سمح لهم بحرية الحركة.

كما أن بريطانيا لم تعترض على نفوذ آل ثاني في البدع في عهد الشيخ محمد آل ثاني عندما كان يرفع العلم العربي عليها، لكن انضواء الشيخ قاسم تحت الرعاية العثمانية عام 1871 وإرسال حامية إلى البدع عام 1872 أثار مخاوف بريطانيا(2). هذا وقد ارتبطت السيادة على البدع بقضية القرصنة وقضية لم تكن أقل أهمية منها وهي قضية الرعايا البريطانيين الموجودين فيه وخاصة منهم التجار الهنود البانيان. وهذا ما سيرد لاحقا.

مدينة الوكرة

وتقع على الساحل الشرقي لقطر، حكمها أحد أبناء الشيخ قاسم آل ثاني. ويبدو أن أهميتها كمدينة ساحلية ضعيفة بحكم انعدام وجود ميناء أو خليج فيها(3). لكن أهميتها بدأت بعد امتداد النفوذ العثماني للمنطقة، وصارت هي الأخرى من الأماكن التي حالت فيها بريطانيا دون إنشاء تركيا لأي مركز بها.

ثانياً: السيادة واستقلالية القرار العلاقة مع السعوديين

من مظاهر حسن العلاقة بين الشيخ قاسم آل ثاني والملك عبد العزيز آل سعود وقوف الأخير مع الشيخ قاسم عام 1905 في صراعه على الحكم مع أخيه أحمد(4). وكان هذا ردا على موقف قطر التي استقبلت والده الأمير عبد الرحمن حيث بقي عند الشيخ قاسم شهرين قبل رحيله للكويت(5).

(1) ابن بشر، عثمان، عنوان المجد في تاريخ نجد، مكتبة الرياض الحديثة، د. ت، ج 2، ص. 131.
(2) الخترش، مصدر سابق، ص. 15، ص. 103.
(3) المنصور، مرجع سابق، ص. 15.
(4) قدورة زاهية، شبه الجزيرة العربية كياناتها السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت، ص. 385.
(5) الزركلي، خير الدين، شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط. 3، 1985، ج 1، ص. 67.

بعد تفرد بريطانيا بالسيطرة على الخليج عقدت قطر معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1916. لذلك كانت الفترة من عام 1916-1935، فترة مساومات ومطالبات بين قطر التي لم تتقيد بمعاهدة 1916، وبريطانيا التي تحاول تقييدها بها دون تقديم أية ضمانات لحمايتها من البر، حتى نجحت قطر في الوصول إلى حماية كاملة لها عام(1) 1935.

أعادت بريطانيا في معاهدة جدة التي عقدتها مع المملكة العربية السعودية عام 1927 الحصول على تأكيدات من الملك عبد العزيز بالحفاظ على علاقات صداقة وسلم مع شيوخ قطر وساحل عمان(2). لكن السعودية استمرت في إنكارها لقانونية الخط الأزرق. وزاد من وقوفها ضده، إقدام الشيخ عبد الله آل ثاني 1913-1949 على منح الشركة الانكليزية - الفارسية حق التنقيب عن النفط في قطر بعد تجديده معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1935. وخلال هذه الفترة جرت محاولات لحل مشكلة الحدود يمكن تسميتها بمحاولات الخطوط الملونة، ولم تسفر هذه المحاولات عن نتيجة حيث توقفت بسبب قيام الحرب العالمية الثانية عام 1945 م(3).

العلاقة مع العثمانيين

مع عودة النفوذ العثماني بقوة إلى شبه الجزيرة العربية اعتبارا من عام 1871-1872، سعت بريطانيا إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة في الخليج العربي، خاصة

(1) النبراوي، فتحية ومهنا، محمد نصر، الخليج العربي، دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، المعارف، الإسكندرية، د.ت، ص. 337. حيث تذكر أنه عندما وقع عبد العزيز آل سعود اتفاقية العقير كان ضمنيا يعترف بالخط الأزرق.
(2) الشلق، المصدر السابق، ص. 306.
(3) المنصور، مصدر سابق، ص. 77-123. كان من هذه الخطوط، الخط الأزرق، والأحمر، والأخضر، والبنفسجي، والأسود، وكلها مقترحات حدودية من الجانبين البريطاني والسعودي لحل مشكلة الحدود.

وقد فرض العثمانيون نفوذهم على ساحل قطر حتى العديد[1]. وسنحت الفرصة للشيخ قاسم بن محمد بن ثاني 1878-1913، ليستفيد من السيادة العثمانية في المنطقة في مواجهة النفوذ البريطاني[2].

ويمكن القول إن آل ثاني نجحوا إلى حد بعيد في توظيف علاقاتهم مع كل من الدولة العثمانية، والسعودية، وكذلك البريطانية، القوى المهيمنة على الخليج، على الرغم من اختلاف موقفهم من الميل لتلك العلاقة أو تلك في سبيل خدمة إمارتهم الناشئة. كما تمكنوا من الحفاظ على التوازن في علاقاتهم مع هذه القوى.

ووجد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني أن الفرصة مواتية للتخلص من النفوذ البريطاني، بعد أن كان والده الشيخ محمد قد وقع مع بريطانيا معاهدة 1868. لكنه لم يرغب في هذه المعاهدة لذلك توجه إلى الإحساء مقر الحملة العثمانية وأعلن خضوعه للدولة العثمانية، ثم رفع العلم العثماني على قصره بعد عودته إلى الدوحة[3]. وأرسلت له حامية استقرت في البدع، ثم أعلن عن اعتبار قطر قائمقامية وأن الشيخ قاسم بن محمد قائمقام « قبوشي باشا» إعتبارا من 16 جمادى الآخرة 1305 هـ تموز/ يوليو عام 1871 م. وبات يتلقى راتبا سنويا، ويدفع الإيرادات لوالي الإحساء[4].

لكن تبريرات الشيخ قاسم لخطوته هذه بأن الدولة العثمانية ترتبط معه برا، وأن بريطانيا لم تنصفه في بعض قضايا القرصنة، وأنها لم تقدم لقطر الحماية الكاملة، كانت

(1) الخترش، مصدر سابق، الوثيقة رقم 6، ص. 14.

(2) كان الشيخ محمد آل ثاني معارضا لميول ابنه الشيخ قاسم نحو العثمانيين، انظر:

Zahlan, Rosmarie Said, The Creation of Qatar, Croom Helm Ltd. London, 1979, p. 47.

(3) عقيل مصطفى، «التنافس العثماني البريطاني حول قطر 1892-1902»، مجلة دراسات تاريخية، العدد -63 66، 1998، م 19، ص 132. وقد عرفت هذه الحملة العثمانية باسم حملة مدحت باشا نسبة لأبي الدستور العثماني الذي كان وقت الحملة واليا على بغداد.

(4) وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، صص. 86-87.

تغطية لطموحاته التحررية.

وتشير التقارير البريطانية الواردة في هذه الفترة إلى اهتمامها بتوجهات الشيخ قاسم الذي ترك له والده الأمر في آخر أيامه. وجاء في تقرير اللفتنانت فرايزر مساعد المقيم البريطاني السياسي أن «محمد بن ثاني لا سلطة له على الإطلاق، لأن السلطات المحلية واقعة كلها بين يدي قاسم بن محمد ولده، الذي عين قائمقاماً من قبل الأتراك، وإنه يرفع العلم التركي، ولا يعترف بغير سيادة الأتراك»[1]. وأكد ما ورد في الوثائق العثمانية أن الشيخ قاسم هو قائمقام لقطر[2].

ولعل أكثر ما أقلق بريطانيا أن البدع لم تكن فيها قبائل لها علاقات تعاهدية معها، وليس لها إلا معاهدة عام 1868 مع آل ثاني وحتى هذه لم يعد لها تأثير بعد ارتباط الشيخ قاسم بالعثمانيين. ولم يغير وضع قطر تحت التبعية العثمانية من قوة نفوذ الشيخ قاسم وسيطرته فقد بقي صاحب القرار دون منازع «يتصرف بمقدراتها بحرية، وهو المعروف عنه حدة طبعه، ولا يدفع أتاوات، وأنه كان ينظر بغطرسة إلى الموظفين الأتراك»[3]. وعلى الأرجح لم يكن الشيخ قاسم يضع في حسبانه أن المصالح التركية في إدعاء السيادة على قطر لمواجهة النفوذ البريطاني المتنامي في الخليج، قد يمس نفوذه واستقلالية بلاده. لكن الأوضاع تغيرت مع ازدياد مظاهر رغبة الأتراك في تثبيت نفوذهم في كل من البدع والوكرة والعديد[4].

(1) حول ذلك انظر الخترش، مصدر سابق، ص. 106.

(2) وثيقة عثمانية رقم وع/ 5ب، تاريخ 23 شباط 1327 هـ/ 1909 م، يمكن العودة إليها في كتاب الخترش، مصدر سابق، ص. 140.

(3) عقيل، مصدر سابق، ص. 132.

(4) من ضمن المكاسب التي تطلع العثمانيون لتحقيقها من تثبيت نفوذهم في الزبارة والعديد «زيادة السكان والواردات». (حول ذلك انظر المنصور، مصدر سابق، ص 223؛ وانظر:

Busch, op.cit., p.25).

وعلى الرغم من التبعية الاسمية للعثمانيين والميل الإسلامي للقطريين وحرصهم على خلافة المسلمين إلا أن محاولة العثمانيين تشديد قبضتهم على قطر ما بين 1889–1892، وسعيهم قبل ذلك لإقامة دائرة لتحصيل الجمارك عام 1887، وإدارة تركية مباشرة عام 1889 دون إحداث أي تغيير يؤمن تحصين أطراف قطر في وجه المطامع الأجنبية، أو القضاء على الفساد الإداري الحكومي، أو يقلل من قيمة الزكاة التي يدفعونها للعثمانيين. جعل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني يرفض الهيمنة العثمانية[1].

وترتب على عدم فهم العثمانيين للنزعة الاستقلالية القطرية أن خسروا موقعهم فيها وساءت العلاقة بين الطرفين وبلغت حد الاشتباك المسلح في معركة الوجبة عام 1893 التي خرج منها القطريون بانتصار كبير أكد المكانة والقوة التي وصلت إليها قطر وعزز موقفها أمام الطامعين فيها. وأصبحت هذه المعركة أحد أبرز معالم التاريخ القطري.

وتجدر الإشارة إلى أن معركة الوجبة كانت نموذجا للتكتيك الحربي الذي طالما لجأ إليه آل ثاني كلما ضاقت بهم السبل، وهو يعتمد على البعد عن المدن واللجوء إلى الداخل حيث الصحراء التي تفقد فيها الجيوش النظامية فاعليتها وتنجح القوات القبلية غير النظامية المعتمدة على حرب العصابات[2].

لقد تركت معركة الوجبة آثارا خطيرة على السياسة العثمانية في المنطقة العربية أو على الأقل في منطقة الخليج في وقت أحوج ما تكون فيه لدعمهم في مواجهة التحفز البريطاني للانقضاض على آخر ما تبقى لها من نفوذ هناك، خاصة بعد أن قدم الشيخ

(1) انظر كتاب وثائق التاريخ القطري2، مصدر سابق، ص 93–97، حول الإجراءات التركية في قطر قبل معركة الوجبة. وانظر: لمحات من تاريخ قطر، وزارة الخارجية،الدوحة، قطر، 2005، ص 22.

(2) حول معركة الوجبة يمكن العودة إلى المنصور، 1868–1916، مصدر سابق، ص233 حيث توجد وثيقة عثمانية من أوراق قصر يلدز، تتحدث عن المعركة. وعقيل، مصدر سابق، ص 138–140.

قاسم استقالته من القائمقامية عام 1893 حتى لا يتلقى الأوامر من العثمانيين[1]. لذلك لجأت الدولة العثمانية إلى تغيير أسلوبها أمام إصرار الشيخ قاسم على سيادته، وتجاوبت مع شكواه إلى السلطان عبد الحميد الثاني ضد الوالي العثماني في البصرة، الذي حمله مسؤولية تردي الأوضاع في الدوحة. فقام السلطان بعزل واليه في محاولة منه لتحسين العلاقة مع آل ثاني. ورفض وساطة بريطانيا بينه وبين الشيخ قاسم عام 1903 حتى لا يدع لها مجالا للتدخل. وبالمقابل حل المشكلة مع الشيخ قاسم سلميا، وبدل أن يعاقبه «كوفئ بإعادة رتبة قائمقام إليه وتسليمه أحد الأوسمة التركية»[2]. ويذكر الدكتور محمود الداؤد أن الشيخ أبو الهدى الصيادي، وهو شيخ عربي سوري مقرب للسلطان عبد الحميد، نصحه بعدم استعمال القوة للسيطرة على قطر[3].

لم تجد السياسة العثمانية الاسترضائية مع قطر في وقف تدهور العلاقة بين الطرفين ويصف لوريمر الوضع بقوله «لقد انتهى احترام السلطة التركية التي كانت تمارس بشكل غير منتظم، في قطر بين سكان شبه الجزيرة، عقب الثورة المحلية الناجحة عام 1893. وفي عام 1894 قتل ممثل تركيا في الدوحة. وفي عام 1898، حدثت فتنة في المكان نفسه، ولقي فيها عدد من الأتراك مصرعهم»[4]. وحتى لا يحدث لقاء بين الشيخ قاسم والأتراك بعد أن قدم استقالته أوكل إلى أخيه أحمد التعامل مع الأتراك في البدع.

وشهدت الفترة اللاحقة استمرار تراجع النفوذ العثماني في المنطقة لصالح النفوذ

(1) وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، صص. 88–89، حول موضوع استقالة الشيخ قاسم وموقف الدولة العثمانية منها.

(2) عقيل، مصدر سابق، ص 144.

(3) الداؤد، مصدر سابق، ص. 113.

(4) لوريمر. ج.ج، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، ترجمة جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطوني، جامعة أكسفورد، 1995. م 2، ج 1، ص. 40.

البريطاني حتى كان عام 1913، عندما اضطر العثمانيون ونتيجة سوء أوضاعهم خاصة في منطقة البلقان، ونجاح عبد العزيز آل سعود في استرداد النفوذ السعودي في نجد وتطلعه إلى الإحساء، إلى توقيع معاهدة عام 1913 مع بريطانيا منهين بذلك نفوذهم في منطقة الخليج ومنها قطر بعد إقرارهم بالتخلي عن سيادتهم عليها. ومن المؤكد أن كلا من بريطانيا والدولة العثمانية ومنذ عام 1903 أحسا بخطورة أن يفقد آل ثاني نفوذهم في قطر حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى انفلات أمني لم يكن في صالح أي منهما. لذلك وافق الطرفان في معاهدة 1913 على بقاء آل ثاني في حكم قطر[1].

مع بريطانيا

بدأت العلاقة رسميا بين قطر وبريطانيا بعد عقد معاهدة عام 1868، فلم تكترث بريطانيا قبل هذا التاريخ للدخول في معاهدة مع حكام قطر لانعدام القوة المركزية المسيطرة والمجمع عليها من القبائل.

لكن ظهور قوة آل ثاني غيرت المعادلة ودفعت بريطانيا لتوقيع معاهدة 1868 معهم ممثلين بالشيخ محمد آل ثاني. الذي اعترفت به حاكما لقطر. وهي أول معاهدة بين قطر وبريطانيا، لكنها لم ترق إلى منزلة معاهدة حماية، بل بقيت في حدود تعهدات بالحفاظ على السلم البحري.

ويمكن القول إن العلاقة القطرية - البريطانية بصفة عامة اتصفت بالشك والحذر من قبل الطرفين، وخاصة في فترة حكم الشيخ قاسم فقد أشار تقرير المقيم السياسي الموجه لحكومة الهند إلى العداء الذي يكنه الشيخ قاسم للإنكليز بقوله إن «الشيخ قاسم بن محمد ممتلئ بالعواطف المناقضة كليا لمشاعر والده، لقد أظهر قاسم

(1) حول ذلك يمكن الإطلاع على الوثائق البريطانية والعثمانية في كتاب الخترش، مصدر سابق، ص. 122 و132 و144.

هذا روحا عدائية حيال السلطة البريطانية في الخليج»[1].

وقد أشارت روز ماري في كتابها عن نشأة قطر، أن شخصية الشيخ قاسم نفسه كانت سببا في انزعاج البريطانيين فهو جريء ويدرك قيمة العداء التركي- البريطاني لمصلحته[2].

لم تستفد بريطانيا طويلا من الموقع الذي بدأت تأسيسه لنفسها في قطر بحكم التدخل العثماني عام 1871 م الذي فرض نفسه بمساعدة من الشيخ قاسم الذي رفض المعاهدة ووجدها فرصة للتخلص من النفوذ البريطاني الذي رآه متغلغلا في شؤون جيرانه من المشيخات[3]. كما أن بريطانيا لم تعد تتصرف بحرية في منطقة الخليج. ووصف كيلي في كتابه «بريطانيا والخليج» الوضع بقوله: «إن الوجود التركي لم يضف تعقيدات جديدة على السياسة البريطانية فحسب بل إن التحركات البريطانية في المنطقة أصبحت تخضع للمشورة المتبادلة بين انجلترا والباب العالي»[4].

لكن الأمور تغيرت مع الوقت. وأدى سوء العلاقة بين القطريين والدولة العثمانية وتتالي الوقائع بين الطرفين إلى تسريع وتيرة التقارب القطري- البريطاني اعتبارا من عام 1898. ففي هذا العام «ألمح شيوخ قطر إلى استعدادهم لأن تشملهم الدائرة السياسية نفسها، التي تضم شيوخ عمان المتصالحة، الذين لهم، بالحكومة البريطانية علاقات تتضمنها إحدى المعاهدات. غير أنه لم تتخذ أي خطوة تجاوبا مع قبولهم بدخول المعاهدة»[5].

(1) الخترش، مصدر سابق، ص. 105.

(2) Zahlan, op. cit., p. 47.

(3) مهنا، محمد نصر، قطر التاريخ السياسة التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص. 90.

(4) كيلي، مصدر سابق، ص. 641.

(5) لوريمر، مصدر سابق، ص. 40.

وفي عام 1900 جاءت محاولة جادة للتقارب مع البريطانيين قام بها الشيخ أحمد آل ثاني حيث راسل الممثل البريطاني في البحرين بغرض طلب الحماية مقابل أن يتولى هو المحافظة على السلم البحري على الساحل، لكن بريطانيا وبعد مراسلات بينها وبين حكومة الهند رجحت عدم التجاوب بسبب التزام السلطان العثماني بالحفاظ على الأمر الراهن في قطر[1]. وفي عام 1903 أبرق نائب الهند إلى الحكومة البريطانية في لندن يطلب منها إبداء الرأي في طلب تقدم به الشيخ أحمد بن ثاني لطلب الحماية البريطانية مستغلا كبر سن الشيخ قاسم، وأبدت حكومة الهند ميلها للموافقة على عقد المعاهدة مع الشيخ أحمد وكان من ضمن ما ساقته من الأسباب، أن عدم وجود المعاهدة، ربما يغري الأتراك بتنصيب غريم للشيخ أحمد عند وفاة الشيخ قاسم[2].

في هذه الأثناء استمر السلم البحري مهدداً في نظر بريطانيا في عدة مناطق من الخليج، وقد أشار لوريمر إلى ذلك في حديثه عن الوضع في الخليج بين 1899-1905، بأنه «لم يكدر سلام البحار شيء، تقريبا، في هذه الفترة إلا سواحل قطر والإحساء وشط العرب» وربطها بالوجود العثماني هناك[3].

لكن قطر حافظت على مواقفها السيادية في علاقاتها مع بريطانيا على الرغم من انفرادها بالنفوذ في الخليج العربي قبيل الحرب العالمية الأولى. فقد تقرب آل ثاني منها. ونجحوا في ذلك. وكان واضحا أن بريطانيا تمارس نوعا من الحماية غير الرسمية على قطر لأنها بقيت بعيدا عن الالتزام بمعاهدة حماية معها. وبقيت حتى عام 1916 مستقلة مقارنة بجيرانها الذين وقعوا معاهدات الهدنة عام 1820 ثم معاهدات السلم البحري مع بريطانيا، ومعاهدات الحماية لاحقا. واستطاعت حتى

(1) Zahlan, op. cit., p. 57؛ وانظر لوريمر، مصدر سابق، ص. 86.

(2) حول باقي الأسباب يمكن العودة للوثيقة رقم 76، الخترش، مصدر سابق، ص. 44.

(3) لوريمر، مصدر سابق، ص. 124.

هذا التاريخ إدارة سياستها في منتهى الذكاء، بين مصالح بريطانيا، والسيادة العثمانية، وساعدها في ذلك تضارب مصالح هذه القوى.

ويبدو أن سيادة قطر واستقلاليتها كانت تأتي من اعتمادها على مواردها الذاتية من التجارة وفي مقدمتها، تجارة اللؤلؤ وتجارة السلاح. فهي لم تخضع لابتزاز المساعدة المالية البريطانية يؤكد ذلك ما جاء في مذكرة حكومة الهند إلى كوكس بأن «دفع الإعانة للشيخ إنما هو جديد في بابه»[1]؛ كما تؤكد الوثائق الروسية غنى حكام قطر في معرض حديثها عن المحققين العثمانيين الذين أرسلوا للتحقيق بما جرى بعد معركة الوجبة فقد ذكرت أنهم «لم يضيعوا فرصة استلام الهدايا من الشيخ الثري قاسم آل ثاني»[2].

لكن الفراغ السياسي الذي أحدثه خروج العثمانيين من الخليج في أعقاب معاهدة 1913 أضعف موقف قطر نسبيا. مع أن العثمانيين حرصوا قبل خروجهم على أن يضمنوا لقطر استمرار حكم آل ثاني فيها ممثلة بالشيخ قاسم آل ثاني وأن تكون وراثية لخلفائه من بعده؛ كما تعهدت بريطانيا في هذه المعاهدة بحماية قطر[3]. ومن الملاحظ في هذه التطورات أن قطر باتت عنصرا أساسيا يحسب له حساب.

ولما رأت بريطانيا أن تحكم قبضتها على الخليج سعت لإدخال قطر في نظام الحماية رسميا خاصة وأنها على أعتاب حرب عالمية. كما أن قضايا أساسية تتعلق بتجارة السلاح والقرصنة التي تمارس في قطر كان لابد لها من إنهائها والسيطرة عليها.

لكل ما سبق شهدت الفترة من 1913 إلى 1916، مراسلات مكثفة من المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج إلى وزارة الخارجية البريطانية تدور جميعها حول ضرورة توقيع معاهدة مع قطر وجاء في الرسالة الموجهة من وزارة الهند إلى حكومة

(1) الخترش، مصدر سابق، الوثيقة 112 ص. 56.

(2) عقيل، مصدر سابق، ص. 144.

(3) الشلق، مصدر سابق، ص. 301.

الهند بتاريخ 15 يوليو 1914 ما نصه «تعتقد وزارة الخارجية أن الوقت قد حان لعقد معاهدة مع قطر، وتطلب من حكومة الهند مقترحاتها التفصيلية». وجاء في رد كوكس المقيم البريطاني في الخليج على حكومة الهند ما يفهم منه أنه يريد استغلال حالة الهدوء في الخليج بعد التهدئة مع عبد العزيز آل سعود وخروج العثمانيين، ليطرح الموضوع مع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني الذي وصل إلى السلطة عام [1] 1913.

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا كانت حريصة على عقد المعاهدة مع عبد الله حتى وإن اضطرت إلى كتمان أمرها منعا من الإحراج الذي قد تسببه له؛ لتعامله مع البريطانيين، في ظل المصاعب الأسرية التي كان يواجهها عبد الله مع أسرته في بداية حكمه. ويفيدنا هذا في معرفة أهمية هذه المعاهدة لبريطانيا.

خصوصية معاهدة الحماية القطرية - البريطانية عام 1916 [2]

اختلفت المعاهدة مع قطر عن مثيلاتها من معاهدات الحماية مع مشيخات الساحل المتصالح، من حيث توقيتها وظروفها ومجراها. فالمعاهدات المانعة التي وقعت مع المشيخات منذ عام 1892، كان سبقها مجموعة من المعاهدات.

لكن الأمر اختلف عام 1916، فالخليج العربي الذي أصبح في قبضة بريطانيا، ما عدا قطر، بعد تنازل العثمانيين عن سيادتهم فيه عام 1913. عكر صفوها فيه عدة أمور منها، دخول العثمانيين الحرب العالمية الأولى ضدها، وبقاء قطر دون التزام بمعاهدة حماية معها.

بالنسبة لقطر كانت ظروفها أفضل من ظروف المشيخات عندما عرضت عليها معاهدة الحماية البريطانية، فهي أصلا مكتفية ماديا، أو على الأقل لم تكن معتمدة على

(1) حول ذلك يمكن العودة إلى الخترش، مصدر سابق، الوثيقة رقم 105، ص. 53.

(2) وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، ص. 13-17 للاطلاع على نص المعاهدة.

المعونة البريطانية كما مر سابقا. ثم إن الحكم فيها كان مستقرا برئاسة الشيخ عبد الله آل ثاني الذي وصل إلى الحكم عام 1913. إلا أن شبح الحرب العالمية، وحرص بريطانيا على الاستفادة من المخاوف القطرية مهدا لعقد هذه المعاهدة[1]. ويظهر جليا مدى قدرة قطر على التأكيد على سيادتها من التحفظات التي وضعتها على معاهدة الحماية التي قدمتها بريطانيا لها، وهي نفس المعاهدة التي سبق أن وقع عليها حكام المشيخات، فهي قد تحفظت على ثلاثة بنود فيها وهي: البند السابع والمتعلق بإقامة الرعايا البريطانيين في قطر. والبند الثامن والمتعلق باستقبال وكيل للحكومة البريطانية. وحجة الشيخ عبد الله في هذا، أن الشعب القطري غير مرحب بوجود الأجانب في بلده. والبند التاسع الذي يسمح لبريطانيا بإنشاء دائرة للبريد والبرق في قطر[2]. وهذه البنود في حقيقتها تمثل الإشراف البريطاني المباشر على قطر، وتسمح بالتدخل في شؤونها الداخلية وهذا ما لم تقبله قطر.

واللافت للنظر في معاهدة 1916 أن بريطانيا قبلت تحفظات شيخ قطر على المعاهدة، تسريعا منها لعقدها، وجعلتها في ملحق منفصل عن نص المعاهدة الأصلي الذي وقعه الشيخ عبد الله، مع التعهد بتنفيذها، وترك موافقة شيخ قطر عليها للأيام القادمة. وقد وقع الشيخ عبد الله المعاهدة عن قطر، ووقعها كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وكان يفترض بموجب هذه المعاهدة أن تتولى بريطانيا الشؤون الخارجية لقطر. ولكن التطورات اللاحقة لم تثبت هذه الولاية. ولم توضع المعاهدة موضع التنفيذ حتى تم تأكيدها لاحقا.

(1) Zahlan, op. cit., p. 59.

(2) وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، ص 18 و19. وأيضا زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 3، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار 1914-1945. دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص. 491.

وأكدت الأحداث التالية للشيخ عبد الله عدم مصداقية بريطانيا في تعاملها مع المعاهدة وبدا ذلك واضحا في عدة مواقف كان أبرزها:

1 – قضية تزويده بالسلاح

2 – قضية ولاية العهد لإبنه حمد

3 – حمايته من الأخطار الخارجية البرية.

ففي عام 1921 ونتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها العالم بعد الحرب العالمية الأولى انعكس هذا الأمر على ازدياد التذمر الداخلي، وزاد الأمر سوءً الخوف من الأخطار الخارجية[1]. عندها طالب الشيخ عبد الله بريطانيا بتزويده بالسلاح وفقا للمادة الثالثة من اتفاقية عام 1916 والتي تخلى بموجبها عن تجارة السلاح وتصديره مقابل تزويد بريطانيا له بما يحتاجه. لكن بريطانيا ماطلته وعلى مدى سنوات، كما رفضت ولاية ابنه حمد للعهد[2]. وزادت على ذلك باكتفائها بدعمه بالأساليب الدبلوماسية في حال تعرضه للخطر، جاء ذلك في جواب مساعد وزير الهند في 8/ 8/ 1921، ثم أكده المقيم السياسي البريطاني في بو شهر في 11/ 11/ 1922.

وعلى الرغم من تكرار مطالب الشيخ حمد بالسلاح بين عامي 1924–1926، إلا أنه لم يحصل على مطلبه. لذلك لجأ إلى الرد على بريطانيا بأسلوبه. ففي عام 1926 رفض الشيخ عبد الله استقبال الجيولوجيين من شركة النفط الإنكليزية– الفارسية (APOC) معللا ذلك بعدم قدرته على حماية هؤلاء من غير توفر السلاح لديه[3]. ثم أتبع ذلك بمنع التجار الهنود من دخول قطر لنفس السبب. ولما حاولت بريطانيا التشكيك بقدرة قطر على دفع ثمن السلاح الذي يطلبه، أكد الشيخ عبد الله قبوله دفع

(1) العبد الله، مصدر سابق، ص 66.

(2) Zahlan, op. cit., p. 6.

(3) الشلق وآخرون، مصدر سابق، ص. 306.

المبلغ المطلوب والبالغ حوالي 25,000 روبية بعد أن ترسل له بريطانيا عينات من السلاح ليرى مدى صلاحيته. وبذلك سحب منها ذريعتها هذه ووافقت على تسليمه ما أراد بناء على توصية من المقيم السياسي بريور إلى وزير حكومة الهند[1].

وفي عام 1932 احتاج الشيخ عبد الله لدعم بريطانيا له في مواجهة بعض المشاكل، لكنه لم يقدم أي تنازل بخصوص موافقته على إنشاء مطار في أراضيه كانت قد طلبته بريطانيا لاستخدام طائراتها في مراقبة الخليج. واشترط لمنحها مثل هذا الحق أن يتم عبر المفاوضات مع المقيم السياسي البريطاني وبعد معرفته للمساعدات التي سيحصل عليها[2]. ولما لم يكن في نية بريطانيا التجاوب مع مطالب الشيخ وشروطه فقد ألغت فكرة المطار واكتفت بمهبط في منطقة الريان. انطلاقا من إحساسها بالهيمنة على الخليج بعد معاهدة عام 1916 مع قطر وهذا ما أكده كيرزون نائب الملك في الهند بقوله إن الخليج «أصبح بحيرة بريطانية».

الضغط على بريطانيا حتى 1935

كان من الممكن لبريطانيا استمرارها بسياسة الأمر الراهن مع قطر وتسيير أمورها بموجب اتفاقية 1916 التي لم توضع فعليا حيز التنفيذ، لكن دخول أمريكا على خط نفوذها في الخليج، في الثلاثينات من القرن العشرين عبر بوابة الامتيازات النفطية التي حصلت عليها من السعودية، أثار مخاوفها. وازدادت هذه المخاوف حين قدم الشيخ عبد الله إشارات تفيد أنه يرغب في التقارب مع السعوديين والتحالف معهم وذلك في لقائه مع المقيم البريطاني بريور في أغسطس/ آب عام[3] 1930. وأنه

(1) العبد الله، مصدر سابق، ص. 72.

(2) الشلق وآخرون، مصدر سابق، ص. 307.

(3) المنصور، مصدر سابق، ص. 56. وكانت بريطانيا رفضت اعترافها بحمد وليا لعهد الشيخ عبد الله لأن ذلك يعني تورطها في الشؤون الداخلية لقطر والتصدي لأقارب الشيخ المعارضين، وهذا ما لم تكن تريده.

إذا لم تستجب بريطانيا لمطالبه ومنها حماية بلاده أسوة بالبحرين والكويت، والقبول بابنه حمد وليا للعهد. فإن لديه خيارات أخرى مفتوحة.

وأكد هذه الإشارات بقيامه مع أبنائه بزيارة إلى السعودية في سبتمبر/ أيلول عام 1933 مخترقا بذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة 1916 والتي تعهد فيها الشيخ عبد الله بأنه لن يتنازل عن أرض لأي دولة أخرى دون موافقة بريطانيا[1]. وكان ذلك موقفا سياديا من الشيخ ردا على عدم تقيدها بالتزاماتها تجاهه.

ولقد اختلفت تفسيرات المؤرخين حول طبيعة هذه الزيارة القطرية للسعودية وتوقيتها، فأعادها البعض إلى توجه قطر لتحسين العلاقة مع السعودية، التي أعلن فيها عن قيام المملكة العربية السعودية عام 1932. في حين رأى آخرون أن الهدف هو مراسيم شكلية للتهنئة للحكم السعودي بما أنجزه من توحيد البلاد تحت راية آل سعود. لكنه من المؤكد أن هذه الزيارة ليست اعتباطية. إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة في الفترة من 1930-1933 والتي نجمت عن قلة الطلب على اللؤلؤ نتيجة حالة الكساد العالمي عام 1930 م، وازدياد تردي تجارة اللؤلؤ الطبيعي بسبب إنتاج اليابان اللؤلؤ الصناعي الذي قضى على تجارة الخليج وقطر، وبالتالي أثر على تصاعد المشاكل الداخلية.

من ناحية أخرى كانت محاولة من الشيخ عبد الله لكسب السعوديين بعد أن تحولوا إلى قوة إقليمية زاد من قوتها توحيدها البلاد عام 1932م. وللضغط على بريطانيا لتنفيذ مطالبه، وذلك بالتلويح بإمكانية تسهيل دخول منافس لها في منطقة الخليج وإعطاء الشركات الأمريكية امتياز التنقيب عن النفط. وكان هذا ما تم تسريبه من نتائج هذه الزيارة[2].

(1) الخترش، مصدر سابق، ص. 63.

(2) العبد الله، مصدر سابق، ص. 78.

من المؤكد أن بريطانيا تلقت هذه الأخبار بقلق كبير، أدى بها إلى تسريع محاولتها التي بدأت التفكير فيها منذ عام 1930 لإعادة تأكيد الحماية وتفعيل معاهدة 1916 والبنود المتحفظ عليها مقابل الموافقة على مطالب قطر بالحماية الكاملة، والقبول بحمد وليا للعهد شرط أن يلتزم بمعاهدة عام 1916.

وتعهدت بحماية الشيخ عبد الله ضد جميع الأخطار، وبالمقابل أفرج الشيخ عن تحفظاته الثلاث على معاهدة 1916، كما أعطى الشركة البريطانية-الفارسية امتياز التنقيب عن النفط في 17 مايو 1935. واتفق الطرفان على تنظيم العملية القضائية في قطر، بسبب ما سيترتب على دخول أجانب وعاملين إلى قطر من قضايا تحتاج إلى جهات تنظر فيها، كما أصبحت معاهدة 1916 ملزمة لشيخ قطر وخلفائه من بعده[1]. وإنه لمن اللافت للنظر الضغط الذي مارسه الشيخ عبد الله لانتزاع مواقف واضحة من بريطانيا. فما هي العوامل التي حركته بهذا الاتجاه؟

إن أهم هذه العوامل ولا ريب :

1 - أن معاهدة 1916 لا تزال مشلولة، بل إن بريطانيا تفسرها وتنفذ منها ما تريد.

2 - المخاوف التي تراود شيخ قطر وغيره من شيوخ الخليج حول مصداقية الحماية البريطانية في أعقاب استيلاء الفرس على إمارة المحمرة العربية (عربستان) عام 1925، رغم التعهدات البريطانية بحماية حاكمها لشيخ خزعل بن مرداو.

3 - الضغوط الداخلية على الشيخ عبد الله.

4 - استغلال المخاوف البريطانية من المنافسة الأمريكية، لانتزاع ما يريد.

(1) حول معاهدة عام 1935، واتفاقية النفط، يمكن العودة إلى كتاب وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، ص 231-239؛ وكتاب المنصور، مصدر سابق، ص54-73؛ وكتاب العبد الله، مصدر سابق، ص -170 182.

ثالثاً: الحفاظ على المصالح الاقتصادية القطرية

شكلت مهنة الصيد بأنواعه، السمك كمادة أساسية لغذاء السكان، واللؤلؤ كسلعة تجارية رئيسية مصدرا أساسيا لاقتصاد قطر بسبب طبيعة الأرض الطينية التي أدت لانعدام الزراعة تقريبا فيها. وقد عرفت قطر أيضا ثروة من الأغنام قدرتها الدولة العثمانية عام 1310 هـ/ 1892م بمقدار (1700) رأس، ومن الجمال (2000) جمل[1]؛ لكنها لم تلعب دورا هاما في تجارة قطر إذ اقتصرت على التجارة الداخلية وعلى التبادل مع القبائل الأخرى في المناطق المجاورة.

أما تجارة اللؤلؤ فقد كانت المصدر الأساسي لدخلها، حيث تعتبر أماكن الغوص فيها من أهم مغاصات اللؤلؤ في الخليج العربي. وقد قدرت الدولة العثمانية دخل قطر من تجارة اللؤلؤ سنة 1310 هـ/ 1892 م بأن «حاصلات اللؤلؤ لسفن الغوص في قطر تبلغ مليونين وخمسمائة وأربعين ألف قراط»[2].

وهذا ما جعلها مستهدفة من تجار هذه المادة وعلى رأسهم التجار الهنود من البانيان الذين راحوا ينافسون التجار المحليين والأهالي برزقهم. وكان هؤلاء قد حظوا برعاية خاصة من بريطانيا التي اعتبرتهم من رعاياها واعتبرت أي اعتداء عليهم بمثابة مساس بهيبتها. وبالمقابل وجد فيهم السكان المحليون منافسين في لقمة عيشهم، وذريعة لبريطانيا للتدخل في شؤونهم الداخلية.

ومثلت مواقف حكام قطر من الرعايا البريطانيين في بلادهم مرحلة متقدمة جدا من الحفاظ على السيادة والمصلحة الوطنية. فقد رأوا فيهم خطرا حقيقيا على مصالح قطر الاقتصادية والسياسية.

(1) وردت هذه الأرقام في وثيقة عثمانية في كتاب المنصور، مصدر سابق، ص. 227.

(2) المنصور، مصدر سابق، ص 223.

وعبرت التقارير البريطانية عن رأيها في موقف الشيخ قاسم من تجارة اللؤلؤ عام 1875 بأن «قاسم هذا يتاجر باللؤلؤ وغيره من السلع، وهو يسعى ليجعل سائر تجارة البدع بين يديه، ويسره أن يطرد التجار الهنود من ذلك المكان بأية وسيلة يستطيعها»[1].

حقيقة أن الشيخ قاسم كان تاجر لؤلؤ وأنه «جمع ثروته من تجارة اللؤلؤ، وامتلاكه لخمس وعشرين سفينة للغوص»[2]، لا يعني أن مواقفه بنيت على مصلحته الشخصية فقط، بل إن عمله في هذه التجارة مكنه من الإطلاع على مدى الاستغلال الذي يتعرض له القطريون من التجار الأجانب والمنافسة الشديدة التي يجب منعها.

ويبدو أن بريطانيا كانت حريصة على السيطرة على هذه التجارة لتكون في يدها أداة ضغط اقتصادي على مشيخات الخليج ولذلك سعت إلى من منع تركيا من تأكيد سيادتها في العديد والوكرة والبدع وغيرها. واعتبرت أن الإبقاء على الوضع الراهن «لن يقضي على أي تدخل أجنبي في شبه الجزيرة العربية، بل سيساعد حكومة الهند في تعزيز سيطرتها على مصايد اللؤلؤ في الخليج»[3]. وهذا ما أدركه الشيخ قاسم وسعى للحيلولة دونه.

في عام 1875–1876، استغل الشيخ قاسم آل ثاني فرصة تعيين الدولة العثمانية له قائمقام لقطر، ليحاول التخلص من نفوذ التجار البانيان الهنود، رعايا بريطانيا الذين يسيطرون على التجارة في البدع. وسعى لدفع العثمانيين لممارسة سيادتهم

(1) Kumar, Ravinder, India and the Persian Gulf Region, 1858-1907, a study in British Imperial Policy, Asia Publishing House, London, 1965, p. 125.؛

وانظر الخترش، مصدر سابق، ص. 105.

(2) الزركلي، مصدر سابق، ص. 66. وانظر Zahlan, op. cit., p. 56.

(3) الخترش، مصدر سابق، ص. 114؛ وانظر كيلي، مصدر سابق، ص. 663.

عليهم بحجة سعيه للحد من النفوذ البريطاني هناك، ونجح في جعل الوالي العثماني في الهفوف يستدعي تاجرين هنديين للمسألة. ويصف كيلي السبب وراء تصرفه هذا بأن له هدفان «الأول أن يوجه الإهانة إلى المقيم البريطاني الذي يكن له الكراهية، كما يكن لجميع البريطانيين. والثاني أن يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة في يده»[1]. وقد احتجت بريطانيا على استدعاء التاجرين الهنديين فأفرج العثمانيون عنهما لعدم رغبتهم في إثارة بريطانيا. وبالمقابل قدرت بريطانيا هذا الموقف وامتنعت عن مهاجمة البدع حتى لا يثيروا العثمانيين.

وفي عام 1881 استمرت ادعاءات بريطانيا حول تعرض التجار الهنود للمعاملة السيئة في قطر، وعدم اتخاذ العثمانيين أي موقف يحول دون ذلك. وزعم الكولونيل روس في تقريره لحكومة الهند في 12 نوفمبر 1881 أن الشيخ قاسم اعتدى عليهم على الرغم من أنهم لم يرتكبوا أية مخالفة، ولمح إلى إعطاء تصرفه هذا طابعا تعسفيا دينيا «التجار الهندوسيين من طائفة اجتماعية معينة تمتنع عن أكل اللحم...، إلا أنني أشك بأنه أيضا إلى بعض المدى متأثر بشعور آخر غير مجرد الجشع»[2].

وحقيقة الأمر أن الشيخ قاسم سعى من خلال الضغط على التجار الهنود إلى تحقيق غرضين: الأول استعادة سيطرة قطر على مواردها من اللؤلؤ. والثاني أن يبعد تدخل بريطانيا في شؤونه عن طريق رعاياها من الهنود.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن ظاهرة محاربة الوجود الهندي في منطقة الخليج العربي لم تقتصر على قطر. فقد مارستها عمان، والبحرين، وغيرهم. ولم يكن هذا موجها ضد الهنود لذاتهم، بل ضد ما كانوا يمثلونه من احتكار ومنافسة للاقتصاد المحلي، إضافة

(1) كيلي، مصدر سابق، ص. 657.

(2) الخترش، مصدر سابق، ص. 82.

لتمتعهم بالحماية البريطانية على حساب السكان الأصليين في كل الخليج[1].

وفي سبيل تحقيق ما كان يريده الشيخ قاسم «لم يوفر لهؤلاء، الهنود، ما توفر لهم من المناطق المجاورة من تسهيلات لمزاولة تجارتهم»[2]. واحتج بأنه عاجز عن حماية الهنود من السكان لعدم توفر الأسلحة لديه. وهذا ما لم تصدقه بريطانيا. لذلك اتجهت لتحميله مسؤولية ما يحدث لهم. وزادت بأن هددته بأن عليه دفع التعويضات إذا لم يحمهم. متجاهلة الوجود العثماني رغبة منها في عدم الاصطدام بهم[3].

لكن الشيخ قاسم عبر في رسالته التي أرسلها للمقيم البريطاني في 30 يناير 1882 ردا على الإنذار الموجه له بأنه «لا يرغب في وجودهم في بلده لأنهم يتدخلون في تجارة شعبه»[4]. وهذا ما أثار الكولونيل روس الذي قال في تقريره إلى حكومة الهند: «كنت على علم بأن اعتراضه ضد البانيان ناشئ عن مصالح شخصية فهو يتاجر باللؤلؤ ويرغب بنوع من الاحتكار المحلي كانت عمليات البنيان تتدخل فيه، ولذا كان من المتوقع بأنه سوف لا يرضخ فوراً. ولكن إخراج الهندوس المفاجئ والعنيف في وجه الإنذار المنقول إليه كان لا يقل كثيرا عن تحد للحكومة التي هم رعاياها»[5].

ولابد هنا من الإشارة إلى أن الكولونيل روس ربط في تقريره السابق بين استقواء الشيخ قاسم ضد بريطانيا، وما وصله عن خروج الأوربيين من مصر عام 1882، فقد ذكر روس: «ويظهر بأنه، يقصد الشيخ قاسم، كان متأثرا ومشجعا من قبل

(1) Zahlan, op. cit., p. 56.

(2) مهنا، مصدر سابق، صص. 83-84.

(3) حول وضع التجار الهنود البانيان يمكن العودة إلى كتاب المنصور، مصدر سابق، صص. 92-97.

(4) الخترش، مصدر سابق، ص 87.

(5) المصدر نفسه، ص. 90.

مستشاري السوء الذين أبلغوه أن الأوربيين قد أخرجوا من مصر»[1].

وكان يقصد بذلك أبرز مستشاري الشيخ قاسم في تلك الفترة، وزيره محمد بن عبد الوهاب الذي وصفه الكولونيل روس بأنه: «كان مستشارا سيئا لقاسم، وهو مسؤول عن عدم الرضا الذي حل فيما بعد»[2]. ويمكن القول أن معلومات ربما وصلت للشيخ قاسم عن ثورة أحمد عرابي ضد النفوذ البريطاني في مصر شجعته على عدم تقبله للضغوط البريطانية لإعادة التجار الهنود الذين تم طردهم من البدع، ورفضه دفع التعويضات لهم. ويؤكد هذا ما جرى خلال المباحثات المطولة بين بريطانيا والشيخ قاسم حول هذا الموضوع. ففي مقابلة بينه وبين موفد من قبل بريطانيا يدعى آغا محمد رحيم، والوكيل البريطاني، لمح الشيخ قاسم إلى أنه إذا استمر الضغط عليه، فإنه سيتعقب البانيان ليس في بلاده وحسب بل حتى في البحرين. عندها علق عليه الوكيل بقوله: «لقد حلمت بأنك أصبحت عرابي باشا الثاني»، فرد عليه الشيخ: «إنني عرابيين اثنين»[3].

من ذلك نتبين أن الشيخ قاسم كان متابعا لما يجري من أحداث في محيطه العربي والدولي. وكانت لديه القوة والجرأة في مواجهة المطالب البريطانية التي تتنافى مع مصلحة قطر. وقد لمس روس هذا الأمر وأشار إليه في معظم تقاريره عن العناد الذي يبديه. وزاد على ذلك بأن استثناه في التعامل عن غيره «لقد كان من عادة شيوخ المدن أن يزوروا المقيم وهو على ظهر السفينة ولكنني متأكد أن طبيعة الشيخ قاسم المشحونة بالشك سوف لا تسمح بمجيئه إلى ظهر السفينة» وفعلا قام الكولونيل

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الخترش، مصدر سابق، ص. 97.

بزيارة قاسم في قصره[1].

ولما رأت الحكومة البريطانية أن سكوتها على تصرفات الشيخ قاسم قد يضعف موقفها، لذلك قررت تغريم القطريين. وقدرت خسائر الهنود نتيجة إخراجهم من العديد بخمسين ألف روبية، ثم خفضت الغرامة إلى 6400 روبية[2]، بسبب العناد الذي أبداه الشيخ قاسم في مواجهتهم. وكان واضحا أن الرقم الأول مبالغ فيه جدا، واضطرت قطر لدفع الغرامة المخفضة[3].

لقد شكلت قضية صيد اللؤلؤ وإصرار قطر على المحافظة على مصالحها فيها، عقبة في سبيل إجراء مباحثات حول معاهدة مع قطر وأدركت بريطانيا ذلك جيدا فقد جاء في تقرير من حكومة الهند عام 1904: «يلاحظ أن حكومة الهند تلفت النظر إلى الصعوبات التي قد تنجم بخصوص حقوق صيد اللؤلؤ التي تمتلكها قبائل قطر على الشاطئ وذلك لعدم وجود أي اتفاق رسمي معهم»[4]. وفي تقرير سري آخر وارد من حكومة الهند برقم 77 من العام نفسه إلى سكرتير الدولة لحكومة الهند ما يؤكد مطامع بريطانيا في مصايد اللؤلؤ القطرية فقد جاء فيه «إننا نعتبر تدعيم نفوذنا في قطر أمرا مرغوبا فيه وبشكل خاص إلى مصايد اللؤلؤ في الخليج.. إن مصايد اللؤلؤ في قطر كانت كثيفة الإنتاج وبشكل غير عادي عام 1903»[5]. لذلك وقفت في وجه أية دولة أخرى تسعى للتدخل في هذه التجارة وهذا ما أشار إليه لوريمر حين ذكر أنه ارتاب في المركب البخاري الصغير الدانماركي سيليكا، الذي قضى يومين في الدوحة،

(1) الخترش، مصدر سابق، ص. 98.

(2) Records of Qatar, op. cit., p. 140.

(3) Zahlan op. cit, p. 56.

(4) الخترش، مصدر سابق، ص. 113.

(5) الخترش، مصدر سابق، ص. 123.

لأن هدف ذلك القارب كان الحصول على إمتياز للغوص والبحث عن اللؤلؤ[1].

وقد أشار ابن بشر إلى تعداد المراكب القطرية عام 1850 بأنها «نحو ثلاثمائة سفينة»[2]. بينما يفيدنا التقرير العثماني عن أوضاع قطر الاقتصادية سنة 1307هـ/1889م، أن حاصلات اللؤلؤ في قضاء قطر تبلغ مليونين وخمسمائة وأربعين ألف قران، وأن عدد العاملين على قوارب الصيد خمسة آلاف وثلاثمائة وخمسين عاملا، أما عدد المراكب فقدر ب 335 مركبا. ويشير التقرير إلى أن عدد سكان قطر وتوابعها من القرى عشرون ألفا[3].

ووفق تقديرات البحرية البريطانية عن الصيد في قطر في مطلع القرن العشرين، فإن عدد سفن الصيد قد بلغ 1250 سفينة، منها ما يقارب 800 سفينة لصيد اللؤلؤ. كما قدرت أن عدد العاملين على السفن القطرية ما بين عشرينات وثلاثينات القرن العشرين يتراوح ما بين 12 و14 ألف رجل. أما عدد قرى الصيادين في قطر عام 1915 فبلغ إحدى عشرة قرية تقع على الساحل الشمالي وفي شرق قطر. في حين قدر عدد سكان قطر عام 1915 ب 25 ألف، غالبيتهم يسكنون الدوحة والوكرة[4].

ونلاحظ من مقارنة التقريرين مدى التقدم الذي أحدثته صناعة اللؤلؤ في قطر، فقد ارتفع عدد القوارب من 335 إلى 800 قارب. كما ارتفع عدد العاملين من 5350 إلى مابين 12–14 ألف. ويفسر هذا ما ذكر سابقا عن الطفرة في صناعة اللؤلؤ عام 1903 م وما بعدها. ولماذا حرصت بريطانيا في البند الخامس من معاهدة 1916 على انتزاع وعد من الشيخ عبد الله بعدم منحه أي امتياز لصيد اللؤلؤ دون

(1) انظر لوريمر، مصدر سابق، ص. 79.

(2) ابن بشر، عثمان، عنوان المجد في تاريخ نجد، مصدر سابق، ج 2، ص 132.

(3) انظر حول التقرير الاقتصادي العثماني في كتاب المنصور، مصدر سابق، ص. 223–229.

(4) لمحات، مصدر سابق، ص. 17.

موافقة بريطانيا.

وبالمقابل تحفظ الشيخ عبدالله على البند الثامن في معاهدة الحماية بين قطر وبريطانيا عام 1916، والذي ذكر من مهام الوكيل البريطاني أن يقيم في البدع «للإشراف على أي معاملات أو تجارة قد تتعامل بها الحكومة البريطانية، ولكي يشرف هذا الوكيل على مصالح التجار البريطانيين القاطنين في الموانئ أو التي يزورونها في المناسبات»[5]. فكانت هذه المهام سببا كافيا لنفور الشيخ عبد الله من الدعم الذي تقدمه بريطانيا لرعاياها التجار من البريطانيين والهنود على حساب الشعب القطري. وسار على خطى والده قاسم حين رفض المادة الرابعة من معاهدة 1916 التي تسمح بدخول الرعايا البريطانيين. وقد بقي هذا التحفظ معمولا به حتى عام 1935 عندما جرى تأكيد هذه المعاهدة. وكانت الظروف وقتها قد تغيرت، ولاح في الأفق مصدر مالي جديد لقطر هو النفط. حيث وقعت مع بريطانيا امتيازا للتنقيب عنه في قطر[6]. كما أن تجارة اللؤلؤ شهدت تراجعا كبيرا بعد ذلك بسبب ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي في عام 1933.

تجارة السلاح

شهدت تجارة السلاح في قطر تفاوتا في تقدير أهميتها من خلال ما كتب عنها. ففي عام 1902، وهو العام الذي وقعت فيه كل من مشيخات دبي، الشارقة، أم القيوين، عجمان، أبو ظبي اتفاقية منع تداول الأسلحة[7]. ذكر لوريمر أن تجارة

(5) وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، ص. 16.

(6) حول اتفاقية التنقيب عن النفط، انظر كتاب العبدالله، مصدر سابق، صص. 170–182.

(7) نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، إمارات ساحل عمان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ط. 2، 1972، ص. 194.

السلاح حظرت في جميع أنحاء الخليج باستثناء قطر[1]. وأكدت ذلك بريطانيا فيما بعد حين سحبت عرض دفع الإعانة عن وقف تجارة السلاح من مفاوضات معاهدة 1916. بحجة أن «تجارة السلاح لم يعد لها وجود عملي»[2].

لكن الأسباب التي ساقتها لتبرير عقدها معاهدة الحماية مع قطر عام 1916، والتي منها ازدهار تجارة السلاح، تتعارض مع ما سبق وذكرته عام 1915، بأن تجارة السلاح لم يعد لها وجود عملي، بل إنها أقدمت على أخذ اعتراف من شيخ قطر بمنعه لاستيراد الأسلحة وبيعها في أراضي قطر في المادة الثالثة من معاهدة 1916.

ولا يمنع ما سبق حقيقة نمو هذه التجارة في قطر وخاصة في الأعوام 1906، 1908 والأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى خاصة بعد إغلاق سوق مسقط والسيطرة عليه[3].

لكن بريطانيا أرادت التخفيف من أهمية الأمر في مرحلة المفاوضات، خاصة وأن قطر بقيت المنطقة الوحيدة التي تصدر السلاح في الخليج إلى فارس وأفغانستان، بعد توقيع شيوخ الخليج العربي على اتفاقيات منع تجارة السلاح. واعتمدت قطر في استمرار هذه التجارة على تبعيتها حتى عام 1913 للدولة العثمانية، وعلى عدم توقيعها أية معاهدة حظر على تجارة السلاح؛ لكن تجارة السلاح شهدت تراجعا ملحوظا خلال الحرب العالمية الأولى بسبب الأحداث الدولية.

وبسبب تعهد الشيخ قاسم بمنع هذه التجارة ومصادرة جميع الأسلحة والذخائر المستوردة لقطر بموجب إعلان منه في السادس من محرم 1335 هـ/ الثالث من نوفمبر 1916 حصل مقابل ذلك على مساعدة شهرية من بريطانيا قدرها ألف روبية[4].

(1) لوريمر، مصدر سابق، ص. 126.

(2) الخترش، مصدر سابق، الوثيقة 119، ص. 58.

(3) حول تجارة السلاح في قطر، انظر كتاب المنصور، مصدر سابق، صص. 111-115.

(4) وثائق التاريخ القطري 2، مصدر سابق، ص. 20 ؛ وانظر المنصور، مرجع سابق، ص. 126.

الخاتمة

تعتبر الفترة موضوع البحث والممتدة من عام 1868 إلى عام 1935 في قطر، من أهم المراحل في تاريخها لكونها مرحلة إرساء معالم الدولة السياسية. بل مرحلة التأسيس لوحدة البلاد وسيادتها واستقلالها. ومرحلة تحويل قطر من مجرد مدن وموانئ للغواصين ومعابر للقبائل. إلى مشيخة كغيرها من مشيخات ساحل الخليج العربي. لها اعتبارها ويحسب حسابها في منطقة من أكثر مناطق العالم تنازعا على النفوذ والاستعمار. وقد حكمها خلال تلك الفترة ثلاثة من شيوخ آل ثاني وهم: الشيخ محمد بن ثاني 1850-1878م، وهو المؤسس لحكم آل ثاني في قطر، ومؤسس مشيخة قطر بموجب توقيع بريطانيا على اتفاقية عام 1868 م معه. والشيخ قاسم بن محمد بن ثاني 1878-1913، الذي يعتبر بحق المؤسس الحقيقي للدولة، وقائدها الذي سار بها وسط الطامعين وأوصلها إلى بر الأمان. والشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني 1913-1949، الذي أكد سيادة قطر على الرغم من معاهدة الحماية، وانطلق بها نحو الحداثة مستفيدا من عائدات النفط التي بدأت تأتيه بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد توصل البحث في الفترة المشار إليها إلى مجموعة من الحقائق حول أولويات السياسية الخارجية لقطر وهي، الحفاظ على وحدة الأرض القطرية، الحفاظ على السيادة في العلاقات الخارجية، والحفاظ على مصالح البلاد الاقتصادية. وكل واحدة من هذه الأولويات احتاجت إلى الكثير من الحنكة السياسية، والصبر والإيمان بحق قطر في سيادتها على أرضها واقتصادها.

ففي مجال وحدة الأرض لم يدخر الشيخ قاسم جهدا للحفاظ على مناطق شبه الجزيرة القطرية موحدة، ومارس في سبيل حماية بلاده جميع الوسائل السياسية مستفيدا من التنافس البريطاني – العثماني للسيطرة على الخليج العربي. وقد سار على

سياسته هذه ابنه الشيخ عبد الله.

أما في مجال السيادة الخارجية، فلم تكن جهود الشيخين أقل حرصا. وفي حين استطاع الشيخ قاسم الحيلولة دون الوقوع تحت السيطرة البريطانية باللجوء إلى الدولة العثمانية. فإنه لم يمكن الأخيرة من سلبه سيادته وتعامل معها بندية واضحة أجبرتها على التراجع عن استعمال سياسة القوة والبطش معه. بل كثيرا ما كان هو المحرك لسياسة بريطانيا والدولة العثمانية تجاه قطر دون أن يتمكن أي من الطرفين من إخضاعه.

وبنفس الأسلوب حافظ الشيخ عبد الله على سيادة قطر في مواجهة بريطانيا التي تفردت بالخليج بعد معاهدتها مع العثمانيين عام 1913. وأملى شروطه عليها قبل توقيعه على معاهدة الحماية عام 1916. ولم يلتزم بهذه المعاهدة عندما لم تلتزم بريطانيا بشروطه، وعندما تحقق له ما أراد وافق عام 1935 على إعادة تأكيد معاهدة الحماية ووضعها موضع التنفيذ.

وكذلك كان الحال بالنسبة لاقتصاد قطر. فقد كان أولوية سيادية سعى الشيخان للمحافظة عليه ومنع استغلاله. ويمكن القول أخيرا أن قطر تدين لسياسة حكامها من آل ثاني في تلك الفترة في ظهورها السياسي، والمحافظة على وحدة أراضيها وسيادتها الخارجية.

المصادر والمراجع

المصادر العربية والمعربة

- ابن بشر، عثمان، عنوان المجد في تاريخ نجد، ج 2، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت.
- الزركلي، خير الدين، شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز، ج 1، ط.3، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.
- وثائق التاريخ القطري 2، من الوثائق البريطانية والعثمانية 1868-1949، قسم الوثائق بمكتب الأمير بالدوحة. د.ت.

المصادر الأجنبية:

- Arabian Gulf Intelligece, Selection from the Records of the Bombay Government, New Series, No.XXIV, 1856. concerning Arabia, Bahrain, Kuwait, Muscat and Oman, Qaṭar, United Arab Emirates and the Island of the Gulf. The Oleander Press, England, 1985.
- Records Of Qatar. Primary Documents 1820-1916. Edited by Penelope Tuson, Vol. 4, 1896-1916, Edition 1991.

المراجع العربية والمعربة

- الخترش، فتوح عبد المحسن، المنصور، عبد العزيز محمد، مصادر تاريخ قطر 1868-1916، ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1984.

- الداؤد، محمود علي، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ج 1، 1890-1914، دار المعرفة، القاهرة، د.ت.
- الزركلي، خير الدين، شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط. 3، ج 1، 1985 م.
- الشلق، أحمد زكريا؛ عقيل، مصطفى؛ شهداد، إبراهيم محمد؛ العبد الله، يوسف إبراهيم، التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث والمعاصر، دار الكتب القطرية، الدوحة، ط. 1، 2005 م.
- العبد الله، يوسف إبراهيم، العلاقات القطرية- البريطانية 1914-1945، ط. 2، مطابع رينو الحديثة، الدوحة، 2000.
- عقيل، مصطفى، «التنافس العثماني- البريطاني حول قطر 1892-1902 في ضوء الوثائق الروسية»، مجلة دراسات تاريخية، م 19، العدد 63-66، جامعة دمشق، 1998.
- قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 2، تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية 1840-1914، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001 م.
- قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 3، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار 1914- 1945، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
- القحطاني، عبد القادر بن حمود بن عبد العزيز، وصول العتوب إلى قطر وانتشارهم في الخليج بين 1670- 1826، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، سلسلة مداولات اللقاء العلمي السنوي (5)،

جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون، الدوحة، قطر.
- قدورة، زاهية، شبه الجزيرة العربية كياناتها السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.
- كيلي، جون. ب، بريطانيا والخليج 1795-1870، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي و الثقافة، سلطنة عمان، ج 2، د.ت.
- ، لمحات من تاريخ قطر،إدارة المعلومات والبحوث، وزارة الخارجية، الدوحة، قطر، 2005.
- لوريمر. ج.ج، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، الجزء الأول تاريخ، ترجمة جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطوني، جامعة أكسفورد، م 2، 1995.
- مايلز، س. ب، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1986.
- المنصور، عبد العزيز محمد، التطور السياسي لقطر 1868- 1916، ط. 2، دار ذات السلاسل، الكويت، 1980.
- المنصور، عبد العزيز محمد، التطور السياسي لقطر 1916-1949، ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1984.
- مهنا، محمد نصر، قطر التاريخ السياسة التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية 5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
- موسوعة المعلومات القطرية، ج 1، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، 1998م.
- النبرراوي، فتحية؛ مهنا، محمد نصر، الخليج العربي دراسة في تاريخ

العلاقات الدولية والإقليمية، المعارف، الإسكندرية، د.ت.

- نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، إمارات ساحل عمان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ط. 2، 1972.

المراجع الأجنبية:

- Zahlan, Rosmarie Said, The Creation of Qatar, Croom Hellm Ltd. London, 1979.
- Busch, Briton Cooper, Britain and the Persian Gulf 1894-1914,
- University of California, press Berkeley and Los Angeles, 1967
- Kumar Ravinder, India and the Persian Gulf Region, 1858-1907, a study in British Imperial Policy, Asia Publishing House, London,1965
- The Arabian Peninsula, Society and Politics, School of Oriental and African studies, studies on modern Asia and Africa, No.8, George Allen and UNWIN LTD, London, 1972.

تجربة الشعر الحديث في قطر[1]

وأنا على سيف البحر أمشي ويسبقني النظر
ناخت على يفوني السما وهلت مواويل القمر
وضوّت «قطر»
ضوّت «قطر».
(زكية مال الله)

1 - عناصر التاريخ والعزلة

قليلة هي الدراسات التي اهتمت بالشعر القطري. فعلى غرار كل البلدان التي لم تكن مركزاً ثقافياً نادراً ما اختار الباحثون وجهة غير مألوفة في أسمائها أو اعتبروها غير مأمونة الجانب بالنظر إلى قلة القصائد والنصوص التي بين أيديهم إن لم نقل قلة الممارسات ومحدودية انتشارها. في هذا كان الأدب القطري بخاصة؛ وربما الخليجي برمته، في حاجة إلى تلك الأعمال الأساس الجامعة والموثقة بالتحقيق والتصنيف، الباحثة المتوجهة إلى النصوص بالمقاربة والإنصات من أجل تبين مداخلها والوقوف على خصائصها. فذلك رهان استراتيجي لأنه يمس الإنسان في بنائه الفكري والعقدي ويؤسس لتنميته من أوثق العرى، فهو يهيء للذات مكان تشكلها في التاريخ ويحدد

(1) الدكتور يوسف ناوري: كلية الآداب – الرباط، مجلة التاريخ العربي.

مجال تعبيرها في اللغة ويرسم أفق تطلعها ومتخيلها الجماعي.

من المؤكد أن المنطقة تعرضت لإهمال تاريخي تضافرت عوامل عديدة لجعله مضاعفاً في إماراتها الصغرى كما هي حال إمارة قطر التي أعلن عن كيانها السياسي المستقل بعد توقيع الشيخ محمد بن ثاني باعتباره أول حاكم لها سنة [1]1868. فقد مرت هذه الإمارة من مراحل وأوضاع حددتها مجموعة من العناصر التاريخية منها «هجرة القبائل العربية من جزيرة العرب وغيرها واستقرارها في شبه جزيرة قطر، وتجمعها في ظل زعامة واحدة وقوية لأسرة آل ثاني، وكذلك من بينها ما خاضته هذه القبائل من صراع مع القوى المحلية، لكي يبرز كيانها كإمارة، منذ أواسط القرن التاسع عشر. ومن هذه العناصر أيضاً العلاقات التي ارتبطت بها قطر أو الصراعات التي خاضتها مع القوى الأجنبية المتواجدة في المنطقة كالدولة العثمانية وبريطانيا، اللتان يشكل الصراع بينهما بشأن قطر فصلاً هاماً من فصول التطور السياسي لقطر»[2].

إن الظروف التي تعرض لها الخليج وأوضاعه الثقافية تأخذ أبعاداً تاريخية مختلفة ومتباينة تحكمت في نشأة الإمارات الخليجية وانطلاقها، وفي صيرورة الوعي بهوية المكان الذي احتضنها. ويمكن إجمال أسباب ذلك في:

- البعد عن المركز السياسي والثقافي الذي احتكرته لقرون الحجاز والشام.

- ضعف الإمارات والقبائل التي توزعت حكم الخليج بعد العباسيين وتأخر

(1) عد المؤرخون هذه الاتفاقية الإعلان الرسمي عن نشأة «قطر الحديث» «فقد اعترفت فيها بريطانيا بآل ثاني حاكماً، على الإمارة التي برزت ككيان سياسي مستقل ذي سيادة على شبه الجزيرة القطرية وقبائلها، وفي ظل قيادة موحدة، وقد برر ذلك للمؤرخين اتخاذ عام 1868، بداية لميلاد الإمارة ونشأتها، بمفهومها التاريخي الحديث». (راجع: أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، 1999، ص. 15).

(2) المرجع السابق، ص. 61.

تشكل واكتمال الكيانات السياسية للدول في العصر الحديث.

- انعدام أسباب الاستقرار السياسي ومن ثمة تشكل بيئة ثقافية واعدة.

ü الصراعات المحلية والدولية التي كانت من ورائها الأطماع في الموقع أو الإمكانات.

- محدودية الاهتمام بالإبداع الإنساني والعطاء الأدبي لا على مستوى الجمع والتوثيق؛ ولا على مستوى الدرس والمتابعة.

مع ذلك تجدر الإشارة أن استيعاب الدرس التاريخي يبقى رهن تبادل معرفي ورمزي بين أبناء المنطقة لبناء وضع جديد تكون فيه ذات الإنسان الخليجي سيدة لغتها وتاريخها. تكتبها من مكان الوعي الثقافي والتاريخي بمشاركة الخليجيين أنفسهم في هذا التاريخ وليس من مكان استفحال الصراعات والأطماع حولهم؛ أو ظهور النفط وتغير أحوالهم. في نهاية السبعينات انتبه محمد جابر الأنصاري إلى ذلك ضمن الأهمية الإستراتيجية للإبداع الأدبي والشعبي في بناء هوية بلدان الخليج وتسميتها فكتب يقول:

«لا يبقى من شاهد ذاتي على الوجود الوطني والإنساني غير صوت الأدب، وصوت الفكر، وصَوت الغناء البحري النابع من كدح الغواصين، وصوت التراث الشعبي والمأثورات المتوارثة عن حياة البحر والبادية، ثم صوت الصحافة المحلية الأصيلة الرائدة على ندرتها»[1].

فبغض النظر عن المسار التاريخي للأحداث السياسية التي كانت موجهة لتأكيد معنى الانتماء في بلدان الخليج لعبت الآداب العربية والشعر بخاصة دوراً حيوياً في

(1) محمد جابر الأنصاري، «بحثاً عن إبداع الوطن والإنسان»، مجلة الدوحة، قطر، يناير 1980، ص. 41.

صوغ الأحاسيس المشتركة ومعاني الانتماء إلى الثقافة العربية وإلى وعيها الوطني - المحلي والعربي القومي. ومن هنا كانت العناية بالآداب الوطنية لبلدان الخليج بالعموم؛ وشعر دولة قطر في موضوعنا بالخصوص، مدخلاً إلى تلمس مظاهر الحياة الثقافية ومن ثمة الأحاسيس الجمعية فيها. فقد عُدَّ تناول الشعر الحديث الذي أبدعه أبناء قطر كأنه دراسة للتاريخ الوجداني لشعب قطر منذ نشأة قطر الحديثة حتى الآن، كما يذهب الباحث عبد الله فرج المرزوقي في أطروحته التي خصصها لموضوع «الشعر الحديث في قطر... تطوره واتجاهاته الفنية»[1].

2 - علامات البداية

لاسم قطر علامات شعرية قليلة. ذاكرة البلد لم تحتفظ إلا بالنزر القليل من الأسماء وتواريخها موزعة بين مراحل قديمة وأخرى حديثة. بل وموزعة بينها وبين باقي بلدان الخليج التي تنازعت أسماء الشعراء بمثل ما تنازعت الحدود الجغرافية. وفي كل مرة؛ وباستمرار، كانت الذخيرة تتقلص لفائدة مساحات العتمة حيث يصبح من المتعذر علينا معرفة الممارسات وإرثها؛ أو كانت ذات الذخيرة تنحصر لفائدة مساحات البياض حيث نصبح متيقنين من غياب أسماء الشعراء أو محدودية منجزهم النصي. في ذلك تدخلت عوامل القرب والجوار بين أقاليم الخليج، فانتقال الناس وارتحالهم بين الحواضر والبوادي جعل انتماء عدد من الشعراء، مشتركاً بين أكثر من بلد، بالخصوص في ظل تماثل الشروط التاريخية والمادية لأُطر الحياة، والنسيج المشترك للعلاقات المجتمعية في مظاهرها الإنسانية والثقافية، تلك - على سبيل التمثيل لا الحصر - حالة الشاعر عبد الرحمان المعاودة المخضرم بين البحرين وقطر.

(1) صدرت دراسة عبد الله فرج المرزوقي مؤخراً في كتاب بعنوان: الشعر الحديث في قطر.. تطوره واتجاهاته الفنية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2007.

إلى الالتباسات المشترك في الأسماء الشعرية، تُضَافُ قضايا القصيدة عائقاً آخر أمام الدرس، ربما يكون الاعتراف بالشعر الفصيح ومدى تمثله وتداوله العنوان العريض لطبيعة والتباس هذه القضايا. ففي قطر واجهت القصيدة العربية تحدي انتشار الشعر النبطي وهيمنته على الذائقة العامة بل وندرة اهتمام الشعراء أنفسهم بمقاومة جدار الاعتراف بالشعر الفصيح وإقصاء ممارساته عن دائرة التداول.. لقد كان لفقر الحياة العامة لقلة موارد الرزق وتوالي النزاعات في ظل حكم قبلي غير مستقر، وانعدام نظام للتعليم ولإشاعة أساليب التثقيف أثر على المبادرات الشعرية الأولى التي عرفتها قطر، فجاءت المحاولات سقيمة وهي تترسم خطوات العودة إلى نموذج القصيدة العربية القديمة.. ولعل اجتماع الأسباب - أعلاه - كان من دواعي الانشغال عن البحث عن التراث الشعري للبلد والتخلي عن مسعى الدرس والمتابعة ولو إلى حين، كما لاحظ عبد الله فرج المرزوقي فقد عاش هو أيضاً على غرار باحثين عرب آخرين اختاروا الأماكن الصعبة لعملهم الأكاديمي جانباً من معاناة الباحث العربي وهو يتبين ذاكرته الشعرية.. فقد لاحظ قلة الدراسات (ربما لقلة الشعر أيضاً) التي جعلت من الشعر القطري عَوَدَتَهَا، بالخصوص في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط (وبداية تسويقه سنة 1949) إذ جاءت المحاولات الفردية نقلاً سطحياً لبعض مظاهر الحياة العامة، أو ترسماً زائفاً لخطى الشعراء القدامى في أغراضهم وواهناً في البناءات والصور الشعرية التي يرصونها دون أن يكون لهم نهج يعتمدونه، ولا وعي شعري يُغْنُونَه أو هُمْ به يهتدون.

2 - بدايةٌ من الشعر النبطي

غير أنه للعناية تجب الإشارة إلى ما مثله شعر النبط بالنسبة للحياة المجتمعية؛ إذ كان عنصراً بانياً للثقافة الجماعية ضمن القيم المتداولة والمعايير الجمالية المشتركة

التي ارتضى الناس تداولها بينهم. تلك حالة معممة تعيشها كل بلدان المعمور في كل مراحلها التاريخية حيث يشترك أكثر من نمط شعري في التعبير عن مشاغل الناس وأحاسيسهم. شعر النبط في بلدان الخليج والجزيرة العربية وشعر الملحون في المغرب العربي أديا كل على حدة في منطقته أدواراً ثقافية ومجتمعية التقى فيها الجمالي بالتاريخي.. لبناء الثقافة والقيم المشتركة بين الناس. فيهما كان الشفهي دائماً يوجه طريقة حضور الشاعر وتفاعله مع المتلقي في ضوء مستجدات الراهن والحاجة المتبادلة بينهما، بين الشاعر ومجتمعه. وإذا كان لنا أن نلاحظ الصلة بين شعر الملحون والموشحات الأندلسية في الغرب الإسلامي فإن وقوفنا على الشعر النبطي – في قطر – يفيدنا بمرجع آخر أغنى هو أيضاً بممارسات الشعر العربي باستعادته لطريقة الشعر القديم وتماهيه مع القصيدة الجاهلية. فقد تمثل الشعر النبطي أبنيتها، واستحضر صورها باستمرار.

الشاعر الشيخ القاسم بن محمد آل ثاني (1826–1913) كان سيداً في هذا الاختيار وهو يقدم الدليل تلو الآخر على الصلة الوثيقة بين شاعر من نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين وبين تاريخه الثقافي. بنى الشاعر الشيخ قصيدته على نفس المسار الذي كان الشعراء يتبعونه لرسم عمود الشعر من مطلع يقف على الديار ولغة تعتمد قرب المجاز وقافية حسنة عند الوقوف.. كما اشتغل بالقيم الأخلاقية والجمالية نفسها التي كان الشاعر العربي القديم يدافع عنها. في قصيدة له يقول الشيخ القاسم بن محمد:

أرى الـدار بعد الظاعنين خراب	وعضت عليها الحادثات أنياب
مريتها وأنـا على أكـوار ضعري	وجـرد يدسن الحـديـد أصلاب

فقد اتجه الشاعر إلى استعادة عمود الشعر لا بتصدير قصيدة بالوقوف على الديار وذكر الرحلة؛ ولا في رغبة المحافظة على وجود بعض التشبيهات والاستعارات المأخوذة من قوالب وأشعار عربية قديمة، بل وأيضاً باستعادته للأحداث التي اختارها من معيشه كالصراعات والنزاعات التي عاصرها، والأطماع الاستعمارية التي واجهها برفض تدخل الأجنبي (الكافر) للسيطرة على بلاد المسلمين، جاعلاً من الآخر ومن يناصره أذلاء في اتباعهم للغازي. يقول الشاعر الشيخ القاسم بن محمد:

ولكن ضعف الدين ينبي بما جرى	وللحادثات المقبلات أسباب
فعلينا جنود الشرك والكفر ألبُوا	بغربانها واتباعها وأطـواب
فدانت لهم شيخان الأطراف وأذعنت	يسومونهم بالذل سوم عذاب
فـلا عـالم أنكر ولا حاكم فكر	يعدون شعار المشركين صواب

ويواجه الشيخ الشاعر حال الأمة وهوان الدين باضطرام الأحاسيس وفورة العاطفة في اتجاه المقاومة والاعتداد بكرامة الإنسان وبين إيمانه بالله وبقومه. يقول:

وخرجت من بين السلاطين كأنني	حر تعلق فـوق رؤوس هضاب
أراهــم بـخـزر الـعـين عـداوة	ديـنـاً أدينـه رب كـل أربـاب
لنا الساعة العليا على كل مشرك	وعلى من له أوثان القبيب أرباب
لك الحمد يا من هو بتقواه عزنا	وجعل لنا الدين القويم أحجاب
حجاب حجبنا عن مـوالاة غيره	وذا شـأن من طـاع الإلـه إيثاب

ولأهميته كان شعر الشيخ قاسم أول شعر نبطي يطبع في ديوان بالجزيرة والخليج العربي عدة طبعات. فبعد طبعته الأولى في الهند عام 1910 م توالت طبعاته في بلدان عربية مختلفة.

وفي الاتجاه نفسه استمر الشاعر الشعبي في قطر على نهج سابقيه في التزام قضايا مجتمعه والتعبير عن همومه وما يعيشه من وقائع. الشاعر عبد الرحمان المناعي (-1948)

كنموذج قريب استعاد الوضع الاجتماعي الذي ولد فيه وضمناً إيقاع الحياة البسيطة تلك التي عاش ألمها وحلمها الإنسانيين. في "غناوي الشمالي" ظل الشاعر قريباً من تاريخه الفردي الذي ألبسه أحاسيس الجماعة فيما تحياه من شظف وحرمان يتهددها بالموت تارة، وفيما تشهده من نظام لا يتبدل ولا تتغير عوائده تارة أخرى، ناموس كونيٌّ وقانون مجتمعي. في قصيدته تلك يستعيد الشاعر عبد الرحمان المناعي حال الرثاء بالقول:

«أنا مولود من صرخة
وسط بيت من سعفٍ وحبال
في ديره تمرها أحوال
يسكنها المرض والجوع
فجرها صرخة اليامال
ونهايتها ظلام القوع
تطوف الشمس في كل بيت يومية
ويسكنها القمر كل ليل
وإذا جا له الصبح
حول يغسل عجفته الفضة في ماي الجال».

هذا يكفي. فللورقة اختيار الشعر الفصيح مجالاً للدراسة وممارساته مداراً للتعرف[1].

---

(1) يمكن العودة إلى عدد من الدراسات المهتمة بالشعر النبطي والشعبي في قطر ومن بينها: بدائع الشعر الشعبي القطري، جمع وتحقيق علي عبد الله الفياض وعلي شبيب المناعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2003؛ دراسة في الشعر الشعبي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2007.

2 - ولذلك شعر تقليدي

تعود انطلاقة الشعر الحديث في قطر إلى منتصف القرن الماضي مع ظهور أولى المحاولات التي ابتغت التخلص من صورة الشاعر المتصنع لتقول ممارسة لها وعي الانتماء إلى المكان – البلد والتعبير عما يعيشه من متغيرات وقضايا. فبعدما التأمت القصيدة الأولى حول مجموعة من الأغراض التقليدية التي تراوحت بين المديح السياسي الذي رافق الصراعات والنزاعات، واستعاد أهمية البطولة الفردية أو مركزية القائد في القبيلة، لجأ الشاعر التقليدي إلى المعاني التي اعتورها سابقوه فذكر الأحداث والأشخاص، وتطلع إلى قيم العروبة والوحدة، وتلمس سبيل النهضة من سجف الواقع المضطرب وظلام الاغتراب الذي عاشه أو شارك فيه جماعته. بالخصوص في مرحلة بدأت تختمر فيها أسباب التغيير المجتمعي والثقافي على غرار باقي بلدان الجوار كما سجل حسان عطوان. قال:

«مع ظهور الكيانات السياسية العربية في الخليج، أخذت ملامح صحوة ونهوض فكري تخلي مواقعها الثقافية القديمة لتنتقل عبر (وعي شديد) في التجذر الوطني والقومي لإنسان الخليج باحثاً عن انتمائه (الروحي) و(السياسي) لتوكيد نموذج (المثقف الخليجي المعاصر) وبدا واضحاً أن هذا الانتماء الثقافي أخذ يعلن التصاقه وخصوبة رؤاه عبر واقع الكيانات السياسية الخليجية.. ولم يكن متخلفاً في أي حال من الأحوال عن النهوض العام اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً»[1].

ومن جهته مر الشعر القطري كغيره من شعر العربية في الخليج بممارسات مختلفة مثلت لأهم المذاهب الفنية وإن بتفاوت تاريخي. فتأخر الشعراء في التعرف على كل

---

(1) حسان عطوان، اتجاهات الشعر الخليجي في مرحلة ما بعد ظهور النفط، الدوحة، أبريل 1981، ص. 21.

مذهب على حدة؛ وانتقالهم من المحاكاة الواهنة إلى محاولات ابتغت بناء ممارساتها بناء فنياً يفي بالانتماء إلى مقومات الشعرية العربية؛ أو بحث بعضهم عن أفق إنساني لقصيدته يؤكد انتماء الشاعر القطري لبيئته الخليجية بالأساس. إن انتقال الشعراء وتردد الأسماء بين بلدان الخليج يؤكد انطلاقة الوعي المشترك بينها؛ ومساهمة الشعراء كافة في مشروع تحديث القصيدة العربية؛ أو على الأقل الانتقال بها من حال الجمود إلى التواصل مع المستجدات. في هذا نفهم الدور الذي قام به شعراء استقروا بقطر كعبد الجليل الطباطبائي ومحمد بن عثيمين من أجل تشكيل بيئة ثقافية وشعرية جديدة قمينة بالزمن الذي يعيشون.

من هنا عاش الشعر القطري حدود ما قبل اكتمال شروط التقليدية. المحاولات القليلة التي وصلتنا جعلت مما كانت تعتبره قصيدة ظلاً باهتاً للشعر لا يعدو أن يحمل بعض الأصداء المستعارة من الشعراء الجاهليين. فهي لم تكن قادرة على مجارات الشعراء الجاهليين ولا الإبداع على طريقتهم. لكن مع منتصف القرن العشرين ولأسباب تاريخية وثقافية بدأت القصيدة التقليدية التي خضعت للأطر الثقافية السائدة والأوضاع التقليدية الموسومة بتخلف البنيات الاقتصادية والمجتمعية (إلى حين حدوث التغيرات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية الناتجة عن طفرة النفط) في الاستجابة للوظائف السياسية والدينية التي ارتبط الشعر الشفاهي بها عادة: انفعال وتفاعل مع الأحداث وأداء مستمر للدور النبوي للشاعر؛ حامل رسالة القوم والناطق باسمهم وتطلعاتهم. ورغم الحيز الضيق الذي اشتغل فيه الشعراء التقليديون بالمقارنة مع ما توفر لشعراء النبط من مساحة وإمكانيات الانتشار، فقد استطاعوا تطوير الوظائف التقليدية للقصيدة بتزامن مع تطور الحياة العامة والاستقلال السياسي لبلدهم: قطر. من أجل ذلك اعتمدوا على العناصر التي سمح بها الانفتاح على المحيط الثقافي العربي أو جاءت بها النهضة التي عمت الخليج العربي

وأينعت ببداية تشكل ممارسات وتجارب شعرية خاصة في انتمائها. لن نحتاج إلى سفر بعيد لنقف عند أهم نماذجها من خلال شعراء كانوا بحثوا للشعر القطري عن انطلاقته ومسيرة بحثه عن الذات.

الشاعر ماجد بن صالح الخليفي (1907-1973) كان أول شاعر وصلنا شعره بالعربية الفصيح من قطر. صحيح أنه أبدع في الشعر النبطي وقصيدته «ونّة غريق» التي مطلعها:

ونيت من هجركم ونة غريقٍ هوى	في غبةٍ لا يرى برٍ ولا خشابه

هي من المشهورات - إذ كان نظمها في إحدى رحلات الغوص متوقعاً غرقه - حيث قال:

ونّيت من هجركم ونّة غريقٍ هوى	في غبّة لا يرى برٍ ولا أخشابه
ولا صويب طرح في ملتقى الفارة	يوم أظلم الليل جاه الضّبع وذيابه
لولا الهوى ما سهر جفني ولا ذرفت	عيني ولا كنت أسري الليل وأشقى به

غير أنه ساهم بقسط وافر في تشكيل صورة الشعر التقليدي في بلده انطلاقاً من القصيدة التي كان يحاولها أو أسلوب الحياة الذي كان يعيشه. في كليهما كان السلوك التقليدي هو المهيمن، والتماهي مع خطابه هو الطاغي على الممارسة. فبالعودة إلى النموذج الشعري الجاهلي وقيم الفروسية قال مفاخراً:

ولي همة لم ترض بالدون منصباً	وعندي لدى الأهوال عزم غضنفرا
إذا الخطب قالوا من له خلت أنني	دعيت له وحدي فقمت مبادرا

وباعتماد معايير الجمال الحسي وما يخلفه على جسد الإنسان الشاعر جاء بغزلياته متأثراً بالشعراء العرب السابقين؛ لا في اتباع طريقة إدراج الغزل مطلع القصيدة؛ ولا في ذكر العناصر والأوصاف ذاتها؛ يقول ماجد بن صالح الخليفي في إحدى قصائده:

وجهُ المليحة ذاك أم بدرُ السما؟	وذوائـبٌ أم تلك ليلٌ أظلَما؟
أم ذاك بـرقٌ قد أنـار الأفـقَ من	لألائـه أم ثـغـرُهـا متبسّما؟
إنـسـيّـة أم هــذه حـوريّـةٌ	مـلأ البسيطةَ نـورُهـا فتقسّما؟
حتى الغزالةُ أشرقـتْ من نورها	والـبـدرُ ضـاءَ بنورها والأنجما

وفيها يسير على نهج سابقيه تصويراً وبناءً.

إلى ماجد بن صالح الخليفي عرفت المرحلة شعراء آخرين ساهموا كل بطريقته في إثراء الشعر القطري، محمد حسن المرزوقي ترك إلى جانب عدد من القصائد منتخبات في مدح النبي عليه الصلاة والسلام «أربح الفوائد في أرجح المقاصد» طبعت في الهند سنة 1333 هـ فيما لم يتهيأ ديوان الشاعر أحمد بن يوسف الجابر (1903-1992) للنشر إلا سنة 1983 في قطر[1].. على عكس الشاعر عبد الرحمان بن ماجد الخليفي (ابن الشاعر السابق الذكر ماجد بن صالح الخليفي) الذي لم يجد طريقة لتخليد شعره سوى بإحراق أضابيره.

بعد هذه البداية المتعثرة وفي غضون منتصف القرن الماضي ظهرت أسماء شعرية جديدة يمثل الشاعر فيها الشيخ علي بن سعود آل ثاني (-1932) نقطة بداية أساس للشعر القطري. فلتكوينه الضارب في عمق الثقافة العربية القديمة اطلع هذا الشاعر بمهمة العودة إلى طريقة الشعر وأساليب صوغه في العربية. فقد استطاعت قصيدته التخلص من عادات التقليد والاستهانة بالنظم بإسفاف؛ وقدمت نموذجاً للقصيدة العربية الراقية التي يحتذى بها طريقة وبناءً فنياً. ديوانه «في غدير الذكريات» الصادر في جزأين سنة 1986، يعكس رحلة التورط في الشعر العربي القديم بتبني القيم التي أنشأها والأغراض والرؤى الفنية التي آلفها. قصيدته «ذكريات الديار» تعكس

(1) جمعه وحققه الباحثان يحيى الجبوري ومحمد كافود، جامعة قطر، 1983.

طريقته في الوقوف على الديار وذكر الحبيب والغيم المحمل بالمطر والرواء يقول:

حيوا فناجوا لنور عرصة الدار	ماذا تناجون من صخر وأشجار
أفْنى وأبـعـد مِـنْ نُـورٍ معالمه	ودق الرواعد في هطلٍ وأمطار
ورب يــوم بـه نــورُ منعمة	تَبيت في الخـز في عـزٍ وإكبـار
وقفت عصراً بتلك الـدار أسألها	عن طيف نور أمونا عبر أخبارِ
هبت عليها رياح الصيف عابثة	ساحت تجر وتخفي دمنة الـدارِ
جـادت لـها مزنة سـمّاء تمطرها	بعاجل طاعن في الـترب كـرارِ
دار لآنـسـة في الحـسـن فاتنة	لم تؤذ جهداً ولم تفحش على جارِ

ويمكن أن نجد لشعر علي بن سعود مظاهر ذاتية أخرى تحلق بمعانيه التقليدية في اتجاه التجديد وإحياء وظيفة الشعر في الحياة الجماعية.

3 - صوت الرومانسية في الشعر القطري

الشاعر الشيخ مبارك بن سيف آل ثاني (-1950) زاوج بين طريقتين في قصيدته. في أولها اعتمد على بنية البيت التقليدي ذي الشطرين، وفي ثانيها اعتمد البيت الحر المحافظ على بنية الإيقاع من خلال التفعيلة، والمتحرر من ضرورة الوقفة - القافية. ولكل نمط نجد للشاعر متناً دالاً على طريقته أو على الأسلوب الذي يقول به صلاته الإنسانية وثقافته، ويوحي بعناصر متخيله وهو يتردد بين الذخيرة الشعرية العربية، التي يستقي منها جانباً من الصور الفنية، وبين مظاهر الحياة المعاصرة ذات الإيقاع السريع وما يصطرع فيها من جراء ذلك من شكوك وفقدان يقين وأمان. ولعله ظل في خضم ذلك وفياً للأثر الرومانسي الذي وجه ممارسته الشعرية برمتها إلى أسئلة الإنسان في علاقاته ومعاناته. يقول الباحث محمد عبد الرحيم كافود:

«إن شعر مبارك بن سيف في دواوينه الثلاثة يمثل تطوراً ملحوظاً في مسيرة

الشعر الحديث والمعاصر في قطر، فعمودية القصيدة عنده لم تمنعه من التعبير عن معاناته وتجاربه الذاتية، كما أن تأثره بتراثه، واستيعابه لموروثه الشعري لم يمنعه من ولوج أبواب التجديد في موضوعاته وأسلوبه، ويزاوج بين الشعر التقليدي، والشعر الحديث الذي يقوم على وحدة التفعيلة»[1].

قصيدته «أغنية الربيع» تشي بروح رومانسية وقيم إنسانية حديثة تجد في الطبيعة بلسماً وقدراً حيوياً على قوة الحياة ودورتها، يتمثلها الشاعر من خلال العلاقة الممتدة بين الإنسان والطبيعة ومن الاحتفال بالربيع وبمظاهر الحياة التي يعلنها. يقول:

يا زهـور الربيع قـد عـاد ليلي بالنّدى والنجوم والأمنيات
وعشقت الحبيب في كل طيف وخـيـال يـزف أغـلى الصفات

فمن خلال الإحساس الفردي وهو يعي انتماءه إلى الطبيعة وإلى الزمن الإنساني يرسم الشاعر صورة الحبيب، يستقيها من الطبيعة ومن أطياف الخيال وهي تحرك الذكريات، بل إن الشاعر لا يجد للحياة معنى إلا من خلال الحب والربيع:

إن يكن عندك الـغـرام ربيعاً أنـشـديـه وهـات شـدوك هاتي
سوف يمضي الربيع بالزهر يوماً وسـأبـقـى.. تـشـدني ذكـرياتي

ولذلك فإن رحيل الربيع يعني يباب مظاهر الحياة وبداية خراب للروح.

إلى جانب الشعر المبني على بنية النمط الأولي (الشطرين) بادر الشاعر الشيخ مبارك بن سيف آل ثاني في السبعينيات من القرن الماضي إلى الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها البيت المتحرر من سلطة القافية. في قصيدته «أتذكرين» نقف على النفس الرومانسي ذاته في الاتصال بالطبيعة والعودة إلى سني الطفولة؛ ولكن ضمن إيقاع

(1) محمد عبد الرحيم كافود، الشعر العربي المعاصر في قطر، ضمن معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، ج 6، ص. 370.

مختلف ورؤية شعرية مغايرة، تراهن على الواقع وتتوسل التذكر طريقة في استعادة الماضي وإعادة بنائه شعرياً من أجل كشف الحاضر. يقول:

تعاليْ نُرددُ أغنيةً.. تذكرُنا بليالي الطفولة
تعالي لنلعب تحت المطر..
ونمحو عن سدرة في الفناء بقايا غبار
لنجلو حرفين كنا كتبناهما
تحتها في الظهيرة.

بالتذكر يستعيد الشاعر الماضي الذي عاشه، بعادات وتقاليد الجماعة، من متخيل محكياته ورواياته يتوجه إلى الراهن وإلى العلاقات الإنسانية ليشهد على زمن اقتحمت فيه الآلة نمط الحياة البسيطة وهدمت أركانها يوم أنزلت البيت القديم أنقاضاً على أنقاض. فقد تمثل الشاعر البيت القديم عنواناً لهذه الحياة؛ إيذاناً بسقوط زمن ونقض معالمه بدعوى التحديث والعصرنة، وبالنسبة للشاعر بدعوى الانقلاب على المظاهر العتيقة وقيمها، لا يفلح غير التذكر في استعادة نبضها وحقيقتها:

«تعالي لنذكر كل سني الطفولة
تعالي لنلعب فوق الرمال..
نعيد خطانا عليها
لعل خطانا تعيد الخيال
فيصبح بين يدينا حقيقة»[1].

إن استعادتها علامة فرح بوجود سبق بالنسبة للشاعر.

(1) مبارك بن سيف آل ثاني، «أتذكرين»، مجلة الدوحة، قطر، يناير 1977، عدد 21، ص. 76.

وإذا كان لنا أن نسجل للشاعر ملحمته الشعرية «أنشودة الخليج» التي عبأ مطلعها استحضاراً للمكان وللبيئة الخليجية حيث يقول:

كم من مدائن في الخليج تعانقت ... سابونُ أو دارينُ والأحساءُ
وصحارُ فجرٌ - يا خليجُ - وزارةٌ ... وجُواثةٌ وتروتُ والطّمراء
في ساحِ كاظمة يُظلّ بهامةٍ ... مقرٌ، ويجمع حوله الشّهداء

ولأنشطة الإنسان الخليجي من البحث عن اللؤلؤ إلى الصنائع التي أبدعها واشتهر بها:

ولهم صناعاتٌ تقادم عهدُها ... وتجارةٌ فيها هُمُ النّبغاء
فيها الرّماحُ، وكم لها من موطنٍ ... وكذا السّفائن والنّسيجُ كساء
فيها النّجائبُ والمهندُ مثلها ... مسكٌ بدارين لهُ أصداء
ولآلئٌ هي كالنّجوم لوامعٌ ... في عينِ عاشقها لها أسماء
في شطّه تُجنى الثّمارُ عديدةً ... والتّمرُ فاكهةٌ به وسباء

فلأن الشاعر أراد لها أن تكون نشيد الإنسان الخليجي وسجل آماله وآلامه، فبناها على حوار التاريخ بالأحاسيس الجماعية، وعلى التحام خطاب الذات بمتخيل المكان ولغته. بأنشودة الخليج كتب الشاعر مبارك بن سيف بَحْث وصراع الإنسان من أجل الحياة، تلك التي ابتغاها كدحاً أو حُلمَ وصولٍ إلى "دانة" ربما انتهى الغوص إليها بفاجعة الغرق والموت:

يا ربع هل أنس سنيناً قد خلت ... والدر غيدٌ مهرهنّ شقاءُ

في هذا جاءت القصيدة ملحمة تؤكد انخراط الشاعر في الهم الجماعي وتبنيه لوعي ثقافي شديد الارتباط ببيئته وذاكرته الشعرية؛ كما تُبين مَأتى الصناعة ومزاوجته لنمطي بناء البيت في القصيدة مشطوراً وغير مشطور. ولعلها حجة أخرى لأن يكتب

لنا مبارك بن سيف آل ثاني سنة 1992 "الفجر الآتي" المسرحية الشعرية الوحيدة التي تحتفظ بها ذاكرة القطريين.

بصدد شاعرية مبارك بن سيف آل ثاني كتب الباحث القطري محمد عبد الرحيم كافود يقول:

«إن شعر مبارك بن سيف في دواوينه الثلاثة يمثل تطوراً ملحوظاً في مسيرة الشعر الحديث والمعاصر في قطر، فعمودية القصيدة عنده لم تمنعه من التعبير عن معاناته وتجاربه الذاتية، كما أن تأثره بتراثه، واستيعابه لموروثه الشعري لم يمنعه من ولوج أبواب التجديد في موضوعاته وأسلوبه، ويزاوج بين الشعر التقليدي والشعر الحديث الذي يقوم على وحدة التفعيلة، وتشكل النزعة الرومانسية ظاهرة واضحة في شعره، ويبدو ذلك واضحاً حتى في أسماء دواوينه مثل: «الليل والضفاف»، «ليال صيفية»، بل إن ديوانه «أنشودة الخليج» رغم طابعه التاريخي الواقعي تمتزج فيه كما أشرنا الأبعاد الرومانسية في صوره، وحنينه للماضي، وذكريات الطفولة»[1].

4 - أفق الشعر المعاصر

1. مبادرات أولى

كان مبارك بن سيف آل ثاني علامة أولى في مسار الشعر المعاصر في قطر. فاختياره الشعري الحر ونزوعه إلى اختبار الطرق الشعرية المختلفة جعله سباقاً ونموذج عمل مختلف على القصيدة العربية في قطر[2]. عنه نقل شعراء شبان حركة القافية إلى أراض جديدة لها توق المغامرة وركوب ريح تُجلي الذواتَ في لغات فردية هي الجنة والمتاه في آن. صحيح أن عدداً من الشعراء نهجوا الطريق نفسه في اعتماد مختلف أشكال القول

(1) محمد عبد الرحيم كافود، الشعر العربي المعاصر في قطر، ضمن معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، مرجع سابق، ج 6، ص. 370.

(2) تعدد أنماط القصيدة عند الشاعر في ديوانه «الليل والضفاف» 1991.

من الشعر العمودي إلى المتحرر؛ غير أن التطلع التحديثي سرعان ما أصبح هاجسهم بحكم تواصل بلدهم مع محيطه، والدور الذي أدته مؤسسات التحديث الثقافي من تعليم وصحافة ونوادي اشتغلت بأفق الانتماء لمسارات النهضة العربية وتطلعاتها. لقد جاءت نصوص ومحاولات علي ميرزا محمود، ومحمد خليفة العطية، وزكية مال الله، ومحمد قطبة، وسعاد الكواري مفعمة بإرادة الانتقال من شعر النفس الرومانسي إلى شعر التجربة المنخرطة في مغامرة اكتشاف الأشكال والدلالات ذات الصلة بعالم لا ينِي عن التغير وإقصاء القوالب المتوارثة.

الشاعر علي ميرزا محمود من المبادرين إلى كتابة الشعر الحر في قطر، ورغم ذلك جاءت مجموعته «أحلام اليقظة» الصادرة في الدوحة سنة 1982 بقصائد وثيقة الصلة بالحد الرومانسي؛ وأيضاً بالتبرم منه. كتب في إحدى قصائده «الموت في حياة الآتي» ما لا ينتظره من الكلمات التي لم تعد تتعرف لا على سبيل وعيها بالذات ولا على نوافذ لتنويرها؛ بل فقط اغتراب الأحاسيس أو لا جدواها:

وتفجّري يا نفسُ إنّ دفاتري ثُكلتْ من الإحساس بالكلمات
آنــت ولـكـنْ مـا يُفيدُ أنينُها مـن شُرّدتْ مـن قلبها آنــاتي
وتناثرت شُهُباً تنير لتنطفي لَـمـا يُـنـيـر ومـيـضـهـا أشـتـاقي

وبخلاف ذلك جاءت قصيدة الشاعرة سعاد الكواري بعنفوان الرفض ومقاومة التقليد في "خربشات طائشة على رجفة الجسد الوحيد"، كتبت وطأة الماضي على الجسد الحي للشعراء كما تمثله في القيم والطرق والرؤى الجهالية التي يفرضها والأفق المسدود الذي يقود إليه الإنسان وثقافته. بالخصوص في عالم أَفْقَدَ الثوابت حجتها وجعل الوقائع سيدة الوقت. في القصيدة كتبت سعاد الكواري تقول:

جثثٌ تشُقُّ طريقَها
نحو المغيبْ
جثثٌ تجرُرُ وحشتي
وستُّ أبواب المدى
تُرخي أناملَها على همسي
وتستوفي شروطَ الوقت
كاملةً
تحومُ كجُبنة النسيانِ
في قارورة الأشياء[1].

لن نستعجل العناية بتجربة هذه الشاعرة لأننا نبتغي الإشارة فقط إلى معاناة الشاعر القطري من قيود وتوجيهات التعامل مع الثقافة العربية القديمة؛ وجبر الأوضاع المتعارضة التي يجد نفسه في خضمها. فلا هو متآلف مع ذات الماضي وثقافتها كلية؛ ولا هو منسجم مع الآخر الغربي ليراه نموذجاً للتحديث أوْحَدا.

2. ممارسات في الشعر الحر

اعتُبِرت تجربة الشاعرة زكية مال الله علامة بارزة في مسار تحديث القصيدة العربية في قطر. إصرارها على الكتابة الشعرية منذ صدور ديوانها الأول في «معبد الأشواق» سنة 1985 إلى حد الآن هو علامةُ وعيٍ بضرورة الشعر في الحياة، وتأسيس للغتها وللحظتها الجهالية. لم يبعد ذلك عن رغبة وأحاسيس فردية قالتها الشاعرة بحنين ورومانسية في ديوانها الصادر سنة 1991 في بيروت «من أسفار الذات» نقرأ

(1) سعاد الكواري، «خربشات طائشة على رجفة الجسد»، البحرين الثقافية، عدد 26، أكتوبر 2000، ص. 26.

الاغتراب وشوق اللقاء كما تذهب الأبيات الآتية:

«طريد بروحي

تسلقت أضلاع قلبي...

نفذت إلي سدرة الهاوية

ترقرقت... نهراً

نموت صنوبرة دانية

إليك... أقتطفني

أمسك بوردك

أنفض غبار شتائك

في شمسي الحانية»

تستمد الشاعرة زكية مال الله عناصر تجربتها من انخراطها في موضوعات وقضايا الإنسان والوطن، كما من قدرتها على مزج الأشكال الشعرية والمغامرة بابتداع أبنية مختلفة لقصيدتها. ففيها تتجاور الأصوات والإيقاعات لتشكل نشيداً فردياً من الجماعي ينطلق، ومن أجله يُكْتَبُ حتماً[1]. ولربما بسبب ذلك جاءت اللغة الشعرية من زكية مال الله بعيدة الإيحاء في صورها الفنية المستوحاة من بيئتها؛ واضحة التعبير عن أحاسيسها وتمثلاتها للعالم وعلاقاته. في ديوانها الشعري الأخير «مواسم العقيق» نستشف نَفَسَ الشعر وهو يحول المطر إلى لحظة تكوين، وإحساسَ الإنسان إلى لوحة تقول النبضَ إيقاعاً وحياة. في قصيدة «لوحة مطر» تقول الشاعرة:

«مطر في الجبهة، في العينين، على الشفتين

(1) هذا ما يفسر إصدار الشاعرة زكية مال الله ديواناً باللهجة القطرية المحلية بعنوان: أصلح ذهب، دمشق، 2002.

فوق الأبنية، على الساحات، بين الطرقات

مطر كاليقظة بعد النوم

تخلخلَ ميزانُ اللحظة، تَلْتَفُّ بقاعُ الشمْعة

تتدحرج في سيل الخطوات

مطر كالرعشة تنسلّ بقامات الأوردة»[1].

وأضافت الشاعرة سعاد الكواري بعداً جديداً للقصيدة العربية في قطر. فقد أخرجتها من هاجسها الجهوي إلى معانقة أسئلة الإنسان والانخراط في مسار تحديثي لا يهادن التقليد؛ كيفما كانت مظاهره؛ في اللغة أو الثقافة أو المجتمع وسياسته؛ فأحرى أن يكون في الشعر وبناء القصيدة. في هذا ارتبطت الكتابة الشعرية عند سعاد الكواري بمعنى الحرية والتطلع إلى القيم الإنسانية المشتركة. بحثتها بالمدى المشرع لدواوينها منذ سنة 1995؛ حيث كانت أصدرت مجموعتها الأولى «تجاعيد»، إلى حد الآن. في قصيدتها تتسابق الصور كأنها تتداعى من حلم وجَدَ في المعيش وأحزان الاغتراب خزاناً لا يني عن مدها (القصيدة) بمظاهر وأسباب التقابل بين الحياة والموت. تتمثلها الشاعرة لدى الإنسان وتنظيماته المجتمعية؛ كما في الثقافة السائدة وأبنيتها الذهنية، لكي تعيد كتابة ذلك من مكان الشهادة تارة، وبرؤية النقد والرفض تارة أخرى. إن قدر الشاعر دائماً أن يكابد الأحزان وآلام العبور إلى القصيدة وإلى التوحد في عوالمها تقول سعاد الكواري.

«حاول الشاعر

أن يمزج أحلامه بالحبر

فطاشت قطرات ملساء

(1) زكية مال الله، مواسم العقيق، ص. 7.

من رجفة المنفي

ونامت فوق أحزان العبارة

حاول الشاعر

أن يخرج من سجنه ملفوفاً

بأنفاس القصيدة

بينما شاعرة

يؤلمها نزف الكآبة

فاحتواها

بهبوب شرس

واندمجا وسط قرابين الكتابة»[1].

ويشكل نقد طريقة التعامل مع الماضي موجهاً لازماً في شعر سعاد الكواري. إنها ترفض كل وصاية آتية من القديم. بالخصوص إذا ما تعلق الأمر بحجر طاقات الإبداع وأسر الإنسان في عادات أو طقوس تدمر فاعليته أو تجعله تابعاً باستمرار. فلم يعد الزمن يسمح بالإيقاعات البطيئة ولا بوجود منتظري ما لا يأتي في وقت يضيق بالانتظار والإرجاء وينفتح على الاكتساح تلو الآخر باسم العولمة. في قصيدتها «سقوط الشمس» تكتب الشاعرة هوان الزمان العربي وخساراته الأكيدة معلنة اختيارها الحاسم في اتجاه الحداثة كما تجسدها المدينة. الحياة في المدينة المُعَوْلَمة في مقابل وهم الصحراء وأبد موتها وكيفما كان الثمن اللازم مقابل المغامرة؛ ومقابل التخلي عن الماضي. تقول سعاد الكواري:

«لن أبدأ

سأنتظر سقوط آخر الهياكل

(1) سعاد الكواري، لم تكن روحي، دار الكنوز الأدبية، 2001، ص. 56.

سألتزم الصمت

أية فلسفة عصرية

يعتنقها الانتظار وكأننا

لعناتٌ ثقيلة...

لن أعبث بالتاريخ بحقول المؤرخين

بأساطيل السماسرة

المتاجرين بجثث الحقيقة»[1].

بنت سعاد الكواري خطابها الشعري بمتخيل تضافرت فيه الصور والصيغ السردية الممتدة في نسيج الحياة والحكايات. من خلالها تعبأت الكتابة لتكون ممارسة جمالية، وأيضاً مقاماً للنقد ولأحاسيس الفجيعة. فلطالما جاءت الممارسة الشعرية من فعل الإنسان باللغة والمتخيل، ومن علاقة الشاعر بالعالم أو بالصورة التي يريد أن يُركِبَها له، في الحقيقة أو في الوهم، في الاحتفال بالإنسان ومقامه على الأرض أو في الحداد الأبدي وتَحَمُّل آلامه - حيث لا خلاص إلا بالمواجهة.

«لا حقيبة تحملني إلى المنفى

ولا منفي يستقبلَني فآوني

أنا النار التي تشتعل دون لمس

أنا النار وأنت الريح

أنا الريح وأنت النار»[2].

لقد جعلت الشاعرة الوقائع مؤسسة لخطابها الشعري. فالحس التاريخي والوعي

(1) سعاد الكواري، «سقوط الشمس»، البحرين الثقافية، عدد 40، ديسمبر 2004، ص. 137.

(2) سعاد الكواري، باب جديد للدخول، دار الشرق، الدوحة، 2001 ص. 34.

بالحدود التي يصطدم بها الإنسان العربي في تخلفه وتبعيته يحضران ضمن الرؤية النقدية التي تحملها القصيدة. بهذه الطريقة مارست الشاعرة تحررها وإليه دعت. كتابة نسوية بمعنى المواجهة واستكشاف ممكن التحديث. عن تجربة سعاد الكواري كتب الشاعر اليمني عبد العزيز المقالح يقول:

«إن من يقرأ ديوان الشاعرة سعاد الكواري سوف يدرك أن المرأة العربية أفلتت من ضغوط الماضي ومن مصادر البلاهة والاستسلام إلى تأكيد الذات في مستواها الإنساني وأن اختيارها للكتابة لم يكن سوى فعل من أفعال الحرية والحنين الفاعل والتواق للتعبير عن الهم العام قبل الخاص».

خاتمة

لقد كان لمتغيرات الحياة في قطر أثرها في انطلاق ممارسات التقليدية. فككل مظاهر الحياة الثقافية تهيأت للشعر القطري أسباب التعرف على الحركات الأدبية والشعرية التي كانت رائجة في المركز. فانتقال الشعراء والأدباء إلى بعض بلدان الخليج ثم إلى الحجاز ومصر وإنجلترا بعد ذلك بخاصة سمح بفرص الاطلاع والانفتاح على الاختيارات الجمالية الحديثة التي مثلت لها حركات البعث والإحياء تارة ومذاهب الرومانسية والشعر المعاصر تارة أخرى. ولقد كان لحضور الرومانسية قدرة على توجيه الشعراء القطريين ودفعهم إلى مغامرة الانتقال إلى الشعر الحر والمعاصر.. عليه تعرف شعراء قطريون بتوليف ممارساتهم التي كانت تتردد بين التقليدية والنفس الروماني، فجعلوه طريقتهم في الكتابة وفي اختبار مسارات التعبير وبناء الإيقاع الفردي أو في قول خطابات الذات وتفاعلاتها.. ومن مصادفات الأحوال الشعرية أن تتنزل القصيدة المعاصرة بلويناتها؛ شعراً حراً أو معاصراً أو شعراً أو قصيدة نثر، في منازل الأنثى فتُكْتَبُ في المتن النسوي من شعر العرب المعاصر. ولعلها حالة للسؤال والتأمل.

المصادر والمراجع

- الأنصاري، محمد جابر، «بحثاً عن إبداع الوطن والإنسان»، مجلة الدوحة، قطر، يناير 1980، ع. 49.
- دراسة في الشعر الشعبي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2007.
- الشلق، أحمد زكريا، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة، الدوحة، 1999.
- عطوان، حسان، اتجاهات الشعر الخليجي في مرحلة ما بعد ظهور النفط، الدوحة، أبريل 1981.
- علي بن سعود آل ثاني، غدير الذكريات.
- الفياض، علي عبد الله، وعلي شبيب المناعي، بدائع الشعر الشعبي القطري، جمع وتحقيق المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2003.
- كافود، محمد عبد الرحيم، الشعر العربي في قطر، ضمن معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، ج 6.
- الكواري، سعاد، «خربشات طائشة على رجفة الجسد»، البحرين الثقافية، عدد 26، أكتوبر 2000.
- ــ لم تكن روحي، دار الكنوز الأدبية، 2001.

- ـــ باب جديد للدخول، دار الشرق، الدوحة، 2001.
- ـــ «سقوط الشمس»، البحرين الثقافية، عدد 40، ديسمبر 2004.
- مال الله، زكية، من أسفار الذات، بيروت، 1991.
- ـــ أصلج ذهب، دمشق، 2002.
- مبارك بن سيف آل ثاني، «أغنية الربيع»، مجلة الدوحة، عدد 88، أبريل 1983.
- ، «أتذكرين»، مجلة الدوحة، قطر، عدد 21، يناير 1977.
- ، الليل والضفاف، 1991.
- المرزوقي، عبد الله فرج، الشعر الحديث قطر.. تطوره واتجاهاته الفنية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2007.

مواقع الإنترنيت:

- موقع: – الذاكرة الثقافية.
- – جهة الشعر.
- – سعاد الكواري.

دولة قطر[1]
في ظل حكم أسرة آل ثاني

ارتبط تاريخ قطر الحديث بنشأة أسرة آل ثاني وظهورها على المسرح القطري كأسرة حاكمة اجتمعت لها الرياسة والإدارة وتوليها زمام السلطة على نحو مشابه تماماً لما كان عليه الوضع في سائر دول الخليج حيث اقترن التاريخ السياسي فيها بظهور الأسر الحاكمة.

إن مفهوم «الأسرة الحاكمة» يستمد مقوماته وأصوله من نظام «المشيخة» القائم على الأنساق القبلية التقليدية، والذي يشير إلى تولي أسرة ما الحكم بناءً على عدة اعتبارات ومعطيات من سماتها التوافق بين القبائل والعشائر على قبولها واختيارها ووجوب الولاء والطاعة لها، انطلاقاً من تعاليم الإسلام السامية التي تحث على السمع والطاعة لولاة الأمر ما لم يأمروا بمعصية.

وسيتركز بحثنا هذا حول «قطر في ظلّ حكم هذه الأسرة» منذ نشأة الكيان القطري على يد مؤسس الدولة المغفور له بإذن الله الشيخ قاسم بن محمد الذي تولى الحكم عام 1878 م وعبر خلفائه من بعده الذين تعاقبوا على السلطة، وذلك في محاولة للوقوف على التطور التاريخي للدولة عبر المسار التسلسلي لانتقال الحكم من السلف إلى الخلف، وبيان ما تحقق من جوانب النهضة في عهود هؤلاء الحكام منذ مرحلة المشيخة وحتى الوصول إلى الاستقلال، وما أعقبها من تواصل في المسيرة

(1) أ.د. يوسف محمد عبيدان : الدوحة، أستاذ العلوم السياسية، عميد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر سابقاً، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مجلة التاريخ العربي.

لإرساء دعائم الدولة، وترسيخها وصولاً إلى قيام الدولة التي ينشدها المجتمع الدولي، وهي دولة المؤسسات والقانون.

ويهمنا أن نلمح بادئ ذي بدء إلى القوتين اللتين تأثر بهما الكيان القطري في خضم مسيرة تاريخه السياسي، وهما الدولة العثمانية وسيادتها الاسمية والشكلية، والدولة البريطانية وما تميزت به من دور حاسم حتى السبعينات من القرن العشرين الماضي.

ورغم أنه لم يعرف عن التاريخ السياسي لقطر إلا القليل النادر منذ أن استوطن آل خليفة (شيوخ البحرين) مدينة الزبارة القطرية عام 1766 م مما جعل التاريخ القطري يرتبط بالتاريخ البحريني في الفترة من 1766 م إلى عام 1868 م، إلا أن طبيعة الأرض القطرية وخصائصها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية قد جعلت منها مجتمعاً ذا ميزات حضارية ساهمت بدرجة أو بأخرى في بلورة كيانه التاريخي والسياسي، إذ تأثرت قطر بجميع العوامل السياسية والتاريخية التي تأثرت بها منطقة الخليج عموماً، مما جعلها تتعرض على وجه التقريب لنفس ما تعرضت له بقية الدول في المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة.

وقبل الدخول في التاريخ القطري الحديث يحسن بنا أن نشير إلى بعض المعطيات التي تشكل خلفية تاريخية للكيان القطري، فلقد دلت بعض الاكتشافات الأثرية التي قامت بها بعثة دانمركية على وجود حياة على الأرض القطرية منذ ستة آلاف سنة منذ قيام الحضارة العبيدية في جنوب العراق، تركت علاماتها البارزة على السواحل القطرية حيث الموانئ المواتية لأعمال صيد اللؤلؤ والاتصال البحري بأماكن العمران كالبحرين والقطيف، وقد عزز من هذه الفكرة ما عثر عليه المنقبون في قطر من أدوات تدل دلالة أكيدة على وجود مجتمع منظم تنظيماً جيداً قبل آلاف السنين، كما لعب البحر كما هي الحالة في بلدان المنطقة دوراً بارزاً في حياة الوطن القطري، حيث

ظلت السواحل القطرية تشكل جانباً إيجابياً في هذه الحياة لاشتمال السواحل على مرافئ وخلجان صالحة لرسو السفن، كما أن موقع قطر من جهة الغرب سواء من ناحية اتصالها بالمملكة العربية السعودية أو عمان براً، وما ترتب عليه من انتفاء وجود الموانئ الطبيعية في هذه الجهة، قد جعل من مزيتها الطبيعية هذه متراساً يشكل حدوداً بارزة يمكن الدفاع عنها بسهولة، وهذا ما يفسر أيضاً بقاء قطر على مدى الأجيال معبراً للقبائل الوافدة من نجد، فالإحساء أو عن طريق واحة جبرين أو سواحل عمان، وعمان الداخلية أيضاً.

وتجد هذه الفكرة صدق **حقيقتها من النظر إلى بقايا القلاع الساذجة والأبراج** التي تواجه اتصال البر القطري بصحاري شبه الجزيرة العربية، حيث نجد أن هذه القلاع والأبراج كانت بمثابة المؤشر المنبه للقطريين من الخطر الداهم قبل وصوله إلى عقر دارهم إذ أنه يشكل نقطة مراقبة لتقدم القبائل الوافدة إلى قطر، ومن هنا كانت الحاجة ماسة للسواحل القطرية وللبحر بما يشتمل عليه من أسباب الثروة والازدهار، حيث تنشط الحياة في المستوطنات الساحلية وتترعرع.

وإن كانت هذه الحياة تتقلب وتتغير تارة أخرى حين يضطرب حبل الأمن البحري نتيجة غياب دولة عظمى تستطيع فرض سلام بحري أو ضمانه، مما قد ينعكس بدوره على أحوال الساحل القطري فتصبح الحياة غير ملائمة للاستقرار في مثل هذه المدن رغم ازدهارها، وبعبارة أخرى، فإن العامل السياسي في منطقة الخليج عموماً كان عاملاً فاعلاً في الحياة البحرية، فجميع المصادر التاريخية تجمع على دور البحر وأهميته من كافة الجوانب في تشكيل الحياة في قطر، ولعل في وصف المؤرخ الفردوسي لساحل قطر ما يؤيد ذلك، وإن لم ينف هذا بالطبع وجود قبائل في البر القطري قليلة العدد دائمة التناحر.

يضاف إلى ذلك عاملاً هاماً كان له وقع ملموس في قطر، وهو المذهب الديني الوهابي الذي أخذ في الانتشار من مركز نموه في المملكة العربية السعودية على يد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب بمؤازرة من الأمير السعودي محمد بن سعود الذي احتضن دعوته حتى أصبح مذهبه حركة دينية واسعة عمت أرجاء الجزيرة العربية واستمدت أصولها ومقوماتها من مذهب الإمام أحمد بن حنبل مظهرة الإسلام على حقيقته وأصالته وإيضاح صورته المشرقة على أسس صحيحة بعدما شابها من ألوان البدع والخرافات.

ولقد كان طبيعياً أن تتأثر قطر بهذا المذهب نظراً للصلة المستمرة التي تجسدت في كون قطر ذات حدود برية مع الدولة السعودية التي انطلقت منها هذه الدعوة، ولا يزال القطريون يكنون احتراماً بالغاً للمملكة العربية السعودية باعتبارها موطن الإمام محمد عبد الوهاب مؤسس الوهابية، ولا غرو، فإن قاسم بن محمد آل ثاني مؤسس دولة قطر نفسه كان سلفياً وهابياً، وكان الشيخ رشيد رضا يعلم السلفية لأهالي قطر، كما قام بنفس المهمة أناس آخرون في كل من البحرين والهند، وذلك في محاولة للتصدي لموجة التبشير التي أطلق عنانها في البحرين بأيدي مبشرين من الأمريكيين والإنجليز على حد سواء.

على أن تأثير الدين الإسلامي والحركة الوهابية كان كبيراً في قطر، وهو الذي يفسر لنا ظاهرة فذة في تاريخ قطر تنبئ عن كثب بأثر الدين في النفس القطرية المعاصرة، ألا وهي التطوع للوقوف مع مد الحركة الإصلاحية لدولة الخلافة الإسلامية الذي عبر عنه مدحت باشا والي بغداد، وهو في رأينا تعاطف مع دولة الخلافة الإسلامية ناتج عن أثر الحركة الوهابية السلفية، كما كان القطريون طبقاً لما تورده المصادر التاريخية يؤدون دوراً قيادياً في الدفاع عن انتمائهم الديني للإسلام وعن سعة مفهوم الإنسان

بكل معانيه، وكان لهم دور في الفتوحات الإسلامية في جنوبي فارس والسند، وفي الوقت الذي خلت فيه المصادر الإسلامية من ذكر قطر إلا ما ندر بحسبانها جزءً مندمجاً في الولاية الإسلامية التي كانت تشمل معظم الساحل العربي على الخليج، فإن بعض الحقائق الواردة في بعض تلك المصادر تعزز فكرة إخلاص القطريين لولاءاتهم العقائدية، وآية ذلك أن قطري بن الفجاءة وهو أحد زعماء الخوارج ومن أبناء الأعدان (إحدى بلدان قطر) استطاع بقوات محدودة أن يقص جنب الدولة الأموية حتى أن كلمته سادت في قسم كبير من العراق الفارسي وخراسان، وكانت وفاته في أقصى شمال فارس قريباً من ساحل قزوين.

على أن ما يعنينا هو التركيز على وصول أسرة آل ثاني إلى سدة الحكم وتسلمها مقاليده، فقد نزحت دفعة كبيرة من القبائل النجدية إلى قطر بفروعها العديدة كالعتوب وغيرها كما مر بنا، نتيجة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المجدية التي عمت نجد في بداية القرن الثامن عشر، ومارست هذه القبائل الأعمال البحرية إبان ازدهار مدينة الزبارة المار ذكرها في قطر.

وسرعان ما استولت تلك القبائل على البحرين عام 1783 م، كما تفصل ذلك الكثير من الدراسات التاريخية، ومرت بفترة ازدهار تجاري إلى أن شملها الحكم الوهابي في أوائل القرن التاسع عشر، وقد لعب الإنجليز دوراً بعد هزيمة نابليون مما أدى إلى صدام مع القوى التي يمثلها القواسم (حكام بعض الإمارات العربية) في مدخل الخليج، وتمكن الإنجليز بدهائهم السياسي من استغلال الخلافات القائمة بين المسلمين في المنطقة، وخاصة بين شيعة إيران والأتراك السنيين في العراق، حيث آلبوا كل فريق على الآخر، وحين سقطت الدرعية مقر الحركة الوهابية عام 1818 م بادر الإنجليز بالهجوم بواسطة جيش لهم قدم من الهند على القواسم في رأس الخيمة،

وبذلك تفككت دولة عمان التي كانت من قبل إمبراطورية ضخمة، وهنا يبدأ الدور البريطاني الذي فرض على محمد بن ثاني جد الأسرة الحاكمة أن يتفاهم مع الإنجليز ويعقد معهم معاهدة السلام البحري عام 1868 م، وبظهور أسرة آل ثاني دخل تاريخ قطر الحديث مرحلة جديدة هامة.

ويعود ظهور آل ثاني في قطر، كما تجمع المصادر والروايات، إلى أوائل القرن الثامن عشر للميلاد، وترجع في النسب إلى جدها الشيخ ثاني بن محمد بن ثامر بن علي من بني تميم من أشهر قبائل مضر بن نزار الجد الأكبر لهذه القبيلة، وأصل موطنها في بلاد (نجد) من مقاطعة (الوشم) ومنها نزحوا هم وأبناء عمومتهم (المعاضيد) إلى واحد (جبرين) من أراضي السعودية وأخذوا في التنقل في جنوب البلاد وشرقها حتى انتهى بهم الاستقرار في مدينة الزبارة حيث ولد فيها (ثاني) جد العائلة، ثم انتقلت الأسرة إلى بلدة (فويرط) في شمال قطر قبل انتقالها إلى الدوحة في حوالي العام 1847 م.

وكان نزول آل ثاني الدوحة في ظروف غاية في الشدة والاضطراب برزت فيها شخصية الشيخ محمد بن ثاني الذي وجد في ابنه الشيخ قاسم بن محمد خير عون له، إذ يعتبر الأخير - طبقاً لأقوال المؤرخين - المؤسس الفعلي لإمارة قطر. لقد استطاع الشيخ محمد بن ثاني أن يوحد القبائل القطرية، ويعقد معاهدة السلام البحري مع بريطانيا عام 1868 م، ثم توفي عام 1878 م تاركاً الولاية من بعده لابنه الشيخ قاسم الذي يشار إليه بأنه مؤسس قطر.

الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني

يجمع كل الباحثين والمؤرخين على أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني - رحمه الله - هو مؤسس دولة قطر الحديثة بلا منازع، حيث أمسك بزمام الحكم عام 1878 م

حين ترك والده الولاية له من بعده، ومما قاله أحد المؤرخين فيه «ليس قاسم بن محمد الذي تولى الحكم عام 1878 م بعد وفاة والده مؤسس إمارة قطر المستقلة فحسب، بل إنه فصل كامل مليء بالبطولات من تاريخها المعاصر».

غير أن حكمه لقطر كان تحت سيادة الخلافة العثمانية، واستطاع أن يوحد قطر ويصبح سيداً على جميع القبائل القطرية بفضل ما أوتي من نعمة الثراء نتيجة كونه من أكبر وأشهر تجار اللؤلؤ، فضلاً عن صفاته الشخصية وقدرته على التغلب على ما يعترضه من المشاكل والصعاب، حيث جعلت منه هذه الصفات الشخصية بحق أعظم قطري ظهر في النصف الأول من القرن العشرين، واستطاع أن يحظى من القطريين بالسمع والطاعة، بفضل مشاركته لهم في أفراحهم وأتراحهم، وعرف هذا الشيخ بحنكته ودهائه، فلقد حارب الإنجليز والعثمانيين وتغلب عليهم، وكذلك حارب خصومه من الشيوخ والأمراء الذين هاجموه.

أما بريطانيا التي كانت تطمع في ربط جميع مناطق الخليج بعجلتها فلم يرتبط معها متخذاً بذلك سياسة فريدة من نوعها في مشيخات الخليج، وكذلك الحال مع الدولة العثمانية وإن اعتبرت نفسها والية على المسلمين آنذاك، وفي عام 1913 م توفي الشيخ قاسم، وخلفه في الإمارات ابنه الشيخ عبد الله الذي امتد حكمه حتى عام 1949 م.

الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني

تنازل له والده عن الحكم في مايو 1913 م، ولم يكن اختيار والده له من فراغ، وإنما لما لمسه فيه من إمارات النجابة والحنكة والذكاء، فضلاً عما اتصف به من صفات التدين والتقوى والورع، وكان من سياسة والده أنه يولي بعض أبنائه الحكم لفترة معينة بقصد التجربة والتأهيل لاستكشاف مدى القدرة على تحمل المسؤولية في عملية

خطيرة كالحكم وما يترتب عليه من نتائج لها آثارها وانعكاساتها البالغة وذلك دون التقليل من مكانة هؤلاء الأبناء أو منزلتهم عنده، لكن اختياره في النهاية وقع على ابنه عبد الله الذي يأتي ترتيبه السابع بين الأبناء، وتؤكد الروايات أن المؤسس الشيخ قاسم عندما أراد التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ عبد الله اجتمع بأبنائه وبعض أعضاء أسرته، وكذلك بعض رؤساء القبائل والعشائر في البلاد، وأفصح لهم عن رغبته في التنازل عن الحكم لكبر سنه، فتمت البيعة للشيخ عبد الله في هذا الحشد فيما يعرف عند القطريين «بيعة الغريفة» كونها تمت في إحدى الغرف المشهورة بمدينة الدوحة والتي ارتبطت بهذا الحدث.

وقد استمر حكم الشيخ عبدّ الله للبلاد من عام 1913 م إلى عام 1949 م أي قرابة (36) عاماً، وتميز عهده بحدثين هامين في تاريخ البلاد، الأول أن عهده عهد التحول إلى الحماية البريطانية، والثاني: أن عهده هو عهد استخراج النفط من باطن الأرض القطرية.

أما بخصوص الحدث الأول: فإننا يمكن أن نتلمس خطوط العلاقات البريطانية القطرية منذ أن ابتدأت في العام 1868 م وفق ما أشرنا حينها عقدت السلطات البريطانية في الخليج في ذلك العام اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر آنذاك من جملة ما عرف بمعاهدات السلم البحري المعقودة في الفترة ما بين عام 1806 م وعام 1853 م بين بريطانيا وشيوخ الخليج، تعهد الشيخ محمد بن ثاني فيها باحترام الأحكام العامة للمعاهدة الدائمة للسلام للعام 1853 م وبالمقابل أدت الاتفاقية إلى اعتراف السلطات البريطانية في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني كحاكم قطر.

بيد أن هذه العلاقات البريطانية القطرية اعترتها تطورات كبرى نجمت عن دخولها في مرحلة جديدة أكثر ترسيخاً وفاعلية في عهد الشيخ عبد الله الذي تولى

الحكم عام 1913 م وإبرامه معاهدة الحماية كما ذكرنا في العام 1916 م، وتعتبر هذه المعاهدة هي حجر الزاوية في العلاقات القائمة بين البلدين منذ إبرامها.

ولقد تضافرت عوامل عدة دفعت بالشيخ عبد الله لعقد هذه الاتفاقية يأتي في طليعتها مقدمات الحرب العالمية الأولى التي تعتبر السبب المباشر الذي أوجب على بريطانيا اللجوء إلى المعاهدة من أجل تأمين مصالحها في منطقة الخليج هادفة من وراء ذلك تجميع كافة قواها ووحدة جبهاتها أثناء الحرب، وتفرغ كافة قواها السياسية والعسكرية لمجابهة احتمالاتها، خاصة وأن الحكومة العثمانية رأت بعد تولي الشيخ عبد الله الحكم إثر وفاة والده قاسم وفي أواخر عهده بسبب حروبها مع البلقان من عام 1912 م إلى عام 1913 م أنه من الأفضل لها تسوية مشاكلها الثانوية مع بريطانيا حتى تحوز على تأييدها، وبالفعل بدأت المفاوضات في لندن وتناولت موضوع النفوذ العثماني في الخليج العربي.

وفيما يتعلق بقطر، نصت (م11) من الاتفاقية التي أبرمت بشأن تلك المشاكل على ما يأتي: «تتنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر التي سيستمر في حكمها الشيخ قاسم بن ثاني وخلفاؤه من بعده».

كما أن تجارة الرقيق التي كانت رائجة، وازدياد نشاط القرصنة على ساحل قطر في بداية القرن العشرين وظهور تصارع القوى في الداخل والخارج، وازدهار تجارة السلاح التي كانت تشكل خطراً كبيراً على النفوذ البريطاني، بالإضافة إلى سقوط مدينة الإحساء في قبضة الملك عبد العزيز آل سعود عام 1913 م مما أثار مخاوف بريطانيا فأسرعت إلى عقد المعاهدة.

بالإضافة إلى الصراعات المتفاعلة داخلياً وخارجياً التي سبقت حكم الشيخ عبد الله وهي الصراعات العائلية والشخصية التي يتطلبها الوصول إلى كرسي الإمارة،

فالأتراك قاموا بدور في محاولتهم إيجاد منافس للشيخ قاسم بن ثاني بشخص يدعى محمد بن عبد الوهاب الذي تربطه صلة مصاهرة بآل ثاني، وهذا ما جعل الشيخ قاسم يرفض كل المشاريع التركية الهادفة لتقوية سلطة تركيا على قطر.

كما أن وقوف السعودية إلى جانب الشيخ خليفة شقيق الشيخ عبد الله الذي رشحته الإشاعات ليكون خليفة لوالده بدلاً من الشيخ عبد الله، كادت تؤدي إلى مشكلة لولا حنكة ودهاء الشيخ عبد الله الذي دخل في تحالف مع ابن سعود ليضمن حكمه فتراجع ابن سعود عن موقفه مؤيداً الشيخ عبد الله، ناهيك عما لعبته الخلافات والمشاكل العائلية من دور في الاستعانة بطلب الحماية على نحو ما جرى في الكويت والبحرين على سبيل المثال، فكانت هناك منافسة بين الشيخ قاسم بن ثاني، وأخيه الشيخ أحمد الذي تسلم مقاليد قائمقامية قطر عام 1893 م بعد حركة التمرد الكبرى التي قام بها القطريون ضد الأتراك واستطاعوا أن يحققوا نتيجة هذا التمرد وقف جميع خطط تركيا في تقوية نفوذها على قطر، ورغم تسلم الشيخ أحمد القائمقامية إلا أن السلطة الفعلية ظلت في يد أخيه الشيخ قاسم، حتى وفاة الشيخ أحمد، وتولى الشيخ عبد الله بن قاسم الحكم، ولجوئه لطلب الحماية من بريطانيا عام 1916 م، آخذاً بذلك دور رجل الدولة القوي.

وفي تحليلنا لطبيعة معاهدة الحماية البريطانية والوضع القانوني لقطر في ظلها، نستطيع القول أن هذه المعاهدة ينطبق عليها ذات الوصف الذي ينطبق على معاهدات الحماية المبرمة بين بريطانيا وإمارات الخليج الأخرى والتي أناطت ببريطانيا تولي الشؤون الخارجية لهذه الإمارات وتسييرها نيابة عنها، وترك الشؤون الداخلية تمارس بواسطة الأمراء والشيوخ على نحو لا يتعارض والمصالح البريطانية.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية كما هو معروف بنداً ينص على حماية قطر في حال

تعرضها لغزو خارجي من أية دولة كانت، وبذلك ضمن الشيخ عبد الله لملكه وحكمه الاستقرار والطمأنينة بضمانة بريطانيا، علماً بأن هذه الاتفاقية هي آخر اتفاقية من هذا النوع تبرمها بريطانيا مع بلد خليجي.

وفي عام 1949 م، ونظراً لتشعب العمل واكتشاف النفط عينت بريطانيا ممثلاً لها مقيماً في قطر بعد أن كان هذا الممثل يقيم في البحرين.

ولقد تمكن الشيخ عبد الله بحنكته وإدراكه أن يوقف ويتحفظ على سريان ثلاثة بنود أساسية من بنود الاتفاقية، كان في طليعتها السماح بوجود هذا الوكيل البريطاني الذي يمثل الحكومة البريطانية في قطر، ثم السماح للرعايا البريطانيين بالإقامة في قطر بغرض التجارة وفي إقامة مركز للبريد والبرق في أراضي قطر.

بيد أن قطر أخذت على عاتقها نظراً للأوضاع السائدة فيما بعد قبول وتنفيذ هذه البنود في عام 1949 م، كما أبدى الشيخ عبد الله بعض التحفظات على مواضيع هامة ورد ذكرها في الاتفاقية كتجارة السلاح وتجارة الرقيق، وقبلت بريطانيا هذه التحفظات مبدية تفهماً لوجهة نظره حيالها بناءً على المراسلات والكتب المتبادلة بينها وبينه، وذلك مقابل التجاوب الإيجابي من الحاكم طواعية في تنفيذ بنود الاتفاقية، ومن هنا يتبين لنا أن التدخل البريطاني في شؤون قطر الداخلية لم يكن بنفس الصورة والكيفية الذي كان في بعض الإمارات المجاورة، ويرجع هذا لسياسة الشيخ عبد الله التي ظهرت منذ البداية.

أما الحدث الثاني فهو استخراج البترول بعدما دلت الاكتشافات إثر المسح الجيولوجي الذي قامت به الشركات الأجنبية وجود البترول في باطن الأرض القطرية، وتحديداً في منطقة دخان حيث يعتبر نفطها من أجود أنواع الزيت في العالم، وكان لزاماً على بريطانيا أن تبرم إحدى شركاتها اتفاقية للحصول على امتياز التنقيب

وفق ما ورد في اتفاقية الحماية من حظر إبرام أية اتفاقية للتنقيب عن البترول مع أية دولة أو جهة إلا بعد الموافقة المسبقة من بريطانيا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشيخ عبد الله بن قاسم ومنذ توليه الحكم عام 1913 م كما ذكرنا قد شرع في تأهيل ابنه الشيخ حمد بن عبد الله لولاية العهد وتهيئته مستقبلاً لتحمل أعباء الحكم من بعده اعتماداً على ما لمسه فيه من كفاءة وجدارة لهذا المنصب، وطلب من بريطانيا بادئ الأمر الاعتراف بابنه ولياً للعهد في مبادرة منه لإثبات حسن النوايا معها وتدليلاً على تواصل العلاقات معها وسيرها سيراً حسناً وطبيعياً، ولكن بريطانيا تلكأت منذ البداية في الاستجابة بمطلبه، بالرغم من تكراره لهذا الأمر وإلحاحه فيه، ويعزو المؤرخون والباحثون السبب في ذلك ما كان يعلمه الإنجليز من قوة شخصية الشيخ حمد وما قد يؤدي إليه ذلك مستقبلاً من صعوبة في التعامل معه، كما يشيرون إلى أنه ربما كانت هناك مواقف تجاه الشيخ حمد من بعض البلاد المجاورة لعلمهم بما يتميز به من حنكة وقوة شخصية، ورغم هذا التلكؤ من جانب بريطانيا إلا أن الشيخ عبد الله - بما أُوتي من حكمة - استطاع الصمود والصبر في انتظار تحين الفرصة التي قد تجيء بها الظروف فكان له ما أراد، فحين عزمت بريطانيا على التوقيع على اتفاقية التنقيب عن النفط وقررت الشروع فيه عام 1932 م، اشترط الشيخ عبد الله قبل التوقيع أن يكون ذلك مرهوناً بموافقة بريطانيا على تولية ابنه حمد ولياً للعهد، وهنا لم تجد بريطانيا بداً من الإذعان للأمر والاستجابة له تحقيقاً لمصالحها في المنطقة بعد تصدير البترول، ولا ريب أن هذا الموقف يشكل انتصاراً للشيخ عبد الله ويبرز قدرته في التفاوض بما يحقق له هدفه ورغبته.

ولقد استمر الشيخ عبد الله في حكم البلاد مطبقاً تعاليم الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد المستمدة منها، يؤازره ويعاونه في أعباء مهمته ابنه وَوَلِيّ عهده

الشيخ حمد بن عبد الله (وهو الابن الثاني له في الترتيب) إذ يكبره في السن شقيقه الشيخ علي بن عبد الله الذي تولى الحكم فيما بعد إثر وفاة شقيقه - كما سوف نرى.

وفي وقت لاحق من حكم الشيخ عبد الله، شرع يفوض ولي عهده في كل الأمور يبت فيها ويتولى تصريف شؤونها مستمداً التوجيهات من والده انطلاقاً من احترام القيم داخل الأسرة الحاكمة، وفي عهد الشيخ عبد الله وبعد إبرام اتفاقية التنقيب عن البترول - جاءت شركة نفط قطر للقيام بهذه المهمة التي تعتبر بلا شك انقلاباً في تاريخ قطر ونقلة نوعية فاصلة في حياتها العامة، وشرعت في توظيف القطريين الذين وجدوا في العمل بالشراكة فرصة أكبر وأثمن تعوضهم قسوة العمل في البحر واستخراج اللؤلؤ منه، وبذلك انفتح باب الرزق شيئاً فشيئاً أمام القطريين وكانت توجيهات الحاكم وولي عهده إلى الشركة أن تكون الأولوية في التوظيف للقطريين.

وجاءت تباشير تفجر البترول من البئر البترولية رقم (1) في منطقة دخان في مطلع الأربعينات فكانت فرحة لا توصف غمرت قلوب القطريين متطلعين بهذه البشرى إلى حياة كريمة ينعمون فيها برغد العيش والرفاهية بعدما كابدوا من مصاعب، غير أن الظروف شاءت غير ذلك إذ فرضت الحرب العالمية الثانية ودخول بريطانيا طرفاً فيها مع الحلفاء إغلاق الشركة وإيقاف عملها مع استبقاء النية للعودة ثانية عند انتهاء الحرب وفور زوال السبب مما شكل صدمة قوية للقطريين تدافعوا على أثرها بالرحيل والهجرة إلى البلدان المجاورة مثل السعودية والبحرين والكويت حيث توافر فرص العمل بعد ظهور البترول في هذه الدول بزمن يسبق ظهوره في قطر سيّما بعدما حل بقطر كساد كبير جراء إغلاق أعمال الشركة، ومع ذلك لم ييأس الحاكم وولي عهده ولا الشعب القطري من التفاؤل بعهد مشرق يكشف هذه الغمة وينير الظلمة، فما كادت الحرب تضع أوزارها منذ العام 1946 م حتى عادت شركة

النفط لاستئناف عملها وحفر المزيد من الآبار في حقل دخان بعد أن ثبت تواجد النفط القطري بكميات تجارية فيه، فعاد الأمل من جديد يغمر النفوس ودب النشاط في دخان وتدافع القطريون للالتحاق بالعمل فيها.

كما بدأت قوافل المهاجرين ومنذ مطلع الخمسينات بالتدرج تعود لوطنها الذي غادرته لطلب الرزق في الدول المجاورة، واحتلت مسألة النفط وما يرتبه من آثار اقتصادية جانباً كبيراً من اهتمام الشيخ عبد الله وولي عهده لما يمثله لشعبهما من قوة اقتصادية ورخاء عيش.

ومما يسترعي الانتباه أنه منذ تقلد الشيخ عبد الله الحكم في عام 1913 م وحتى عام 1945 م لم يكن هناك اهتمام وعناية بالتعليم الحديث فقد اقتصر على التعليم الديني المتمثل في ما يسمى «الكتاتيب» تنفرد بتعليم القرآن الكريم والكتابة وشيء من الحساب قليل، لكن في العام 1918 م تقريباً استقدم الشيخ عبد الله بن قاسم العالم الديني الفقيه الشيخ محمد المانع وأسند إليه أمانة القضاء والإفتاء في البلاد، وقام هذا الأخير بجانب عمله بالتدريس، فافتتح له مدرسة في منطقة الجسرة أطلق عليها «المدرسة الأثيرية» درس على يديه فيها كوكبة من أهالي قطر، وكان التعليم فيها دينياً صرفاً، وفي العام 1945 م حين عاودت الشركة عملها بعد انتهاء الحرب سيطر التعليم على تفكير الحاكم وولي عهده فقرروا فتح مدرسة نظامية لتعليم أبناء البلاد تتزامن مع انطلاقة النهضة في البلاد.

وقد افتتحت هذه المدرسة في العام 1948 م أطلق عليها اسم «مدرسة الإصلاح الحمدية» تولى إدارتها الشيخ محمد بن علي المحمود من كبار رجالات الشارقة بدولة الإمارات العربية وأهل الفكر والعلم فيها، وبدأ العمل بها مستعيناً ببعض المدرسين من أبناء الخليج والدول العربية، وكان قد سبق للشيخ عبد الحميد الدايل – رحمه الله

– وهو من أهالي الزبير بالعراق توطن في قطر منذ العقد الأول من القرن العشرين أن فتح له كتاباً درس فيه أبناء الحاكم وأتباعه، ثم فتح له في أواخر الأربعينات من القرن الماضي مدرسة نظامية درس فيها عدد كبير من أهالي قطر، واستمر في سلك التدريس حتى بعد بدء التعليم النظامي وإلى وفاته في أواخر الستينات من القرن الماضي.

وفي أواخر العام 1947 م حدث ما لم يكن في الحسبان إذ استأثرت رحمة الله بالشيخ حمد بن عبد الله ولي العهد فكان لهذه الصدمة وقع كبير في نفس والده الذي كان يبني عليه آمالاً كبيرة خصوصاً وأن هذه المصيبة حلت على والده وهو في أخريات عمره، فلم يجد بداً ولا مناصاً من اتخاذ اللازم نحو تولية خليفة لولده وولي عهده، سيما وأن حفيده الشيخ عبد العزيز بن حمد الذي كان جده يؤمل أن يوليه ولاية العهد والحكم خلفاً لوالده قد توفاه الله هو الآخر بعد أسبوعين من وفاة والده، الأمر الذي دفع بالشيخ عبد الله إلى التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ علي بن عبد الله، ورغبته في أن يكون حفيده الشيخ خليفة بن حمد ولياً لعهده يخلفه من بعده، نظراً لصغر سن الشيخ خليفة آنذاك، وهو ما أكده شهود العيان والرواة، وعلى ذلك كتبت الوثائق والمستندات، كما يروي معاصرو تلك الفترة، أنهم حضروا هذه البيعة، حين تقلد الشيخ على مقاليد الحكم عام 1949 م بحضور المعتمد البريطاني في الخليج، وهو تقليد سارت عليه بريطانيا في بقية إمارات الخليج بانتداب حضور ممثل لها في حفل هذا التنصيب تعبيراً عن استمرار العلاقات وتأكيد حسن النوايا وترسيخ سياستها الودية تجاه الحكام، بإقرارها مباركة ما يتوصل إليه البيت الحاكم في الإمارة حول هذه المسألة التي تعتبرها بريطانيا شأناً داخلياً يترك أمره لما يتم الاتفاق حوله في إطار البيت الحاكم.

وكان من حسن الطالع أن يتولى الشيخ علي حكم البلاد، مع بدء تصدير أول شحنة

من البترول انطلقت إلى أسواق العالم معلنة دخول قطر في عداد الدول البترولية التي ينتظرها مستقبل واعد، خصوصاً بعدما ثبت وجود احتياطي كبير من البترول فيها، واستهل الشيخ علي عهده بأن طلب من بريطانيا تزويده بمستشار بريطاني يساعده في إدارة شؤون بلاده الداخلية ويقدم له المقترحات التي يبقى تنفيذها رهن إدارة الحاكم ومشيئته، وعمد المستشار عند قدومه عام 1950 م وهو المستر بلانت إلى تكوين تنظيم إداري على قمته هو شخصياً يعاونه عددٌ من المديرين البريطانيين الذين أسند إليهم إدارات الصحة والأشغال والهندسة والأعتدة الميكانيكية والعمل والموانئ وغيرها، بينما بقيت إدارة الجمارك يشرف عليها أحد القطريين اختير من قبل الحاكم، عدا مرفق التعليم حيث بقي بعيداً عن نفوذ وسيطرة المستشار حرصاً من الحاكم ومعاونيه على الابتعاد به عن أية تأثيرات نظراً لما يمثله التعليم من أهمية جوهرية في بناء الإمارة وتقدمها وبث الروح الوطنية في نفوس الطلاب، وشكل الحاكم لهذا الغرض لجنة رباعية من وجهاء البلاد وأعيانها لإدارة التعليم تحت الإشراف المباشر للحاكم وذلك في العام 1951 م، ثم ما لبث أن حلت هذه اللجنة، وتحولت إلى وزارة للمعارف أسندت إمرتها إلى الشيخ خليفة بن حمد في العام 1956 م الذي تنازل عنها بدوره لشقيقه الشيخ قاسم بن حمد أواخر عام 1957 م.

ولقد خصص الشيخ علي اعتمادات مالية لا بأس بها للإنفاق على التعليم بسخاء ومنح الطلاب مزايا كثيرة مثل الرواتب الشهرية والملابس والقرطاسية ووجبات التغذية الصحية، وافتتحت المدارس النظامية وزاد الإقبال على التعليم وانحسر الإقبال شيئاً فشيئاً على الكتاتيب التي كانت قائمة يومذاك، بعد التوجه الجديد ومنح الحوافز، كما استقدمت طلائع البعثات الدراسية من مصر وسوريا وفلسطين ولبنان للتدريس، وحظيت مناهج العلوم الشرعية بالنصيب الأوفر في خطط الدراسة، بينما تعثر تعليم البنات في البداية بسبب صعوبة إقناع بعض الشيوخ ووجهاء وأعيان

البلاد بهذه الفكرة واعتقادهم أن تعليم البنات يتعارض مع المبادئ الدينية، غير أن الشيخ خليفة بن حمد ومنذ البداية أخذ على عاتقه إقناع المعارضين بمؤازرة من علماء الدين فكان له ما أراد، وبذلك انكسر عنق الزجاجة، وافتتحت أول مدرسة للبنات عام 1957 م بعد أن تم فتح ثلاث فصول في منزل المربية القطرية المشهورة آمنة محمود الجيدة – رحمها الله – التي كانت تدرس البنات في منزلها، وبالتالي سار تعليم البنين مع تعليم البنات في خطٍ موازٍ مع منح ذات الحوافز المشجعة عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المستشار حاول في بداية توليه منصبه التدخل لدى الحاكم بإبعاد التعليم عن المناهج المصرية وعدم استقدام المدرسين المصريين والتعاقد معهم، وكذلك منع إيفاد الطلاب القطريين للدراسة في جامعات مصرية والاستعاضة عنها بابتعاثهم إلى جامعات أوربا وأمريكا ولبنان، وكان في ذلك مدفوعاً بتأثيرات ثورة 23 يوليو وما حملته من مبادئ وشعارات تندد بالاستعمار وتنادي بمبدإ القومية العربية التي أطلق فكرتها وجدد إحياءها الرئيس جمال عبد الناصر، غير أن المستشار لم يجد أذناً صاغية لهذا المطلب، بل جابه معارضة قوية من ولاة الأمر مما جعله في النهاية يذعن للمطلب الوطني الأمر الذي فشل خطته في هذا الشأن.

وفي عهد الشيخ علي كذلك تم شق الطرق وبناء المدارس وإقامة المستشفيات والتي كان أهمها مستشفى الرميلة الذي اعتبر في عام افتتاحه 1957 م من أضخم المستشفيات في المنطقة، كما امتدت الطاقة الكهربائية إلى البيوت وإدخال المياه إليها.

وبادر الشيخ علي إلى توزيع الأراضي السكنية للمواطنين وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي تقرر إزالتها لصالح التخطيط العمراني في العاصمة مما أوجد لهم ثروة مكنتهم من تنميتها فيما يدر عليهم من أرباح ومنافع في حياتهم الاقتصادية، كذلك يذكر للشيخ علي أنه أول من بادر – بعد أن منَّ الله على البلاد بالخير – إلى عتق الأرقاء

لوجه الله، وهي ظاهرة كانت سائدة منذ القدم في المنطقة.

وعرف عن الشيخ علي كذلك إلى جانب ورعه وتمسكه بدينه شغفه بالأدب والشعر والإطلاع، وفي هذا السياق سارع إلى إحياء عدد من الكتب الدينية والسلفيّة والتاريخ الأدب، وأنشأ مكتبة خاصة عرفت فيها بعد باسمه ولا زالت قائمة حتى اليوم.

وفي معرض إدارة الشأن الداخلي للإمارة فقد وافق الحاكم على طلب بريطانيا إرسال معتمد لها يقيم في قطر ويناط به تسيير الشأن الخارجي للإمارة وليكون الوسيط بين قطر والعالم الخارجي، وتزامن قدومه مع قدوم المستشار مع اختلاف طبيعة ووظيفة كل منهما، ويأتي اعتماد هذا الممثل بعد فترة طويلة من الزمن، ويمتد من عام 1916 م إلى عام 1949 م حين تحفظ - الشيخ عبد الله بن قاسم في اتفاقية الحماية كما سبق الإشارة على مجيئه وقبول بريطانيا هذا التحفظ وتأجيله إلى حين الحاجة إليه، وقد فرضت الظروف ضرورة هذا التواجد نظراً للتوسع المرتقب لقطر مع العالم والحاجة إلى هذا الوسيط للقيام بهذه المهمة، نظراً لأن الاتفاقية بين البلدين قد تركت هذا الشأن لبريطانيا تقوم به نيابة عن قطر.

ومارس هذا المعتمد مهامه في حدود اختصاصاته التي انحسرت في الشؤون الخارجية، غير أنه أنيط به منذ وصوله القيام بمحاكمة الأوربيين والهنود وغيرهم الذين يحاكمون في دائرة داخل مبنى المعتمدية عن طريق قاضٍ يحضر أسبوعياً من مسقط إلى قطر، وتنفذ الأحكام الصادرة عن هذا القاضي باسم حاكم قطر.

ولقد تمتعت قطر في ظلّ حكم الشيخ علي بالأمن والاستقرار حيث تم تنظيم نواة لتكوين الجيش أشرف عليها حتى عام 1971 م بريطاني يدعى «كوكرن» الذي أشهر إسلامه في منتصف الستينات من القرن الماضي وتسمى «محمد المهدي» كما تولى الشأن الأمني أيضاً بريطاني هو الآخر يدعى «بريكس» ومنذ بدايات عهده أخذت

الهجرة تتدفق إلى قطر لتوافر فرص العمل فيها في خضم بدايات النهضة وما تتطلبه من أيد عاملة خصوصاً مع ندرة السكان القطريين، وظلّت الشريعة الإسلامية تحكم مجالات الحياة كلها والأحكام الشرعية لها مكان الصدارة، ولكن في عهده أنشئت المحكمة العدلية للنظر في المسائل المدنية وكذلك القضايا ذات الطابع المستعجل، وكان يحاكم فيها كل من الشيخ أحمد بن علي، والشيخ خليفة بن حمد وإذا اقتضى الأمر تحال القضية إلى المحكمة الشرعية في حال تعلقها بأمر يتطلب حكماً شرعياً، كما تم تنظيم المحكمة الشرعية التي تقلد العمل فيها منذ عام 1939 م فضيلة العلامة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود - رحمه الله - واستمر في منصبه حتى وفاته عام 1997 م.

وهكذا يمكن اعتبار عهد الشيخ علي عهداً فاصلاً كونه يمثل الانطلاقة الأولى نحو بناء الدولة العصرية في قطر، خصوصاً بعدما تم في عهده منح امتياز التنقيب عن النفط في البحر لشركة شل مما يضاعف الإنتاج.

الشيخ أحمد بن علي آل ثاني

تولى الحكم في 24 أكتوبر عام 1960 م إثر تنازل والده الشيخ علي له عن الحكم بعد أن تم التوافق عليه داخل البيت الحاكم، وذلك لأن الاتفاق المسبق كما أشرنا آنفاً -أن يتولى الحكم بعد الشيخ علي ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد لكن عندما أبدى الشيخ علي رغبته في التنازل لصالح ابنه الشيخ أحمد- حظيت هذه الرغبة بالاحترام وتغلبت الحكمة وسادت العقلانية داخل الأسرة، وكشفت عن احترام القيم داخلها، وقد تم تأكيد ولاية العهد للشيخ خليفة بن حمد وباركت بريطانيا هذه الخطوة التي تمت في إطار اتفاق الأسرة، عبر حضور المعتمد البريطاني في الدوحة، حفل مبايعة الشيخ أحمد وتنصيبه لتأكيد استمرار العلاقات بين البلدين.

وكانت أبرز القرارات التي أقدم عليها الشيخ أحمد حال تسلمه مقاليد السلطة

إلغاء منصب المستشار البريطاني وهو التقليد الذي كان متبعاً منذ عام 1950 م، بإيعاز وإصرار من الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد الذي عرف بموقفه الوطني المتشدد تجاه الإنجليز، وتولى هذا الأخير هذا المنصب مستعيناً فيه ببعض الخبراء العرب ومنهم المرحوم حسن كامل (المصري الجنسية) ولم يثر ذلك أي ردّ فعل من جانب بريطانيا الذي اعتبرته شأناً داخلياً يخص الإمارة، وينبغي احترامه، وهو ما اعتبره المراقبون انتصاراً للإرادة الوطنية وحريتها التامة في شأنها الداخلي كإمارة تتمتع بكيان مشيخي مستقل، واتبع الشيخ خليفة ذلك بأن سعى بالتدريج للتخلص من رؤساء الدوائر البريطانيين وإحلال كفاءات عربية محلهم ريثما تتوافر الكفاءات القطرية.

واضطلع الشيخ خليفة بدور الرجل القوي فتم تنظيم الجهاز الحكومي على نحو يواكب أحدث نظم الإدارة، وازدادت عائدات النفط بفضل زيادة الإنتاج من الحقول البرية والبحرية، كما أعدّ الشيخ خليفة خطة شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نالت موافقة الحاكم، فكان مشروع الإسكان الشعبي الذي انتفع به المواطنون بشروط ميسرة هي أقرب إلى المجانية، وكذلك مشروع إسكاني لكبار الموظفين، وبدأت البعثات الدراسية يزداد عددها إلى الخارج، مع توسع في رقعة التعليم بزيادة المدارس في المدن والقرى، كما صدرت في عهده العديد من التشريعات المنظمة لحياة المجتمع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بيد أنه مما يسترعي الانتباه في فترة حكم الشيخ أحمد خطوة ينبغي التوقف عندها، عندما أقدم الحاكم في العام 1964 م على إنشاء مجلس للشورى برئاسة نائب الحاكم وولي العهد وعضوية خمسة عشر من أفراد الأسرة الحاكمة، وأنيط به بحث الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون إلى الحاكم، وكذلك المقترحات التي تهم البلاد ورفع التوصيات بصددها إلى الحاكم للنظر فيها واتخاذ ما يلزم بشأنها، ويبدو أن الإقدام على مثل هذا

الإجراء كان بسبب ما ساد في بقية الإمارات الخليجية التي أقدمت على تشكيل تنظيمات دستورية لتعزيز مبدإ المشاركة بعد بروز التيارات الشعبية المطالبة بذلك.

وقد قيل في طبيعة تشكيل هذا المجلس وتركيبته، إن أعضاء الأسرة الحاكمة هم أقدر على توصيل الشكاوى والمقترحات بسهولة إلى الحاكم لما يملكونه من تأثير ونفوذ يساعد على اتخاذ القرار خصوصاً وأن هذه الخطوة هي نقطة البداية وكانت تتفق مع ظروف الإمارة يومئذ ويمكن تطويرها فيما بعد.

ولا شك أن هذه التجربة مهما قيل من نقد بشأنها، إلا أنها مبادرة تفتح الطريق نحو الأمل في تحقيق الأحسن مستقبلاً لكن هذا المجلس بالرغم من صدور مرسوم اختصاصاته وتشكيله وتنظيمه لم يبصر النور على أرض الواقع، وبالتالي أسدل عليه الستار.

وفي العام 1968 م أعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج بحلول عام 1971 م في إشارة واضحة لإماراته ومشيخاته بأن تعد العدة لمواجهة الآثار التي ستترتب على هذا الانسحاب وملء فراغه، وفي الحال سارعت إمارات الخليج للتنادي لبحث تداعيات هذا القرار وقرّروا إنشاء تكتل في صيغة اتحاد تساعي يضم كلاً من قطر، والبحرين، والإمارات السبعة، وعقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات وتمت عدة لقاءات لم تؤدي إلى نتيجة بسبب اتساع هوة الخلاف بين الإمارات حول بعض المسائل والبنود بالرغم من جهود وساطة قامت بها كل من السعودية والكويت وبريطانيا لم تنجح في التوفيق بين وجهات النظر وتذليل الصعاب مما نتج عنه في النهاية استقلال قطر والبحرين وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولكن يلاحظ أنه في أثناء مباحثات هذا الاتحاد، استبقت قطر باتخاذ بعض الخطوات على الصعيد الداخلي اعتبرت تطوراً جوهرياً على المستوى السياسي والدستوري في الإمارة التي لم يتحقق لها بعد الاستقلال، ففي أبريل 1970 م أصدر

الحاكم نظاماً أساسياً مؤقتاً للحكم اعتبر بمثابة أول دستور مكتوب في تاريخ البلاد في صورة منحة منه لشعبه تضمن منح المزيد من الحقوق والواجبات للمواطنين، ونظم السلطة التنفيذية والقضاء، وحمل بين ثناياه بشرى تكوين أول مجلس للشورى يتم تشكيله بالانتخاب ويتكون من عشرين عضواً، ويعبر عن آرائه في صورة توصيات ترفع إلى الحاكم ومجلس الوزراء، كما شكلت أول وزارة قطرية في نفس العام.

وقد أعلن استقلال قطر في 3 سبتمبر عام 1971 م بخطاب وجهه الشيخ أحمد إلى الشعب عشية الاستقلال، ألقاه نيابة عنه عبر الإذاعة والتلفزيون الشيخ خليفة بن حمد أكد فيه مبررات اللجوء إلى الاستقلال وما يعتزم الحكم القيام به بعد الاستقلال بالرغم من أن البند المتعلق بمجلس الشورى المنتخب الذي نص عليه في النظام الأساسي المؤقت للحكم ظل معطلاً، ولم يتم تفعيله حتى 22 فبراير 1972 م حينما تولى الشيخ خليفة بن حمد مقاليد الحكم في البلاد استناداً إلى ظروف خاصة.

الشيخ خليفة بن حمد

تسنم سدة الحكم بمبايعة من الأسرة الحاكمة والقوات المسلحة والشعب في 22 فبراير 1972 م كما أشرنا آنفاً، وقد بادر على الفور باتخاذ سلسلة من القرارات فيما أطلق عليها «الحركة التصحيحية»، تمثلت في زيادة رواتب موظفي الدولة وإعفاء المنتفعين من الأقساط المتعلقة بقروض الإسكان الشعبي، فضلاً عن إصدار تعديل لنظام الحكم السابق، أطلق عليه «النظام الأساسي المؤقت المعدل»، وبمقتضاه خرج إلى ميدان التطبيق مجلس الشورى في تشكيلة أولية قوامها (20) عضواً تم اختيارهم بالتعيين استناداً إلى معطيات حتمتها الظروف القومية للبلاد، مع استبقاء النية للأخذ بنظام الانتخاب حال توفر الأجواء الملائمة.

وفي عهده ازداد حجم الجهاز الحكومي وتوسع كثيراً في خط متواز مع متطلبات

النمو في أجهزة الدولة، كما تم إيفاد السفراء القطريين وافتتاح السفارات والمفوضيات والقنصليات القطرية في الخارج، واستقبال السفراء والمبعوثين من الخارج، وتكاثر عدد الخريجين القطريين وأسندت لهم المناصب الهامة في الدولة.

وحرص الشيخ خليفة على إقامة علاقات صداقة قوية وراسخة مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية في إطار سياسة الانفتاح التي شهدها عهده، وقام لهذا الغرض بعدة زيارات إلى الخارج، كما استقبل عدداً كبيراً من الملوك والرؤساء العرب والأجانب، ومما يسجل للشيخ خليفة إقدامه على توجه وطني تمثل في تعريب قيادة الجيش والشرطة وتعيين قطريين على رأس هذين الجهازين الوطنيين، بعدما احتكرها الأجانب لفترة من الزمن، وعمل الشيخ خليفة منذ تبوئه سدّة الحكم على إصدار التشريعات التي تنظم الدولة في وثبتها الجديدة، فصدرت حصيلة كبيرة من هذه التشريعات تناولت شتى المجالات، وجرى تنظيم كافة المرافق عن طريق استحداث وزارات وإدماج بعضها بما يتناسب مع طبيعة العمل والتطور، وكذا استحدث نظام وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين لأول مرة.

ومما يجدر التنويه به، هو ذلك الاهتمام من جانب الشيخ خليفة بتجربة الحكم في الدولة من خلال تطوير عمل واختصاصات مجلس الشورى كركيزة أساسية في المشاركة، واعتباره هيئة استشارية تعاون الأمير في تمحيص القوانين ومراجعتها قبل إصدارها فزيد عدد الأعضاء في عام 1976 م ليصبح (30) عضواً مع منحه بعض الصلاحيات التي تتناسب مع مهامه الاستشارية، ثم ارتفع العدد عام 1990 م ليصبح (35) عضواً، وقد نمت تجربة المشاركة في قطر مع الزمن نمواً آمناً بعيداً عن الهزات والنكسات مما مكّن لها الاستمرار.

ونال الشأن الخليجي نصيباً كبيراً من اهتمامات الشيخ خليفة ففي عهده انخرطت

قطر مع دول الخليج في منظومة دول مجلس التعاون، واستضافت أول مؤتمر قمة خليجية عام 1984 م تقريباً، وشاركت بإيجابية في كل أنشطة هذا المجلس والسعي لتفعيل قراراته، وكانت قطر بمبادرة منه السباقة منذ قيام المجلس إلى طرح فكرة «السوق الخليجية المشتركة» بعدما ظهرت إلى الوجود واقعاً منذ يناير 2008 م.

وتوسع في عهده التعليم الجامعي الذي بدأت نواته الأولى بكليتين للتربية للبنين والبنات عام 1973 م ما لبثت أن تحولت إلى جامعة قطر عام 1977 م بكلياتها الست الحالية (الشريعة – القانون – العلوم والآداب – الهندسة – الإدارة والاقتصاد – التربية) وبدأت سياسات تطوير حقل الشمال للغاز الطبيعي الذي يعد ثاني أكبر حقل منتج للغاز بما يشتمل عليه من احتياطيات وإنتاج، وفي عهده بويع الشيخ حمد بن خليفة ولياً للعهد في 31/ 5/ 1977 م بإجماع أهل الحل والعقد في البلاد، ولما تميز به من جدارة وكفاءة.

وهكذا يتبين لنا أن عهد الشيخ خليفة الذي امتد من عام 1972 م إلى عام 1995 م (23) عاماً قد حفل بالكثير من الإنجازات وضعت لبنات أولى لعملية التطوير التي أقدم عليها وتابعها الأمير الشيخ حمد بن خليفة بعد توليه سلطاته الدستورية.

الشيخ حمد بن خليفة

تقلد زمام الحكم خلفاً لوالده بعد مبايعة أفراد الأسرة الحاكمة وموافقتهم، وذلك في انتقال سليم للسلطة، سادته روح المحبة والتقدير والإجلال في 25/ 6/ 1995 م، وقد امتاز الشيخ حمد بعقلية شابة متفتحة ورؤية ثاقبة يشهد له جميع من عرفه وقد مكنته دراسته وثقافته الواسعة من العزم على اختراق الصعاب بإرادة صلبة جعلت منه بحق رجل دولة يتصف بصفات القائد الناجح، والنظر بإمعان لما عليه الوضع اليوم في قطر، يدرك تماماً مبلغ الطموحات التي كانت تعتمل في فكره لبلاده، فهي

تشهد اليوم نهضة شاملة في شتى المجالات، وتتقدم إلى الأمام بخطى مدروسة جعل منها مضرب المثل وجعلها مطمحاً ينادي المستثمرين لبناء قاعدة صلبة تحفظ للبلاد وأجيالها القادمة المستقبل الآمن الذي يكفل له الحياة واستمرارها حتى في حالة نضوب البترول، عبر اهتمامه بصناعة الغاز والبترول كمصدرين من مصادر الطاقة وأضحتا من المفاخر التي تتميز بها قطر، ارتقت بها إلى مصاف أكبر الدول غنى ولا تزال الخطط في هذا المضمار تسير وفق المخطط لها.

وفي سياق موازٍ للنهضة الاقتصادية تسارعت الخطوات في المسارات الأخرى، خصوصاً في مجال التعليم والصحة، اللذين أخذت الشيخة موزة بنت ناصر المسند (حرم الأمير) على عاتقها الاضطلاع بهما، عن طريق إطلاق مبادرة التعليم بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم وما ترتب عليه من افتتاح المدارس المستقلة كتجربة رائدة تساعد على الإبداع وتحسين مخرجات التعليم تبعاً لمقتضيات سوق العمل، ومواكبة مع النهضة العالمية في هذا السياق، وكذا افتتاح المدينة التعليمية التي تضم فروعاً لأرقى الجامعات الأجنبية وتخصيص ريع بئر بترولية للبحث العلمي، بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات الإنسانية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الإسلامي أو الدولي في شتى الميادين مما يجعلها في عداد الرواد من نساء العالم، كما أن اضطلاعها برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة قد أبرز دور المرأة القطرية، وفتح لها الباب واسعاً للانطلاق والإبداع والعمل، وإليها يعود الفضل بمؤازرة وتشجيع من الأمير في منح المرأة القطرية حقوقها السياسية المتمثلة في الترشيح والانتخاب وتحققه عملياً على أرض الواقع في انتخابات المجلس البلدي، وقد امتد هذا الانتصار للمرأة القطرية، فتبوأت منصب الوزارة ووكيلة الوزارة ورئيسة الجامعة، وعضوية المنظمات الإقليمية والدولية واللجان الوطنية، وغيرها.

وفي الجانب الآخر، لابد من تسجيل حقيقة هامة تميز عهد الشيخ حمد وتجعل منه قفزة كبرى في تاريخ البلاد، ضمن إقدامه على تبني مشروعات إصلاحية ستترك آثارها الواضحة لما تحمله في طياتها من بصمات الأحداث التاريخية في ذاكرة الأجيال القطرية الحالية والمستقبلية، فقد صمم الشيخ حمد غداة تسنمه الحكم على السعي حثيثاً لبناء دولة القانون والمؤسسات بتبني برنامج إصلاحي كانت بدايته الأولى سلسلة من الإجراءات المهيئة للمناخ الديمقراطي وتوفير الأجواء الملائمة لنجاح التجربة عن طريق تعميق المشاركة الديمقراطية وممارستها ممارسة سليمة وبناءة فاتخذ قرارات لها دلالاتها تتعلق بإلغاء وزارة الإعلام ورفع الرقابة عن الصحف والسماح بحرية التعبير، وإطلاق حرية الرأي والرأي الآخر، ثم في مرحلة لاحقة بدأ الأمير أولى نواة التجربة النيابية بإنشاء المجلس البلدي المركزي من (29) عضواً، يتم انتخابهم بالانتخاب الحر المباشر، مع تقسيم الدولة إلى (29) دائرة بحيث تنتخب كل دائرة مرشحاً واحداً، ولأول مرة يمارس الشعب القطري هذا الانتخاب وبهذه الصورة مما شكل عرساً ديمقراطياً في تاريخ البلاد إن جاز التعبير، حيث شهدت جميع الهيئات التي راقبت هذه الانتخابات بنزاهتها وحيدتها، ولأول مرة مارست المرأة القطرية كما أشرنا حقها كناخبة ومرشحة بعد منحها هذا الحق من الأمير مما يعد تطوراً جوهرياً كونه يمثل ثورة على المفاهيم التقليدية التي حالت دون حصول المرأة على حقوقها.

ثم انطلق الأمير من هذه التجربة إلى خطوة أكبر، وذلك بتشكيل لجنة تضم (32) عضواً من أهل الرأي والكفاءة والاختصاص في البلاد لإعداد دستور دائم للدولة يحل محل النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به منذ عام 1972 م، وعندما انتهت اللجنة من أعمالها التي استغرقت ثلاث سنوات كما حددها القرار الأميري الصادر بتشكيلها، رفعت مشروع الدستور إلى الأمير الذي قرر بدوره طرحه على الشعب في استفتاء دستوري للإدلاء بالرأي في شأنه، وهو إجراء يتم تطبيقه لأول مرة في تاريخ

البلاد حيث جاءت نتيجة الاستفتاء بنسبة (96,4 ٪) بالموافقة.

والمتأمل في نصوص الدستور يجده، يدخل في عداد الدساتير الليبرالية التقدمية مع تأكيده على الانتماء الخليجي والعربي والإسلامي للدولة، كما أفرد حيزاً واسعاً للحريات والحقوق، مع النص على استقلال القضاء وإرساء مبدأ الفصل بين السلطات، وكان أهم البنود الجوهرية التي تضمنها الدستور هو إقامة البرلمان المنتخب عن طريق مجلس للشورى يتكون من (45) عضواً، يتم انتخاب (30) عضواً منهم بطريق الانتخاب الحر المباشر، بينما يعين الأمير العدد الباقي وهو (15) عضواً، ويملك البرلمان سلطات كاملة في التشريع والرقابة على الموازنة وسؤال واستجواب الوزراء وطرح الثقة فيهم.

ويتطلع المواطنون بأمل إلى البرلمان القادم للاضطلاع بالمشاركة الشعبية في الحكم، والتطبيق الصحيح للديمقراطية، ثم تتابعت خطوات استكمال بناء المؤسسات، فأنشئت الهيئات المستقلة التي من شأنها ضبط العمل وتحريره من القيود، وتشهد البلاد حالياً ثورة تشريعية لتنظيم المزيد من هذه المؤسسات بما يشكل ارتقاء بالأداء الإداري وجودته.

ومن جانب آخر فقد حظيت السياسة الخارجية بنصيب وافر من سياسة الأمير من خلال دبلوماسية عرفت بمرونتها ورؤيتها التكاملية للأمور والمشكلات جعل النجاح حليفها، ولعلّ المبادرات التي أقدمت عليها الدبلوماسية القطرية على الصعيد العربي والإسلامي والدولي سواء في مجال الوساطات بين الدول أو في مجال تقديم المساعدات أو الدعم المعنوي والسياسي في الكثير من القضايا العادلة خصوصاً بعدما فازت قطر بمقعد في مجلس الأمن، مما أكسب الدبلوماسية القطرية نجاحات متميزة أصبح يشار إليها بالبنان، كما نجحت نجاحاً باهراً في مجال تنظيم المؤتمرات السياسية

والاقتصادية والعلمية، بحيث غدت مكاناً يعج بالكثير منها وبصورة مستمرة، ولعل ما تحقق من نجاح بهر العالم في تنظيم دورة الأسياد عام 2006 م خير شاهد على ما نقول، واستطاعت كذلك قناة الجزيرة الإعلامية الحرة أن تخرق المألوف التقليدي في حقل الإعلام، وأن تحدث ثورة فيه.

وهكذا يمثل الشيخ حمد بن خليفة نموذجاً للقائد الذي وضع نصب عينه أن تكون بلاده في مصاف الدول المتحضرة والمتقدمة، وتمثل إجراءاته التي تنم عن رؤيته العميقة ونظرته الموضوعية البعيدة للأمور مما قام بها وما يعتزم إجراءها في عمق فكره أشبه بالثورة الشاملة التي سحقت النظم البالية والتقليدية، وأصبح التعاطي مع مقتضيات العصر سياسة ثابتة لا محيد عنها.

ومما تجدر الإشارة إليه وينبغي التنبيه عليه، أن كل ما اتخذ ويتخذ من إجراءات وما يطبق من قواعد وما يستورد من نظم عصرية، إنما يخضع في المقام الأول للموروث من العادات والتقاليد العربية والإسلامية محافظة على الهوية القطرية، وتحقيقاً لهدف بناء الدولة بناءً أخلاقياً يستند إلى تقاليد راسخة في النظم والقيم، وهذا ما يحرص على تأكيده الأمير وحرمه الشيخة موزة في كل خطوات يتم تنفيذها في هذا الصدد، مما يضمن في نهاية المطاف إرساء دعائم الدولة على أسس صحيحة توفق بين التراث وبين الجديد المكتسب وتنأى بهما عن التصادم.

ونحن إذا ما توقفنا عند هذا الحدّ من العرض والتحليل والتأريخ بشأن وضع دولة قطر في ظلّ حكم أسرة آل ثاني، سيتراءى لنا أنه منذ أن انعقدت بيعة القطريين لهذه الأسرة بدءً من المؤسس الشيخ قاسم ومن بعده خلفاؤه الذين حملوا الراية وتابعوا المسيرة، قد حققت نهضة كبرى لا مثيل لها وفق إملاءات الظروف في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة، وذلك بالحرص على مصلحة الوطن والمواطنين

وتسخير الثروة لصالح رفاهية الشعب وتقدمه، فالأسرة هي من صميم الشعب ومن نسيجه ارتضاها وقبل العيش في ظل النظام الأميري الذي تتبناه هذه الأسرة، والتي كرسها الدستور القطري حين أقر بالإمارة لهذه الأسرة وتلقاها الشعب بالرضا والقبول عبر تصويته على الدستور الذي صوّت عليه في الاستفتاء الذي جرى عام 2003 م مما يضمن للدولة عوامل الاستقرار والاستمرار.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وإمارات الساحل العُماني، دراسة في العلاقات التعاهدية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1978.
- أبو ناب، إبراهيم، قطر، قصة بناء دولة، الدوحة، بدون تاريخ.
- الأنصاري، محمد جابر، تراث قطر وثقافتها المعاصرة، وزارة الإعلام، قطر، ط. 1، 1980.
- البحارنه، حسين محمد، دول الخليج العربي الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، شركة التنمية والتطوير، بيروت، 1973.
- الجابر، موزة سلطان، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر 1930-1973، رسالة دكتوراه غير منشورة، عين شمس، 1995.
- ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قطر 1900-1930، ماجستير غير منشورة، عين شمس، 1986.
- الخطيب، مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي 1622-1763، بيروت، 1981.
- الدباغ، مصطفى مراد، قطر، ماضيها وحاضرها، دار الطليعة، بيروت، ط. 1، 1961.

- رجب، يحيى حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1989.
- الريس، رياض نجيب، الخليج العربي ورياح التغيير، دار الريس بلندن، ط. 1، 1987.
- زحلان، روز ماري، الوحدة والحكم البريطاني، حالة الإمارات العربية المتحدة، دراسة بندوة «تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط. 2، 1985.
- الزياني، أمل إبراهيم، البحرين من 1783-1972، مطابع دار الترجمة، بيروت، 1972.
- سعيد، أمين، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1965.
- سنان، محمود بهجت، تاريخ قطر العام، مكتبة المعارف، بغداد، 1966.
- الشلق، أحمد زكريا وعقيل، مصطفى، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1928-1971، الدوحة، 1991.
- الشيباني، محمد شريف، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، بيروت، 1962.
- الصراف، محمود، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، القاهرة، 1980.
- صمخ، علي سعيد، التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ، أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون الخليجي 1990-1999،

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- عبيدان، يوسف محمد، المؤسسات السياسية في دولة قطر، وزارة الإعلام، قطر، 1979.
- ، معالم التنظيم السياسي المعاصر في دولة قطر، بيروت، 1984.
- ، نظام الحكم في دول الخليج، دراسة مقارنة لكل من قطر والكويت والبحرين، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- العناني، أحمد، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج وبحوث أخرى، الدوحة، ط. 1، 1983.
- ـــ وثائق التاريخ القطري، الجزء الثاني من الوثائق البريطانية العثمانية 1868-1949، مكتب أمير قطر، الطبعة الأهلية، الدوحة، 1993.
- العيسي، جهينة سلطان، التحديث في المجتمع القطري، الكويت، 1979.
- غنيم، محمد أحمد، التحضر في المجتمع القطري، الإسكندرية، 1983.
- قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840-1914، دار البحث العلمي، الكويت، 1974.
- ، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.
- قدوره، زاهية، شبه الجزيرة العربية، كياناتها السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.
- كامل، حسن، دور التشريع في بناء النظام الإداري بدولة قطر، معهد الإدارة.

دورة الإدارة، غير منشورة، الدوحة، 1974.

- لوريمر، دليل الخليج، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر، الأجزاء التاريخية والجغرافية، بيروت، 1975.
- المنصور، عبد العزيز محمد، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1975.
- ، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1916-1949، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1979.
- المنصور، عبد العزيز والخترس، فتوح، نشوء قطر وتطورها، الكويت، 1977.
- النجار، مصطفى عبد القادر، دراسة في تاريخ الخليج العربي المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- نوفل، السيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960.
- وهبه، حافظ، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، 1946.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Abu Saud, Abeer, Qatari Women, Past and Present, Great Britain, 1984, Longman Group Limited.
- Act chison, C.U, « Acollections of Treaties Engagem ent and Sanads, Vol. XII, Cal Cutta, 1909.

- Al Abd Ulla, Y.I., A study of Qatar British relations (1914-1945).
- Al-Abdulla. Y.I, A Study of Qatari-British Relations 1914-1945, Doha, 1981.
- Albaharna Hussain M, The Legal Status of the Arabian Gulf Stصates, London, Manchester University Press, 1968.
- Belgrave, Sir Charles Dalyrymple, Personal Column , London, 1960.
- Bonnie, M.E., «The Urbanization of the Persian Gulf Nations», in :The Persian Gulf States. A General Survey by Cottrell, A.J., U.S.A., 1981, Second Printing.
- Dickson, H.R.P, The Arab of the Desert, London, George Allen et Unwin Ltd., 1949.
- Hay, Rupert, The Persian Gulfs States, Washington, 1959.
- Hopwood, D (éd), The Arabian Peninsula and Politics, London, George Allen et Uwin Ltd, 1972.
- Kelly, J.B, Eastern Arabian Frontier, London, Faber, 1964.
- Marlowe Jhon, The Persian Gulf in Twentieth Century, London, 1962.
- Sadik, M. and Sanvely, W ; Bahrain, Qatar and United Arab Emirates, Canada, 1972.

- Sakr, Naomi, Federalism in the United Arab Emirates, in (social and Economic Development in the Arab Gulf), Edited by Tim Niblock), London, 1979.
- Wilson, Sir Arnold T, The Persain Gulf : An Historical Sketch From the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century, London, George Allen et Unwin Lrd, 2nd impression, 1954.
- Zahlan, Rorsemarie Said, The Creation of Qatar, London, Groom Helm Ltd, 1979.

دولة قطر
في ظل حكم أسرة آل ثاني[1]
التأسيس - الاستقلال - النهضة

قطر: الاسم والدولة

ينقل المؤرخون عن المؤرخ الإغريقي (هيرودوت) أن أول سكان قطر كانوا من القبائل الكنعانية التي اشتهر أبناؤها في التاريخ العربي بأنهم أول من ركب البحار في العصور القديمة. وتدل آثارها على أن التاريخ عرف اسم (قطر) منذ عصور طويلة قبل الميلاد، وأنها كانت مأهولة بالسكان منذ العصور الحجرية. فإنسان العصر الحجري الحديث خلف آثاراً كثيرة. وكانت بعثة الآثار الدانمركية قد عثرت في العقود الأخيرة من النصف الثاني من القرن العشرين على عدد من القبور، ورؤوس الأسهم، والأنصال، والرسوم القديمة. فلا غرابة إذن أن يكون لهذا الموقع الاستراتيجي أهمية كبيرة بين دول الخليج وطرق المواصلات التجارية البحرية بين الشرق والغرب. «ولعل أول خريطة نجد عليها اسم (قطر) هي تلك التي نقحها الهولنديون سنة 1695 م نقلاً عن خريطة لبطليموس ترجع للقرن الأول الميلادي، حيث نجد كلمة (قطر) على رأس خليج صغير لعله خليج سلوى الذي يحتضن شبه الجزيرة البرتغالي (لازارو – لويس) القطرية من الغرب. ثم نجد بلدة قطر على البحار (فيرناي فازإدواردو) التي نشرها سنة 1568 م»[2].

(1) الأستاذ محمد القاضي : المغرب، مجلة التاريخ العربي.
(2) أنظر درويش مصطفى الفار، «حديث عن قطر»، مجلة الدوحة، عدد 109، يناير 1985، ص. 26.

أما في التراث العربي فقد ورد اسم قطر في العديد من المصادر الجغرافية والأدبية واللغوية. فقد ذكر الشريف الإدريسي في كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» اسم قطر حيث يقول: «ومن جلفار إلى البحرين تأتي إلى ميناء يسمى السبخة. حيث يوجد نبع ماء عذب، ثم إلى شقاب ثم إلى بوار على شاطئ صعب الاجتياز، وهذه الأماكن تسمى (بحر قطر). وفي هذا البحر جزر عديدة لا تسكنها إلا الطيور من جميع الأنواع. ويتجمع ذرق تلك الطيور فيتكون من ذلك سماد كثير. وعندما يصبح هواء البحر مناسباً، فإن البحارة في القوارب يصلون إلى تلك الجزر ويحملون ذلك السماد إلى البصرة وغيرها حيث يبيعونه كسلعة غالية الثمن للزراع الذين يستعملونه هنالك في تسميد الحدائق والبساتين»[1].

أما المؤرخ الجغرافي المسعودي فيذكر «بأن الخليج العربي يتشعب من بحر الحبشة وتقع عليه في الغرب بلاد البحرين، وجزائر قطر، وسط بني جذيمة وبلاد عمان»[2]. ويشير الهمداني إلى مورد ماء يسمى (قطر) في بلاد البحرين[3]. أما ياقوت الحموي فقد أورد في مؤلفه «معجم البلدان» ما يلي: «قطر: بالتحريك، وآخره راء»، وروي عن ابن سيرين أنه كان يكره القطر، وهو أن يزن جلة من ثمر أو عدلاً من المتاع على حساب ذلك ولا يزن، وقال أبو معاذ: القطر البيع نفسه، وقال أبو عبيد: القطر نوع من البرود وأنشد:

كساك الحنظلي كساء صوف ... وقطرياً فأنت به تفيد

وقال البكراوي: البرود القطرية حر لها أعلام فيها بعض الخشونة، وقال خالد

(1) ترجمة جوبير، باريس، 1826، ص. 112.
(2) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. 2، القاهرة، 1958، ج 1، ص. 126.
(3) صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن عبد الله بن بليهد النجدي، القاهرة، 1953، ص. 47.

بن جنبه: هي حلل تعمل في مكان لا أدري أين هو، وهي جياد قد رأيتها، وهي حمر تأتي من قبل البحرين، قال أبو منصور: في أعراض البحرين على سيف الخط بين عمان والعقير قرية يقال لها (قطر) وأحسب الثياب القطرية تنسب إليها، وقالوا قطري فكسروا القاف وخففوا كما قالوا دهري، وقال جرير:

لـدى قطريات إذا مـا تغولت   بها البيد غاولن الحـزوم القيافيا

كذا روى الأزهري أراد بالقطريات نجائب نسبها إلى قطر لأنه كان بها سوق لها في قديم الدهر، وقال الراعي فجعل النعام قطرية:

الأوب أوب نـعـائـم قطرية   والآل آل نـحـائـص حقب

نسب النعام إلى قطر لاتصالها بالبر ورمال يبرين، والنعام تبيض فيها فتصاد وتحمل إلى قطر... وما يصحح أنها (أي قطر) بين عمان والبحرين قول عبدة بن الطبيب:

تـذكـر سـاداتـنـا أهـلـكـم   وخـافـوا عـمـان وخـافـوا قطر

وخـافـوا الـرواطـي إذا عرضت   مـلاحـس أولادهـن الـبـقـر(٤

وذكرها ابن خرداذبه في كتابه "المسالك والممالك» بقوله: إنها محطة على الطريق من البصرة إلى عمان[1]. وجاء في «تهذيب الصحاح» للزنجاني: «وبمنطقة البحرين على سيف عمان مدينة يقال لها قطر. وقطري بن الفجاءة شاعر منسوب إلى قطر، البلد المذكور، والفجاءة لقب أبيه جعونة بن يزيد بن زياد، سمي بذلك لأنه كان باليمن فقدم على أهله فجأة، فسمي به وبقي عليه»[2].

وجاء في «لسان العرب» لابن منظور: قال أيمن: دخلت على عائشة – رضي الله

(1) طبعة دي غويه، لندن، 1988، ص. 151.

(2) نقلاً عن مجلة الدوحة، مرجع سابق، ص. 28.

عنها – وعليها درع قطري ثمنه خمسة دراهم. كما ورد اسم قطر في «القاموس المحيط» للفيروز آبادي، وذكر أنها بلد بين القطيف وعمان.

وقال جندل بن المثنى الطهوي يصف إبلاً:

يهوين من أفجة شتى الكور

من مجدل ومثقب ومنكدر

ومثلهم من بصرة إلى هجر

ومن ثنايا يمن ومن (قطر)

حتى أتى خوا على بني سفر[1].

أما بالنسبة للرحالة الأوربيين الذين زاروا المنطقة، فيعتبر (تكسيرا) «أول رحالة أوربي يزور قطر في القرن السادس عشر، والذي قدم وصفاً لأسطول صيد اللؤلؤ الذي كان يتكون من حوالي مائتي (200) سفينة منها مائة (100) من البحرين، وخمسون (50) من جلفار (رأس الخيمة) وخمسون (50) من نهيلة، وهذه السفن كانت تتوجه عادة للصيد في مياه قطر على بعد عشرة فراسخ جنوبي جزيرة البحرين. وفي مطلع القرن العشرين قدم (لوريمر) وصفاً دقيقاً للأحوال الجغرافية والسكانية والسياسية لكل منطقة الخليج، في أربعة عشر جزءاً... يقول لوريمر: أحراش النخيل لا تكاد توجد، وقد توجد بعض مجموعات من النخيل شبه البري في أماكن قليلة من شبه جزيرة قطر، ولذا تستورد التمور لاستهلاك الأهالي المشتغلين بصيد اللؤلؤ من الحسا»[2].

هذه هي «قطر» الواقع والأمل، وسط الخليج العربي تمد كالأصابع في مائه، فتكسر من شكل الساحل الرتيب في امتداده، تركض نحو الغد المشرق بعزم وإرادة.

(1) انظر مجلة البلدان، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص. 216.

(2) انظر كتاب العربي، «الحياة والناس والوحدة في دول الخليج العربي»، العدد 5، نوفمبر 1984، صص. 256-257.

أشهر مدنها: الدوحة (العاصمة) ومسيعيد، ورأس لفان، الخور، الوكرة، دخان، مدينة الشمال، الزبارة..

أسرة آل ثاني والوحدة الوطنية

كانت قطر قبل القرن التاسع عشر تعيش كغيرها من أجزاء ومناطق في شبه جزيرة العرب، سواء على سواحل الخليج أو في الداخل في ظل تنظيمات قبلية تتخذ لها مضارب في مواطن متفرقة من شبه جزيرة العرب. ولم تظهر قطر كوحدة سياسية إلا في عهد الشيخ محمد بن ثاني الذي مارس سلطته الفعلية فيها وذلك منذ الستينات من القرن التاسع عشر. وتعود أسرة آل ثاني في نسبها إلى قبيلة تميم العربية التي تنتسب إلى مضر بن نزار، واكتسبت الأسرة اسمها من عميدها ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني، الذي بايعه زعماء القبائل القطرية فأصبح حاكماً على شبه جزيرة قطر حيث عمل خلال فترة حكمه على إبراز معالمها وكيانها السياسي في ظل وحدة وطنية يشاركه ابنه الشيخ جاسم (قاسم) ثم اعتزال (الشيخ محمد بن ثاني) الحكم بسبب تقدم سنه، وتنازل لابنه الشيخ جاسم بن محمد عن إدارة البلاد في سنة 1876 م[1]، «الذي يعتبر تاريخه السياسي تجسيماً صحيحاً لنشأة دولة قطر وتاريخها الحديث في القرن التاسع عشر، إذ كان رجل تأسيسها القوي وأول من حمل لقب شيخها بدون منازع، فهو مؤسس بنائها، ومقيم أركانها، والذي قاد زمامها وسط أمواج متلاطمة حتى استخلص لها شخصيتها من براثن الاستعمار وتصارع القوى الداخلية والخارجية وتناهبها، وما ركن يوماً إلى الدعة بل كان في جهاد مستمر ما إن ينتهي من معركة حتى يدخل في غيرها، وما أن يفرغ من صراع حتى يشتبك في غيره في الداخل وفي الخارج، ومن حواليه من كل جانب. ذاق مرارة الهزيمة كما ذاق

(1) أنظر حسن عيسى عبد الظاهر، «الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني»، مجلة الدوحة، عدد 109، يناير 1985، ص. 17.

حلاوة النصر وهو في الحالين المسلم العربي الملتزم بدنيه وسلوكه، وقيمه»[1].

كانت قطر هدفاً لمؤامرات خارجية، واعتمدت السياسة البريطانية اعتماداً كبيراً في تنفيذ خططها وسيطرتها على قطر بتعميق هوة الخلافات الشخصية بين الشيخ جاسم (قاسم) بن محمد آل ثاني ورؤساء القبائل والعشائر القطرية وتثير المشكلة تلو المشكلة لتتمكن من إحكام سيطرتها وإجبار الأطراف المتنازعة على طلب مساعدتها سواء بالسلاح أو التأييد المادي والمعنوي[2]. ولكن ظهور الأتراك العثمانيين في الخليج العربي وتمركزهم في قطر قد أضر بتنفيذ مخططات إنجلترا الاستعمارية لظهور قوة كبيرة في المنطقة[3]. ومع وجود الأتراك العثمانيين في الدوحة منذ عام 1871 م، أطلقوا يدي الحاكم العربي جاسم (قاسم) في مزاولة السلطة وإدارة شؤون قطر، ومن ثَمَّ قامت سياسته على التحالف مع الأتراك (1871-1893 م) ولكنها ما لبثت أن تحولت هذه السياسة في اتجاه التحالف والاعتماد على إنجلترا (1893-1913 م) وكان السبب المباشر لهذا التحول هو محاولة تقوية قبضتهم على قطر من خلال مشروع (عاكف بك) متصرف الإحساء في إقامة إدارة تركية مباشرة في قطر وإنشاء إدارة للعوائد الجمركية[4]. «ولا شك أن كل ذلك يضعف من الوحدة الوطنية القطرية ذات الكيان السياسي الذي يرعاه الشيخ جاسم (قاسم) بن محمد آل ثاني، والذي اعتبر (عاكف بك) تدخلاً مباشراً في سلطاته وحداً من الاستقلال الذي

(1) المرجع نفسه، ص. 17.
(2) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1840-1914 م)، القاهرة، 1966، ص. 236.
(3) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، القاهرة، 1972، ص. 63.
(4) عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868-1916 م)، الكويت، ط. 1، 1975، صص. 26-27.

تمتعت به قطر منذ عام 1868 م، ولعل هذا ما يفسر لجوء الشيخ جاسم إلى حليف آخر للمحافظة على الوحدة الوطنية القطرية»[1].

وأما أطماع كل من إنجلترا وتركيا في قطر ونظراً لتفوق القوتين أمام قوة قطر العسكرية، فقد قبل الشيخ جاسم رفع العلم التركي في الدوحة منذ عام 1871 م رغم معارضة والده الشيخ محمد الذي ظل يرفع العلم العربي في بيته[2]، وكان الأتراك قد أرسلوا قوة عسكرية إلى شبه جزيرة قطر في ذلك الوقت بأمر من (مدحت باشا) والي العراق التركي بعد أن احتلت القوة التركية ميناء القطيف بالإحساء.

ويبدو أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني قبل التعاون مع الأتراك العثمانيين بحكم أنهم القوة البرية الإسلامية التي تعاون معها من قبله آل الصباح بالكويت، وأنه قبل بالوجود التركي من أجل مناوأة سيطرة إنجلترا البحرية في الخليج، ويدل على ذلك التحركات المحمومة للمقيم العام البريطاني ومساعده في الخليج عقب نزول قوات العثمانيين ورفع علمهم في قطر، وقد استطاع الشيخ جاسم تهدئة ثائرة الإنجليز دون أن يستجلب عداءهم[3]. وتطورت الأمور بينه وبين الأتراك العثمانيين إلى المواجهة بعد أن أيقن من مؤامرة الأتراك العثمانيين وخيانتهم له عام 1893 م، وجعل من إنشاء دار للعوائد الجمركية في الدوحة سبباً رئيسياً للجهر بعدائه متذرعاً أن الضرائب على التجارة والسفن الوطنية ودخل اللؤلؤ سيترتب عليها هجرة السكان بمجرد تطبيق هذا الإجراء، كذلك علل الشيخ جاسم عدم موافقته على

(1) رأفت غنيمي الشيخ، «الوحدة الوطنية في قطر»، مجلة الدارة السعودية، العدد الثالث، السنة السابعة، ص. 169.

(2) العلم العربي هو علم الهدنة الذي قبل حكام الإمارات العربية الخليجية رفعه على بلادهم احتراماً لاتفاقية السلم البحري مع بريطانيا. (عبد العزيز المنصور، المرجع السابق، ص. 140).

(3) مجلة الدارة، مرجع سابق، ص. 170.

تعيين مساعد له بأنه سيتدخل في الشؤون القطرية الخاصة دون مراعاة للروح البدوية والنظام القبلي السائد في التعامل مع الشعب القطري[1]. ونتيجة للسياسة التركية نحو الوحدة الوطنية في قطر، فقد بدأت سياسة التقارب بين قطر والإنجليز، فكانت المعاهدة التي عقدت مع الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، «وفي سنة 1916 م وقع شيخ قطر معاهدة مع الحكومة البريطانية نص فيها على أن الشيخ لا يتنازل ولا يرهن ولا يتخلى عن أي جزء من بلاده لأي دولة أو سلطة سوى بريطانيا. وتعهد الشيخ أيضاً بألا يعقد أي اتفاق أو معاهدة أو أي نوع من العلاقات مع أي دولة أجنبية بدون موافقة بريطانيا. وفي مقابل ذلك كانت الحكومة البريطانية مستعدة للدفاع عن قطر من أي اعتداء بحري. أما في حالة الهجوم من البر فإن الحكومة البريطانية تقوم بمساعيها الحميدة»[2].

لقد تميز عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني بحدوث تطورات هامة غيرت مسيرة التاريخ القطري.

قطر وتجارة اللؤلؤ

يرتبط تاريخ الإنسان الخليجي عامة والقطري خاصة بالبحر، فكان مصدر الرزق الأساسي لأبناء هذه المنطقة قبل اكتشاف البترول. وموقع قطر وسط الخليج العربي، المتلئ باللؤلؤ، جعلها بالقرب من أغنى المغاصات (أماكن صيد اللؤلؤ) في العالم، فكان أهلها يعيشون على اللؤلؤ وتجارته. «فأصبحوا تجاراً نشيطين، وصيادين حاذقين، ومغامرين شجعان، وغطاسين مهرة ينتزعون اللؤلؤ والجواهر من قاع البحر ويقايضون

(1) أنظر كتاب: الشؤون القطرية من سنة (1873-1904)، لسالدانا (جي. أي)، ترجمة أحمد العناني، ونشرته لجنة كتابة تاريخ قطر، وطبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر، الدوحة، 1976، ص. 164.

(2) نقولا زيادة، «قطر»، مجلة شؤون عربية، عدد 15، ماي 1982، ص. 296.

به ما يحتاجون إليه، وحتى الذين احترفوا رعي الإبل والماشية أو الزراعة كانت قلوبهم تهفو دائماً إلى البحر، وأبصارهم عالقة بشواطئه، فكان لابد لهم من مراكب يصنعونها بأيديهم وقد تمكنوا من ذلك وتكونت لديهم أهم صناعة عرفها العصر الوسيط ألا وهي صناعة السفن بأنواعها المختلفة»[1]. وكان عدد المراكب التي تخرج من شواطئ قطر لصيد اللؤلؤ يقرب من أربعمائة مركب سنوياً، أما موسم الغوص فيبدأ في شهر ماي وينتهي في شهر سبتمبر، وتسمى البداية (الركبة) والنهاية (القفال).

وكان اللؤلؤ يصدر إلى مدينة (بومباي) بالهند وإلى باريس وبعض البلاد الأوربية الأخرى. «وكان المولون هم أصحاب رؤوس الأموال، أي التجار سواء تجار اللؤلؤ أو كما يسمونهم تجار البر، وهؤلاء يمدون نواخذة سفن الغوص بالمال اللازم، والمؤن الغذائية كالأرز، والتمر، والشاي والقهوة وغير ذلك من المتطلبات الغذائية والكساء، وكذلك لإعداد وتجهيز السفن والرجال (بحارة الغوص) العاملين في حقل صيد اللؤلؤ. وطبقة التجار هذه لها مكانتها الاجتماعية حيث ينظر لها نظرة احترام وتقدير بحكم مركزها المالي، ومدها للفئات الأخرى النواخذة وبحارة الغوص بالمال ومتطلبات الحياة المعيشية، والنفقات على التجهيزات الخاصة بعمل الغوص»[2]. وقد روي عن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني أنه كان يجهز الغواصين باحتياجاتهم ويستوفي من اللؤلؤ الذي يشتريه منهم بقيمته الحقيقية وكان يعد من كبار تجار الخليج، وقد فتح مجالات واسعة لهذه التجارة درت الأرزاق على كثير من المواطنين وتوسع في تجارته مباشرة مع الهند لتسويق اللؤلؤ، وكان يشجع أبناء وطنه في تجارتهم تلك ويحميهم من تلاعب المستغلين والقراصنة ووقف دون المحاولات

(1) أحمد الشامي، «دول الخليج وعلاقتها التجارية في العصور الوسطى»، مجلة الدوحة، عدد: غشت 1978، ص. 136.

(2) أحمد محمد عبد الرحمن، «الغوص وأثره في بنية المجتمع القطري»، مجلة الدوحة، عدد: أبريل 1976، ص. 58.

الكثيرة التي كانت تعمل على محاصرة تجارة وطنه ومواطنيه بالقيود، فرفض الجمارك، وكل ما يمت للربا بصلة»[1].

وفي سنة 1930 م حلت الكارثة بظهور اللؤلؤ الصناعي الذي بدأت تنتجه اليابان، فأضعف القيمة التجارية للؤلؤ الطبيعي فقفل الإقبال على استخراجه، ويحدثنا المؤرخ الخليجي سيف مرزوق الشملان عن هذه النكبة قائلاً: «حدثت نكبة الغواصين فعانت منطقة الخليج من إفلاس كبير ما زال أبناؤنا يتحدثون عن تلك الفترة وما قاسوه فيها»[2]، فخيم الفقر المدقع على الدوحة عاصمة قطر، وكادت المدينة بأكملها تفقد وجودها وكيانها وتندثر[3]. وفجأة قيض الله هذا البلد بالذهب الأسود وتبدل كل شيء وتغير، فتحسنت أحوال البلد والعباد. ولم يبق من ماضي الغوص اليوم إلا المتحف القطري الوطني الذي يضم بين أقسامه نماذج توضح للأجيال الجديدة حياة البحر، وتصور أيام الغوص الذهبية، وكل ما يتعلق باستخراج اللؤلؤ والموازين وكنانيش الحساب، فحافظ بذلك على تاريخ الإنسان القطري وعلاقته بالغوص والبحر، الذي أفرحه بقدر ما أحزنه.

النفط، والتنمية الاقتصادية في ظل آل ثاني

في سنة 1932 م سمح حاكم قطر لشركة (الانكلو-إيران) للنفط لإجراء مسح سطحي، وفي سنة 1935 م منحها امتيازاً لاستخراج النفط لمدة 75 سنة. وكان هذا أول امتياز منح هناك، وقد تبدل أصحاب الامتياز (على الأقل من حيث الأسماء) ولكن التنقيب استمر.

(1) حسن عيسى عبد الظاهر، «الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني»، مجلة الدوحة، عدد: يناير 1985، صص. 17-18.

(2) أنظر الحوار الذي أجراه معه خالد عبد الله زيادة في: مجلة الدوحة، عدد: ماي 1978، ص. 33.

(3) أنظر كتاب العربي، مرجع سابق، ص. 164.

وقد اكتشف النفط سنة 1939 م، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية واستمرارها سنوات طوال أُخر الإنتاج على مقياس تجاري إلى سنة 1949 م، وكان اكتشافه أول الأمر في جبل الدخان على الضفة الغربية التي تبعد 60 ميلاً عن (الدوحة) فمدت الأنابيب لمسافة 60 ميلاً شرقاً عبر الصحراء، وأنشأت محطات لدفع النفط في الأنابيب بواقع 123 ألف جالون في الساعة لتصل إلى (أم سعيد) وهي الميناء الواقع على بعد 45 كيلومتراً جنوب (الدوحة). وبدأ شحن البترول واستمر الإنتاج، واستعملت عائداته في مشروعات التنمية الاقتصادية. وانضمت إلى منظمة البلاد المصدرة للبترول سنة 1961 م، وإلى منظمة البلاد العربية المصدرة للبترول سنة 1970 م، «وكانت أولى الخطوات الجادة المهمة لتحقيق التوجه الطموح في مجال التنمية الصناعية هي إنشاء مدينة صناعية، تضم بين جنباتها مجموعة من الصناعات الثقيلة. ومدينة (أم سعيد أو مسيعيد) كما تسميها النشرات الحكومية والرسمية، وتمتاز سواحلها بمياه عميقة، قابلة لزيادة التعميق لقلة نتوءاتها الصخرية، ولذلك كانت البداية فيها إنشاء ميناء لتصدير نفط الحقول البرية في (أم دخان) غرب البلاد، حيث افتتح رصيفه الأول سنة 1976 م، ثم تلا ذلك تنفيذ مخطط لتوسعته لبناء المزيد من الأرصفة»[1].

وأصبحت مدينة (أم سعيد) المدينة التي تختزن طموح قطر إلى التنمية الصناعية وتصميمها على عدم تكرار تجربتها التاريخية عندما تعرضت لكارثة انهيار صناعة اللؤلؤ. وخصوصاً بعد إعلان استقلالها في 3 سبتمبر سنة 1971 م، حيث أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، تحت قيادة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني. وفي 22 فبراير 1972 م تولى السلطة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني.

(1) أنظر استطلاع صادق يلي «أم سعيد مدينة الصناعة الواعدة في قطر» في: مجلة العربي الكويتية، عدد: يناير 1988، ص. 103.

لقد غدت مدينة (أم سعيد) مدينة صناعية مهمة وخصوصاً الصناعات الثقيلة، أهمها مصنع الحديد والصلب ومصنع البروكيماويات، ومصنع تسييل الغاز، ومصنع الأسمدة الكيماوية، هذا إلى جانب مصفاة النفط، وصاحب توسعة الميناء وبناء المصانع، توفير الخدمات اللازمة بتخطيط الطرق، وإنشاء المرافق العامة ومحطات القوى الكهربائية، ومخازن البضائع، ومراقبة الأرصفة، ومكاتب تحركات الميناء. ومساكن للموظفين والعمال، والمدارس، والمستوصفات، والمجمعات الاستهلاكية وغيرها[1].

لقد أدركت قطر في ظل حكم آل ثاني أن الصناعة هي دليل التقدم وعنوان النهضة، وبرهان على تحدي الصعاب وعلى قوة الإرادة كما صرح بذلك الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في إحدى المناسبات: «إن مشاريع التصنيع في نظرنا شيء مهم... يمثل حجر الزاوية في بناء صرح وطننا، ولقد سلكنا سبيل التصنيع ووضعنا برنامجه لأننا لا نريد أن نعرض أنفسنا للمخاطر الاقتصادية في المستقبل، ولعل أهم الضمانات في هذا الصدد هو العمل على تنويع مصادر دخلنا الوطني عبر القاعدة الصناعية الصلبة لأن من شأن ذلك أن يخفف من اعتمادنا على البترول تدريجياً. ولذلك كان من واجبنا إكمال بناء المجتمع الصناعي في دولة قطر وخلق مصادر الدخل البديلة للبترول. فالأجيال القادمة أمانة في يدنا»[2]. وهكذا قطعت مسيرة البناء القطرية شوطاً بعيداً على طريق العمل لتحقيق الأهداف الطموحة من أجل بناء الدولة العصرية وتحقيق الرخاء والرفاهية للإنسان القطري. «وأصبحت عوائد البترول في قطر سنداً لكل الخدمات التي تقوم في البلاد على أساس من العدالة والحرص على تأمين مستقبل الأجيال القادمة، فثروة البلاد هي أساس التعليم المجاني والعلاج المجاني، وكافة

(1) مجلة العربي، المرجع نفسه، ص. 103.

(2) أنظر: «قلعة صناعية على شاطئ أم سعيد»، تحقيق طلعت الشايب، مجلة الدوحة، عدد يونيو 1985، ص. 108.

فرص الحياة التي تتاح لأبناء قطر ولأبناء العرب العاملين في قطر، وهي نسبة كبيرة تعيش في قطر، وتجد الفرص الكبيرة للإنتاج والحياة فوق أراضها»[1].

إن التوجه الصناعي في الدولة يقوم على استغلال الخدمات المحلية لإيجاد مواد أخرى تضاف إلى النفط، كما أن هذا التوجه يركز على تنمية وتطوير الثروة الأساسية بثروة الإنسان غير الناضبة، ولأجل ذلك أنشئ المركز الفني للتنمية الصناعية ليؤدي دوره في القيام بدراسة خط التنمية الصناعية للدولة بما يتلاءم مع الموارد والاحتياجات إضافة إلى مهامه الأخرى المتعلقة بالتخطيط لتوفير القوى العاملة للمشروعات، وخطط التدريب، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية المتعلقة بالصناعة، ومتابعة التنسيق مع أجهزة الدولة.

كما اتجهت برامج التنمية الزراعية وفق النظريات العلمية الحديثة إلى مجالات: استخدام الأراضي والمياه ووسائل تنمية الإنتاج النباتي والغابات والمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها، والإحصاء الزراعي، وصياغة الخطط. وتحولت مساحات واسعة من الصحراء إلى مزارع للخضراوات. وجرى تطوير وسائل زيادة الثروة السمكية التي هي من أهم الثروات الطبيعية التي حبا الله بها منطقة الخليج - بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ضوء هذه المعالم، تتجه حركة الإنماء مباشرة إلى خدمة الإنسان في دولة قطر.

النهضة التعليمية في ظل حكم آل ثاني

يمكن اعتبار سنة 1956 م سنة الانطلاق في ميدان التعليم، في تلك السنة كان هناك (17) مدرسة ابتدائية للبنين فيها (1388) تلميذاً يعنى بأمورهم ثمانون معلماً، ولم تفتح مدارس البناء إلا سنة 1957 م. وكان البدء بمدرستين انضم إليهما (451)

(1) أنظر: «استقلال قطر»، إنجاز مجلة الدوحة، عدد: سبتمبر 1981، ص. 52.

تلميذة أشرف على تعليمهن (14) معلمة[1]. ويرجع الفضل في ذلك إلى الشيخ جاسم بن حمد الثاني الذي كان من أنصار تعليم المرأة وتطويرها: «... ولقد كافحت في سبيل هذا كفاحاً مريراً، إذ أني أول من فتح لهن مدرسة رسمية، وكان الأهالي يحضرون بناتهم إلى المدرسة ويسبونني في الطريق..! وكنت أرد عليهم قائلاً: يا جماعة لو أنا فرضت على بناتكم التعليم لكان لكم بعض الحق في سبي... لكنني فتحت المدرسة للبنات.. وكل أب له مطلق الحرية في إدخال ابنته إلى المدرسة أو منعها..»[2]. وفي الستينات من القرن العشرين فتحت قطر مدرسة للصناعة وأخرى للتجارة وثالثة ورابعة للدراسات الإسلامية.

وبعد الاستقلال انطلقت الدولة بقيادة أميرها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بنهج سياسة جديدة في مجال التربية والتعليم ففتحت المدارس والمعاهد في كل مكان تستقطب كل الراغبين في العلم والمعرفة. وبذلت الجهود لتطوير السياسة الإستراتيجية التعليمية، والنظم والمناهج والكتب والوسائل، ولإعداد المعلمين والإدارة التربوية والبيئية المدرسية. «فقد توسع التعليم أفقياً حتى شمل كل تجمع سكاني على أرض قطر للبنين والبنات والصغار والكبار ولجميع مراحل التعليم أفقياً حتى شمل كل تجمع سكاني على أرض قطر للبنين والبنات والصغار والكبار ولجميع مراحل التعليم، ورأسياً حتى شمل مراحل التعليم فما فيها التعليم الجامعي، وشملت مجانية التعليم جميع مراحله بما فيها التعليم العالي حتى حصول المتعلم على أعلى الدرجات العلمية التي تحمله إليها إمكانياته وقدراته. وتحسنت جميع مدخلات العلمية التعليمية البشرية من إدارة تربوية وتوجيه وإدارة مدرسية ومعلمين ووظائف مساعدة، ومادية من مناهج وكتب ووسائل وأجهزة ومعدات وآلات وأدوات وبيئة

(1) أنظر مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، ص. 301.

(2) أنظر: سليم زبال، «قطر» استطلاع، عدد: نوفمبر 1970، صص. 98-99.

مدرسية وتسهيلات تعليمية، وتضاعف الإنفاق على التعليم للارتقاء بالكيف والكم معاً»(1)[31]. وما كان بالإمكان أن تبلغ العملية التربوية والتعليمية نتائجها دون وجود مؤسسات التعليم العالي. وفي 22 فبراير 1973 م أعلن أمير البلاد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ميلاد الجامعة القطرية. وبدأت بكلية التربية السنة الجامعية (1973–1974 م) وبعد أربع سنوات كانت الثمرة الباهرة حين تخرجت الدفعة الأولى من رحابها، وكذلك القرار الأميري التاريخي باستكمال إنشاء جامعة قطر وذلك سنة 1977 م.

وفي الاحتفال الكبير الذي أقيم بالمناسبة تحدث سموه عن دعائم النهضة في قطر، والمحاور الرئيسية التي ترتكز عليها وصولاً إلى تحقيق المستوى الكريم من الحياة لكل المواطنين، وارتقاء بالبلاد في كل المجالات لتتبوأ المكانة اللائقة بها بين الدول. «نحن لا نتطلع إلى جامعة كبيرة العدد، بل نخطط لجامعة عظيمة العطاء تنمو مع الزمن، وتتأصل جذورها في أعماق مجتمعنا، تتفاعل معه ويتفاعل معها»(2)، تلا ذلك قرارات أميرية بإنشاء أربعة مراكز للبحوث وذلك بتاريخ 12/ 07/ 1980 م وهي:

1) مركز البحوث العلمية والتطبيقية: ويهدف إلى التركيز على الصناعات القائمة في قطر وتطوير الخبرات.

2) مركز الوثائق والدراسات الإنسانية: ويهدف إلى تجميع وتصنيف الوثائق ذات الصلة بالدراسات الإنسانية وتعميق دراسة التراث الخليجي على وجه الخصوص.

3) مركز البحوث التربوية: ويهدف إلى إجراء البحوث والدراسات التحليلية

(1) الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، «معالم السياسة التعليمية في قطر»، مجلة الدوحة، عدد: مارس 1984، ص. 70.

(2) من كلمات سمو أمير البلاد في حفل تخريج الدفعة الأولى لجامعة قطر، أنظر: «جامعة قطر»، في مجلة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى، نوفمبر 1980، ص. 67.

والتطبيقية للنظام القائم وتحسين العملية التربوية والمناهج العلمية وربط الخطة العلمية في الدولة بمتطلبات المجتمع وحاجاته.

4) مركز بحوث السيرة والسنة النبوية: ويهدف إلى إعداد موسوعة للحديث الشريف تضم صحاح الحديث، مبوبة ومفهرسة ومعلقاً عليها بما يوضح معانيها(1).

لقد وضعت جامعة قطر نصب عينيها وهي تخطط للمستقبل أن تحقق مطالب المرحلة الحضارية التي يمر بها المجتمع القطري باعتباره جزء من مجتمعات أوسع هي المجتمع الخليجي والمجتمع العربي والمجتمع الإسلامي والمجتمع الإنساني.. وقد روعيت هذه النواحي كلها مع بداية قيام التعليم الجامعي في دولة قطر عندما بدأت الدراسة بكلية التربية ثم تلاها كليات العلوم والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والشريعة والدراسات الإسلامية، ثم كلية الهندسة وكلية الإدارة وكلية الإعلام... (2).

وحظيت الفتاة القطرية بنفس الرعاية والاهتمام الذي حظي به شقيقها في مجال التربية والتعليم في ظل العناية الخاصة التي أولاها آل ثاني لهذا القطاع الحيوي تقول الآنسة موزه فخرو: «لقد وصلت الفتاة القطرية في تعليمها حتى المرحلة الجامعية.. وهذا التعليم الجامعي تطور هائل حدث في حياتنا، حقيقة إننا كنا إلى أعوام قليلة خلت متاعاً مهملاً، ملقى في المنزل بدون تعليم، لأن تعليم المرأة كان عيباً كبيراً، ولكن أين نحن اليوم من الأمس؟.. لقد تطورنا تطوراً هائلاً..»(3).

كان الإنسان – ولا يزال – هو المحور الأساسي في المسيرة الحضارية منذ بدايتها في دولة قطر. كما أكد على ذلك الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في إحدى خطبه: «إننا

(1) المرجع نفسه، ص. 69.

(2) محمد إبراهيم كاظم، «جامعة قطر ومطالب المرحلة الحضارية»، مجلة الدوحة، عدد: سبتمبر 1981، ص. 14.

(3) أنظر: سليم زبال، «قطر» استطلاع، مجلة العربي، عدد: نوفمبر 1970، ص. 102.

نؤمن أن الدولة تستمد سلامة أبنائها من سلامة تنشئة المواطنين، وبأن خير أداة لتقدم الدول وازدهارها هي عقول أبنائها وبناتها، ولذلك كانت تنمية الإنسان القطري، في الماضي وستظل دائماً في المستقبل، شغلنا الشاغل وركيزة أساسية من ركائز سياستنا الوطنية وبدافع من هذا الإيمان، كان اهتمامنا بإقامة جامعة قطر، ورعايتنا للجهود التي تشق بها هذه الجامعة طريقها إلى تحقيق رسالتها النبيلة: رسالة تكوين أنفع ما نملك من ثروات، وأعني بذلك شبابنا الجامعي عدة حاضرنا وذخر مستقبلنا»[1].

ولا يقتصر الاهتمام بالشباب على تنمية حب العلم والمعرفة فقط، ولكنه يتعداه إلى هدف تربوي هام، هو نشر الوعي الرياضي بإنشاء الأندية الرياضية والثقافية الجديدة في كل أنحاء البلاد، وتكوين الاتحادات الرياضية، واللجنة الأولمبية وأقيمت (مدينة خليفة الرياضية) وتنظيم الأنشطة الخاصة برعاية الشباب، وتسيير الخدمات المكتبية.

وتعد «دار الكتب القطرية» من أقدم المكتبات الوطنية الخليجية، وهي من أبرز المعالم الثقافية في الدوحة. وقد أنشئت سنة 1962 م، وذلك عندما صدر قرار وزير المعارف آنذاك بإدماج كل من مكتبة المعارف (أنشئت سنة 1954 م) والمكتبة العامة (أنشئت سنة 1956 م) وتتبع وزارة التربية والتعليم من النواحي الفنية والإدارية والمالية. ومن المهام التي أنيطت بها مهمة المعارض العامة للكتاب. فكان معرض الدوحة الأول للكتاب العربي سنة 1972 م تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد آل ثاني، ومعرض كتاب الطفل (7–17 أبريل 1979 م) ومعرض الكتاب الإسلامي (25 نوفمبر – 4 ديسمبر 1979 م). كما شاركت الدار في المعارض الخارجية يضاف إلى ذلك المكتبات الفرعية الأخرى وهي مكتبة الخور العامة، مكتبة الشمال العامة، مكتبة الخنساء العامة (للنساء)، مكتبة الريان، مكتبة الوكرة العامة، مكتبة «الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني»

(1) أنظر: «كلمات على طريق الاستقلال – خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني 1981 م»، مجلة الدوحة، عدد سبتمبر 1981، ص. 54.

الذي حكم قطر من سنة 1949 م إلى 1960 م، وكان رحمه الله محباً للعلم ومجالسة العلماء، عرف عنه إنفاقه في سبيل نشر العلم والمعرفة وبذله لأي جهد في سبيل هذه الغاية السامية، اهتم بإنشاء مكتبة في بيته، كما حرص على انعقاد مجالس العلم والأدب في مكتبته... وإذا كانت مكتبة الشيخ علي هي أول مكتبة سعت لنشر العلم والمعرفة في النصف الثاني من القرن الهجري الماضي مما جعلها أم المكتبات، فإن آثار جهدها تبدو واضحة في كثير من المكتبات المنتشرة الآن، وفي دار الكتب نفسها وأفرعها الستة المنتشرة في أنحاء قطر، وفي مجالس العلم، وفي الاهتمام العلمي والوعي الثقافي الإسلامي العام البكر الذي تتميز به قطر[1]. إلى جانب مكتبات المساجد المنتشرة في مختلف أنحاء الدولة والتي تحتوي على مجموعات مهمة من المراجع والمصادر، يتولى الإشراف عليها إدارة الشؤون الإسلامية التابعة لرئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية القطرية.

ملامح من الوجه الثقافي في قطر

إن الثقافة بمفهومها الحضري وتأثيرها الاجتماعي، هي التي تمنح الأمة طابعها المميز، في فهمها لطبيعة الحياة، والتزامات الإنسان وتحديد مركزه في مجتمعه، ومعرفة علاقته بمواطنيه وبالناس خارج وطنه، وكيفية تعامله مع القوى والعناصر الإنسانية والكونية. وحضارة البشر لم تكتب بقلم العالم وجهد المحصل فقط، بقدر ما نسقت معه بأنامل النعمة المستفيضة من رؤيا المثقف. ومن هذا المنطلق عملت دولة قطر تحت قيادة حكام أسرة آل ثاني بعد الاستقلال. «على بذل كل غال في سبيل تهيئة المناخ الثقافي اللازم لبناء الإنسان القطري وتزويده بكل ما يحتاج إليه عقله ووجدانه من فكر وفن، حتى تتوازى مظاهر التقدم العمرانية والمادية مع مثيلاتها الثقافية، وحتى

(1) أنظر: «دار الكتب القطرية» استطلاع، مجلة الأمة القطرية، العدد الثالث، السنة الأولى، يناير 1981، صص. 40–41. ض

تكون النهضة مبنية على أسس سليمة وعلمية. وقد كانت «إدارة الثقافة والفنون» أحد هذه الأجهزة التي تسهم في تنشيط الحركة الثقافية في البلاد، بل إنها الإدارة الرئيسية المختصة بهذا المجال اختصاصاً مباشراً»[1].

وتختص بالآتي:

1) – رعاية الحركة الفكرية والأدبية والفنية في البلاد.

2) – دعم الفنون التشكيلية والعمل على التصوير الموسيقي والفن المسرحي.

3) – تنشيط الحركة الثقافية بإقامة المحاضرات والندوات والعروض.

4) – إقامة المعارض في مجال الثقافة والفنون.

كما تساهم إدارة الشؤون الإسلامية التابعة لرئاسة المحاكم الشرعية في نشر الثقافة الإسلامية في البلاد، «وذلك بعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، وتوزيع الكتب الإسلامية والمصاحف. كما تقوم بإعداد البحوث والدراسات التي تخدم الإسلام والمسلمين وترد على المغالطات والشبهات، بالإضافة إلى طباعة المصحف والكتب الإسلامية بمختلف اللغات وتوزيعها على المسلمين داخل البلاد وخارجها. وتقوم بتنظيم الاتصال بالعالم الإسلامي من خلال وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية والهيئات والمراكز والجمعيات في العالم، كما تشارك بحضور المؤتمرات الإسلامية وإعداد الأبحاث اللازمة لها... كما تشرف على معهد الأئمة والخطباء وتحسين مستواهم الثقافي»[2].

وهكذا أصبحت الدوحة ميداناً للنشاط الثقافي والإعلامي والفني، تفتح صدرها للمؤتمرات العلمية والندوات الثقافية ومحاضرات العلماء ولقاءات المفكرين

(1) أنظر: موسى زينل، «مستقبل الثقافة في قطر»، مجلة الدوحة، عدد: سبتمبر 1981، ص. 94.

(2) أنظر مجلة الدوحة، «أضواء على المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في قطر» لهيئة تحرير المجلة، عدد: سبتمبر 1983، ص. 97.

والكتاب والأدباء والفنانين من كل أنحاء الأرض العربية، وأصبحت تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيد الدولي والعربي في حقول التنمية المختلفة بما فيها حقل التنمية الثقافية التي أولتها الدولة على أعلى مستوياتها الاهتمام الذي تستحقه عبر تأمين المرافق والخدمات التربوية والثقافية والتوجه الجاد لبناء الإنسان، ويسهر على تنفيذ هذه التوجهات هياكل ثقافية مهمة. ومن علامات تلك العناية «إنشاء متحف قطر الوطني سنة 1975 م بمدينة الدوحة، ليكون مرآة صدق علمية، تقول للزائر العربي قبل الأجنبي، رويدك قف، إن قطر جزء من أمة عربية إسلامية، لها ماضيها المضيء خلال التاريخ، منذ كان الإنسان يصنع أدوات معيشية من الحجر والفخار، وإن الحضارة العربية الإسلامية، هي الأساس التاريخي الذي تنتسب إليه»[1]. وفي سنة 2005 م أنشئت هيئة متاحف قطر ومقرها الدوحة، وتهدف إلى النهوض بالمتاحف والآثار ومشروعات التنقيب عنها، وإدارتها والإشراف عليها، وتطويرها وجمعها وتسجيلها، وحمايتها بكل الوسائل، وتهيئتها للانتفاع العام، والمحافظة على الآثار ومقتنيات المتاحف.

ويتبع الهيئة المتاحف الخاضعة لإدارة وإشراف إدارة المتاحف والآثار بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث. ومن أشهر المتاحف الخاصة، متحف الشيخ فيصل بن قاسم بن فيصلَ آل ثاني الواقع في الشيحانة على بعد عشرين كيلومتراً من الدوحة.

المسرح في قطر

عرفت دولة قطر المسرح منذ الخمسينات من القرن العشرين، وذلك من خلال الأندية الثقافية الأهلية، وفي أواخر الستينات تكونت الفرقة الشعبية للتمثيل، التي قام بتأسيسها الفنان القطري موسى عبد الرحمن سنة 1968 م وقدمت أول

(1) أنظر: درويش مصطفى الفار، «قطر على درب الاستقلال»، مجلة الدوحة، عدد: سبتمبر 1981، ص. 66.

مسرحية من تأليفه وإخراجه وهي (الدكتور أبو علوص)، وكانت تنتقد بشيء من المبالغة والتهريج بعض مظاهر الحياة الاجتماعية غير الجوهرية في قطر. وفي بداية السبعينات كانت الولادة الحقيقية للمسرح في قطر حيث تأسست أول فرقة مسرحية هي فرقة المسرح القطري سنة 1972 م. وقامت إدارة الثقافة والفنون باستضافة أساتذة المسرح في الوطن العربي لتقديم خبراتهم للفنانين القطريين من خلال المحاضرات والدورات التدريبية إلى جانب الدورات التي تعقد خارج دولة قطر، كما أنها تشجع الفنانين القطريين الراغبين بدراسة المسرح أكاديمياً. «ونتيجة العناصر الصاعدة والبراعم الواعدة في هذا الميدان الحضاري ومساعدتها على تأدية رسالتها في مسرح حديث جامع للأدب والفن والتراث الشعبي والحضور الإنساني من غير هدر لجانب القيم الأخلاقية الموروثة والتقاليد العريقة.. إن مسرح قطر الوطني، الذي أقيم ضمن مجمع إعلامي يضم مبنى وزارة الإعلام يعتبر أول مسرح من نوعه على مستوى الخليج والوطن العربي من حيث الاستعدادات الحديثة والإمكانيات الفنية»[1].

إن التجربة المسرحية في قطر باعتبارها جزء من التجربة المسرحية في الخليج العربي وبقية الدول العربية، تحاول أن تقدم الفن الجاد الذي يخلق جمهوراً مسرحياً يتذوق هذا الفن ويقيمه. ويعتبر موسى عبد الرحمن (مؤلف ومخرج) وأبو جسوم (مخرج) ومرزوق بشير (مخرج) ومنى حسن (ممثلة) ومريم الدخيل (ممثلة) وعبد الله غنيان (ممثل) وصلاح عبد الله (ممثل) وحسن عبد الله المطوع (ممثل) وناصر القلاف (مخرج) ومبارك خميس (ممثل ومخرج) وهدية سعيد العبد الله (ممثلة) ومريم راشد الدوسري (ممثلة) وعلي ميرزا محمود (ممثل ومخرج وشاعر) وعبد الرحمن المناعي

(1) كمال سعد، «مسرح قطر الوطني ودوره في تطوير الحركة المسرحية»، مجلة الدوحة، عدد: أبريل 1982، ص. 68.

(مؤلف ومخرج) وداد الكواري (ممثلة) وعلي حسن (ممثل) وخليفة السيد (مدير فرقة المسرح القطري) وسيار الكواري (ممثل) وأمينة القفاص (ممثلة) وأحلام محمد (ممثلة) وصلاح درويش (ممثل) وسالم ماجد (مخرج) وهلال محمد (ممثل) وغانم السليطي (ممثل) وغيرهم من الرواد الأوائل الذين ساهموا في النهضة المسرحية القطرية بما قدموه من أعمال جادة في هذا الميدان. وتعد فرقة المسرح الأهلي نواة للمسرح القومي حيث يتم انتخاب أعضائها من الفرق المسرحية الأهلية للمشاركة في المهرجانات العربية خارج الدولة.

ومن الإنجازات المهمة التي عرفتها قطر سنة 1981 م ميلاد «الفرقة القومية القطرية للفنون الشعبية»، وذلك إيماناً «بأن الفنون الشعبية المختلفة هي الواجهة الحقيقة الصادقة والمرآة الواضحة التي تعكس تاريخ وتقدم شعوب هذه الأمم لأنها نابعة من مجتمعاتها. وإيماناً بالدور الذي يمكن أن يؤديه هذا الفن للمجتمع القطري من الناحية الثقافية والإعلامية داخلياً وخارجياً... فكرنا في إنشاء القومية القطرية للفنون الشعبية بالمستوى الفني العالي الذي يعتمد على الأصول العلمية والأكاديمية في الإعداد والتكوين.. وأحضرنا لها خبراء متخصصين في هذا المجال وأمددناهم بكل الإمكانيات اللازمة لإنشاء الفرقة... وتعتبر حدثاً فنياً عظيماً كما أنه الأول من نوعه في منطقة الخليج»[1].

إن فنون الرقص الشعبي القطري متعددة الأشكال مختلفة الأداء. من أهمها: رقصة الغرضة (الزريف)، السامري، الخماري، الليوة، الطمبورة، العاشوري، الهبان، بالإضافة إلى الفنون البحرية بأنواعها المختلفة. وقد حرصت دولة قطر أشد الحرص على دراسة تراثها الشعبي دراسة علمية وافية.

(1) أنظر الحوار الذي أجرته مجلة الدوحة مع وزير الإعلام الأستاذ عيسى غانم الكواري، (مجلة الدوحة، عدد: أكتوبر 1981، ص. 29).

الفن التشكيلي في قطر

يقول الفنان القطري سلمان المالكي في حوار معه: «بدأت الحركة الفنية التشكيلية في قطر سنة 1970 م كمشاركة فعلية للفنانين التشكيليين القطريين على المستوى المحلي والخارجي، هذا بالنسبة لبداية الحركة.. ثم بعد ذلك تطورت، ومن خلال هذه الحركة تم إنشاء الجمعية الفنية القطرية للفنون التشكيلية»[1].

وكانت وزارة الإعلام الراعية الأولى في ذلك الوقت لقطاع الفنون وقامت باحتواء المناسبات الثقافية في فترة السبعينات. «والتشكيل القطري هو النمط الأصلي المحلي للفن في قطر، وهو جزء لا يتجزأ من الفن في الخليج العربي... ومع بداية تخرج الفوج الأول من الفنانين الأكاديميين أمثال (جاسم زيني، يوسف أحمد، حسن الملا) بدأت الحركة التشكيلية في قطر تأخذ شكلاً آخر في تحركها»[2]، فاتسعت دائرة المشاركة الفنية القطرية في المعارض العربية والأوربية والأسيوية. وفي سنة 1980 م تم اعتماد الجمعية القطرية للفنون التشكيلية الممثل لقطاع الفنون على المستوى الأهلي من طرف وزارة الإعلام. ورغم حداثة الحركة الفنية التشكيلية في قطر إلا أن المستوى الفني لأعمال الفنانين القطريين يعكس انطباعاً «لدى المشاهد بأن هذه الأعمال نتاج تجربة فنية موغلة في القدم والأصالة، وذلك من خلال مستوى فني يتميز بخطوط بسيطة وألوان تعكس الجرأة والصدق ولكنها أيضاً لا تعكس إحساساً بالبدائية التي نلمسها في أعمال فنية لشعوب أخرى ليس لها سبيل إلى الثقافة الفنية، فالمشاهد لأعمال الفنان القطري يلمس للوهلة الأولى أن وراء العمل فكراً وثقافة بل وتتبعاً للحركة التشكيلية العالمية المعاصرة. والجانب الآخر الملفت لهذه الظاهرة هو

(1) أنظر الحوار الذي أجراه معه يوسف الحرمي في مجلة الخليج العربي، عدد: فبراير 1983، ص. 32.

(2) المرجع نفسه، ص. 33.

جمهور المشاهدين، فما أن يقام معرض إلا وتزدحم قاعة العرض بالمشاهدين مختلفي الثقافات والأعمار بدرجة تفوق دولاً أخرى أسبق في هذا المجال»[1].

ومن أشهر الفنانين المشهود لهم بأعمالهم ومشاركتهم في المعارض نذكر: جاسم زيني، وحسن الملا، ويوسف أحمد، ومحمد علي، ومحمد الجيدة، وسلطان سليطي، وسلطان الغانم، وماجد المسلماني، وعلي شريف، وحسين السيد، ومحمد الكواري، وعيسى الغانم، وأسماء أخرى.

لقد بدأت اللوحة الفنية تدخل في الحياة اليومية للإنسان القطري من خلال التواصل المستمر بين الفنان وجمهوره. واقتحمت الفتاة القطرية هذا الميدان واستطاعت أن تفرض وجودها بمواهبها وإبداعاتها وتشارك في المعارض بلوحاتها الرائعة أمثال: وفيقة سلطان، وبدرية جاسم، وأمينة كاظم، وبدرية درويش وغيرهن.

وانطلاقاً من إيمان وزارة الإعلام القطرية والمسؤولين بها بتشجيع وتسخير كافة الإمكانات للعمل على تقارب شعوب منطقة مجلس التعاون لدول الخليج في كافة المجالات العامة وبخاصة الفنية منها، فجاءت فكرة إنشاء جماعة أصدقاء الفن التشكيلي في دول مجلس التعاون والتي تأسست سنة 1985 م[2].

الإعلام القطري ومنطق العصر

الإعلام علم وفن له أصوله وأجهزته المتطورة ذات الفعاليات النافذة والمؤثرة. وعلى صعيد الدول والهيئات والمؤسسات الكبرى بتنوع أهدافها واختلاف قدراتها يشكل الإعلام جزءً استراتيجياً مهماً في خططها القريبة أو البعيدة المدى، وانطلاقاً من

(1) أنظر: محمد أبو طالب، «جاسم زيني – الأصالة والتعبير»، مجلة الدوحة، عدد: يناير 1977، ص. 62.

(2) يوسف أحمد، «أصدقاء الفن التشكيلي في دول مجلس التعاون»، مجلة الدوحة، عدد: يناير 1986، صص. 64-65.

هذا، فإن الإعلام القطري يقوم بدوره البارز في مواكبة النهضة الشاملة التي تقودها أسرة آل ثاني منذ الاستقلال إلى اليوم. ويحظى بأهمية كبيرة، ويلقى دعماً غير محدود. «وكان للإعلام في هذه المسيرة – مسيرة التقدم والبناء – دور رائد وجولات مشرقة، حيث استطاعت أجهزة الإعلام في قطر أن تتفاعل مع انطلاقة الاستقلال والبناء، وارتفع صوت قطر، وانتشرت صورتها إلى كافة أرجاء الوطن العربي... لقد واكب الإعلام القطري السنوات الغالية من حياتنا، التي تميزت بالتعمير والإنشاء والتطور الإنساني في شتى الميادين.. وأبرز طوال السنوات الماضية منجزات الدولة وعملها المستمر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه كافة الطاقات المادية والبشرية لتحقيق القوة الذاتية للبلاد... وهكذا نرى أن الإعلام القطري منذ استقلال البلاد في 3 سبتمبر 1971 م يتابع المسيرة التاريخية، ويبرز منجزاتها الحضارية، مرتكزاً على القيم والمبادئ الإسلامية، ومدعماً بكل ما نملك من تقاليد وتراث»(1).

فبالنسبة لإذاعة قطر، تقول شهادة الميلاد إنها ولدت بتاريخ 25 يونيو سنة 1968 م، بدأت صغيرة ثم كبرت في حضن الاستقلال، فاستطاعت أن تكون عضواً دائماً في الأسرة القطرية تحيطها علماً بكل ما يجري في العالم من أحداث وتطورات، وتفتح لها نوافذ الثقافة والمعرفة والترفيه. بدأت إرسالها بخمس ساعات في اليوم لتصل إلى ما يزيد على أربعين ساعة من البث يومياً باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأوردية. وتتوفر على الآلاف من الأشرطة التسجيلية النادرة، ومكتبات موسيقية متنوعة. و«تتميز إذاعة قطر بخدمتها الإخبارية الشاملة وتقاريرها السياسية ذات السمة الموضوعية. وقد اعتمدت من أجل ذلك مراسلين لها في معظم العواصم العربية والأجنبية»(2).

(1) محمد عبد الرحمن الخليفي، «الإعلام القطري نهضته ورسالته»، مجلة الدوحة، عدد: سبتمبر 1981، صص. 84-85.

(2) عبد الله صادق، «الإعلام القطري والتجديد المستمر»، مجلة الدوحة، عدد: سبتمبر 1985، ص. 94.

أما البث التلفزيوني فيعود تاريخه إلى نهاية سنة 1969 م حيث «وقع اتفاق لبناء محطة للبث التلفزيوني في قطر، وتم تنفيذه على مرحلتين: المرحلة الأولى إنشاء محطة صغيرة لتغطية مدينة الدوحة وضواحيها فقط... والمرحلة الثانية هي إنشاء المحطة الرئيسية، التي تعطي قوة بث فعالة تغطي معظم أجزاء الساحل العربي للخليج»(1).

وفي سنة 1974 م افتتح بصفة رسمية (التلفيزيون القطري) ومنذ ذلك التاريخ وهو يقوم بأداء رسالته بصورة مشرقة. «ويتبنى خطة طموحة لإنتاج المسلسلات المحلية والعربية والتاريخية والتي لاقت نجاحاً جماهيرياً كبيراً على المستوى المحلي والخارجي. ولقد قفز التلفزيون في مدارج التطور بخطوات واسعة في السنوات الأخيرة»(2). وقد بات إحدى العلامات الدالة على التطور الإعلامي المرئي في ظل الانفتاح السياسي والتطور الاقتصادي الذي تتميز به دولة قطر.

وفي مجال الإعلام المقروء، فقد بدأت الصحافة خطواتها الأولى سنة 1961 م، صحافة حكومية وشبه حكومية، «فصدرت في ذلك التاريخ مجلة «المشعل» عن شركة نفط قطر، وكانت عبارة عن نشرة تهتم بشؤون البترول، وفي سنة 1964 م صدرت مجلة «تجارة قطر» عن غرفة تجارة قطر، وكانت أيضاً نشرة تحمل أخباراً اقتصادية. وفي سنة 1969 م صدرت مجلة «الدوحة» وكانت أشبه بنشرة تهتم ببرامج الإذاعة والتلفزيون، وفي سنة 1970 م صدرت أول مجلة أهلية باللغة العربية هي مجلة «العروبة» وكانت بدايتها قوية إذ عالجت موضوعات سياسية واجتماعية وثقافية متنوعة، وصدرت في نفس العام مجلة «جلف نيوز» باللغة الإنجليزية عن نفس الدار التي تصدر «العروبة» وكانت تحمل أخباراً محلية وعربية وعالمية وبعض الأبواب، وفي نفس العام صدرت مجلة «التربية» عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة

(1) أنظر مجلة العربي، «قطر – استطلاع»، عدد: نوفمبر 1970، ص. 107.

(2) عبد الله صادق، مجلة الدوحة، المرجع السابق، عدد: سبتمبر 1985، ص. 95.

والعلوم التابعة لوزارة التربية والتعليم»[1].

وفي شهر ماي سنة 1975 م أنشئت وكالة الأنباء القطرية، وذلك لتغطية كافة الأحداث والنشاطات المحلية، إضافة إلى الأخبار والأحداث العربية والعالمية، وفي سنة 1979 م صدر قانون المطبوعات والنشر الذي يعتبر دعامة قوية لحرية الصحافة في البلاد، وسياجاً يحمي مصلحة الوطن والمواطن من كل ما من شأنه الإضرار بمصالحها، بالإضافة إلى إصدار العديد من الكتب والمطبوعات والدراسات والأبحاث، وتوفير الصور والمعلومات وتوطيد العلاقات مع الصحف في الداخل والخارج للتعريف بدولة قطر على كافة المستويات المحلية والعربية والعالمية.

وتعتبر مجلة «الدوحة» التي كانت تصدرها وزارة الإعلام القطرية منبراً ثقافياً وأدبياً وعلمياً أطل من خلاله العديد من الأدباء والمفكرين والباحثين من العالم العربي. ووجد فيها القراء تواصلاً أدبياً وثقافياً رفيعاً. يقول عنها الأديب الخليجي محمد جابر الإنصاري: «رئة متبادلة بين قطر ووطنها العربي الكبير، تطل هي من خلالها على الوطن الأكبر، ويطل هو عليها في مطلع كل شهر إطلالة التنفس الحضاري المتبادل، ثم ينفسح المدى بينهما كانفساح الصدر ذي الرئة السليمة استنشق هواء صحياً مشبعاً بنفحات الحياة، وأنسام الإبداع، ونبض الخلق»[2].

وقد وصفها أحد شعراء ليبيا قائلاً:

يـا دوحـــة فـيـحـاء للفكر	للشعر.. والألـــوان.. والنثر
كـم ذا تـفـيـأت الـظـلال بها	بـالـوارف المخضل في العمر

(1) عبد الله صادق، «الصحافة القطرية في ركاب التقدم»، مجلة الدوحة، عدد: مارس 1986، ص. 94.

(2) أنظر: محمد جابر الأنصاري، «رئتان حضاريتان لمدينة الدوحة»، مجلة الدوحة، عدد: ديسمبر 1977، ص. 74.

مـن كـل رائـعـة محلقة	لمدى بعيد الشأو كالنسر
بمقالة تسمو بجدتها	وقصيدة من أنبل الشعر
وبقصة كم عشت (حبكتها)	وكأنني المعني بالأمر
وبلمحة (علمية) كشفت	أسرار ما في الكون من سر
وبلوحة فنية جمعت	أطراف ما في (اللون) من سحر(٥

وقد توقفت المجلة عن الصدور سنة 1968 م لتعود إلينا في حلة جديدة مع نهاية سنة 2007 م.

لقد واكب الإعلام القطري مسيرة النهضة منذ الاستقلال وذلك في شتى الميادين. وأبرز منجزات الدولة وعملها المستمر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه كافة الطاقات المادية والبشرية لتحقيق القوة الذاتية للبلاد في عهد أسرة آل ثاني.

الأدب العربي في قطر

لم يكن الأدب غائباً عن الساحة القطرية، سواء قبل تأسيس الدولة الحديثة أو بعدها. فقد شارك الأدباء والشعراء والمثقفون بإنتاجاتهم المتنوعة في بناء النهضة الثقافية والفكرية لدولة قطر. ويمكن اعتبار الشيخ جاسم بن محمد (1926-1973 م) مرجعاً مهماً في هذا المجال، فقد كان رائداً من رواد الحركة الأدبية ومصلحاً وبانياً لأسس الدولة، فشعره «دونت فيه كثير من معالم وأحداث تلك الفترة في هذه المنطقة... فقد يجد فيه عالم الأدب بغيته (لرصد الحركة الفكرية والثقافية آنذاك، وقد يجد فيه عالم الاجتماع صورة للمجتمع وتفاعلات أنماطه حينذاك، وقد يجد فيه الأديب صورة من الأدب الشعبي الذي يبرز المعاني القوية الحية التي تختلج بها النفوس باللغة السائدة بينهم. وقد يجد فيه المؤرخ تصويراً نابضاً بالحياة للأحداث وصناعتها يتابعها

حية حدثاً بحدث ويوماً بيوم وهي تحكي الانطباعات الأولى على فطرتها دون تدخل لصنعة أو حبكة فنية أو تعديل. وهذا هو ما نجد الكثير عنه عند التدقيق والتحقيق في كثير من أشعار الشيخ (جاسم) ومتابعتها بتأن من غير سابق حكم أو تصور غرض معين، أو انبهار بأسلوب، أو إعجاب بصنعة بلاغية، بل يجب أن تؤخذ كما هي كرصد تاريخي حي يحكي بأسلوب عصره ويعرض الحدث بيد صناعه»[1].

ويسجل الشاعر القطري (محمد المرزوقي) مآثر الشيخ الكثيرة وهو بصدد رثائه، فيقول:

مضى غارس التوحيد في (قطر) الندى
مضى هادم الأهواء والبدعات
مضى بعدما أحيا من الجود والهدى
رسوماً له في الدار كالهضبات
بنو قطر من قبله بجهالة
مماليك للأهواء والشهوات[2].

إن الأدب القطري له خصوصيته الخليجية المتميزة في إطار الهوية العربية، وقد أثبتت التجربة قدرته على استيعاب الأشكال والأساليب الفنية والأدوات الإبداعية والمبادرة بالإضافة الذاتية إليها، التي تصل إلى حد اقتحام آفاق التجريب وصولاً إلى آفاق إبداعية أبعد. وتعتبر أطروحة الدكتور محمد عبد الرحيم كافود أول محاولة جامعية لدراسة الأدب في قطر دراسة منهجية. «فلقد أحسن الباحث صنعاً باختيار تلك النماذج التاريخية من نثر الرسائل والمقدمات لنرى لغة التأليف في تلك المرحلة وما عبرت عنه من اهتمامات ومسائل في زمنها... وجاءت معالجته لتاريخ الشعر

(1) أنظر: مجلة الدوحة، مرجع سابق، عدد: يناير 1985، ص. 18.

(2) أنظر: القصيدة في المرجع نفسه، ص. 19.

أنجح وأدق وأشمل لوفرة المصادر الأولية وبعض الدراسات الأدبية السابقة، فاستطاع الباحث هنا أن يرسم خريطة الحركة الشعرية في أعلامها وملامحها الرئيسية في بدايتها حتى نهاية مرحلتها المتوسطة في الستينات»[1]. فقد ترجم الباحث لخمسة شعراء هم: الطبطبائي، جاهد بن صالح الخليفي، ابن عثيمن، أحمد يوسف الجابر وأخيراً الشاعر عبد الرحمن بن قاسم المعاودة الذي يقف على رأس المدرسة المحافظة.

ومن خلال إطلاعنا على موضوعات الكتاب ندرك الجهد الشاق الذي «لاقاه المؤلف، حيث المشافهة والاعتماد على الذاكرة والرجوع إلى الدوريات، وقد استطاع على الرغم من ندرة المصادر وفقدان الكثير من النصوص، أن يحمل عبء الريادة، ويتمثل ذلك أيضاً في الإحاطة الشاملة بموضوعه من جميع جوانبه، استقصاء وجمعاً واستقراء وتحليلاً»[2].

إن الشاعر القطري في دورة التحول من الاتجاه الكلاسيكي إلى الاتجاه الرومانسي والواقعي قد وضع بصماته على ما ينشده ولا سيما فيما يتعلق بالبحر وأهواله، والغواص ومعاناته، وقضية الارتباط، والتغني بالنخلة، وفيما يرسمه من ألوان الحياة المختلفة. ولعل أقرب مثال يمكن أن نستشهد به الشاعر مبارك بن سيف آل ثاني وهو من مواليد الدوحة سنة 1952 م، والذي كان له السبق في إدخاله الرومانسية إلى الشعر القطري، وصاحب أعمال شعرية مهمة نذكر منها: (الليل والضفاف 1983م) و(ليال صيفية 1990 م) و(الفجر الآتي – مسرحية شعرية 1992 م) و(أنشودة الخليج – ملحمة شعرية 1984 م) إضافة إلى أنه واضع نشيد قطر الوطني، ونشيد

(1) محمد جابر الأنصاري، «أول دراسة عن الأدب في قطر»، مجلة الدوحة، عدد: أكتوبر 1979، ص. 44.

(2) أنظر: عرض الكتاب في مجلة (المجلة العربية للعلوم الإنسانية) جامعة الكويت، لعبد الرزاق الحاج عبد الرحيم، العدد الخامس شتاء 1982، ص. 254.

الشباب القطري الرسمي. يقول في قصيدة «تأملات في ليلة صيفية»:

أناظرها وتناظرني

تسامرني طوال الليل...

عيناها

وتبعث في فؤادي الدفئ

وترمي من وراء البعد

سمرائي وساح الليل

وترمي قصة البعد.

ومن قصيدة «الملائكة فوق أرض الإسراء» نختار ما يلي:

من غابة الديجور

من حمم تفور

أرضي تمور

وتفقدت صرخاتها الثكلى

لتبقيها على طرف اللسان

عوالق الأغصان آلاف الصخور

***

من قمم الآلام... من أرضي

حروف وشمها الأحزان

تلقيها الحمم وتذوب في حلقي

إذا طال الزمان بها

وجالست الرمم[1].

ومن قصيدة «سفن الغوص البائسة» التي يطرح فيها قصة الغواص ومعاناته مع أهوال البحر، نختار ما يلي:

إيه يا ماء الخليج

كم شربنا ماءك المالح

في لهب السموم

وسمعنا آهة النهام أعيتها

جبال من هموم

إيه يا ماء الخليج

كم جميل أنت من خلف الشطوط

إنك الخور الذي يحجب في الأستار

آلاف المآسي

ظالم أنت وجبار وغدار وقاسي

نزرع اللؤلؤ في الأعماق

كالصيد الدفين

وهي لا تعدو سراباً أو كمين

وترى الغواص منهوك القوى

يقتفي آثار دره

ويردد آهة النهام

(1) أنظر: مجلة البابطين، نموذج تجريبي، 1992، صص. 30-31.

في الليل الحزين[1].

وشكلت القصة القصيرة جانباً مهماً من جوانب النهضة الأدبية في قطر، وتعتبر من الأجناس الأدبية الجديدة التي اقتحمت الساحة الثقافية القطرية. وكانت الصحافة مهدها الأول، وعلى صفحاتها نشأت وفي ظلالها ترعرعت. وتعتبر مجلة «العروبة» التي ظهرت في سنة 1969 م أكثر الدوريات إسهاماً في ذلك. «فقد نشرت في عقد السبعينات وحده أكثر من ستين نصاً قصصياً لأكثر من ثلاثة وعشرين كاتباً من قطر، تليها مجلة «العهد» التي نشرت في الفترة الواقعة ما بين بداية النصف الثاني من السبعينات ونهايته ثلاثة وعشرين نصاً لإثنى عشر كاتباً وكاتبة، ثم مجلة «الدوحة» التي نشرت خلال عقد السبعينات كله ثلاثة عشر نصاً لستة كتاب وكاتبات، فمجلة «أخبار شركة نفط قطر» التي لم تنشر سوى خمسة نصوص فقط خلال الستينات كلها»[2].

ويقسم محمد عبد الرحيم كافود تطور القصة في قطر إلى تيارين:

أ) - التيار الرومانسي.

ب) - التيار الواقعي.

ولاحظ في دراسته أن معظم القصص كتبت بأقلام نسائية، فلم يحضر عنده إلا رجلان فقط. وأن معظم من ذكر في التيار الرومانسي ذكر في التيار الواقعي. كما لاحظ أن جميع القصص التي درست ضمن التيار الرومانسي، كتبت بأقلام نسائية، وهذه الكتابات تمثل صوتاً أنثوياً أكثر من تمثيلها لتيار رومانسي[3].

(1) أنظر: محمد جابر الأنصاري، «الغوص القديم الذي استخرج أدباً جديداً»، مجلة الدوحة، عدد: ماي 1976، ص. 66.

(2) بتصرف عن مجلة عالم الفكر، «القصة القصيرة في قطر»، لنضال الصالح، العدد الأول، المجلد 28، 1999، صص. 192-193.

(3) بتصرف عن مجلة عالم الفكر، «قراءة أولية لنقد القصة في دول مجلس التعاون»، لمرسل فالح العجمي، العدد الثاني، المجلد 25، 1996، ص. 164.

«ولعل أهم ما يثير انتباه المتتبع للحركة القصصية في قطر في الفترة الواقعة ما بين بداية الستينات ونهاية السبعينات، أي على امتداد عشرين سنة تقريباً هو ندرة المجموعات القصصية الصادرة خلالها، والتي لا يتجاوز عددها ثلاث مجموعات فقط صدرت في فترات زمنية متباعدة، هي: «بنت الخليج» 1962 م ليوسف عبد الله النعمة، و«لقاء في بيروت» 1970 م للكاتب نفسه، ثم «أنت وغاية الصمت والتردد» 1978 م لكلثم جبر»[1].

ومع مرور الشهور والسنوات بدأ فن القصة في قطر ينمو بصورة منتظمة وأصبح كتابها يقفون إلى جانب إخوانهم في العالم العربي وجهاً لوجه في اللقاءات والندوات والمؤتمرات الأدبية كيوسف النعمة وأحمد عبد الملك، وخليفة عبد الكبيسي، وإبراهيم صقر المريخي، وإبراهيم السادة، وبشرى ناصر، وعبد العزيز السادة، ومي سالم (عربية مقيمة في قطر) وكلثم جبر، ونورة آل سعد، ومايسة الخليفي، وأم أكثم، وناصر صالح الفضالة، وأمينة إسماعيل الأنصاري، وحصة الجابر وغيرهم.

وتعرف باقي الأجناس الأدبية كالرواية والمقالة والنقد والدراسات الأدبية والفلسفية اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين والدارسين والأدباء والنقاد في قطر، وذلك موازنة ما تعرفه باقي الأنشطة الأدبية والفنية. يضاف إلى ذلك تيسير النشر ووفرة الإنتاج الفكري وتنوعه سواء في كتب مستقلة أو على صفحات المجلات والدوريات المختلفة. وعلى العموم فإن النشاط الثقافي بصفة عامة في دولة قطر وفي ظل حكام أسرة آل ثاني يمضي بخطى ثابتة ويحقق التقدم والازدهار كماً وكيفاً. والمستقبل لا يمكن إلا أن يكون فضاء مفتوحاً أمام المزيد من التطور والتكامل ومد الجسور مع الذات ومع الآخرين.

فهنيئاً لدولة قطر بهذه المكانة التي حققتها وتبوأتها فأصبحت في مصاف الدول الراقية تحت قيادة حكيمة.

(1) أنظر: مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، العدد الأول 1999، ص. 195.

دولة قطر

التنمية الاقتصادية والعمرانية[1]

تقع دولة قطر على الساحل الغربي للخليج العربي، وهي عبارة عن نتوء قاري يمتد شمال - جنوب على الهامش الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتضم إضافة إلى ذلك عدداً من الجزر. وتتكون دولة قطر من أراضي منبسطة تعلوها بعض التلال الكلسية في منطقة دخان غرباً ومنطقة جبل فويرط شمالاً، كما تتوسطها منخفضات وأحواض تعتبر الأراضي الخصبة في قطر وتدعى «الرياض» لما يكثر بها من نباتات طبيعية. كما أن سواحل قطر تمتاز بكثرة الخلجان والأخوار أهمها الخليج الفاصل بين قطر والمملكة العربية السعودية في الجنوب الشرقي.

دولة قطر محادية، جنوب الخليج العربي، للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين. وتمتد شبه الجزيرة القطرية على مسافة 160 كلم شمال - جنوب و80 كلم شرق - غرب في أوسع جزء منها، وذلك بساحل يبلغ امتداده 563 كلم. وقد كانت هذه السواحل إلى حدود القرن العشرين مصدر غنى هذا البلد، من الصيد واستخراج اللؤلؤ.

جل مساحة شبه جزيرة قطر سهل قاحل مكسو بالرمال. ولا يرتفع السطح إلا في جبل دخان (90 م فوق البحر) في المجال الذي توجد فيه أهم مناجم النفط. أما مكامن الغاز الطبيعي فهي ممتدة بحراً في شمال غرب شبه الجزيرة.

(1) الدكتور عبد الله العوينة : كرسي اليونسكو في البيئة، جامعة محمد الخامس - الرباط، مجلة التاريخ العربي.

مناخ دولة قطر صحراوي، حار جداً صيفاً حيث تعلو الحرارات حتى 50° ومعتدل شتاء. والغطاء النباتي جد متناثر، يتكون من شجيرات شوكية وبعض الأشجار يغلب بينها شجر النخيل.

وتبلغ مساحة قطر 11521 كلم2 وعدد سكانها 743000 نسمة حسب إحصاء 2004. وتعرف هذه الساكنة زيادة هامة إذ لم تكن تمثل سوى 522000 سنة 1997، وهي ساكنة مركزة خاصة في العاصمة وضواحيها، إلا أن شبه جزيرة قطر كانت مسكونة منذ غابر الأزمان من طرف قبائل رحّل وأخرى تعيش على الصيد الساحلي.

الاقتصاد القطري: هيمنة المحروقات

قبل اكتشاف البترول في الأربعينات، كان اقتصاد البلد قائماً أساساً على الموارد البحرية، وسمح اكتشاف النفط بحدوث تحول كامل للاقتصاد والمجتمع، ذلك أن النفط يكون 66 ٪ من مداخيل قطر و80 ٪ من صادراته.

ويعد اليوم، استخراج البترول والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية المرتبطة بهذا القطاع، العمود الفقري للاقتصاد الوطني. كما توظف عائدات المحروقات في مشاريع ذات مردود اقتصادي هام، منها المشاريع الصناعية الكبرى التي يعول عليها في خلق قاعدة صلبة ومستدامة للإنتاج والتشغيل. إلا أن هذا لا يمنع من الانفتاح وتحرير الاقتصاد ومن توسيع مشاركة الاستثمارات الأجنبية.

وقد حقق النفط نمواً هاماً في السنوات الأخيرة، وساهم في رفع الناتج الإجمالي الذي بلغ 153,3 مليار ريال سنة 2005، بمعدل نمو يصل إلى 33٪ مقارنة مع السنة السابقة. ويفسر هذا النمو السريع بما عرفته أسعار النفط من ارتفاع في السنين الأخيرة؛ كما يفسر بارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي. وإضافة إلى قطاع الطاقة، تنشط عدة قطاعات اقتصادية أخرى في مقدمتها البناء والعقار والخدمات المالية، بينما عرفت

بعض القطاعات شيئاً من التباطئ في وتيرة نموها، مثل قطاع الإنتاج السلعي.

الإنتاج الحالي للنفط يبلغ 850000 برميل في اليوم، شكل النفط البري منها 29 ٪، ويصدر من الكمية المنتجة ما مقداره 570000 برميل. بينما يحصل أهم تقدم في قطاع الغاز الطبيعي الذي صدر منه سنة 2005، 23,1 مليون طن. وينبني هذا التطوير على إقامة معامل لتحويل الغاز إلى سائل وذلك في الأربع مصانع الموجودة حالياً في مسيعيد والمشاريع المرتقب إقامتها في رأس لفان.

ويتوزع إنتاج النفط على عدة حقول منها البرية والبحرية. أهم الحقول البرية حقل دخان الذي بدأت به عمليات التنقيب سنة 1935 وأبعاده 65 على 5 كلم؛ وقد انطلق الإنتاج سنة 1947، وبعثت أول شحنة تصدير سنة 1949. طاقة هذا الحقل حوالي 335000 برميل يومياً. ويصاحب النفط في هذا الحقل آبار لإنتاج الغاز الطبيعي بدأت معالجته سنة 1998، حيث يستخرج منه 36000 برميل في اليوم من المكثفات الثابتة.

ويقدر احتياطي الحقول البرية من النفط حوالي 1842 مليون برميل، أما احتياطي الغاز الطبيعي فهو أكبر. ومساهمة الحقول البحرية هامة في قطاع النفط والغاز. فقد تم تشغيل حقلين هما ميدان محزم وأبو الحنين. ثم تَمّ عقد اتفاقيات شراكة لتشغيل حقول الشاهين والريان والخليج والعد الشرقي والكركرة، وذلك مع شركات نفط عالمية، على أساس تقاسم الإنتاج بين الطرفين، بينما تكون الشركات قد قامت بالاستثمارات الضرورية في التنقيب والاستخراج.

ويقدر احتياطي حقلي ميدان محزم وأبو الحنين بما يساوي 780 مليون برميل من النفط و197 مليون برميل من المكثفات، أما احتياطي الغاز في الحقول البحرية فمقداره بالملايير من الأمتار المكعبة.

وقد اكتشف حقل الغاز الشمالي سنة 1971 ويعد من أكبر حقول الغاز الطبيعي غير المصاحب في العالم، إذ يمتد على مساحة 6000 كم2 ويحتوي على احتياطي يجعل من قطر الدولة الثالثة من حيث الاحتياطي الغازي في العالم. ويستجيب هذا الحقل للطلب المتزايد من الغاز الطبيعي منذ الثمانينات، ولذا بدأت قطر للبترول تطوير الاستخراج من هذا الحقل في عام 1987. وينقل الغاز عبر أنابيب في البحر، ثم أنابيب برية في اتجاه مسيعيد، أول مدينة في صناعة البتروكيمياء. ويجذب هذا الحقل المزيد من الاستثمارات من أجل استخراج الغاز واستغلاله وذلك لما لهذا المنجم من سهولة في الاستخراج وانخفاض في الكلفة.

إضافة إلى التطوير الهام الذي عرفته الأنشطة المبنية على النفط والغاز الطبيعي، تسعى قطر إلى تنويع مصادر الدخل لا سيما التنمية الصناعية. وهكذا ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الدخل الإجمالي. وتشجع الدولة الاستثمار في هذه القطاعات رغبة في الاستجابة لحاجيات السوق وكذلك للاستفادة من المدخرات المالية للقطاع الخاص.

والهدف الإنتاجي لدولة قطر، بلوغ مليون برميل من النفط يومياً و4 مليون م3 يومياً من الغاز الطبيعي، إضافة إلى ½ مليون برميل من المكثفات المصاحبة لإنتاج الغاز يومياً. وتسعى إلى رفع طاقة إنتاج الغاز المسال من 13 مليون طن سنوياً حالياً إلى حوالي 30 مليون سنة 2010.

من مظاهر تنوع القطاع الصناعي في قطر التشغيل السريع لصناعات البروكيمياء، والحديد والصلب، إضافة إلى ارتفاع طاقة التكرير وإنتاج الغاز المسال.

لقد انطلقت صناعة الأسمدة الكيماوية منذ نهاية الستينات وتضم مصانع لإنتاج الأمونيا واليوريا، وهي تعرف التوسع في الآونة الأخيرة.

الصناعة البيتروكيماوية ابتدأت سنة 1981 بثلاث وحدات إنتاجية، امتدت فيها

بعد توسعة المجمع الصناعي سنة 1994 ليرتفع الإنتاج سنة 2005 إلى 544000 طن من الإثيلين، و415400 طن من البوليإثيلين و43300 طن من الكبريت.

صناعة الحديد والصلب لها طاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 750000 طن من قضبان حديد التسليح، من أجل تزويد سوق البناء.

مصانع سوائل الغاز الطبيعي ابتدأت أولاها منذ 1974، ثم تعددت المصانع بعد ذلك من أجل إنتاج غازات البروبان والبوتان ومكثفات سوائل الغاز.

وتتسع طاقة تكرير البترول في قطر بعد افتتاح عدة مصانع للتصفية، منذ 1974، وقد بلغت كمية الإنتاج السنوي عام 2005، أربعة ملايين من الأطنان من المنتجات البترولية الرئيسية.

كما تطورت الصناعات التحويلية في قطر إذ أنشئ بها عدة مصانع تنتج بضائع مختلفة.

وأولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالقطاع الزراعي وعملت على توسيع المجال المخصص للزراعات وذلك بإقامة مشاريع ري متطورة وإدخال التقنيات الدقيقة في أساليب الإنتاج مثل الزراعة المحمية وتقوية الإرشاد الزراعي. وقد تطلب ذلك آلية لمراقبة استخراج المياه الجوفية خوفاً من نضوبها. وبفضل التعاون بين القطاع الحكومي والمستثمرين الخواص والبحث العلمي، تمكنت قطر من احتلال موقع رائد فيما يتعلق بتنويع وتطوير الزراعات. وتلعب المزارع الحكومية دوراً هاماً في مجال التجارب الزراعية، سعياً وراء إنتاج سلالات ملائمة ومتكيفة مع البيئة المحلية في ميادين الخضر والفواكه والدواجن والألبان واللحوم. رغم ذلك ففي هذا القطاع، ورغم أهمية الاستثمارات خاصة في نظام الري، تبقى قطر خاضعة للزوم الاستيراد. ومن أجل تشجيع القطاع الفلاحي، تمّ إنشاء مجموعة من الضيعات العمومية.

أما قطاع الصيد فهو يستجيب ل 90 ٪ من الطلب المحلي، وهو يستفيد من طول السواحل القطرية وكثرة الخلجان بها وحسن تجهيز الموانئ.

ولتشجيع الاستثمار، عمدت الدولة إلى التخفيف من الضرائب، كحذف الضريبة الفردية على الدخل. أما الشركات الأجنبية فهي تؤدي ضرائب بين 5 و35 ٪، ويتم تخفيف المستوى الضريبي على الشركات التي وقعت اتفاقيات مع الدولة أو مع الخواص القطريين.

ويعتبر دور العمالة الأجنبية أساسياً في اقتصاد قطر، ذلك أن السكان المقيمين في قطر يرتفع عددهم إلى حوالي خمس مرات تعداد السكان الأصليين.

المدن الصناعية بدولة قطر

خير دليل على النهضة الاقتصادية في قطر، تعدد المدن الصناعية وتنوع منتوجاتها، بغاية نشر مظاهر النمو على كافة أرجاء التراب الوطني.

مدينة رأس لفنان هي أحدث المدن الصناعية في قطر، وتوجد على مسافة 80 كلم شمال الدوحة، يعمل بها حوالي 6500 إطار وعامل. وتضم مصانع لإنتاج الغاز المسال ومرفأ تجارياً ومنشآت صناعية متعددة. ميناؤها أكبر مرفأ لتصدير الغاز الطبيعي في العالم، تبلغ مساحته 5,8 كلم2 ويتوفر على أحدث تقنيات المراقبة وحفظ السلامة والتجهيز والمعدات. يحد الميناء حاجزان لكسر الأمواج طول الأول 6 كلم والثاني 5 كلم. ويستقبل الميناء بسبب اتساع أحواضه ومراسيه كل أنواع السفن وأضخمها.

مدينة مسيعيد: توجد على بعد 40 كلم جنوب الدوحة، وهي المدينة الموجهة لتطوير وتنويع المجهود الصناعي لدولة قطر حيث تقام بها وحدات الصناعات الخفيفة والمتوسطة وكل الخدمات المساندة لهذه التنمية الصناعية. وبالمدينة ميناء هام به أحدث التجهيزات لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد. وتوجد كذلك

بالمدينة مصفاة قطر للبترول التي يبلغ معدل إنتاجها 731000 برميل يومياً، تغطي احتياجات الاستهلاك الوطني إلى حدود عام 2020.

منطقة الدوحة الصناعية: هي منطقة أنشئت خصيصاً لاستقبال الصناعات الخفيفة والمتوسطة كما تضم الخدمات المتطورة الضرورية. لذا فهي منطقة صناعية رائدة تتلقى مشاريع الاستثمار وتسمح بإنجازها الفعلي في أجل محدود.

مدينة دخان النفطية: هي مدينة أقيم بها أول مشاريع استخراج النفط. لذا فهي تعرف الآن برامج من أجل تجديدها وإعادة هيكلة عمرانها. من أهم هذه البرامج تجهيز بنيات أساسية ووحدات سكنية وخدمات عامة اجتماعية وبيئية. كما يتم العمل على خلق محمية طبيعية بجوارها من أجل خلق فرص للاستجمام لساكنة المدينة.

التجارة الخارجية

هي في تطور مستمر في دولة قطر وتقدر قيمتها بحوالي 130 مليار ريال. على رأس صادرات قطر يحتل النفط المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة صادراته 54 مليار ريال سنة 2005، بزيادة 75 ٪ عن قيمتها في العام السابق، بينما تبقى الصادرات الأخرى جد متواضعة عدا صادرات الغاز التي تعرف تقدماً مطرداً.

أما الواردات فهي تعرف قفزة هامة جعلتها تبلغ 33 مليار ريال عام 2005. ويعود هذا التطور إلى حاجة مشاريع الاستثمار الجارية الآن إلى معدات وسلع أولية ذات القيمة المرتفعة.

جزء من هذه الواردات أصله من دول مجلس التعاون الخليجي (5 مليارات ريال) لكن جل الواردات قادمة من الاتحاد الأوربي (12 مليار ريال) ومن الدول الأسيوية (غير العربية) بحوالي 12 مليار ريال كذلك. ويعد اليابان أول زبون تجاري لدولة قطر.

وموازنة الواردات والصادرات تبين أن هناك فائضاً بقيمة مليار ريال عام

2005. وهو دليل واضح على الصحة الممتازة للاقتصاد القطري.

العمران والأنشطة السياحية

ينقسم قطر إلى عشر بلديات هي الدوحة، الغوارية، الجمالية، الخور، الوكرة، الريان، جريان البطنة، الشمال، أم سلال ومسيعيد.

وقد بلغ مستوى العيش مقداراً عالياً إضافة إلى تقديم كل الخدمات الاجتماعية الضرورية، الشيء الذي جعل قطر تعلو إلى مستوى عيش الدول المصنعة الغربية. فقد بلغ المنتوج الداخلي الخام لكل ساكن أعلى مستوى مسجل في الدول النامية (39607 دولار أمريكي سنة 2005) والمقدر أن يكون قد بلغ سنة 2007 ما يناهز 65000 دولار، وذلك بسبب السياسة الرشيدة المتبعة في المجال الاقتصادي.

ومن المظاهر الأخرى لتقدم البلاد، التطور الإيجابي الهام الذي عرفه النظام السياسي القطري والتقدم الواضح المسجل، تجاه اللبرالية والديمقراطية. فقد تم سن دستور للبلاد وتطوير المجتمع التقليدي نحو دولة عصرية راعية لشؤون ومصالح المواطنين. كما تمّ تنظيم أول انتخابات محلية سنة 1999 ثم في 2004 من أجل تكوين مجلس للشورى، المكون من 45 عضواً منتخبين بالاقتراع العمومي المباشر، إضافة إلى 15 عضواً آخرين يسميهم أمير البلاد.

وخير دليل على هذا التقدم السريع ارتقاء الشركة القطرية للطيران إلى مصف الخمس شركات الأولى عالمياً. كما ارتفعت الاعتمادات المالية المخولة سنة 2004 لمشروعات الطرق وحدها إلى ما يناهز 3,8 مليار ريال. وهكذا يحتوي البلد على 230 كلم من الطرق و418 كلم من الطرق السيارة وعلى مطار دولي كبير.

وهناك دليل آخر على التطور الحاصل وهو ارتفاع نسبة قطاع الخدمات. فعلى مستوى ساكنة قطر، 69 ٪ منهم يعملون في قطاع الخدمات و28 ٪ في الصناعة و3 ٪ فقط في الزراعة. هذا في وقت لا تمثل فيه الزراعة سوى 1 ٪ من المنتوج القومي الخام.

والدوحة عاصمة قطر وهي في نفس الوقت المدينة الرئيسية، يتمركز بها نصف ساكنة البلد وجل المنشآت السياسية والرياضية والسياسية. وبسبب هذا النمو الاقتصادي، امتدت مدينة الدوحة واتسعت أنشطتها وعلى الخصوص المباني الكبرى للشركات ومختلف الخدمات من بنوك ومختبرات ومراكز تكوين ومؤسسات التأمين وفنادق. وبغية تنويع القاعدة الاقتصادية عمدت قطر إلى تشجيع السياحة، ومن أهم مظاهرها إنشاء مجموعة جزر اصطناعية مخصصة للسياحة.

الدوحة ومدينة الريان المجاورة تضمنان 80 ٪ من ساكنة البلد، والكثافة تبلغ معدل 47 ن/ كلم2، والساكنة الإجمالية 724000 ن منهم 20 ٪ من حاملي الجنسية. وبسبب كثرة السكان الوافدين وتنوع أصولهم فإن قطر يعتبر فسيفساء ثقافية حقيقية. وأغلب الوافدين قادمون من شبه الجزيرة الهندية. ويغلب العنصر الذكري بمقدار 1,88 ذكر/ أنثى. والزيادة السنوية مرتفعة (1,8 سنوياً).

من أسباب التطور السياحي، المشاهد الخلابة التي تنتظر السائح منذ وصوله مطار الدوحة الدولي، وهي تتمثل في الشكل الهلالي للكورنيش الساحلي، وزرقة مياه الخليج العربي وامتداد رمال الصحراء القطرية.

ويقدم البلد عدة إمكانات للزيارة السياحية والرياضة الساحلية والمآثر الثقافية والمتاحف. فمدينة الوكرة، التي يسكنها حوالي 30000 نسمة والتي كانت أصلاً موقعاً للصيد واستخراج اللؤلؤ، تضم متحفاً أقيم في إحدى القلاع التاريخية، يختص في إبراز مظاهر الحياة التقليدية والاقتصاد البحري والموارد الطبيعية للمنطقة. ومدينة الخور، شمال شرق قطر، تشتهر بمينائها المتخصص في الصيد وشواطئها الرائعة ومآثرها التاريخية. أما مدينة الرويس فهي مشهورة بحفاظها على مظاهر الحياة البدوية الأصيلة. ويوجد على بعد 100 كلم شمال الدوحة موقع الزبارة الذي يعتبر موقعاً أثرياً بقلعته التي حولت إلى متحف تاريخي.

من التراث المخطوط
الخليج العربي
في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي

يحتل الخليج العربي موقعاً استراتيجياً أهله للقيام بأدوار هامة عبر التاريخ: فقد أثبتت الحفريات الأثرية أن الحياة البشرية في المنطقة قد ظهرت يوم كان الإنسان لا يزال يعيش في مراحله التاريخية الأولى وأنه تدرج في مراتب الحضارة المختلفة...

وفي الألف الثاني قبل الميلاد طبعت حضارة (دِلْمون) التاريخية الساحل الغربي للخليج من (فيلكا) شمالاً إلى (الجبل الأخضر) جنوباً، ومما تحفظه الوثائق التاريخية لشعب هذه الحضارة أنشطته التجارية الواسعة مع بلاد النهرين وسهول السند، فقد برعوا في ركوب البحار واستخدموا المعادن وتاجروا في اللؤلؤ ونقلوا التوابل ومختلف المصنوعات مما أعطاها صفة الأرض المباركة التي أنعمت عليها الآلهة بالخير العميم[1].

ومنذ منتصف الثاني للألف الأول قبل الميلاد تعرض الخليج العربي للغزو الفارسي وتَلاَ ذلك التوسع اليوناني في النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد...

استعادت المنطقة أهميتها زمن ازدهار حضارة (جرها)[2] في القرن الأول قبل

(1) سليمان سعدون البدر، منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد، ص. 143.

(2) الجرعاء أو جرها: اكتسبت شهرة واسعة في العصر اليوناني لدورها التجاري وقد وصفها (استرابون) بقوله: «وعن طريق تجارة البخور أصبح تجار (جرها) أغنى القبائل وأصبحت لديهم كمية كبيرة من المصنوعات والمواد الذهبية والفضية وتميزت منازلهم بالعظمة»، منطقة الخليج العربي، ص. 140.

الميلاد وقامت بأدوار رئيسية في تجارة الخليج مع المناطق المجاورة في غربي آسيا وشرقي إفريقيا. وعندما أشرقت شمس الإسلام أصبح الخليج العربي جزءاً من البلاد العربية الإسلامية واحتل مع الأيام المكانة المتميزة فيها.

في مطلع القرن العاشر للهجرة/ السادس عشر للميلاد ابتُلي مغرب الوطن العربي ومشرقه بالغزو البرتغالي الذي خرب العمران وسفك الدماء «ظهر البرتغال على بنادر الهند استطرقوا إليها من بحر الظلمات من وراء جبال القمر فعاثوا في أرض الهند ووصل أذاهم وفسادهم إلى جزيرة العرب»[1] مما أثار رد فعل قوي وخاصة في السواحل الغربية للخليج وأجبر الغزاة على زرع مياه الخليج بغابات من أساطيلهم.

أقام البرتغاليون خلال القرنين 15 و16 م أمبراطورية لا تغيب عنها الشمس امتدت من البرازيل غرباً حتى (ماكاو) في الصين شرقاً وتمكنوا من تحويل تجارة الشرق إلى البرتغال عبر رأس الرجاء الصالح وأذاقوا الشعوب التي غزوها في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا الأمرين.

كانت خاتمة مطاف الإمبراطورية البرتغالية في (معركة القصر الكبير) بالشمال الغربي لبلاد المغرب يوم الاثنين 30 جمادى الأولى 986 هـ/ 4 غشت 1578 م «وناهيك من يوم أجلى عن ثلاثة ملوك موتى ما بين مجدل وغريق وفائض النفس وعن ثمانين ألفاً من المشركين ما بين قتيل وأسير»[2].

وفي الوثائق البرتغالية «إن الأمجاد التي أقامها البرتغاليون خلال القرنين 15 و16 م أضاعها الملك دون سباستيان في معركة (القصر الكبير)»[3].

قام الملك الإسباني (دون فيليب الثاني) بضم العرش البرتغالي صيف 1580 م

(1) النهروالي، البرق اليماني، ص. 155.

(2) عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، الرباط، 1977، ص. 97.

(3) المصدر نفسه.

وزال من الوجود اسم الدولة البرتغالية ستين عاماً.

ضعفت القبضة البرتغالية في الخليج العربي وتمكن مجاهدوه في معركة مسقط (23 يناير 1650 م) من إزالة أي أثر للغزاة البرتغاليين في المنطقة ومساعدة شعوب غربي الهند وشرقي إفريقيا على استعادة حريتها واستقلالها.

من المصادر التاريخية المغربية التي انفردت بتدوين معلومات هامة عن الخليج العربي: مخطوط «الترجمان المعرب على دول المشرق والمغرب» لأبي القاسم الزياني (+ 1249/ 1835) توجد النسخة الأصلية للمخطوط بدار الوثائق التابعة للخزانة العامة بالرباط - المغرب - تحت رقم (د 658).

تمكن أبو القاسم الزياني كسفير للسلطان محمد الثالث لدى السلطان العثماني في اصطنبول من الوقوف على كثير من أخبار المشرق العربي ومنطقة الخليج العربي:

«واعتمدت فيما سطرت على ما طالعته من مصادر التاريخ... وعلى ما طالعته بالقسطنطينية العظمى أيام سفارتي بها من سلطان المغرب بحضرة السلطان العثماني عبد الحميد رحمة الله عليه... فقد أمر الوزير قيمها أن يفتح لي الباب ويطلعني على دفتر الكتب وكل كتاب تعلقت به همتي ينزله لي أطالع فيه وأقيد... وقد طالعت منها تواريخاً متعددة كل واحد يشتمل على عدة مجلدات»[1].

«ولا زال هذا السلطان محمود بن عبد الحميد هو خليفة العصر عام واحد وثلاثين ومائتين وألف (1231 هـ/ 1815 م) وهو تمام واحد وثلاثين ملكاً على ما في تاريخ كمال باشا أفندي وهو آخر من أرخ دولتهم في أيام السلطان رفعه لخزانته وعربه خير الدين أفندي وكتب منه نسخة بالعربي أتحفني بمطالعتها أيام مقامي بالاصطمبول فاعتكفت على اختصاره»[2].

(1) أبو القاسم الزياني، الترجمان المعرب على دول المشرق والمغرب، صص. 2-3.

(2) المصدر نفسه، ص. 244.

يضاف إلى ذلك مشاهداته وما سمعه ممن التقى معهم من الحجاج في موسم الحج:

«وإنما رسمت فيها ما شاهدته في الأقاليم التي بلغتها وغيره نقلته ممن اجتمعت بهم بالحرم الشريف ومكة»(1).

فما أهم المعلومات التي دونها المبعوث المغربي عن الخليج العربي أوائل القرن التاسع عشر؟

يمكننا أن نرتب المعلومات كالتالي:

1 – طبيعة منطقة الخليج العربي.

2 – وصف عام لعمرانها وعناصر سكانها وبعض مذاهبهم.

3 – جوانب اقتصادية.

4 – الأوضاع السياسية.

1. طبيعة المنطقة:

كان الخليج العربي يعرف بالخليج الأخضر، وكان ينقسم إلى بحار داخلية عديدة تحمل أسماء المناطق التي تجاورها «الخليج الأخضر وهو بحر فارس والابلة ومكران وكرمان إلى أن ينتهي إلى الابلة حيث عبادان فهناك ينتهي آخره ثم ينعطف راجعاً إلى جهة الجنوب فيمر ببلاد البحرين واليمامة ويتصل بعمان... وهناك اتصاله بالبحر الهندي وطول هذا البحر أربعمائة فرسخ وأربعون فرسخاً»(2).

وهذا الخليج «بحر مبارك كثير الخير دائم السلامة وطي الظهر قليل الهيجان بالنسبة إلى غيره»، يتصف بكثرة الجزر «وفيه جزائر كثيرة معمورة مسكونة»(3).

(1) المصدر نفسه، ص. 33.
(2) المصدر نفسه، ص. 293.
(3) المصدر نفسه، ص. 297.

وبارتفاع الحرارة «مدينة البحرين كثيرة المياه شديدة الحر كثيرة الرمال»(1).

كما توجد به مناطق تتصف بالخصب وغزارة المياه «مدينة لار وهي حسنة كبيرة كثيرة المياه والبساتين»(2).

ومدينة «قيس وهي المسماة سيران... مدينة عظيمة ذات بساتين ومزارع... ثم مدينة هجر... وهي كثيرة الأنهار والأشجار»(3).

2. عمران منطقة الخليج العربي:

وصف المؤرخ الزياني عمران حوض الخليج العربي وأورد ذكر عدد من المدن الواقعة على ضفافه:

«وقاعدة أرض عمان مدينة نزوا... ومن مدنها مدينة هرمز على ساحل البحر ويقابلها في البحر جزيرة هرمز الجديدة وبها جرون يسكنها سلطان عمان... وبعد مدينة هرمز مدينة جنح بال على ساحل البحر أيضاً... وبعدها مدينة قيس وهي المسماة سيران مدينة عظيمة... ثم بعدها مدينة البحرين... وبعدها مدينة القطيف... ثم مدينة هجر وتسمى اليوم الحسناء»(4).

ويضيف عند حديثه عن العمران في الخليج العربي: «مدن جزيرة العرب أولها الأحساء ثم مدينة الأحقاف ثم مدينة أصحاب الأخدود... ثم مدينة أرام ذات العماد ثم مدينة أراص... ثم مدينة البحرين ثم مدينة جوهى اليمامة ثم مدينة حواتي ثم مدينة الحجر... ثم مدينة حارك بها مدن أيضاً ثم مدينة الخط قرب عمان ثم مدينة الرس قرب قلاقلا ثم مدينة سليمان ثم مدينة سلجين ثم مدينة سويقة ثم مدينة

(1) المصدر نفسه، ص. 190.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه، ص. 190.

الشحر بعمان ثم مدينة هجر قرب عمان»[1].

وعن أجناس السكان بالخليج العربي أكد الزياني عروبة المنطقة:

- «فهذه عمائر جزيرة العرب من اليمن إلى القادسية ومدائنها وهي باب العرب»[2].

- «مدن جزيرة العرب أولها الاحساء...»[3].

- «مدينة هجر يسكنها عرب بني حنيفة وهي بلدهم من قديم الزمان»[4].

- «بمدينة قيس... العرب هم الذين يغوصون على اللؤلؤ فيما بينها وبين البحرين»[5].

كما أورد عنصر التركمان والعجم: «ومدينة جنح بال على ساحل البحر أيضاً وسكانها تركمان وهم الذين يعمرون تلك المفاوز وهم أهل شجاعة وقسوة»[6].

«ومدينة قيس... سكانها عجم وبها بعض العرب»[7].

وعن بعض المذاهب ذكر:

«وقاعدة أرض عمان مدينة نزوا وأهلها إباضية»[8].

---

(1) المصدر نفسه، ص. 492.
(2) المصدر نفسه، ص. 190.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه، ص. 190.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.

«ومدينة القطيف يسكنها العرب وكلهم روافض»[1].

«وهذه البلاد كلها تسودها الوهابية»[2].

3. الناحية الاقتصادية:

وصف أبو القاسم الزياني في «الترجمان المعرب» ما حبته الطبيعة من خيرات لمنطقة الخليج العربي، فهو «بحر مبارك كثير الخير دائم السلامة... به مغاص اللؤلؤ الذي يخرج منه الحب البالغ الكبير وربما وقعت الذرة اليتيمة التي لا نظير لها»[3].

«وفي جزائره معادن أنواع اليواقيت والأحجار الملونة النفيسة ومعادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والسنبادج والعقيق وأنواع الطيب والافاويه»[4].

«وفي جزيرة هرمز الجديدة... معدن الملح الاندراني في سباخ بها»[5].

وعن الظروف التي يتكون فيها الدر واللؤلؤ بمياه الخليج العربي ذكر:

«يزعم البحريون أن الصدف الدرى لا يكون إلا في بحر تصب فيه الأنهار العذبة فإذا أتى الربيع كثرت هبوب الريح في البحر ورفعت الأمواج ويضطرب البحر فإذا كان الثاني عشر من نيسان خرجت الأصداف من قعور هذه البحار ولها أصوات وقعقعة وبوسط كل صدفة دويبة صغيرة وصفاقتي الصدف بها كالجناحين وكالسور تتحصن بها من عدو متسلط عليها وهو سرطان البحر... وفي اليوم الثاني عشر من نيسان لا تبقى صدفة في قعور هذه البحار المعروفة بالدر واللؤلؤ إلا صارت على

---

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه، ص. 494.
(3) المصدر نفسه، ص. 297.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه، ص. 190.

وجه الماء وتفتحت حتى يصير وجه الماء أبيض كاللؤلؤ وتأتي سحابة بمطر عظيم ثم تنقشع السحابة وقد وقع في جوف كل صدفة ما قدره الله تعالى واختار... وأفضل الدر المتكون في هذه الأصداف القطرة الواحدة والاثنتان والثلاثة وكلما قل العدد كان أكبر جرماً وأعظم قيمة والمتكونة من القطرة الواحدة هي الدرة اليتيمة التي لا قيمة لها»[1].

ويبدو أن الولاة كانوا يتعاطون تجارة اللؤلؤ: «وعندهم مغاصات اللؤلؤ تحت حكم سلطانها»[2].

وفي المجال الاقتصادي نجد أيضاً إشارات إلى بعض المزروعات في المناطق الخصبة:

- «مدينة قيس وهي المسماة سيران... مدينة عظيمة ذات بساتين ومزارع»[3].
- «مدينة هجر... كثيرة الأنهار والأشجار بها من التمر الآن محجى»[4].

وإلى المبادلات التي كانت تتم بين مناطق الخليج «جزيرة هرمز الجديدة... يجلب لأهلها التمر من عمان والبصرة لأكلها مع السمك»[5]]).

4. الأوضاع السياسية في الخليج العربي:

من دراستنا لما ورد في «الترجمان المعرب» للزياني نلاحظ:

1 - وجود وحدات سياسية مثل سلطنة عمان «ومن مدنها مدينة هرمز على ساحل البحر ويقابلها في البحر جزيرة هرمز الجديدة وبها جرون يسكنها سلطان عمان»[6].

(1) المصدر نفسه، ص. 346.
(2) المصدر نفسه، ص. 190.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه، ص. 190.

2 - قيام بعض الجماعات المحلية بفرض نفوذها:

«مدينة جنح بال على ساحل البحر وسكانها تركمان وهم الذين يعمرون تلك المفاوز وهم أهل شجاعة وقسوة»[1].

«وسكان مدينة القطيف... كلهم روافض غلاة يظهرون الرفض جهاراً»[2].

3 - سيطرة الوهابيين على مناطق واسعة من البلاد:

«وأما إقليم الشرق من سواد إلى العراق إلى مغايص الفرات إلى البحرين إلى عمان إلى نجران إلى اليمامة إلى حدود اليمن فقد تبعت الوهابية... فالوهابي اليوم هو صاحب الأمر بجزيرة العرب»[3].

4 - ضعف السلطان العثماني في منطقة الخليج العربي «ولما زاحمتهم الروم ببلاد الشمال وحاربوها... وضعفت دولتهم عن مقاومة أجناس الروم وشغلوا بحربهم استبد على السلطان العثماني ملوك العجم وكل واحد منهم ضبط إقليمه وقطع نظره عن العثماني وعن الباشا الذي يأتي من عنده، ولم يبق إلا ذكره في الخطبة ورسمه على السكة... والممالك البحرية وممالك العرب وكل الممالك التي ذكرنا في بلاد العجم فقد خرجت عن ملكهم»[4].

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص. 355.
(4) المصدر نفسه.

ملامح من حضارة بعض مدن الجزيرة العربية في العصر الوسيط من خلال أدب الجغرافيا والرحلات

الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش
جامعة مولاي إسماعيل - مكناس - المغرب

لعبت مدن شرق الجزيرة العربية أدواراً حضارية متميزة على كافة المستويات الاقتصادية والعمرانية والمعرفية. ومع ذلك، فإن هذه الأدوار ظلت مهمشة وغير مكتملة في المدونات التاريخية التي طغى فيها الجانب السردي لوقائع التاريخ السياسي على حساب المنجزات الحضارية، إذ لا يكاد الباحث يظفر في هذا الصدد سوى بإشارات باهتة، وشذرات متفرقة لا تسمح بتجاوز مستوى الإبهام والغموض اللذين يلفان المشهد الحضاري لتلك المدن، مما يفرض على الباحث الالتجاء إلى مصادر أخرى لسد هذه الثغرة التي خلفتها المدونات التاريخية.

في هذا السياق، يأتي الأدب الجغرافي وكتب الرحلات كمصادر تسعى إلى كشف النقاب عن بعض الجوانب الحضارية التي تختزنها ذاكرة تلك المدن، وسنركز في هذه الدراسة على نماذج من مدن شرق الجزيرة العربية مثل الأحساء وهجر والقطيف والبحرين وصحار وقلهات، محاولين استخراج بعض الجوانب الحضارية التي ميزت هذه المدن، خاصة في المجال العمراني والاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: تحديد مواقع مدن شرق الجزيرة العربية ومجالها العمراني

تحوي كتب الأدب الجغرافي والرحلات نصوصاً هامة - رغم ضالتها - حول مواقع مدن شرق الجزيرة العربية، خاصة أن هذه الكتب تميزت عن غيرها من المصادر الأخرى باهتمام مؤلفيها بضبط أسماء المدن واشتقاقاتها اللغوية، وكذلك مواقعها بالنسبة لخطوط الطول والعرض، إلى غير ذلك من المعطيات المفيدة التي توفرها للباحث.

-1 ضبط أسماء مدن شرق الجزيرة العربية وتحديد مواقعها

فيما يتعلق بضبط أسماء مدن شرق الجزيرة العربية واشتقاقاتها اللغوية، يقدم ياقوت الحموي[1] مادة دقيقة في هذا المجال، فهو يضبط اسم مدينة الأحساء بالفتح والمدّ، ويذكر أن هذا الاسم جمع حسي بكسر الحاء وسكون السين، ويفسر اشتقاقه اللغوي من الماء الذي تنشفه الأرض من الرمل. ولتدقيق التعريف بهذه المدينة، يميز بينها وبين مجموعة من المدن التي تسمى أيضاً بالأحساء كأحساء بني سعد وغيرها.

وفي نفس المنحى، يشير أبو الفدا[2] إلى أن اسم الأحساء جمع حسا وهو رمل يغوص فيه الماء. والراجح أن هذا المصطلح - الحسا - في صيغة المفرد قد شاع في بعض الفترات التاريخية، حيث استعمله الرحالة ابن بطوطة[3] في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي للدلالة على تلك المدينة التي زارها شخصياً.

أما مدينة القطيف فقد وقع اختلاف بين الجغرافيين في ضبطه اسمها، فبينما يضبطه ياقوت الحموي[4] بفتح القاف وكسر الطاء، مرجحاً أن مصطلح القطيف

(1) معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت، ج 1، ص. 111.

(2) تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، باريس، 1840، ص. 99.

(3) رحلة ابن بطوطة، المسماة «تحفة النظار في غرائب الأمصار»، تحقيق طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ص. 291.

(4) معجم البلدان، مصدر سابق، ج 4، ص. 378.

أطلق على كورة قديمة هناك، فغلب عليها وسميت باسمه، فإن ابن بطوطة يضبطه بضم القاف وفتح الطاء وسكون الياء «كأنه تصغير قطف»[1] على حد تعبيره.

وفي السياق نفسه، يحرص الحميري[2] على ضبط مدينة هجر بفتح الهاء والجيم، وعدم نطق الألف واللام. ويشترك مع ياقوت الحموي في نسبة اسم هجر إلى هجر بنت المكفف؛ بيد أنه يخالفه في الإقرار بأن هذه الأخيرة تنتمي إلى سلالة العماليق كما ينص على ذلك ياقوت الحموي الذي نقل عن ابن الكلبي فكرة أن هجر من العرب المتعربة، وأنها زوجة محلم بن عبد الله صاحب النهر الذي يوجد بالبحرين[3]. ويضيف نفس الجغرافي مجموعة أخرى من الفرضيات حول اشتقاق اسم هجر منها أن يكون من فعل هجر إذا هذى، لكن في هذه الحالة فإن اسم هجر ينبغي أن تكون هاؤه مضمومة بحكم أن ياقوت نفسه ضبط مصطلح الهجر (بضم الهاء) ومعناه الهذيان[4]، وهو ما لا يستقيم مع ما ضبطه سلفاً من فتح هاء هجر. ويجوز أن يكون من الهجرة أي خروج البدوي من باديته إلى المدن. كما يعطي تفسيراً آخر من التفسيرات المحتملة لهذا الاسم، وهو أن يكون من معنى الهجران، وكأن سكان هجر هجروا ديارهم واستقلوا عنها. كما يمكن أن يكون مصطلح هجر قد أطلق عليها نسبة إلى عادة كانت لدى العرب الرحل، وهي ربط البعير بحبل في ذراعه إلى حقوه وتقصيره حتى يعجز عن العدو، فقيل هجرت البعير بالمعنى المذكور سلفاً، فشبه

(1) رحلة ابن بطوطة، مصدر سابق، ص. 291.
(2) الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، دار القلم للطباعة، بيروت، 1975، ص. 592.
(3) معجم البلدان، مصدر سابق، ج 5، ص. 393.
(4) يشرح ياقوت الحموي «الهذيان» بقوله: «ويجوز أن يكون شيء مهجر إذا أفرط في الحسن والتمام، وسمي كذلك لأن الناعت له يخرج في إفراطه إلى الهجر (بضم الهاء) وهو الهذيان» (انظر: المصدر نفسه والصفحة).

الداخل إلى هذا الموضع بالبعير الذي فعل به ذلك حتى غلب الاسم على هذا المكان.

ومن ضمن الفرضيات الأخرى للاشتقاقات اللغوية لاسم هجر أن يكون مشتقاً من معنى التهجير، وهو التبكير إلى الحاجة. كما يمكن أن يكون من الهاجرة، وهي شدة الحر وسط النهار، فسميت المدينة لشدة حرارتها بهجر. أما بلغة حمير وبلغة العرب العاربة، فهجر تعني القرية.

وبالمثل، حظي اسم صحار أيضاً بمجموعة من الفرضيات حول أصل اشتقاقاته اللغوية، فبعد أن ضبط ياقوت الحموي هذا الاسم بضم الصاد وفتح الحاء، يذكر أن اشتقاقه جاء من معنى الصحرة، وهي جوبة تنجاب وسط الحرة، وجمعها صحر، فأشبعت الفتحة فصارت ألفاً. كما يمكن أن يكون المعنى آت من الصحرة، وهو لون الأصحر، وهو كالشقرة، أو نسبة إلى الصحراء. وثمة افتراض آخر لاشتقاق هذا الاسم، وهو أن صحار سميت بهذا الاسم نسبة إلى صحار بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام[1].

وبخصوص مدينة قلهات – إحدى مدن شرق الجزيرة العربية – فقد ضبطها الجغرافي الآنف الذكر بفتح القاف وسكون اللاّم، وفسّر اشتقاقها اللغوي من البثر الذي يكون في الجسد أو الوسخ[2].

أما مدينة البحرين، فالبكري[3] يذكر أنها سميت كذلك لوجودها بين البحر الجنوبي أو البحر الأعظم كما يسميه والبحر الشمالي.

ومهما كان الأمر، فإن المصادر الجغرافية لم تكتف بضبط أسماء مدن شرق جزيرة

(1) المصدر نفسه والصفحة.
(2) ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج 4، ص. 393.
(3) المسالك والممالك، تحقيق أدريان فون ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس، 1992، ج 1، ص. 190.

العرب وفك اشتقاقاتها اللغوية فحسب، بل سعت إلى تحديد مجالاتها الجغرافية، وتبيان مواقعها على خطوط الطول والعرض؛ لكن نصوصها تطرح إشكالية عدم الدقة في تحديد الانتماء المجالي. فبعض النصوص تقر بانتماء مدينة هجر إلى المجال الجغرافي الواسع للبحرين، فتصبح هذه الأخيرة ناحية كبيرة تضم عدة مدن من بينها مدينة هجر ذاتها، في حين تصبح هذه الأخيرة بواقع هذا التحديد جزءاً من مجال البحرين، وهذا ما يؤكده الحميري[1] الذي نعت هجر بأنها «مدينة بالبحرين»، بل إن ياقوت الحموي[2] سماها «هجر البحرين»، تأكيداً على تبعيتها كمدينة لمجال جغرافي أوسع، وهو البحرين، وتمييزاً لها في نفس الوقت عن هجر نجران وهجر جازان وهجر حضنة. في حين قلص ابن خرداذبة[3] من حجم قيمتها العمرانية حين اعتبرها مجرد قرية من قرى البحرين.

بيد أن بعض المصادر الجغرافية عندما تتناول مدينة هجر نواحي ومدن الجزيرة العربية بصفة عامة، فإنها تشير إليها كمدينة مستقلة لا تنتمي لمجال البحرين[4]، فياقوت الحموي[5] يناقض ما سبق أن أكده في موضع آخر حول تبعية هجر للبحرين، مشيراً هذه المرة إلى ما يفيد استقلاليتها كحاضرة كبرى، وأن قصبتها الصفا. كما أن المقدسي[6] الذي عاش في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وهو عصر ازدهار هذه المدينة، يشير إليها كحاضرة كبرى قصبتها الأحساء، ويعدد أسماء المدن التي

(1) الروض المعطار، مصدر سابق، ص. 592.

(2) معجم البلدان، مصدر سابق، ج 5، ص. 393.

(3) المسالك والممالك، منشورات دار صادر، بيروت، طبعة ليدن - بريل، 1889، ص. 152.

(4) Farouk Omar Fawzi, Studies in The History of Oman, Publications of Al al-Bayt University, 2000, p. 23.

(5) معجم البلدان، مصدر سابق، ج 5، ص. 393.

(6) أحسن التقاسيم، ر.ش.ن مكتبة مدبولي، القاهرة، القاهرة، ط 3، 1991، ص. 71.

تندرج في مجالها كسابون والزرقاء وأوال والعقير. ومن جهته، يوردها البكري[1] كمجال عمراني مستقل عن البحرين ضمن المدن المشهورة من مدن الإقليم الثاني من أقاليم المعمور وهي اليمامة والبحرين وهجر وغيرها من المدن الأخرى.

والراجح أن هذا الاختلاف بين الجغرافيين، يعود إلى اختلاف زمنية الوصف، فهجر كانت تنعت بالحاضرة الكبرى المستقلة إبان فترات ازدهارها، في حين كانت توصف في مراحل الضعف ضمن المجال الجغرافي للبحرين كما حدث في القرن السابع الهجري.

ويبلغ الغموض والخلط في تحديد المجالات الجغرافية لمدن شرق الجزيرة العربية ذروته عند المقدسي[2] حين خلط بين الأحساء والبحرين قائلاً: «الأحساء قصبة هجر وتسمى البحرين».

وبنفس الإيقاع يذكر ياقوت الحموي[3] في صيغة المبني للمجهول ودون تحديد مصيره أنه «قيل: ناحية البحرين كلها هجر»، مؤكداً أن ذلك هو الصواب. ويكرّس في موضع آخر هذا الخلط والغموض حين يصف البحرين بأنها «اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان، قيل هي - أي البحرين - قصبة هجر، وقيل هجر قصبة البحرين، وقد عدّها قوم من اليمن، وجعلها آخرون قصبة برأسها»[4]، وهو نص يعكس مدى تضارب الأقوال وعدم الحسم فيها، ولا يمكن للباحث على ضوء ما جاء فيه تحديد ما إذا كانت هجر قصبة البحرين أم العكس.

(1) المسالك والممالك، مصدر سابق، ج 1، ص. 183.

(2) أحسن التقاسيم، مصدر سابق، ص. 93.

(3) معجم البلدان، مصدر سابق، ج 5، ص. 393.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص. 347.

نفس الخلط والتناقض وقع في شراكها الجغرافي الإدريسي[1] الذي جعل البحرين ناحية كبيرة تشمل مجموعة مدن منها هجر وحمص والقطيف والأحساء وبيسة والزارة، بينما ناقض هذا الوصف في موضع آخر حين جعل من البحرين مجرد مدينة في جزيرة أوال[2]، فهل كان المجال الجغرافي للبحرين قد انكمش وتقلص - في الحالة الأخيرة التي توافق القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي - إلى درجة جعلت هؤلاء الجغرافيين يجعلون الفرع هو الأصل؟ لا شيء يؤكد ذلك، فابن خرداذبة الذي كتب مصنفه في أواخر القرن الثالث الهجري، يشير إلى تبعية هجر للبحرين، في وقت كانت هذه الأخيرة تشهد إشعاعاً سياسياً في زمن القرامطة. كما أن الإدريسي[3] نفسه يصف البحرين بالمدينة العامرة. لكن يبدو أن ما عرفته البحرين من مخاضات سياسية وفترات ازدهار وركود، جعل الجغرافيين يقعون في هذه التناقضات تبعاً لتغيرات خريطة الجغرافية السياسية التي شهدتها مدن شرق الجزيرة العربية في مختلف المراحل التاريخية.

ومن جهة أخرى، تشير بعض نصوص الأدب الجغرافي أيضاً إلى مدينة الأحساء كمجال يندرج في المجال العمراني لمدينة هجر، فهي حسب الإدريسي[4] «قصبة هجر وقاعدتها»، ويوطن الحميري[5] موقعها على البحر الفارسي (الخليج العربي)، ويذكر أنها تقابل جزيرة أوال، لكنه ينعتها بالمدينة الصغيرة.

من جهته، سعى ياقوت الحموي[6] إلى تحديد موقع مدينة هجر بدقة أكثر، فجعلها ضمن الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة التي يقسم إليها المعمور، وذكر أن

(1) نزهة المشتاق، منشورات مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994، ج 1، ص. 386.
(2) المصدر نفسه، ص. 387.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 244.
(6) معجم البلدان، المصدر السابق، ج 5، ص. 393.

طولها من ناحية جهة الغرب ثلاث وسبعون درجة، وعرضها أربع وعشرون درجة وخمس وعشرون دقيقة. لكنه يبدو غير متأكد من معلوماته، إذ يورد معطى آخر من مصدر ثان يشير فيه إلى أن عرضها أربع وثلاثون درجة، وأنها توجد ضمن مدن الإقليم الثالث وليس الثاني كما سبق أن ذكر، دون أن يفاضل بين الفكرتين.

وتتغير أرقام الطول والعرض التي تحدد موقع مدينة هجر عند الجغرافي الأندلسي ابن سعيد[1]، فبعد أن حدد موقعها على ساحل البحر الفارسي، وأوضح أنها تقع في جون أكبر من جون مدينة مسقط، أشار إلى أن طولها 78 درجة و40 دقيقة، وأن عرضها 22 درجة و30 دقيقة. أما القزويني[2] فيكتفي بتوطين حدودها الشرقية ببلاد عمان، بينما يحدد الحميري[3] المسافة الفاصلة بينها وبين صحراء الدهناء بأربعة أميال.

أما مدينة القطيف فتضاربت آراء الجغرافيين حول مجال انتمائها الجغرافي، فبينما جعلها الحميري[4] ضمن أعمال اليمن، حدد البكري[5] موقعها ضمن مجال البحرين. في حين وطنها أبو الفدا[6] على ساحر البحر الفارسي، مشيراً إلى أنها جزء من ناحية الأحساء.

من جهته، يوطن ابن سعيد[7] مدينة صحار في 81 درجة من حيث خطوط الطول و19 درجة و56 دقيقة من حيث خطوط العرض، بينما يوطن مدينة قلهات في آخر عرض من عروض الإقليم الأول.

(1) كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1970، ص. 118.
(2) آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د. ت، ص. 56.
(3) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 244.
(4) المصدر نفسه، ص. 465.
(5) المسالك والممالك، المصدر السابق، ج 1، ص. 372.
(6) تقويم البلدان، المصدر السابق، ص. 99.
(7) كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص. 118.

ويأتي تحديد موقع البحرين في المصادر الجغرافية مشوباً بعدم الدقة والخلط في المفاهيم، فهي توصف أحياناً بالمدينة، بينما تنعت في مصادر أخرى بالناحية الكبيرة التي تضم مجموعة مدن. فابن حوقل(1) يصنفها كمجال جغرافي واسع يضم مدن هجر والأحساء والقطيف والعقير وبيشة والخرج وأوال، ويضيف إليها ابن خرداذبة(2) الآرة والفروق وبينونة.

بيد أن رسم حدودها يبدو أكثر دقة عند الحميري(3) الذي يجعل ساحل البحر الفارسي يحدها شرقاً، والبصرة شمالاً، وعمان جنوباً، بينما تحاذي حدودها الداخلية غرباً منطقة اليمامة.

يتضح مما سلف أن النصوص التي يوفرها الأدب الجغرافي حول مدن شرق الجزيرة العربية هامة، ولكنها تقع في معضلة الخلط والغموض وعدم الدقة أحياناً، فما هو حظ المجال العمراني لهذه المدن في الأدب الجغرافي والرحلات؟

2 - المجال العمراني لمدن شرق الجزيرة العربية

رغم شح النصوص الخاصة بالمجال العمراني لمدن شرق الجزيرة العربية في أدب الجغرافيا والرحلات، فإن ما هو متوفر منها يسمح بإلقاء بعض الأضواء الهامة على هذا الجانب. فخلال حديثه عن مدينة الأحساء، يذكر ياقوت الحموي(4) أن أول من عمّرها وحصّنها وجعلها قصبة لهجر هو سليمان بن أبي سعيد الجنابي القرمطي، وأنها استمرت في ازدهارها العمراني حتى العصر الذي عاش فيه هذا الجغرافي. ويحيل هذا النص إلى افتراض أن الأحساء لم تعرف نمواً عمرانياً حتى القرن الرابع الهجري/

(1) صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص. 33.
(2) المسالك والممالك، المصدر السابق، ج 1، ص. 208.
(3) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 82.
(4) معجم البلدان، المصدر السابق، ج 1، ص. 10.

العاشر الميلادي حين ظهر القرامطة. ويبدو أن مدينة هجر كانت صاحبة الريادة في الميدان المعماري قبل هذه الحقبة، وهي فرضية ندلل على صحتها بنص ورد عند ابن سعيد(1) يؤكد فيه أن هجر «خربها القرامطة وعمّروا الأحساء»، مما يكشف دون شك عن حركة عمرانية متناقضة، فمقابل أفول عمران مدينة هجر، وقعت صحوة عمرانية في مدينة الأحساء، وهي صحوة يشهد بها ناصر خسرو(2) الذي وقف عليها بالعيان حين زارها سنة 493 هـ/ 1051 م، فوصف أسوارها وتحصيناتها، وما عرفه مشهدها العمراني من تألق كبير.

أما مدينة القطيف فيجمع الجغرافيون على أنها كانت مركزاً عمرانياً هاماً، وأنها كانت محاطة بسور وخندق وأربعة أبواب(3). في حين يفيدنا نص جغرافي إضافي بإشكالية بيئية كانت تعيق النمو العمراني في مدينة البحرين، ويتعلق الأمر بما يمكن أن نسميه بمشكل التصحّر، وهو زحف الرمال على منازل السكان الذين اضطروا تحت إكراهات هذه الآفة الطبيعية إلى ترك منازلهم والانتقال إلى جهة أخرى(4). لكن لا يبدو أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على تقهقر عمران مدينة البحرين في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي بدليل وصفها من قبل الإدريسي بأنها «مدينة عامرة». ويحتمل أن أثر مشكل التصحر أو زحف الرمال على مدينة البحرين لم يظهر إلا في القرون اللاحقة، وهو افتراض تعضده شهادة الحميري(5) الذي عاش في

(1) كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص. 118.
(2) سفر نامة، اقتباساً من: Fawzi, op. cit., p. 25.
(3) أبو الفدا، تقويم البلدان، المصدر السابق، ص. 99.
(4) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 82. يشير ابن بطوطة إلى ظاهرة التصحر أو زحف الرمال على بعض منازل مدينة البحرين، وإن كان يذكرها في صفة الاحتمال. (انظر: رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291).
(5) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 82.

القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ومفادها وجود بعض الآثار والبنايات القديمة في مناطق واقعة بضواحي البحرين، ليس من المستبعد أن تكون هي نفس المنازل التي تركها أهلها نتيجة زحف الرمال عليها، مما يعزز فرضية وجود مركز عمراني قريب من مدينة البحرين.

وبخصوص المشهد العمراني في مدينة قلهات، يقدم ابن بطوطة[1] شهادة حية حول معمارها الديني إذ يصف مسجدها بأنه «أحسن المساجد، حيطانه بالقاشاني وهو شبه الزليج»، ويصفه بأن بنيانه مرتفع، يشاهد منه البحر والمرسى، مشيراً إلى أنه تم تشييده من طرف امرأة صالحة تدعى الحرة مريم.

ولا مشاحة في أن المشهد العمراني في الأدب الجغرافي يأخذ حجماً أكبر بالنسبة لمدينة صحار، ويمكن من خلاله رسم الخطوط العريضة التالية:

1 – تميزت الدور والمنازل في صحار من الناحية الجمالية بالأناقة والطراز المعماري الرفيع، وعلو المباني، وهو ما نلمسه في قول المقدسي[2] بأن دورهم «شاهقة نفيسة».

2 – كانت مواد البناء المستعملة في المنازل تتشكل من الآجر والساج[3] والأحجار والطوب والخشب[4].

3 – جودة المعمار الديني المتمثل في الجامع الذي تم تشييده على ساحل البحر، وعرف بمنارته الطويلة الحسنة البناء، إلى جانب المسجد الذي يقال أن ناقة الرسول r بركت فيه. وقد تميز بناؤه بالجودة العالية، بل برزت فيه لمسات إبداعية تجلت في

(1) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 284.
(2) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 92.
(3) المصدر نفسه والصفحة؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 3، ص. 36.
(4) ابن المجاور، نقلاً عن ولیامسون، صحار عبر التاريخ، ترجمة محمد أمين عبد الله، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، العدد 2، مسقط، 1982، ص. 25.

صنع لولب بمحراب الجامع يدور دوراناً، فيحدث ألواناً مختلفة تتناوب بين الأصفر والأخضر والأحمر. ويبدو أن مثل هذا الإبداع لم يكن مألوفاً في مجال المعمار الديني إلى درجة أنه أثار انتباه الجغرافيين فسجلوه في مصنفاتهم[1].

ويضيف ياقوت الحموي[2] معطى معمارياً آخر حول الجامع السالف الذكر، حين يصفه بأنه عبارة عن مصلى يلفه النخيل، مما يعكس روعة وجمالية الموقع والمساحات الخضراء المحيطة به.

وإذا كان من الصعب رسم الملامح العامة للهندسة المعمارية لمدينة صحار في غياب حفريات أركيولوجية، فيبدو – كما يميل إلى ذلك أحد الباحثين[3] – أن قسماً كبيراً من المباني ذات الواجهة المتجهة نحو مكة تقع تحت القلعة الحديثة وتمتد إلى ما ورائها، وربما كانت هذه المباني هي بقايا الجامع السالف الذكر.

4 – من الراجح أيضاً أن يكون الطراز المعماري الرفيع المستوى الذي تميزت به صحار، راجع إلى سببين:

أ. أن أغلب سكان مدينة صحار كانوا من طبقة الأثرياء، إذ هم «في سعة من كل شيء»[4].

ب. غلبة الطابَع التجاري و«الميتروبولي» على المدينة نتيجة ارتيادها من طرف أجناس مختلفة، وحضارات متنوعة، مما جعل الطراز المعماري للمدينة في غاية الجودة والإتقان.

5 – الكثافة العمرانية: وهو ما يؤكده نص جغرافي مفاده أن صحار «بلد عامر

(1) المقدسي، المصدر السابق، ص. 93.
(2) معجم البلدان، المصدر السابق، ج 3، ص. 393.
(3) وليامسون، المصدر السابق، ص. 28.
(4) المقدسي، المصدر السابق، ص. 92.

آهل»[1]. بل إن ابن المجاور يزودنا برقم يحمل دلالة على التوسع العمراني الذي عرفته هذه المدينة، إذ يذكر أنه كان يوجد بصحار عشرة ألف منزل. بيد أن توطين زمنية هذا الرقم يظل محاطاً بسياج من الشك لأن الجغرافي المذكور يعوّم الفضاء الزمني الخاص بهذا الرقم ولا يحدده، بل يكتفي بالإحالة على الماضي دون تحديد زمني دقيق.

لكن يبدو أنه في عصر أبي الفدا (القرن الثامن الهجري) كان الخراب قد بدأ يدب في النسيج العمراني لمدينة صحار بدليل قول هذا الأخير «وصحار بليدة خراب»[2]، لكنه أشاد بتوسعها العمراني حيث نقل عن جغرافيين آخرين مادته حول ماضيها العمراني، مستخلصاً أنها كانت أكبر مدينة على بحر فارس «الخليج العربي»[3].

ونرجح أيضاً أن الكثافة السكانية طالت كذلك مدينة الأحساء بشهادة الجغرافي المقدسي[4] الذي وصفها بأنها «عامرة آهلة». ونفس القول ينسحب أيضاً على مدينة قلهات التي ظلت «عامرة آهلة»[5]. لكن يرجح أن توسعها العمراني المنوه به لم يبدأ إلا في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، بدليل قول أحد الجغرافيين «ولا أظنها تمصرت إلا بعد المائة الخامسة»[6].

أما المجال العمراني لمدينة هجر، فيحتمل أنه تعرض للتدهور في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وهو ما يستشف من المؤشر الذي تقدمه النصوص الجغرافية حول عدد سكانها. فالراجح أن هذا العدد قد انخفض بشكل سريع بعد

(1) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 3، ص. 393.
(2) تقويم البلدان، المصدر السابق، ص. 99.
(3) المصدر نفسه.
(4) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 93.
(5) الإدريسي، نزهة المشتاق، منشورات المعهد الجامعي الشرقي بنابولي، تحقيق مجموعة من الباحثين، طبعة نابولي، روما، ط. 2، د. ت، ج 3، ص. 155.
(6) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 4، ص. 393.

حصار أبي سعيد الجنابي القرمطي لها ودخوله إليها حوالي سنة 300 هـ، إذ أحدث فيها مجزرة رهيبة راح ضحيتها معظم السكان فلم يبق من أهل هجر «إلا عشرون رجلاً»[7]، وهو نص يشي بالنكسة الكبيرة التي تعرض لها مجالها العمراني.

ثانياً: الثروات الاقتصادية لمدن شرق الجزيرة العربية

1 - المشهد الزراعي

رغم وجود معظم مدن شرق الجزيرة العربية في أراض صحراوية قاحلة، حتى أن المقدسي وصف الأحساء بأنها «معدن الحر والقحط»[8]، فإنه لم تنعدم إمكانيات الريّ في بعضها؛ فالبحرين رغم أنها «شديدة الحر»[9]، فإنها على خلاف مدن شرق الجزيرة العربية الأخرى كانت «سهلة كثيرة الأنهار والعيون، عذبة الماء»[10]. بل كانت أرضها تختزن كميات كبيرة من المياه يمكن استنباطها على عمق قامة أو قامتين فقط[11]، أي حوالي ثلاثة إلى أربعة أمتار. وقد أشاد الإدريسي[12] بمياه العيون المتفجرة في البحرين، وذكر أسماء بعضها كعين بوزيدان وعين مريلغة وعين غذار التي يصفها بأنها مستديرة الفم في عرض ستين شبراً وعمقها يصل إلى خمسين قامة، وتطحن الأرحاء من مياهها المتدفقة.

وبالمثل، كان مَوقع مدينة صحار يتميز بوجود وادي الجزي الذي يمتد كيلومترين في البحر. وعلى شمال المدينة ينبعث أطول مجرى مائي في المنطقة الوسطى من الباطنة،

(7) الحميري، المصدر السابق، ص. 292؛ البكري، المصدر السابق، ج 1، ص. 377.
(8) أحسن التقاسيم، ص. 93؛ أبو الفدا، تقويم البلدان، المصدر السابق، ص. 99.
(9) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291.
(10) الحميري، المصدر السابق، ص. 82؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 1، ص. 347.
(11) المصدر نفسه.
(12) نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج 1، ص. 387.

وتتحول مياهه إلى قنوات جوفية[1].

يضاف إلى هذه الموارد المائية وجود مجموعة من الآبار والقنوات التي توفر ماء الشرب ومياه السقي، فلسكان هذه المدينة «آبار عذبة وقناة حلوة»[2]. ويبدو أن الآبار شكلت مورداً أساسياً للمدينة حتى أن الحميري[3] نصّ على أن «مياهها من الآبار».

مع وجود هذه الاستثناءات، يمكن القول - استناداً على الأدب الجغرافي - أن مدن شرق الجزيرة العربية عموماً عانت من قلة المياه، لذلك حاولت التكيف مع بيئتها الجافة بغرس المزروعات التي تتلاءم مع المناخ السائد فيها، ويأتي في مقدمتها التمر الذي كان ينتج بكميات كبيرة، خاصة في مدينة هجر، حتى أصبح يضرب بها المثل في كثرته[4] فقيل «كمهدي التمر إلى هجر»[5]، أو «كمستبضع التمر في هجر»[6]، وهي أمثال يستشف منها وجود كميات فائضة من الإنتاج، الأمر الذي تؤكده شهادات بعض الرحالة الذين زاروا هجر، فذكروا أن ألف طن من التمر كانت تباع بدينار واحد، بل كان التمر يعطى أحياناً علفاً للحيوانات بسبب فائض الإنتاج[7]. وإلى جانب ذلك، كانت هجر تنتج حسب ما يذكره القزويني[8] الرمان والتين والأترج والقطن.

وبالمثل، كان للبحرين نصيب هام من إنتاج التمور، وقد يكون لتمرها ميزة

(1) وليامسون، المرجع السابق، ص. 11.
(2) المقدسي، المصدر السابق، ص. 92؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 3، ص. 394.
(3) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 354.
(4) ابن سعيد، المصدر السابق، ص. 118.
(5) الحميري، المصدر السابق، ص. 592.
(6) ابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ليدن 1302 هـ ص. 30. ويستعمل ابن بطوطة نفس المثل بالصيغة التالية: «كجالب التمر إلى هجر». (رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291).
(7) ناصر خسرو، المصدر السابق، ص. 94.
(8) آثار البلاد، المصدر السابق، ص. 280.

خاصة «فإذا انتبذ وشرب اصفرت الثياب من عرقه»[1]. لكن يبدو أن كثرة البساتين التي تحيط بالمدينة جعلتها منتجة أيضاً للفواكه والزرع[2]. لذلك لا عجب أن يندهش ابن بطوطة[3] إبان زيارته للبحرين ببساتينها وأشجارها، وبحدائق النخل والرومان والأترج والليمون المنتشر فيها. كما أن إحدى جزرها وهي جزيرة خارك عرفت كذلك بإنتاج جزر غليظ لا يمكن قطعه إلا بالقادوم لشدة غلظه[4]. وبدورها كانت البحرين تنتج الحناء والقطن على ضفاف الأنهار[5]. وعلى غرار هجر والبحرين، كانت الأحساء منتجة للتمور كذلك بفضل كثرة أشجار النخيل[6]، حتى ليقال أن النخيل كان يتخذ شكل سياج دائري يحيط بها[7]. كما كانت القطيف بدورها مركزاً لإنتاج التمور[8].

وتفصح الآثار المكتشفة في مدينة صحار عن ازدهار النظام الزراعي فيها، ولا غرو فإن سهلها الساحلي كان يتكون من الحصى الطينية والأحجار الجيرية، وفي غرب البحر يقل سمك هذه الطبقة نسبياً، ويصبح سطح الماء موازياً لسطح الأرض[9]. لذلك كانت هذه المدينة بسبب مرور وادي جزي في أراضيها مركزاً طبيعياً للتطور الزراعي، فعرفت بإنتاج التمور بفضل وفرة زراعة النخيل، ولا غرو فإن مصلاها

(1) ابن رسته، الأعلاق النفيسة، ليدن، مطبعة بريل، 1892، ص. 83؛ الحميري، المصدر السابق، ص. 82؛ أبو الفداء، المصدر السابق، ص. 99؛ الإدريسي، المصدر السابق، ص. 123.
(2) الإدريسي، المصدر السابق، ج 1، ص. 387.
(3) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291.
(4) الحميري، المصدر السابق، ص. 82.
(5) المصدر نفسه؛ ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291.
(6) المقدسي، المصدر السابق، ص. 93.
(7) أبو الفداء، المصدر السابق، ص. 99.
(8) المصدر نفسه.
(9) وليامسون، المصدر السابق، ص. 28.

كما يؤكد ذلك المقدسي[1] محاطاً بأشجار النخيل. كما كانت تنتج كميات وافرة من الفواكه الاستوائية، فضلاً عن الرمان والسفرجل[2].

أما جزيرة أوال فقد انتشرت فيها زراعات الموز والجوز والأترج وأصناف الزروع والتمور والعنب والليمون والرمان[3].

ومن الأكيد أن نشاط الرعي وتربية الماشية كان منتشراً في البحرين. وقد يكون الإنتاج زائداً عن الحاجة حتى أنه كان يصدر، وهو ما ينهض عليه دليلاً قول البكري[4] أن «الشياه كان يحملها أهل البصرة من البحرين».

2 - الحرف والصناعات

لا نجد مادة هامة حول المشهد الصناعي في مدن شرق الجزيرة العربية، باستثناء إيماءات قليلة حول وجود بعض المعادن وقيام بعض الصناعات النسيجية.

فالجغرافي ابن رسته[5] يتحدث في «أعلاقه النفيسة» عن معدن اللؤلؤ المستخرج من البحرين، ويسميه باللؤلؤ القطري، بينما يوطن المقدسي[6] هذا المعدن في «حدود هجر يغاص عليه في البحر بالقرب من أوال». أما الحميري[7] فيجعل جزيرة أوال القريبة من البحرين موطن هذا اللؤلؤ، ويورد بيتاً لأبي العلاء المعري يعكس كثرة الإنتاج من هذا المعدن حيث يقول:

(1) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 92؛ ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج 3، صص. 393-394.

(2) أبو الفدا، المصدر السابق، ص. 99.

(3) الحميري، المصدر السابق، ص. 354.

(4) المسالك والمهالك، المصدر السابق، ج 1، ص. 433.

(5) الأعلاق النفيسة، المصدر السابق، ص. 87.

(6) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 101.

(7) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 63.

جهلتن أن اللؤلؤ المذوب عندنا رخيص وأن الجامدات غوالي

وعلى غرار صناعة اللؤلؤ، انتشرت بعض الصناعات النسيجية مثل صناعة الملاحف والفوط والأحذية في البحرين والأحساء. وكانت هذه الفوط عبارة عن ملابس قصيرة مخططة يأتزر بها الخدم والطبقات الفقيرة، وتنسج في أماكن عديدة من بينها الأحساء[1]. كما أن مدينة هجر كانت مشهورة في صناعة الثياب والبرود والأردية حتى أن بعض الثياب الهجرية صدرت في مطلع الدعوة الإسلامية إلى الحجاز[2]. وعرفت هجر أيضاً بصناع القلال التي كانت تصدر إلى المدينة، واشتهرت باسم «القلال الهجرية»، وهي القلال التي شبّه بها رسول الله ﷺ نبق الجنة. ويقال إن سعتها كانت تبلغ 500 رطل[3]. ولا يخامرنا الشك في أن كثرة المباني بمدينة صحار وغيرها من مدن شرق الجزيرة العربية ساهمت في رواج صناعة البناء وما يتبعها من صناعة الطوب والآجر التي كانت توضع في أفران خاصة. وقد دلت الأبحاث الأثرية التي أجريت في صحار على بقايا من الطوب، مما يكشف أهمية هذه الصناعة[4].

3 - النشاط التجاري

أ. الطرق التجارية كما يقدمها الأدب الجغرافي

تمثل كتب المسالك والمهالك مصدراً هاماً لتحديد الطرق التجارية والمواصلات بين المدن والأقطار. وبخصوص مدن شرق الجزيرة العربية موضوع الدراسة، تقدم هذه الكتب مادة توضيحية هامة عن هذه الطرق التي يمكن حصرها في طرق بحرية وبرية.

فبالنسبة للطرق البحرية ثمة طريق كان يربط البحرين بعمان مروراً بصحار والشقط

(1) سفرنامة، المصدر السابق، ص. 93.

(2) رشيد العقيلي، الخليج العربي في العصور الإسلامية، ص. 215.

(3) القزويني، المصدر السابق، ص. 280.

(4) وليامسون، المرجع السابق، ص. 28.

وهي قرية صغيرة كان يستقي بها أرباب المراكب لوجود آبار بها، ثم مسقط ورأس الجمجمة، وهي آخر البحر الفارسي. وكانت توجد على طول هذا الطريق علامات من خشب منصوبة في البحر تعين أصحاب المراكب على معرفة اتجاه الطريق[1].

وهناك طريق بحري كان يربط جزيرة أوال بالبحرين، وهو طريق قصير، ومن هناك كان المسافرون يواصلون رحلتهم عبر مدن الزارة والعقير والقطيف[2].

وثمة طريق ساحلي أيضاً ينطلق من البصرة إلى عبادان ثم عمان مروراً بهجر والعقير وصحار ودبا[3]، فضلاً عن طريق آخر يربط البحرين بصحار ويواصل نحو دبا ومسقط[4].

ب. الطرق البرية

تشتمل كتب الجغرافيا والرحلات على وصف دقيق لمسار الطرق البرية الرابطة بين مدن شرق الجزيرة العربية وغيرها من المناطق الأخرى، ومنها طريق يربط البحرين باليمامة ومكة، ويمر بالأحساء والقطيف. لكن الرحلة في هذا الطريق لا تتيسر إلا في فصل الشتاء حين تتجمع الأمطار ويستغلها تجار القوافل التجارية للشرب[5]. وهناك طريق بري يربط مدينة هجر بجزيرة أوال، حدد الحميري[6] مسافته في اثني عشر فرسخاً. ويفصل بين القطيف والأحساء طريق تبلغ مسافته مرحلتان[7]، بينما يبلغ

(1) المسعودي، مروج الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط. 4، 1964، ج 1، ص. 149.
(2) المصدر نفسه، ص. 111.
(3) ابن خرداذبة، المصدر السابق، ص. 6.
(4) الإدريسي، المصدر السابق، ص. 162.
(5) الهمذاني، صفة جزيرة العرب، القاهرة، 1952، ص. 138؛ أبو الفدا، المصدر السابق، ص. 97.
(6) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 63.
(7) أبو الفدا، المصدر السابق، ص. 99 (يستعمل مصطلح يومان)؛ الإدريسي، المصدر السابق، ج 1، ص. 386.

الطريق الشمالي الرابط بين البحرين وعمان عشرون مرحلة، ولكنه صعب الاجتياز بسبب النزاع بين القبائل العربية وغاراتهم على القوافل المارة به، مما أفقده كل ضمانة أمنية، حيث كان التجار يخافون على أموالهم[1].

أما الطريق البري الذي يربط البحرين بعمان مروراً بعبادان فيقدره ابن حوقل[2] ب 11 مرحلة إلى عبادان وبحوالي شهر إلى عمان. بيد أن هذا الطريق تعطّل في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بسبب الرمال التي غطته، فأصبح الطريق البحري هو البديل عنه[3]. واستمر هذا الطريق معطلاً حتى عصر ابن بطوطة (القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي) كما تؤكد ذلك شهادته[4].

وبقدر ما تفيد كتب الجغرافيا والرحلات في تحديد المسالك والطرق بين مدن شرق الجزيرة العربية وغيرها من الأماكن والبلدان، بقدر ما تفيد أيضاً في تحديد المسافات الفاصلة بينها، نذكر على سبيل المثال المسافة الفاصلة بين هجر واليمن والتي تصل إلى عشرة أيام، كذا بينها وبين البصرة والتي تصل إلى 15 يوماً على الإبل[5]، ومن البحرين والخشبات سبعون فرسخاً[6]، وبين أوال وهجر 12 فرسخاً في طريق البر وعشرة فراسخ في الطريق البحري[7]، ومن البحرين نحو عمان مسافة شهر[8].

وبفضل تعدد الطرق البحرية والبرية، تحولت بعض مدن شرق الجزيرة العربية

(1) المصدر نفسه.
(2) صورة الأرض، المصدر السابق، ص. 45.
(3) البكري، المصدر السابق، ج 1، ص. 377؛ الحميري، المصدر السابق، ص. 82.
(4) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291.
(5) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 5، ص. 293.
(6) ابن خرداذبة، المصدر السابق، ص. 60.
(7) الحميري، المصدر السابق، ص. 63.
(8) أبو الفدا، المصدر السابق، ص. 84.

إلى موانئ نشيطة أو أسواق داخلية مزدهرة، ولا غرو فقد كان لمدينة القطيف «خور من البحر تدخل فيه المراكب الكبار الموسقة سواء أثناء مد البحر أو جزره»(1)، كما أصبح ميناء صحار أيضاً قبلة المراكب من مختلف الأصقاع، ومنها ركب المسعودي مع جماعة من أهل المراكب السيرافيين(2). وبدورها صارت مدينة قلهات مرفئاً كبيراً للسفن القادمة من الهند(3)، وعرف أهلها بترحيبهم بأصحاب المراكب، إذ كلما وصل إليهم مركب، «فرحوا به أشد الفرح»(4)، وهو ما يتكامل مع إشادة ماركوبولو(5) في رحلته بميناء قلهات، وانبهاره بكثرة المراكب التي كانت تؤمه. كما تحولت مدن أخرى بفضل تعدد طرقها البرية إلى أسواق نشيطة نذكر من بينها مدينة الأحساء التي اشتهر فيها «سوق الأحساء»(6)، فضلاً عن أسواق أخرى كانت تنتشر في ربوعها(7).

وفي نفس السياق، يتحدث الجغرافيون والرحالة عن «الأسواق العجيبة» في صحار(8)، و«الأسواق الحسنة» في قلهات(9)، وكلها صيغ تعبيرية تترجم مدى ازدهار التجارة الداخلية في مدن شرق الجزيرة العربية، وهو ما عكسته التجارة «البينية»، أي المبادلات التجارية التي كانت تتم بين مدن شرق الجزيرة العربية كتلك التي أشار إليها القزويني(10) بمناسبة حديثه عن انتقال بني تميم من البحرين إلى هجر لأغراض

(1) المصدر نفسه.
(2) مروج الذهب، المصدر السابق، ج 1، ص. 108.
(3) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 4، ص. 393.
(4) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 251.
(5) رحلات ماركوبولو، الترجمة العربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977، ص. 340.
(6) الهمذاني، المصدر السابق، ص. 223.
(7) الحميري، المصدر السابق، ص. 14.
(8) المقدسي، المصدر السابق، ص. 92.
(9) ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 260.
(10) آثار البلاد وأخبار العباد، المصدر السابق، ص. 111.

تجارية بعد انتقام حاكم فارس منهم.

أما على مستوى المبادلات الخارجية، فإن النصوص الجغرافية تكشف عن الإشعاع التجاري الذي عرفته مدن شرق الجزيرة العربية، فأهل مدينتي الأحساء والقطيف كانوا يحملون كميات كبيرة من التمر إلى اليمامة، ويقايضون الأهالي هناك بالحنطة، إذ كان يتم استبدال كل راحلتين من التمر براحلة من الحنطة حسب ما يذكره صاحب «تقويم البلدان»(1).

وتوضح نصوص الأدب الجغرافي والرحلات أن المبادلات التجارية اتسعت لتشمل الصين والهند واليمن والعراق وبلاد الزنج، وغيرها من الأصقاع النائية. ولعب ميناء صحار دوراً حيوياً في هذه التجارة الدولية، إذ منه كانت تخرج السفن محملة بالبضائع نحو مختلف العواصم التجارية العالمية(2).

ونشطت فيها الحركة التجارية حتى أصبحت على حد تعبير المقدسي(3) «دهليز الصين وخزانة الشرق والعراق ومغوثة اليمن». وفي نفس الاتجاه يبرز الإدريسي(4) الطابع «الميتروبولي» لهذه المدينة بقوله: «ويقصدها في كل سنة من تجار البلاد ما لا يحصى عددهم، وإليها يجلب جميع بضائع اليمن، ويتجهز بها أنواع التجارات وأحوال أهلها واسعة، ومتاجرهم مربحة».

ويستشف من خلال أدب الجغرافيا والرحلات أن العلاقات التجارية لهذه المدينة مع الصين كانت من القوة والكثافة ما جعل مينائها يغص بالمراكب الصينية، لكن خللاً

(1) أبو الفداء، المصدر السابق، ص. 99.
(2) البكري، المصدر السابق، ج 1، ص. 376.
(3) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 94؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 45؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 3، ص. 393.
(4) نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج 1، ص. 156.

وقع بسبب استيلاء الفرس على جزيرة كيش، إذ كانت تسيّر منها حملات عسكرية لغزو اليمن، مما أضر بالتجار الذين فقدوا الأمن، وهو الشرط الضروري لممارسة التجارة[1].

وقد أشار الرحالة برزك[2] إلى السفن الصينية التي كانت تؤم موانئ عمان وضمنها ميناء صحار، فكانت تحمل المؤن الرخيصة من التمر والفواكه التي تجد لها سوقاً رائجة في الشرق الأدنى، وتعود محملة بالسلع الصينية المطلوبة في صحار وغيرها من مدن شرق الجزيرة العربية. ولا غرو فقد أكد البحث الأثري هذه المبادلات التجارية، إذ عثر المنقبون الأثريون في صحار على بقايا مدفونة من البورسلين (الخزف الصيني) الذي يرجع للعصور الوسطى[3]، كما وجدت بالمدينة جالية يهودية كبيرة تعمل بالتجارة والقروض المالية وفق الأعراف السائدة في ذلك الزمن[4].

أما المبادلات التجارية مع الهند، فقد أكد الرحالة ماركوبولو[5] أن أهالي مدينة قلهات كانوا يستوردون التوابل من الهند، بينما أشار الرحالة المغربي ابن بطوطة[6] إلى استيرادهم الأرز من الهند أيضاً فأكد أنهم «أهل تجارة ومعيشتهم مما يأتي إليهم في البحر الهندي».

ومن جهتها، عرفت البحرين مبادلات تجارية نشيطة مع بلاد الفرس، إذ كانت تصدر إليها التمر والدبس[7]، مقابل استيراد مجموعة من السلع الإيرانية التي لم

(1) المقدسي، المصدر السابق، ص. 32؛ الإدريسي، المصدر السابق، ص. 156؛ الحميري، المصدر السابق، ص. 355.

(2) برزك، عجائب الهند، ليدن - بريل، 1883-1886 م، ص. 85.

(3) رحلة السندباد، ترجمة سامي عزيز، مسقط، 1405 هـ/ 1985 م، منشورات وزارة التراث القومي، ص. 85.

(4) وليامسون، صحار عبد التاريخ، المرجع السابق، ص. 22.

(5) رحلات ماركوبولو، المصدر السابق، ص. 341.

(6) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 284.

(7) البكري، المصدر السابق، ج 1، ص. 372.

تفصّل فيها كتب الجغرافيا إذ اكتفى الحميري[1] بالقول: «وميرة البحرين تجلب إليها من فارس».

ولا يخامرنا الشك - بناء على رواية الرحالة ابن بطوطة[2] - أن جالية من التجار البحرين كانت موجودة في مدينة قاليقوط الهندية، كان يترأسها تاجر بحريني يسمى إبراهيم شاه بندر، ويلقب بأمير التجار. وقد وصفه ابن بطوطة بأنه «فاضل ذو مكارم يجتمع إليه التجار ويأكلون في سماطه».

ولم يقتصر الوجود التجاري البحريني على الشرق الأدنى، بل امتد ليشمل بلاد الزنج كذلك، ولا غرو فقد لاحظ ابن رسته[3] وجود تجار من البحرين وقد حملوا معهم بيضاً يشبه بيض النعام.

أما تجارة اللؤلؤ ومغاص الجوهر فقد كان لأهل البحرين والقطيف باع طويل فيها، وهو ما تدل عليه شهادة ابن بطوطة التي تميزت بالمشاهدة العيانية، إذ يقول: «ومغاص الجوهر فيما بين سيراف والبحرين في خور راكد مثل الوادي العظيم، فإذا كان شهر أبريل ومايو تأتي إليه القوارب الكثيرة، فيها الغواصون وتجار فارس والبحرين والقطيف»[4]. ويستشف من هذا النص أن تجارة مغاص الجوهر كانت تبدأ بعملية البحث عنه في أعماق الخليج العربي في ناحية البحرين، وأن هذه العملية كانت تتم في شهري أبريل ومايو، وأن تجاراً من البحرين والقطيف، بالإضافة إلى التجار الفرس كانوا يشرفون على هذه العملية قبل إنهاء تصنيعها وحملها إلى الأسواق. ويتفق الإدريسي() مع هذه الشهادة، ولكنه يخالف صاحبها في توقيت عملية الغوص

(1) الروض المعطار، ص. 82.

(2) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 572.

(3) الأعلاق النفيسة، المصدر السابق، ص. 100.

(4) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 290.

للبحث عن هذا الجوهر، إذ يحدده زمنياً بشهري غشت وشتنبر، ومكانياً في جزيرة أوال. كما أن نصه أكثر وضوحاً إذ يقر بأن التجار كانوا يكترون الغواصين للقيام بالبحث عن مغاص الجوهر، وذلك بأجر يتم الاتفاق عليه، ويتفاوت حسب زمان الغوص وطريقته وحسب درجة أمانة الغواصين.

وعلى كل حال فقد كانت تجارة اللؤلؤ ومغاص الجوهر من أهم أنواع تجارة الكماليات التي عرفتها مدن شرق الجزيرة العربية، خاصة البحرين والقطيف كما تؤكد ذلك مصادرنا الجغرافية.

ثالثاً: جوانب حضارية أخرى في مدن شرق الجزيرة العربية

إلى جانب ما تتيحه كتب الجغرافيا والرحلات من نصوص حول موقع مدن شرق الجزيرة العربية واشتقاقات أسمائها ومعمارها وثرواتها الاقتصادية ومبادلاتها التجارية، فإنها تزود الباحث بنصوص متفرقة حول المشهد الحضاري بمدن شرق الجزيرة العربية.

ففي ثنايا هذه المصادر، تنبث إشارات مهمة حول مسألة الضرائب وديوان جبايتها ببعض مدن شرق الجزيرة العربية، وأسماء الأشخاص المكلفين بالجباية وغيرها من المعلومات الهامة التي تساهم في إضاءة هذا الجانب الحضاري.

- جباية الضرائب

يمدنا ياقوت الحموي، بنص حول كتاب الصلح الذي تم بين الفاتحين المسلمين للبحرين ومن كان بها من المجوس واليهود والنصارى، ومنه نستشف أن المسلمين فرضوا جزية الرؤوس على هؤلاء، حيث كان يؤخذ دينار واحد عن كل من بلغ الحلم منهم. ويذكر لنا رواية حول العلاء بن الحضرمي الذي كان يأخذ خراج البحرين من المشركين والعشر من المسلمين حتى اجتمع له من مال البحرين ثمانين ألف دينار،

بعثها إلى رسول الله r، وهو مبلغ هائل «ما أتاه أكثر منه قبله ولا بعده»[1]؛ وحسبنا أن أحد جباة الخراج بالبحرين في عهد عمر بن الخطاب لم يجمع سوى 12 ألف دينار[2]. كما يذكر نفس الجغرافي أيضاً أن رسول الله r أخذ الجزية من مجوس هجر دون أن يحدد قيمتها[3]. وفي موضع آخر يذكر أن مجوس القطيف انضموا إلى المكعبر الفارسي أثناء أحداث الردة وامتنعوا عن أداء الجزية[4].

ومن بين الشخصيات الإسلامية التي تولت جباية الضرائب في البحرين خلال عهد الخليفة عمر بن الخطاب، يذكر صاحب «معجم البلدان» قدامة بن مضعون الجمحي، الذي عزل وولي مكانه أبو هريرة الذي عزل أيضاً لأن عمر بن الخطاب شك في مبلغ 12 ألف دينار التي اجتمعت له من قيمة الجباية[5]. أما في عصر القرامطة فينفرد ابن حوقل[6] برواية مفادها أن حاكم البحرين أبو سعيد الحسن بن بهرام وولده سليمان كانا يفرضان ضريبة كبيرة على كل المراكب التي تمر بهجر والأحساء والقطيف والعقير وجزيرة آوال. ومن الأرجح أن هذه الضرائب جلبت إلى هذه المدن أموالاً طائلة.

ويستشف من نفس النص أن البحرين كانت مقطعة بكل ما فيها من ضياع ومزارع لبعض أتباع الحاكم المذكور. وكان على هؤلاء أن يؤدوا سنوياً مبلغ ثلاثين ألف دينار كضريبة مقابل الإقطاع الذي حظوا به[7].

---

(1) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 1، ص. 348.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه، ص. 349.
(5) المصدر نفسه ص. 348.
(6) صورة الأرض، المصدر السابق، ص. 33.
(7) المصدر نفسه.

أما المقدسي[1] فيشير إلى مثل هذا الديوان الخاص بجمع الضرائب بمصطلح «خزانة المهدي» فضلاً عن «خزائن أخرى لهم أيضاً فبعض الأموال بتلك وبقيته في خزائنهم»، والضمير هنا يعود على القرامطة.

- الأوبئة والأطعمة

تجمع نصوص الأدب الجغرافي والرحالة على مرض كان يعم البحرين ويميزها عن غيرها من مدن شرق الجزيرة العربية، وهو مرض الطحال، فكل «من سكن البحرين عظم طحاله»[2]. ونظراً لشيوع هذا المرض بالبحرين فقد شاع في الأمثال التي نقلتها كتب الجغرافيا حتى قيل «لا صيف كصيف عمان، ولا صواعق كصواعق تهامة، ولا جرب كجرب اليمن، ولا طواعين كطواعين الشام، ولا طحال كطحال البحرين»[3]؛ بل إن ذاكرة الشعراء اختزنت بدورها شبح هذا الوباء حيث قال أحد الشعراء فيما نقله أحد الجغرافيين[4]:

ومن يسكن البحرين يعظم طحاله   وغبط بما في بطنه وهو جائع

وثمة وباء آخر وقع في مدينة هجر سنة 287 هـ ولكنه كان وباءاً طارئاً، ولم يكن من الأمراض الشائعة أو المزمنة مثل وباء الطحال. وقد ورد خبر هذا المرض عند البكري والحميري اللذان أشارا إلى أنه عند حصار أبي سعيد القرمطي مدينة هجر ودخوله إياها بعد حصار دام أربع سنين، وجد الناس داخل المدينة قد اعتلوا وهزلت أجسامهم بعد أن كان الوباء قد عمّهم، مخلفاً هلاك طاقة بشرية كبيرة[5].

(1) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 94.
(2) الإصطخري، المصدر السابق، ص. 171؛ ابن رسته، المصدر السابق، ص. 83.
(3) البكري، المصدر السابق، ج 1، ص. 494.
(4) الحميري، المصدر السابق، ص. 82.
(5) المسالك والممالك، ج 1، ص. 377؛ الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 592.

أما بخصوص الأطعمة فلم تقدم لنا النصوص الجغرافية التي تم الاطلاع عليها سوى نص واحد يهم مدينة قلهات التي زارها الرحالة ابن بطوطة في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، فذكر لنا أن أهل هذه المدينة اعتادوا على أكل نوع من السمك في غاية الجودة، ويقدم لنا طريقة تحضيره بالقول أنهم كانوا يشوونه على ورق الشجر، ويجعلونه على الأرز ويأكلونه[1].

اللغة والمتنزهات

تزودنا كتب الجغرافيا والرحلات أيضاً بنصوص تهم لغة بعض مدن شرق الجزيرة العربية، خاصة صحار وقلهات. فعن صحار يشير المقدسي إلى أن كلام أهلها كان باللغة الفارسية، وذلك خلافاً للمدن الأخرى التي كانت تتحدث بالعربية.

أما كلام أهل قلهات، فلم يكن يتميز بالفصاحة حسب ابن بطوطة الذي التقى بهم وتحدث معهم «فكلامهم ليس بالفصيح مع أنهم عرب»[2]. وكانت لديهم عادة إضافة نطق «لا» في كل كلمة إذ كانوا يقولون مثلاً: تأكل لا، تمشي لا، تفعل كذا لا[3].

ويطالعنا الحميري[4] بمعطى حضاري آخر حول المتنزهات التي كانت تشتمل عليها ضواح البحرين وعلاقتها بالمناخ الحار السائد إذ يقول عن أهل البحرين «وبساتينهم على نحو ميل منها – أي مدينة البحرين – ولا يأتونها إلا غدواً أو رواحاً لإفراط حرّ الرمضاء»[5].

(1) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 284.
(2) أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص. 96.
(3) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 284.
(4) المصدر نفسه.
(5) الروض المعطار، المصدر السابق، ص. 82.

مذاهب وأعلام

تتضمن كتب الجغرافيا والرحلات نصوصاً قليلة، ولكنها مهمة حول الخريطة المذهبية لبعض مدن شرق الجزيرة العربية، فمن خلال مشاهدات ابن بطوطة نقف على حضور المذهب الشيعي في مدينة القطيف، إذ لاحظ الرحالة المغربي أن أهل القطيف كانوا لا يخفون مذهبهم الشيعي الرافضي. وقد سمع بنفسه إبان زيارته لهذه المدينة المؤذن يذكر بعد الشهادتين أن علياً ولي الله ويزيد بعد التكبير الأخير: «محمد وعلي خير البشر، من خالفهما فقد كفر»[1]. ويبدو أن هذا الحضور الشيعي الذي لاحظه ابن بطوطة في مدينة القطيف ترجع جذوره إلى عهد الهيمنة القرمطية على المدينة منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

أما في مدينة الأحساء فيتفرد ابن حوقل[2] بذكر نص حول وجود مذهب العقدانية فيها. ويذكر أن رجال هذا المذهب كانوا من ذوي الفهم والعقل والحلم، إلا أن أتباعهم من بني الغمر كانوا من العامة الجفاة.

بينما كان المذهب الإباضي منتشراً في مدينة قلهات، ولم يكن أحد من سكان هذه المدينة يخفي هذا المذهب أو يتستر عليه[3].

وعلى غرار الإضاءات التي توفرها كتب الجغرافيا والرحلات حول الخريطة المذهبية ببعض مدن شرق الجزيرة العربية، فإنها تزودنا أيضاً بأسماء أعلام بعض هذه المدن، إذ يذكر ياقوت الحموي مجموعة من أعلام مدينة صحار من بينهم أبو علي محمد بن روزان الصحاري الشاعر[4]. كما يذكر أيضاً شخصيات من علماء البحرين

(1) رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 291.

(2) صورة الأرض، المصدر السابق، ص. 34.

(3) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 4، ص. 393.

(4) المصدر نفسه، ج 3، ص. 394.

من بينهم محمد بن معمر البحراني، والعباس بن يزيد بن أبي حبيب البحراني، وزكريا بن عطية البحراني[1].

ويورد ابن حوقل[2] عادة اجتماعية لدى أهل الأحساء سردها عند ذكر ولد أبي طاهر إذ يقول أنه كان من عادة مشايخهم وأولادهم أن يركبوا فرادى، فيجتمعون بالأحساء في مكان يعرف بالجرعاء، فيلعب أحداثهم بالرماح على خيولهم، وينصرفون بغاية التواضع وقد لبسوا البياض لا غير.

قصارى القول أن المشهد الحضاري في مدن شرق الجزيرة العربية لا يكتمل وتتضح صورته إلا إذا استند الباحث على الأدب الجغرافي والرحلات. وقد أبانت هذه الدراسة التي اعتمدت على هذا الصنف من المصادر عن مجموعة من اللوحات الحضارية، إذ كشفت عن مواقع مدن شرق الجزيرة العربية في خطوط الطول والعرض، وتتبعت اشتقاقات أسمائها من الناحية اللغوية، كما ألقت بعض الأضواء على تطور معمارها وخصائصه، وأعطت مجموعة من المعلومات حول ثرواتها الاقتصادية ومبادلاتها التجارية التي تعز في المدونات التاريخية، فضلاً عن معطيات متفرقة حول المشهد الحضاري بمدن شرق الجزيرة العربية.

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص. 347.

(2) صورة الأرض، المصدر السابق، ص. 34.

سالنامة الدولة العثمانية وأهميتها في تاريخ الخليج والجزيرة العربية (1)

تتكون كلمة « السالنامه » من مقطعين « سال » وتعني : السنة والحول والعام، و« نامة» وتعني : الكتاب والكتيب والرسالة، وكل من المقطعين من أصل فارسي؛ إلا أن الكلمة بمقطعيها تتركت ودخلت القاموس التركي العثماني، وبالتالي أخذت معنى حولية، ومعنى التقويم السنوي والكتاب السنوي.

أما معناها الاصطلاحي فهو : « كتاب يحمل بعض الخواص التقويمية والعلمية التعليمية».

ويعرفها شمس الدين سامي بأنها : « كتاب موقوف يصدر مرة كل عام، ويبين وقائع وأحوال سنة واحدة.

أنواع السالنامه في الدولة العثمانية :

« السالنامه » في الدولة العثمانية إذا أصدرتها الدولة فهي رسمية، وإذا أصدرتها مصلحة أو وزارة أو هيئة تابعة للدولة، فهي رسمية، وإذا أصدرتها الولايات التابعة للدولة فهي رسمية أيضًا.

وهناك « سالنامه » غير رسمية، وهي التي كانت تصدرها المؤسسات الخاصة أو الأفراد ؛ سواء في العاصمة استانبول أو في الولايات، وتسمى بأسماء تركية تعني كلها

(1) ( ) بتصرف من دراسة رائدة لأستاذنا العلامة الدكتور محمد حرب، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 33، يناير 1983م / ربيع الأول 1403ه، ص 145 – 175.

حولية أو تقويماً أو الكتاب السنوي، وهذه الأسماء التركية هي : «سالنامة»، «تقويم»، و«نوسال».

(يلاحظ هنا أن كلمة تقويم وإن كانت في الأصل عربية إلا أنها تترك ودخلت القاموس التركي) وتحمل « سالنامه » الدولة العثمانية الاسم العثماني «(سالنامه دولت عليه عثمانيه) وتعني « سالنامه الدولة العلية العثمانية»، وتحمل السالنامات التي كانت تصدرها الوزارات أو المصالح التابعة للدولة اسم الوزارة أو المصلحة أو طبيعتها مثل السالنامه التي كانت تصدرها نظارة (وزارة) المعارف تسمى سالنامه نظارت معارف عمومية، أو «: معارف سالنامه سي »، وتعني : سالنامه المعارف، وحرفا « سي » الملحقتان بالكلمة هما علامة المضاف في اللغة العثمانية، وخارجية سالنامه سي « سالنامه وزارة الخارجية »، وعلمية سالنامه سي التي كانت تصدرها مشيخة الإسلام بالدولة العثمانية.

وتحمل سالنامه الولايات اسم الولاية نفسها مثل سالنامهء مصر « سالنامه مصر والهمزة الموضوعة فوق الهاء من الكلمة الأولى هي علامة الإضافة في اللغة الفارسية وانتقلت إلى اللغة العثمانية، ومثل « حلب سالنامه سي »، و« بغداد سالنامه سي »، و « حجاز سالنامه » وهلم جرا.

أما السالنامه غير الرسمية التي كانت تصدرها المؤسسات الخاصة أو الأفراد، فقد كانت تحمل اسم المؤسسة أو الشخص المصدر لها أو طبيعتها، وهذه تقابل بالضبط كلمة Almanch في مفهومها مثال ذلك: سالنامه أبو الضيا (السالنامه التي يصدرها أبو الضياء) (تقويم الصحة)، وسالنامه ثروت فنون، تقويم النسا (تقويم النساء) وكانت السالنامه التي أصدرها على سعاوي عام 1288هـ (1871 ميلادي) أول سالنامه خاصة.

سالنامه الدولة

اتخذت السالنامه من عددها الأول إلى العدد رقم 64، التقويم الهجري أساسًا لها أي منذ 1263 - 1325هـ، أما في عام 1326هـ، فقد سارت السالنامه على التاريخ المالي العثماني، وبذلك ظهر العدد رقم 65 على أساس العام المالي 1326، وأعقبه العدد 66 في العام المالي 1327 ثم العدد 67 في العام المالي 1328، ولم تظهر سالنامه الدولة العثمانية في الفترة ما بين 1329 - 1332 (1913 / 1916م) بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، ثم ظهر عدد عام 1333 وهو العدد 68 من السالنامه - وهو أيضًا العدد الأخير منها ليحتوي على مشتملات عامي 1333 و 1334 الماليين.

احتوت سالنامه الدولة على معلومات عامة عن تنظيمات الدولة وكوادرها وكبار رجال الحكم، وأصحاب المناصب والتنظيمات الإدارية في كل ولاية من الولايات والتنظيمات العسكرية والعدلية في هذه الولايات، وكذلك ما فيه من مؤسسات علمية وتعليمية وأيامها المشهورة وعادات أهلها وثرواتها والكتب المطبوعة في العاصمة، وذكر أسماء مؤلفيها والإشارة إلى كونهم من أبناء الولايات أم من أبناء العاصمة استانبول، وفيها أيضًا ذكر حركة البريد العثمانية من العاصمة إلى الولايات وبالعكس، وأيام هذه الحركة وأماكن توقفها، والآثار الموجودة في الولايات وما يتصل بهذه الآثار من استخراج أذون الحفريات ونتائج هذه العمليات الحفرية، وأسماء الذين يتولونها ومدى إسهام الدولة العثماني فيها، وإحصاءات الأقليات الدينية في ولايات الدولة العثمانية، والمدارس الأجنبية بها، وصحف الأقليات العرقية بمختلف لغاتها من عبرية وأرمنية، وغير ذلك.

كذلك أسماء الدبلوماسيين الأجانب من سفراء وقناصل ومقارهم وإحصاءات عامة أخرى من نسب حضور الطلاب ونسبة عدد المدارس إلى عدد السكان وحركة

العمران وما إلى ذلك.

وكان أول ظهور لسالنامه الدولة (العثمانية) عام 1263 هجرية = 1847 م بجهود كل من المؤرخ خير الله أفندي (ت 1866 م) وأحمد وفيق أفندي (1723- 1891)، وأحمد جودت باشا (1822 - 1895 م) وبتشجيع من الصدر الأعظم رشيد باشا (1800 - 1859).

ثم صدر الأمر إلى كل من بهجت أفندي أمين مجلس المعارف ورشيد بك عضو هذا المجلس بترتيب سالنامه الدولة، وبعد فترة صدر إرادة سنية بأن تتولى أمانة نظارة (وزارة) المعارف إصدار السالنامه.

وأخيرًا، واعتبارًا من عام 1306 مالية (1888 م) تم نقل اختصاصات إصدار سالنامه الدولة العثمانية إلى إدارة سجل أحوال الموظفين التابعة للجنة الموظفين المدنيين، واستمرت هذه الإدارة تتولى إصدار السالنامه حتى انتهاء الدولة العثمانية.

وبالتالي فإن السالنامه (سالنامه دولت عليه عثمانية) قد بدأت في الصدور عام 1263 هـ = 1847م - كما ذكرنا من قبل - واستمرت في الصدور بلا انقطاع حتى عام 1328 مالية (1910 - 1911م) ثم انقطعت بفعل الحرب العالمية الأولى عدة سنوات، ثم صدرت عام 1333 مالية (1917 م) وقد بلغ مجموع ما صدر من هذه السالنامه 68 عددًا.

طبعت أعداد سالنامه دولت عليه عثمانية من عدد عام 1263 هجرية حتى عدد عام 1297 هجرية يعني 35 نسخة، طبع حجر، والأعداد من 1298 حتى آخر عدد بحروف المطبعة.

أنواع السالنامه الرسمية

قلنا من قبل أن السالنامه تنقسم إلى قسمين : الرسمية وغير الرسمية، ونقول هنا

إن أنواع السالنامات الرسمية تنقسم إلى تسعة أنواع هي :

سالنامه دولت، السالنمة العسكرية، السالنامه البحرية، السالنامه الخارجية، السالنامه العلمية، سالنامه المعارف، سالنامه دار الأرصاد العثمانية، سالنامه الرسومات (الجمارك)، سالنامه الولايات والإيالات الممتازة.

أهمية السالنامه لمنطقة الخليج والجزيرة العربية

إن السالنامه بما تحويه من معلومات وإحصاءات مهمة لكل مؤرخ ومهتم بالتاريخ، فإذا ما بحثنا عما يخص تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية، فإننا سنجد معلومات وإحصاءات تهم الباحث في تاريخ هذه المنطقة في العهد العثماني، كما تهم الباحث في جغرافية هذه المنطقة، وبدرجة ما أيضًا تهم الباحثين الاجتماعيين والمشتغلين بالآثار ؛ إذ تضم السالنامه العثمانية - سواء كانت سالنامه الدولة المركزية، أو السالنامات الرسمية المتخصصة، أو سالنامات الوزارات والهيئات الحكومية أو سالنامات الولايات - معلومات تفيد الباحثين.

ففي هذه السالنامات نجد القوائم الطويلة المنظمة على حسب السنين بأسماء مجالس إدارة مناطق الخليج والجزيرة العربية في العهد العثماني، من الوالي والقائد والقاضي والمفتي ومدير مطبعة الولاية ومدير مستشفاها وأسماء مختلف المفتين من شافعية ومالكية وحنفية وحنبلية، كما تضم بعض أمور إدارية دقيقة مثل الذين تولوا منصب نائب الحرم المكي وشيخ الزمازمة فيه، وشيخ الفراشين، وشيخ الوقادين، وشيخ المشدية، وأسماء الذين شغلوا مناصب محافظ المدينة المنورة، ومدير الحرم النبوي وقاضيه، كما تعطينا أسماء لجنة خط سكة حديد الحجاز. (انظر على سبيل المثال سالنامه سنة 1326، ص 162، 494).

كما تعطينا السالنامه العثمانية قائمة بأسماء مجالس إدارة الولايات العثمانية في

منطقة الخليج والجزيرة العربية مثل هيئة إدارة ولاية بغداد عام 1291هـ في عهد السلطان عبد العزيز (1830 - 1876م).

وتعطينا نفس الشيء بالنسبة لمجالس إدارة السناجق من متصرف ونائب المتصرف ومحاسب الأوقاف.

وكذلك التقسيمات الإدارية للولايات من سناجق وأقضية ونواحٍ وقرى وقبائل مع تقديم عدد سكان كل تقسيم إداري صغير وكبير، وكذلك مجالس إدارة الإمارات.

وتقدم السالنامه العثمانية أيضًا الرتب التي يحوزها كل حاكم ؛ سواء كان كبيرًا أم صغيرًا، فهي تقول لنا مثلاً الرتبة التي كان يحوزها صاحب قضاء الكويت القائمقام مبارك الصباح باشا، وتذكر أنه (ميرميران) وأن نائبه عبد الله العدساني بدرجة أفندي، ثم تذكر لنا أن قضاء قطر كان (درجة أولى)، وأن القائمقام فيه هو جاسم الثاني أفندي، وكان بدرجة (قبوجي باشي) وأن القرى التابعة لقضاء قطر تسع عشرة قرية.

اهتمت السالنامه العثمانية بإحصائيات مفصلة عن : التعليم في مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية، وحددت نوع التعليم ؛ من تعليم مدني، أو تعليم عسكري في المدارس الرشدية، وتحديد ما كان من الطلاب ليليًا أو نهاريًا، ومجموع هذا النوع من المدارس، وأعطتنا المواد التي تدرس في المدارس حتى مدارس الصنايع منها، ونوعية المدارس في المناطق كلٌ على حده.

وفي السالنامه تفصيل حتى لأماكن وجود المدارس والذين بنوها، ولم تترك السالنامه وضع جداول كاملة بمجالس إدارات المدارس واسم صاحب كل وظيفة فيها، وأدرجت السالنامه أيضًا أسماء المتخرجين في المدارس الكبرى في العاصمة من أبناء منطقة الخليج والجزيرة العربية، وسنوات تخرجهم، وما أسند إليهم من أعمال

بعد التخرج ؛ سواء كانت هذه المدارس (الشاهانية) مكتب الحقوق أو المدرسة الطبية السلطانية.

أوردت السالنامه العثمانية كذلك جداول للأقليات غير المسلمة في منطقة الخليج والجزيرة العربية من أسماء الذين شغلوا مناصب الحاخام الأكبر أو بطريرك الطائفة الكاثوليكية السريانية أو رئيس المطارنة ووكيله؛ سواء كان ذلك في العاصمة العثمانية، أو في نفس المنطقة من الموصل وبغداد والجزيرة، ودير الزور على سبيل المثال هنا، كما أوردت المدارس التابعة لهذه الأقليات وأسماء مديريها المسئولين ودرجة المدرسة وعدد طلابها من ذكور وإناث وتاريخ افتتاحها، وما إذا كانت تعمل برخصة أو من غير ترخيص.

ولم تترك السالنامه تتبع الكتب المطبوعة في العاصمة استانبول لمؤلفين من أهل منطقة الخليج والجزيرة العربية وأسماء المطابع في المنطقة وتحديد أمكنتها وأصحاب امتيازها، ونوع الطبع فيها إن كان طبع حجر أم حروف مطبعة، واللغة التي تصدر بها.

وذكرت السالنامه أسماء الصحف العثمانية الرسمية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، واللغات التي كانت تصدر بها.

ويستطيع الباحث في آثار المنطقة الإفادة من هذه السالنامات في تتبع الكشوف الأثرية والحفريات وأسماء القائمين بها واكتشافاتهم.

وذكرت السالنامه أسماء نظار الجمارك، وأماكن إقامتهم ودرجاتهم في المنطقة، والباحث في الحالة العسكرية للجيوش العثمانية في المنطقة يستطيع أن يجد فيها ما يفيد منه أسماء القواد والفرق وأسماء الملازمين وأعدادهم وأعداد الجنود(انظر سالنامه سنة 1299، ص 321 وما بعدها كمثال).

لا تقتصر السالنامه على الإحصاءات وإنما يورد أحيانًا معلمات مفيدة، مثل مراحل السفر ومنازله من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة وبالعكس، ومعلومات وافية عن حركة البريد في المنطقة، ومعلومات عن استخراج اللؤلؤ من البحر في قضاء القطيف ووجود نوع من الرمل المعدني هناك صالح لأعمال الزجاج، وعن وجود قبر النعمان بن المنذر في منتفك، و زراعة الأرز باليمن واستخراج الصمغ والقماش والخيام المصنوعة من الشعر والمعادن، ومن المعلومات الطريفة الموجودة في السالنامه معلومة تقول أن في ضفة الشط في البصرة شجرة قديمة تسمى «برحام» يقال إنها من زمن آدم عليه السلام يأتي الأوربيين خصيصًا لزيارتها وخاصة الإنكليز منهم. (انظر سالنامه 1295 من ص 412 – 416).

كما أوردت السالنامه العثمانية بيانات عن سفراء الدول الأجنبية في الدولة العثمانية، وأسماء قناصل هذه الدول في مناطق الخليج والجزيرة العربية وأماكنهم ووكلائهم، كما تورد السالنامه ملاحظات عن الدول التي تفتقد التمثيل السياسي أو القنصلي.

ومن أهمية السالنامه أن الباحث يستطيع أن تتبع التغيير والتبديل الإداري والعسكري والتعليمي في المنطقة من خلال تيعه للإصدار المتتابع للسالنامه (انظر سالنامه 1299، ص 393 حتى 398 كمثال).

الفهرس

المركز الثقافي الآسيوي

- مؤسسة بحثية مستقلة، تتبع جمعية خريجي معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، تخضع لقانون الجمعيات الأهلية المصري، مشهرة في وزارة التضامن الاجتماعي برقم 1328 لسنة 2002م.
- يتكون المركز الثقافي الآسيوي من الوحدات التالية :

1) وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية.

2) وحدة الدراسات الإيرانية.

3) وحدة الدراسات التركية والعثمانية.

4) وحدة الدراسات الأرمنية والقوقازية.

5) وحدة الدراسات اليهودية والإسرائيلية.

6) وحدة دراسات الشرق الأقصى.

7) وحدة دراسات الفنون والتراث.

8) وحدة دراسات تركستان الشرقية – شينجيانج

- يهدف المركز الثقافي الآسيوي إلى عمل البحوث والدراسات المتعلقة بقارة آسيا في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكافة النواحي الحضارية.
- يعمل المركز الثقافي الآسيوي على طباعة ونشر الدراسات التي تنتجها وحداته المختلفة، كذلك الدراسات التي يتقدم بها الباحثون المتخصصون

في مجال اهتمامات وحدات المركز.

- كما يقوم المركز الثقافي الآسيوي بترجمة الإصدارات العالمية الخاصة بقارة آسيا وإصدارها في نشرات خاصة.
- يسعى المركز الثقافي الآسيوي إلى إصدار عدة سلاسل من الكتب والدوريات المتخصصة والتي تخدم الدراسات الآسيوية خاصة، والثقافة الإنسانية بشكل عام.
- يمد المركز الثقافي الآسيوي يد التعاون للباحثين والمراكز البحثية والهيئات العلمية الأخرى، للقيام بالأنشطة العلمية والندوات والمؤتمرات وعمل الأبحاث ونشرها.

harpgeneration@yahoo.com

01229365348 (002)